

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْبَيْعُ الْكَلْبُ

طَبْعُ

تَكْوِينُ مَقَرِّ مَرْكَزِ

مَرْكَزُ قَتْدَةِ شَيْدَةِ



الْتَابِعُ الْفَفَهِيَّةِ

الْطَّلُوعِ

حُقوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الأولى

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

الدار الإسلامية

حارة حريك، شارع دكاش

ص.ب: ١٤٥٦٨

هاتف: ٨٣٥٦٧٠

مؤسسة فقه الشريعة

كورنيش المزرعة، بناية المحسن سنة

الطابق الثاني ص.ب. ١٤٥٦٨

هاتف: ٨١٦٦٢٧

تلكم ٢٣٢١٢ - غدير

سلسلة السابغ الفقهيّة

الظلمة

أشرف على جمع أصولها الخطيّة وترتيبها حسب التسلسل
الزمني وعلى تحقيقتها وإخراجها وعمل قواميسها

على الصّغير والبرّ

الجزء الثاني

مؤتون فقهية من أربعة وعشرين متافهيا

المهذب لابن البراج	فقه الرضا
فقه القرآن للراوندي	المقنع في الفقه للشيخ الصدوق
الغنية لحرمة بن علي	الهذاية بلخير للشيخ الصدوق
الوسيلة لابن حمزة	المقنة للشيخ المفيد
إصباح الشيعة للكيدري	جمل العلم والعمل للسيد المرتضى
السرائر لابن ادريس	الانصار للسيد المرتضى
إشارة السبق لعلي بن ابي الفضل	المسائل الناصريات للسيد المرتضى
شرائع الاسلام للمحقق الجلي	الكافي لأبي الصلاح
المختصر النافع للمحقق الجلي	النهاية للشيخ الطوسي
الجامع للشرائع ليحيى بن سعيد	الجمل والعقود للشيخ الطوسي
قواعد الاحكام للعلامة الحلي	المراسم العلوية لسائر
اللمعة الدمشقية للشهيد الأول	جواهر الفقه لابن البراج

التعريف

سلسلة السابيع الفقهيّة

موسوعة فقهيّة متكاملة جمعت بين دفتيها أهمّ المتون الفقهيّة
الأصيلة بتحقيق رائع وتنقيح أكاديمي ، ومن أحدث المناهج
العامة لفنّ التحقيق .

تعنى الموسوعة بالتقسيم الموضوعي لأبواب الفقه الإسلامي -
كافة أبوابه - وبذلك تهيّئ للباحث والمحقق والأستاذ أهل
الطرق لاستنباط ما يحتاجه ، واستخلاص ما يبتغيه ، بعيداً
عن عناء الاستقصاء والبحث .

تميّزت هذه الدورة الكبرى باعتمادها الأصول الخطيّة
الأصيلة لكل المتون الفقهيّة بمثابة الأصول الأساسيّة لتحقيق
النصوص التي بقيت لفترة ليست بالقصيرة أثير الطبعات السقيمة .
بالإضافة إلى احتوائها النصوص التي تطبع لأول مرة ، موزعة
حسب الأبواب الفقهيّة .

تفيد المتخصصين بدراسة الفقه المقارن واختلاف الفتاوى
على مدى عشرة قرون .

الحمد لله وشكره...

والله...

كلّ النساك يؤمن بأنت الشريعة السّمحاء الأساس جميع القوانين في العالم...

والله...

الذين يمتحن بشؤون المجتمعات البشرية وسيعون إلى أوصلها عن طريق
الفهم والأسلاسية.

والله...

كلّ الذين يتعشقون الفقه الأسلاسي باعتباره أفضل السبل وأنجح القوانين
المستعدة من أصول القرآن للوصول إلى التمام الأسلاسي من الجوانب
المدنية والروحية...

أقدم هذا الجهد المتواضع...

والله يسعني - في غمرة سعادي وسوري - وأنا أرى سلسلة السبايع
الفقهية هذه قد خافت النور - إلا أني أقدم بحزب شكري وعظيم
استنائي لكلّ الذين ساهموا من قريب أو بعيد بإنجاز هذا العمل الجليل
من العلماء والفضلاء الذين قد تولوا لنا مساعدتهم ومشورتهم الخالصّة،
ومن الأئمة والعاملين والمحققين معنا... والحيّ الله لهم جميعاً التوفيق
والسداد وإني أعجز لهم التواضع وحسن العاقبة...

إني سميع مجيب.

عليه أصغر مراديد

التمهيد في شرح عمدة المؤمنين

الجزء الأول

٢٥	المقنع في الفقه	١	فقه الرضا
٦٣	المقنعة	٤٥	الهداية بالخير
١٠٣	الانتصار	٩٧	جمل العلم والعمل
١٧٧	الكافي	١٤١	المسائل الناصريّة
٢٢٧	الجمل والعقود	١٩١	النهاية
٢٦١	جواهر الفقه	٢٤١	المراسم العلويّة
٣١٥	فقه القرآن	٢٧٧	المهذب

الجزء الثاني

٣٩١	الوسيلة	٣٧١	غنية النزوع
٤٤٧	السرائر	٤٢١	إصباح الشيعة
٥٦١	شرائع الاسلام	٥٥١	إشارة السبق
٦٠٥	الجامع للشرائع	٥٨٩	المختصر النافع
٦٧١	اللّمة الدمشقية	٦٣٥	قواعد الأحكام



غنية التبرج
إلى علمي الأصول والفروع

محنة بن علي بن زهرة الحيني الإسحاق الحلبي
٥١١ - ٥٨٥ هـ

كتاب الطهارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكلام في التكليف السمعي

اعلم أن الأركان من عبادات الشرع خمسة الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد

كتاب الصلاة

الصلاة الشرعيّة يحتاج فيها إلى العلم بخمسة أشياء: أقسامها وشروطها وكيفية فعلها وما يقطعها وما يتعلق بذلك من الأحكام. ونحن نقدّم الكلام في الشروط ونتبعه بالكلام في باقي الفصول إن شاء الله تعالى فنقول:

شرائط الصلاة على ضربين: أحدهما يشترك فيه الوجوب وصحة الأداء والثاني يختصّ صحة الأداء.

فالأول على ضربين: ضرب يشترك فيه الرجال والنساء وهو ثلاثة أشياء: البلوغ وكمال العقل ودخول الوقت وضرب يختصّ النساء وهو: انقطاع دم الحيض والنّفس. وما يختصّ صحة الأداء ثمانية أشياء: الإسلام والطهارة وستر العورة مع الإمكان وأن يكون مكان الصلاة وموضع السجود - الجبهة - على صفة مخصوصة والنّية واستقبال القبلة والقيام مع الإمكان وينضاف إلى ذلك شروط آخر تختصّ الجمعة والعيدين نذكرها فيما بعد إن شاء الله تعالى.

فصل:

أما الطهارة فيحتاج فيها إلى العلم بخمسة أشياء: أقسامها وما يوجبها وما به يفعل

وكيفية فعلها وما يتعلق بذلك من الأحكام.

والطهارة على ضربين طهارة عن حدث وطهارة عن نجس. فالطهارة عن الحدث على ضربين هو وضوء وغسل، وقد أقام الشارع مقامهما في استحابة ما يستباح بهما بشرط عدم التمكن منها التيمم وإن لم يرفع الحدث.

والأحداث التي توجب كل واحد منها - إذا انفرد من حدث الغسل والوضوء أو ما يقوم مقامه من التيمم على من ثبت كونه مكلفاً بفعل الصلاة أو ما جرى مجراها مما لا يستباح إلا بالطهارة - خمسة أشياء: البول والغائط والريح ودم الاستحاضة المخصوصة وما يتفقد معه التحصيل من نوم أو مرض.

والأحداث التي توجب كل واحد منها - الغسل أو ما يقوم مقامه من التيمم - أيضاً خمسة أشياء: الجنابة ودم الحيض ودم الاستحاضة المخصوصة ودم النفاس ومس بشره الميت من الناس بعد برده بالموت وقبل تطهيره بالغسل. ولا يوجب هذه الطهارة شيء سوى ما ذكرناه سواء كان خارجاً من أحد السبيلين، كالمني والودي والحصة والدود الخالين من نجاسة أو مما عداها من البدن، كالقيء ودم الفصد والرعاف أو لم يكن خارجاً من البدن، كلبس المرأة أو الفرج أو الفهقهة في الصلاة أو الأكل من لحم الجوزر أو ما مسته النار، بدليل إجماع الإمامية وفيه الحجة على ما بيناه في ماضي من الأصول في هذا الكتاب، ولأن الأصل براءة الذمة وشغلها بما يوجب الطهارة بغير ما ذكرناه يحتاج إلى دليل وليس في الشرع ما يدل على ذلك لأن اعتماد المخالف على أخبار آحاد أو قياس ولم يرد التعبد بالعمل بهما في الشريعة على ما بيناه فيما مضى من أصول الفقه في هذا الكتاب.

ويجب على المكلف أن لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها في حال بول ولا غائط مع الإمكان، ولا فرق في ذلك بين الصحارى والبنيان بدليل الإجماع المشار إليه وطريقة الاحتياط، ونحتج على المخالف بما روى من طرقهم من قوله صلى الله عليه وآله: إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ببول ولا غائط، ولم يفصل. ويستحب أن لا يستقبل الشمس ولا القمر، ولا يحدث في الماء الجاري ولا الكثير الراكد، فأما القليل ومياه الآبار فلا يجوز أن يحدث فيها. ويستحب أن تتقى بالبول الأرض الصلبة وحجرة

كتاب الطهارة

الحيوان واستقبال الريح، ويستحب أن لا يحدث في كل موضع يُتأذى بحصول النجاسة فيه كشطوط الأنهار ومساقط الثمار وأفنية الدور وجوَاد الطرق، ويستحب تقديم الرجل اليسرى عند دخول الموضع الذي يتخلّى فيه واليمنى عند الخروج والدعاء عندهما وعند الاستنجاء وعند الفراغ منه. كل ذلك بدليل الإجماع المشار إليه.

ويجب الاستنجاء من الأحداث المقدم ذكرها إلا الريح ومسّ الميت وما يفقد معه التحصيل، أما البول فيجب الاستبراء منه أولاً بنتر القضيبي والمسح من مخرج النجوى إلى رأسه ثلاث مرّات ليخرج مالهه باقى فى فى المجرى منه، ولا يجرى فى إزالته إلا الماء وحده مع وجوده، وكذلك باقى هذه الأحداث أعنى التى يجب منها الاستنجاء إلا الغائط فإنه يجرى فيه الأحجار مع وجود الماء - أو ما يقوم مقامها من الجامد الطاهر المزيل للعين سوى المطعوم والعظم والروث. ومن السنة أن تكون ثلاثة إلا أن الماء أفضل والجمع بينها أفضل من الاقتصار على الماء وحده. هذا ما لم يتعدّ النجوى مخرجه، فإن تعدّاه لم يجرى فى إزالته إلا الماء، ويدل على جميع ذلك الإجماع المشار إليه وطريقة الاحتياط إن من استنجى على الوجه الذى ذكرناه وصلى برئت ذمته بيقين وليس كذلك إذا لم يستنج أو استنجى بخلاف ما ذكرناه.

وأما النوم فبمجرّده حدث من غير اعتبار بأحوال النائم بدليل الإجماع المشار إليه وقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ... الآية، والمراد: إذا قمتم من النوم، على ما قاله المفسرون لأنها خرجت على سبب يقتضى ذلك وهذا يوجب الوضوء من النوم بالإطلاق، ونحتج على المخالف بما روى من طرقهم من قوله صلى الله عليه وآله: العينان وكاء السّه فمن نام فليتوضأ، ولم يفصل.

وأما الجنابة فتكون بشيئين: أحدهما خروج المنى فى النوم واليقظة بشهوة وغير شهوة وعلى كل حال، والثانى بالجماع فى الفرج وحده أن تغيب الحشفة فيه وإن لم يكن هناك إنزال بدليل الإجماع الماضى ذكره وطريقة الاحتياط.

ويحرم على الجنب دخول المساجد إلّا عابراً سبيلاً ووضع شئ فيها سوى المسجد الحرام ومسجد النّبى صلى الله عليه وآله فإنه لا يجوز له دخولها على حال، وإن احتلم فى

غنية النزوع

أحدهما تيمّم من موضعه وخرج، ويحرم عليه فرائة العزائم الأربع: سجدة لقمان، وحم، والنجم، وقرأ باسم ربك، وماعداها داخل تحت قوله تعالى. فَأَقْرَأُوا مَا تيسّر من القرآن، ويحرم عليه مسّ كتابة المصحف أو اسم من أساء الله تعالى أو أساء الأنبياء والأئمة عليهم السلام. ويكره له الأكل والسّرب - إلا بعد المضمضة والاستنساq - والنوم - إلا بعد الوضوء - والخضاب كلّ ذلك بدليل الإجماع المشار إليه.

وأما دم الحيض فهو الحادث في الزّمان المعهود له أو المنسروع في زمان الالتباس على أى صفة كان، وكذا دم الاستحاضة؛ إلا أنّ الغالب على دم الحيض الغلظ والحرارة والتّدقّق والحمرة المائلة إلى الاسوداد وعلى دم الاستحاضة الرّقّة والبرودة والاصفرار وأقلّ الحيض ثلاثة أيّام وأكثر عشرة بدليل الإجماع المشار إليه ولأنّه لا خلاف في أنّ من الثلاثة إلى العشرة من الحيض، وليس في السّرع ما يدلّ على أنّ ما نقص من الثلاثة وزاد على العشرة منه. وأقلّ الطّهر بين الحيضتين عشرة أيّام لمثل ما قلناه في المسألة الأولى، ولاحدّ لأكثره بلا خلاف.

وإذا ثبت أنّ أقلّ الطّهر وأكثر الحيض ما ذكرناه كان ذلك أصلاً تعمل عليه المبتدئة من النّساء ومن اختلفت عاداتها منهنّ؛ فإذا رأت المبتدئة الدّم وانقطع لأقلّ من ثلاثة أيّام فليس بحيض وإن استمرّ ثلاثة كان حيضاً وكذا إلى تمام العشرة، فإن رأت بعد ذلك دمًا كان استحاضة إلى تمام العشرة الثّاني لأنّ ذلك هو أقلّ أيّام الطّهر، فإن رأت في اليوم الحادى والعشرين دمًا واستمرّ بها ثلاثة أيّام فهو حيض لمضى أقلّ أيّام الطّهر، وكذا لو انقطع الدّم أول ما رآته بعد ثلاثة أيّام ثمّ رآته اليوم الحادى عشر من وقت ما رأت الدّم الأوّل فإنّه دم الاستحاضة لأنّها رآته في أيّام الطّهر وكذا إلى تمام الثّالث عشر، فإن رأت في اليوم الرّابع عشر دمًا كان من الحيضة المستقبلة لأنّها قد استوفت أقلّ أيّام الطّهر وهى عشرة، وعلى هذا تعتبر بين الحيضتين أقلّ أيّام الطّهر وتحكم بأنّ الدّم الذى تراه فيها دم استحاضة إلى أن تستقرّ لها عادة تعمل عليها وترجع إليها، وطريقة الاحتياط تقتضى ما ذكرناه، والعمل عليه عمل على أصل معلوم.

ويحرم على الحائض كلّ ما يحرم على الجنب، ولا يجب عليها الصّلاة ويجب عليها

كتاب الطهارة

الصَّوم تقضيه إذا طهرت، ويجب أن تمتنع زوجها وطأها ويحرم عليه ذلك، ويجب عليه متى وطأها في الثلث الأول من زمان الحيض أن يكفرَ بدینار - قيمته عشرة دراهم جیاد - وفي الثلث الأوسط بنصف دينار وفي الأخير برِيع دينار، كل ذلك بدلیل الإجماع المشار إليه، ونحتج على المخالف بما روى من طرقهم من قوله صلى الله عليه وآله: من أتى أهله وهي حائض فليتصدق، فإن انقطع الدَّم عنها جاز لزوجها وطؤها إذا غسلت فرجها سواء كان ذلك أقل الحيض أو أكثره وإن لم تغتسل، بدلیل الإجماع المشار إليه وقوله تعالى: وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ، فجعل سبحانه انقطاع الدَّم غاية لزمان حظر الوطء فيجب جوازه بعدها على كل حال إلا ما أخرجه الدليل من حظر ذلك قبل غسل الفرج، وقوله تعالى: فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ، محمول على غسل الفرج، ويحتمل أن يكون كلاً مستأنفاً وليس بشرط ولا غاية لزمان الحظر، ويحتمل أن يكون بمعنى طهرن لأن تفعل تجيء بمعنى فعل، يقال: تطعمت الطعام وطعمته.

والمستحاضة يلزمها إذا لوث الدَّم أحد جانبي الكرسف ولم يشقه أن يغيّره تنوّضاً لكل صلاة فإن ثقبه ولم يسبل فعليها مع تغييره أن تغتسل لصلاة الفجر وتنوّضاً لباقى الصلوات، وإن ثقبه و سال فعليها ثلاثة أغسال: غسل للفجر وغسل للظهر والعصر وغسل للمغرب والعشاء الآخرة. ولا يحرم على المستحاضة ولا منها شيء مما يحرم على الحائض ومنها بل حكمها حكم الطاهر إذا فعلت ما ذكرناه؛ بدلیل الإجماع المشار إليه. وأماد النفاس فهو الحادث عقيب الولادة، وأكثره عشرة أيام، وكل دم تراه بعدها فهو استحاضة. وهي والحائض سواء في جميع الأحكام إلا في حكم واحد وهو أن النفاس ليس لأقله حد. وذلك بدلیل الإجماع السالف.

وأما مس الميّت فقد قلنا أنه إنما يكون حدثاً يوجب الغسل إذا كان بعد برده بالموت وقبل: تطهيره بالغسل، والدليل على ذلك أنه لا خلاف بين أصحابنا في ورود الأمر بالغسل من مسه وظاهره في الشرع يقتضى الوجوب، ونحتج على المخالف بما روى من طرقهم من قوله صلى الله عليه وآله: من غسل ميتاً فليغتسل.

فصل .

وَأَمَّا الطَّهَارَةُ عَنِ النَّجَسِ الَّتِي هِيَ شَرْطٌ فِي صَحَّةِ أَدَاءِ الصَّلَاةِ فَعِبَارَةٌ عَنِ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ عَنِ الْبَدَنِ وَالثِّيَابِ بِمَا نَبَّيْنَاهَا أَنَّهَا تَزُولُ فِي الشَّرْعِ بِهِ. وَالنَّجَاسَاتُ هِيَ:

بول وخره مالا يؤكل لحمه بلاخلاف، وما يؤكل لحمه إذا كان جلاًلاً بدليل الإجماع، فأما إذا لم يكن جلاًلاً فلا بأس ببوله وروثه بدليل الإجماع، ونحتج على المخالف بما روى من طرقهم من قوله صلى الله عليه وآله: ما أكل لحمه فلا بأس ببوله وفي رواية أخرى: فلا بأس ببوله وسلحه.

والخمر نجسة بلاخلاف إِلَّا مَنْ لَا يَعْتَدُّ بِهِ، وقوله تعالى: إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجِسٌ، يدل على نجاستها، وكل شراب مسكر نجس. والفقاع نجس بالإجماع المشار إليه.

ودم الحيض والاستحاضة والنفاس نجس بلاخلاف، وكذا الدَّمُ المسفوح من غير هذه الدماء إِلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي تَوْبِ أَصَابِهِ مِنْ دَمِ الْقُرُوحِ أَوْ الْجُرُوحِ مَا نَقَصَ مَقْدَارُهُ عَنْ سَعَةِ الدَّرْهِمِ الْوَاقِي الْمَضْرُوبِ مِنْ دَرْهِمٍ وَتَلْتِ مَعَ الْاِخْتِيَارِ وَرَفْعِ الْحَرَجِ وَإِنْ كَانَ التَّنَزُّهُ عَنْ ذَلِكَ أَفْضَلَ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ عَلَيْهِ فِي إِزَالَةِ الدَّمِ حَرَجٌ لِكُونَ الْجُرُوحِ وَالْقُرُوحِ لَازِمَةً لَهُ فَإِنَّ إِزَالَتَهُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ قَلِيلاً كَانَ أَوْ كَثِيراً وَهَذَا بِخِلَافِ دَمِ الْحَيْضِ وَالِاسْتِحَاضَةِ وَالنَّفَاسِ فَإِنَّ الصَّلَاةَ لَا تَجُوزُ فِي ثَوْبٍ أَصَابَهُ شَيْءٌ مِنْهُ قَلِيلاً كَانَ أَوْ كَثِيراً، كُلُّ ذَلِكَ بِدَلِيلِ الْإِجْمَاعِ. فَأَمَّا دَمُ الْبَرَاغِيثِ وَالْبَقِّ وَالسَّمَكِ فَطَاهِرٌ بِدَلِيلِ هَذَا الْإِجْمَاعِ وَلِأَنَّ النَّجَاسَةَ حَكَمَ شَرْعِيٌّ وَلَيْسَ فِي الشَّرْعِ مَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِهَا فِي هَذِهِ الدَّمَاءِ، وَيُخَصُّ دَمُ السَّمَكِ قَوْلُهُ تَعَالَى: أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ، لِأَنَّهُ يَقْتَضِي إِبَاحَةَ أَكْلِ السَّمَكِ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: قُلْ لَا أَجِدُ فَيْئاً أُوحَى إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا، وَدَمُ السَّمَكِ لَيْسَ بِمَسْفُوحٍ فَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ مُحَرَّمًا وَذَلِكَ يَقْتَضِي طَهَارَتَهُ،

وَالْمَتَى نَجَسَ لَا يَجْزِي فِيهِ إِلَّا الْغَسْلُ رَطْبًا كَانَ أَوْ يَابَسًا بِدَلِيلِ الْإِجْمَاعِ الْمَذْكُورِ وَقَوْلِهِ

تعالى: وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ، لَأَنَّ المَرْوِيَّ فِي التَّفْسِيرِ أَنَّ المَرَادَ بِذَلِكَ أَثَرُ الِاحْتِلَامِ؛ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَكَانَ مَعْنَى الرِّجْزِ وَالرَّجْسِ وَالنَّجَسِ وَاحِدًا بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: وَالرَّجْزَ فَأَهْجُرْهُ يَقُولُهُ: فَأَجْتَنَّبُوا الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْتَانِ، دَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى نَجَاسَتِهِ، وَأَيْضًا فَظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ، يَدُلُّ عَلَى تَقَدُّمِ النَّجَاسَةِ فِي الشَّرْعِ بِإِطْلَاقِهِ، وَنَحْتَجُّ عَلَى الْمُخَالَفِ بِمَارُوى عَنْهُمْ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِنَّمَا يَغْسِلُ الثُّوبَ مِنَ الْبَوْلِ وَالدَّمِ وَالْمَنِيِّ.

وميتة ذوات الأنفس السائلة نجسة بلاخلاف إلا في الآدمي، ويدل على نجاسته بعد الموت، إجماع الطائفة، فأما ما لا نفس له سائلة كالذباب والجراد فلا ينجس الماء بموته فيه، بدليل هذا الإجماع ونحتج على المخالف بما روى من طرقهم من قوله صلى الله عليه وآله: إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فامقلوه، وذلك عام في الحي والميت ولأن المقل يوجب الموت لاسيما إذا كان ما في الإناء حاراً. ولو كان ينجس بموته لما أمر بمقله على الإطلاق. وشعر الميتة وصوفها وعظمها طاهر بدليل هذا الإجماع، ويخص الشعر والصوف قوله تعالى: وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَانًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ، لَأَنَّهُ سَبَحَانَهُ امْتَنَّ عَلَيْنَا بِمَا جَعَلَهُ لَنَا مِنَ النِّفْعِ فِي ذَلِكَ وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ الذَّكِيَّةِ وَالْمَيْتَةِ، وَلَا يَجُوزُ الْاِمْتِنَانُ بِمَا لَا يَجُوزُ الْاِنْتِفَاعُ بِهِ لِنَجَاسَتِهِ. وقوله تعالى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ، لا يعارض ما ذكرناه لأن اسم الميتة يتناول ماتحله الحياة وهذه الأشياء لاتحلقها الحياة فلا يحلقها الموت.

فأما جلد الميتة فلا يطهر بالدباغ بدليل هذا الإجماع وظاهر قوله تعالى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ، والمراد الانتفاع بها بأكل أو بيع أو غيرها من التصرف، واسم الميتة يتناول الجلد قبل الدباغ وبعده، ونحتج على المخالف بما روى من طرقهم من قوله صلى الله عليه وآله قبل موته بشهر: لاتنتفعوا من الميتة بأهاب ولا عصب، وقول من قال: إن الجلد لا يسمى أهاباً بعد الدباغ خارج عن اللغة والشرع فلا يعتد به.

والخنزير نجس بلاخلاف.

والكلب نجس بلاخلاف إلا من مالك، ويدل على نجاسته إجماع الطائفة: ويغسل الإناء من ولو غه فيه ثلاث مرات إحداهن - وهى الأولى - بالتراب، بدليل هذا الإجماع،

ونحتج على المخالف بما روى من طرقهم من قوله صلى الله عليه وآله: إذا ولغ الكلب في إناء أحدهم فليغسله ثلاث مرّات، وفي خبر آخر: فليغسله ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً، وهذا بظاهره أيضاً يقتضى وجوب الثلاث من حيث لم يميز عليه الاقتصار على مادونها، ولأنّ لفظه «أو» إمّا أن تفيد التخيير بين هذه الأعداد وتكون كلّها واجبة على جهة التخيير وإمّا أن تفيد التخيير بين الاقتصار على الثلاث التي هي الواجبة وبين الزيادة عليها على جهة الندب، فإذا كان الأوّل باطلاً بالإجماع لم يبق إلّا الثّاني.

والثّلعب والأرنب نجسان بدليل الإجماع المذكور.

والكافر نجس بدليله أيضاً، وبقوله تعالى: إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ، وهذا نصّ. وكلّ من قال بذلك في المشترك قال به فيمن عداه من الكفار، والتّفرة بين الأمرين خلاف الإجماع. وقول المخالف: المراد بذلك نجاسة الحكم غير معتمد لأنّ إطلاق لفظ النجاسة في السّريعة يقتضى بظاهره نجاسة العين حقيقة وحمله على الحكم مجاز واللفظ بالحقيقة أولى من المجاز، ولأنّنا نحمل اللفظ على الأمرين جميعاً لأنّه لا تنافي بينهما. وقولهم: لو كان نجس العين لما طهر بتجدّد معنى هو الإسلام وانتفاء معنى هو الكفر باطل، لأنّ الخمر نجسة العين وتطهر بتجدّد معنى هي الحموضة وانتفاء معنى هو الشّدة. ولا يعارض ما ذكرناه قوله تعالى: وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ، لأنّ لفظ الطّعام إذا أُطلق انصرف إلى الحنطة، ولا يمكن للمخالف إنكار ذلك لأنّ أبا حنيفة والشّافعيّ اختلفا فيمن وكلّ وكيلاً على أن يبتاع له طعاماً فقال الشّافعيّ: لا يجوز أن يبتاع إلّا الحنطة، وقال أبو حنيفة: ودقيقها أيضاً، ذكر ذلك المحامليّ في آخر كتاب البيوع من كتابه الأوسط في الخلاف، وذكره الأقطع في آخر كتاب الوكالة من شرح القدوريّ وقال في الشّرح: والأصل في ذلك أنّ الطّعام المطلق اسم للحنطة ودقيقها. وإمّا أحوجنا إلى ذكر مذهب المخالف في ذلك والإحالة على كتبهم إنكاراً من أنكره من جهّاهم، على أنّنا نقول لو وقع لفظ الطّعام بإطلاقه على غير الحنطة لحملناه عليها وعلى غيرها من الجامدات بدليل.

فأمّا ما عدا ما ذكرناه من الحيوان من ذوات الأربع والطّير والحشرات فطاهرها السّور إلّا أن يكون على فمه نجاسة، بدليل إجماع الطّائفة وظاهر قوله تعالى: فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً

كتاب الطهارة

فَتَيَّمُوا، وقوله: وَأَنْزَلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا، فَبَيَّنَ سُبْحَانَهُ أَنَّ الْمَاءَ الْمَطْلُوقَ يَطْهَرُ وَسُورَ مَا ذَكَرْنَاهُ يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَاءِ وَإِنَّمَا يُخْرِجُ مِنْ هَذَا الظَّاهِرِ مَا أَخْرَجَهُ دَلِيلُ قَاطِعٍ. وَقَدْ الْحَقَّ أَصْحَابُنَا بِالنَّجَاسَاتِ عَرَقَ الْإِبِلِ الْجَلَالَةِ، وَعَرَقَ الْجَنْبِ إِذَا أَجْنَبَ مِنَ الْحَرَامِ.

فصل

وَأَمَّا مَا بِهِ تَفْعَلُ الطَّهَارَةُ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ: الْمَاءَ وَالتُّرَابَ وَالْأَحْجَارَ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا عَلَى مَا قَدَّمَاهُ فِي الْاسْتَنْجَاءِ، فَكُلُّ مَاءٍ اسْتَحَقَّ إِطْلَاقَ هَذَا الْاسْمِ عَلَيْهِ وَلَمْ تَخَالِطْهُ نَجَاسَةٌ فَإِنَّهُ طَاهِرٌ مَطْهَرٌ بِإِخْلَافٍ، فَإِنْ خَالَطَتْهُ وَكَانَ رَاكِدًا كَثِيرًا لَيْسَ مِنْ مِيَاهِ الْآبَارِ أَوْ جَارِيًا قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا وَلَمْ يَتَغَيَّرْ بِهَا أَحَدُ أَوصَافِهِ مِنْ لَوْنٍ أَوْ طَعْمٍ أَوْ رَائِحَةٍ فَإِنَّهُ طَاهِرٌ مَطْهَرٌ أَيْضًا بِإِخْلَافٍ إِلَّا فِي مَقْدَارِ الْكَثِيرِ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا بَعْدَ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا، لِأَنَّ مَخَالَطَةَ النَّجَاسَةِ لِلْمَاءِ الْجَارِيِ أَوْ الْكَثِيرِ الرَّاكِدِ إِذَا لَمْ يَتَغَيَّرْ أَحَدُ أَوصَافِهِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ اسْتِحْقَاقِ إِطْلَاقِ هَذَا الْاسْمِ وَالْوَصْفِ مَعًا عَلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ الْعَمَلُ بِالظَّاهِرِ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ.

فَإِنْ تَغَيَّرَ أَحَدُ أَوصَافِ هَذَا الْمَاءِ فَهُوَ نَجَسٌ بِإِخْلَافٍ، فَإِنْ كَانَ الْمَاءُ رَاكِدًا قَلِيلًا أَوْ مِنْ مِيَاهِ الْآبَارِ - قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا تَغَيَّرَ بِالنَّجَاسَةِ أَحَدُ أَوصَافِهِ أَوَّلًا يَتَغَيَّرُ فَهُوَ نَجَسٌ بِدَلِيلِ إِجْمَاعِ الطَّائِفَةِ وَظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ، وقوله: وَالرَّجَزَ فَأَهْجُرْ، وقوله: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ، لِأَنَّهُ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ الْمَخَالِطِ لِلنَّجَاسَةِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ بِالْكَثَرَةِ وَتَغَيَّرِ أَحَدِ الْأَوْصَافِ، وَإِنَّمَا يُخْرِجُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ دَلِيلُ قَاطِعٍ. وَحَدَّ الْكَثِيرَ مَا بَلَغَ كَرًّا أَوْ زَادَ عَلَيْهِ، وَحَدَّ الْكَرَّ وَزْنَ أَلْفٍ وَمِائَتَارْطَلٍ، وَحَدَّهُ مَسَاحَةُ لِمَوْضِعِهِ ثَلَاثَةُ أَشْبَارٍ وَنِصْفٌ طَوَّلًا فِي مِثْلِ ذَلِكَ عَرْضًا فِي مِثْلِهِ عَمَقًا بِالْإِجْمَاعِ، وَنَحْتِجُ عَلَى الْمُخَالَفِ بِمَا رَوَى مِنْ طَرَقِهِمْ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ كَرًّا لَمْ يَحْمِلْ خَبْنًا وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي الْأَرْطَالِ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ عِرَاقِيَّةً، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ مَدَنِيَّةً وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ فِي الرِّوَايَاتِ، وَالثَّانِي تَقْتَضِيهِ طَرِيقَةُ الْإِحْتِيَاظِ لِأَنَّ الرَّطْلَ الْمَدَنِيَّ أَزِيدُ مِنَ الْعِرَاقِيَّ.

فَأَمَّا مِيَاهُ الْآبَارِ فَإِنَّهَا تَنْجَسُ بِكُلِّ مَا يَقَعُ فِيهَا مِنَ النَّجَاسَاتِ قَلِيلًا كَانَ مَاؤُهَا أَوْ

غنية النزوح

كثيراً على ماقدّمناه بالإجماع، وأيضاً فلاخلاف بين الصحابة والتابعين في أن ماء البئر يطهر بنزح بعضه وهذا يدلّ على حكمهم بنجاسته على كلّ حال من غير اعتبار بمقداره وأنّ حكمه في ذلك بخلاف حكم ماء الأواني والغدران، ولا يمتنع أن يكون الوجه في اختلاف حكمها أن ماء البئر يشق نزح جميعه لبعده عن الأيدي ولتجدّده مع النزح، وليس كذلك ماء الأواني والغدران، ولهذا وجب غسل الأواني بعد إخراج الماء منها لما تيسّر وسقط ذلك في الآبار لما تعدّر، وإذا خفف حكم البئر بالحكم بطهارة مائها عند نزح بعضه وأسقط إيجاب غسلها بخلاف الأواني والغدران فما المنكر من تغليظ حكمها من وجه آخر؟! وهو إسقاط اعتبار الكثرة في مائها وما جرى مجراها وهو إيجاب نزحها بخلاف الأواني والغدران؛ فقد صار ماغلظ به حكم الآبار وهو ترك اعتبار الكثرة في مائها ساقطاً في الأواني والغدران وماغلظ به حكم الأواني وما جرى مجراها وهو إيجاب غسلها ساقط في الآبار وتساويا في باب التغليظ والتخفيف.

والواقع في البئر من النجاسات على ضربين: أحدهما تغير أحد أوصاف الماء والثاني لا يغيّره .

فما غير أحد أوصافه المعتبر فيه بأعمّ الأمرين من زوال التغير وبلوغ الغاية المشروعة في مقدار النزح منه، فإن زال التغير قبل بلوغ المقدار المسروع في تلك النجاسة وجب تكميله، وإن نزح ذلك المقدار ولم يزل التغير وجب النزح إلى أن يزول، لأنّ طريقة الاحتياط تقتضي ذلك والعمل عليه عمل يقين.

وما لا يغيّر أحد أوصاف الماء على ضربين:

أحدهما يوجب نزح جميع الماء أو تراوح أربعة رجال على نزحه من أول النهار إلى آخره إذا كان له مادة يتعدّر معها نزح الجميع، والضرب الآخر يوجب نزح بعضه. فما يوجب نزح الجميع أو المراوحة عشرة أشياء: الخمر وكلّ شراب مسكر والفقاع والمنى ودم الحيض ودم الاستحاضه ودم النفاس وموت البعير فيه، وكلّ نجاسة غيرت أحد أوصاف الماء ولم يزل التغير قبل نزح الجميع، وكلّ نجاسة لم يردّ في مقدار النزح فيها نصّ.

وما يوجب نزح البعض على ضروب.

منه ما يوجب نزح كَرَّ واحد وهو موت أحد الخيل فيها أو ما مائلها في مقدار الجسم.
ومنه ما يوجب نزح سبعين دلوًا بدلوا البئر المألوف وهو موت الإنسان خاصّة.
ومنه ما يوجب نزح خمسين وهو كنبز الدّم المخالف للدّماء الثلاثة المقدم ذكرها،
والعذرة الرّطبة أو اليابسة المتقطّعة.

ومنه ما يوجب نزح أربعين وهو موت الشّاة أو الكلب أو الخنزير أو السّنور أو ما كان
مثل ذلك في مقدار الجسم، وبول الإنسان البالغ.
ومنه ما يوجب نزح عشر وهو قليل الدّم المخالف للدّماء الثلاثة، والعذرة اليابسة غير
المتقطّعة.

ومنه ما يوجب نزح سبع وهو موت الدّجاجة أو الحمامة أو ما مائلها في مقدار الجسم،
والفأرة إذا انتفخت أو تفسّخت وبول الطّفل الذي قد أكل الطّعام.
ومنه ما يوجب نزح ثلاث وهو موت الفأرة إذا لم تنتفخ أو لم تفسّخ، والحية والعقرب
والوزغة وبول الطّفل الذي لم يأكل الطّعام.

ومنه ما يوجب نزح دلو واحدة وهو موت العصفور أو ما مائله من الطّير في مقدار
الجسم. والدّليل على جميع ذلك الإجماع السّالف.

والماء المتغيّر ببعض الطّاهرات كالورس والزّعفران يجوز الوضوء به ما لم يسلبه
التّغيّر إطلاق اسم الماء عليه. يدلّ على ذلك بعد الإجماع قوله تعالى: فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً
فَتَيَمَّمُوا، وقوله: وَأَنْزَلْنَا مِنْ السَّيِّءِ مَاءً طَهُورًا، وهذا ينطلق عليه اسم الماء. ومن ادّعى أنّ
التّغيّر اليسير يسلبه إطلاق اسم الماء فعليه الدّليل لأنّ إطلاق الاسم هو الأصل والتّقييد
داخل عليه كالحقيقة والمجاز.

والماء المستعمل في الوضوء والأغسال المندوبة طاهر مطهّر يجوز الوضوء به والاعتسالة
مرّة أخرى بخلاف بين أصحابنا، ويدلّ عليه أيضًا ما تلوناه من ظاهر القرآن.
فأمّا المستعمل في الغسل الواجب ففيه خلاف بين أصحابنا، وظاهر القرآن مع من
أجراه مجرى المستعمل في الوضوء إلّا أن يخرج له دليل قاطع. ومن يقول أنّ الاستعمال على

غنية النزوع

كلّ حال يخرج من تناول اسم الماء بالإطلاق يحتاج إلى دليل، ولأنّ من شر به وقد حلف أن لا يشرب ماءً يحنث بلا خلاف وهذا يبطل قوله. ولا يجوز الوضوء بغير الماء من المائعات نبيذ تمر كان أو ماء ورد أو غيرها بدليل الإجماع المذكور وظاهر قوله تعالى: فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا، لأنّه يقتضى نقلنا عن الماء إلى التراب من غير واسطة. ومن أجاز الوضوء بغير الماء فقد جعل بينها واسطة وزاد في الظاهر مالا يقتضيه.

والوضوء بالماء المغصوب لا يرفع الحدث ولا يبيح الصلّة بالإجماع، وأيضاً فالوضوء عبادة يستحقّ بها الثواب، فإذا فعل بالماء المغصوب خرج عن ذلك إلى أن يكون معصية يستحقّ بها العقاب فينبغي أن لا يكون مجزئاً، ولأنّ نيّة القرية فيه مندوب إليها بلا خلاف والتقرّب إلى الله تعالى بمعصية محال.

ولا يجوز إزالة النجاسة بغير الماء من المائعات، وهو قول الأكثر من أصحابنا ويدلّ عليه أنّ حظر الصلّة وعدم إجزائها في الثوب الذي أصابته نجاسة معلوم فمن ادّعى إجزائها فيه إذا غسل بغير الماء فعليه الدليل، وليس في الشرع ما يدلّ على ذلك، وطريقة الاحتياط واليقين براءة الذمّة من الصلّة يقتضى ما ذكرناه لأنّه لا خلاف في براءة ذمّة المكلف من الصلّة إذا غسل الثوب بالماء، وليس كذلك إذا غسله بغيره، ويحتجّ على المخالف بما روى من طرقهم من قوله صلى الله عليه وآله لأساء في دم الحيض يصيب الثوب: حتّيه ثم اقرضيه ثم اغسله بالماء، وظاهر الأمر في الشرع يقتضى الوجوب. ولا يجوز التحرّي في الأوّلى وإن كانت جهة الطاهر أغلب بالإجماع؛ ولأنّ المراد بالوجود في قوله تعالى: فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً، التمكن من استعمال الماء الطاهر؛ ولهذا لو وجده ولم يتمكن من استعماله إمّا لعذر أو فقد آله أو ثمن جاز له التيمّم. ومن لا يعرف الطاهر بعينه ولا يميّزه من غيره غير متمكّن من استعماله.

وأما التراب فالذي يفعل به التيمّم، ولا يجوز إلا بتراب طاهر، ولا يجوز بالكحل ولا بالزرنين ولا بغيرهما من المعادن ولا بتراب خالطه شيء من ذلك بالإجماع وقوله تعالى: فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا، والصعيد هو التراب الذي لا يخالطه غيره ذكر ذلك ابن دريد وحكاه عن أبي عبيدة وغيره من أهل اللغة؛ والطيب هو الطاهر.

فصل: في كيفية الطهارة:

وأما الوضوء فتقف صحته على فروض عشرة:

أولها: النية بالإجماع وقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ... الآية، لأنَّ التقدير اغسلوا وجوهكم للصلاة وإنما حذف ذكر الصلاة اختصاراً كقولهم: إذا لقيت الأمير فالبس ثيابك، و: إذا لقيت العدو فخذ سلاحك، وتقدير الكلام افعل ذلك للقاء. وإذا أمر الله تعالى بهذه الأفعال للصلاة فلا بدَّ من النية لأنَّ بها يتوجَّه إلى الصلاة دون غيرها. ويدلُّ على ذلك أيضاً قوله تعالى: وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ والإخلاص له لا يحصل إلا بالنية، والوضوء من الدين لأنَّه عبادة بدليل الإجماع. ويحتجُّ على المخالف بما رُووه من قوله صلى الله عليه وآله: الوضوء شطر الإيمان ويحتجُّ عليه في وجوب النية بما رُووه أيضاً من قوله صلى الله عليه وآله: والأعمال بالنيات وإنما لا مرىء مانوى، لأنَّ أجناس الأعمال إذا كانت توجد من غير نية ثبت أنَّ المراد أنَّها لا تكون قربة وشرعية وبجزئة إلا بالنية؛ ولأنَّ قوله: وإنما لا مرىء ما نوى، يدلُّ على أنَّه ليس له ما لم ينو لأنَّ هذا حكم لفظة «إنما» في اللسان العربي على ما بيَّناه فيما مضى من الكتاب.

والنية هي أن يريد المكلف الوضوء لرفع الحدث واستباحة ما يريد استباحته به من صلاة أو غيرها مما يقتدر إلى طهارة طاعة لله وقربة إليه. اعتبرنا تعلق الإرادة برفع الحدث لأنَّ حصوله مانع من الدخول فيما ذكرناه من العبادة. واعتبرنا تعلقها باستباحته العبادة لأنَّ ذلك هو الوجه الذي لأجله أمر برفع الحدث فما لم ينو لا يكون ممتثلًا للفعل على الوجه الذي أمر به لأجله. واعتبرنا تعلقها بالطاعة لله تعالى لأنَّ بذلك يكون الفعل عبادة. واعتبرنا القربة إليه سبحانه - والمراد بذلك طلبُ المنزلة الرفيعة عنده بنيل ثوابه لا قُرْبُ المسافة على ما بيَّناه فيما مضى من الأصول - لأنَّ ذلك هو الغرض المطلوب بطاعته الذي عرَّضنا سبحانه بالتكليف له واعتبار القربة في النية عبادة في نفسه أمر الله تعالى به ومدح على فعلها ووعده سبحانه عليه الثواب.

ودليل الأمر بها قوله تعالى: وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ، وقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا

وَأَسْجُدُوا وَأَعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ، لَأَنَّ الْمَعْنَى إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَفْعَلُوا ذَلِكَ عَلَى رَجَائِكُمُ الْفَلَاحَ بِهِ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَفْعَلُوا لِكَيْ تَفْلَحُوا.

ودليل مدحه سبحانه على ذلك وعده الثواب عليه قوله: وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ سَيُدْخِلُهُمُ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ، فأخبر سبحانه عن باطنهم وما نوه من التقرب بالطاعة إليه ومدحهم على ذلك وعدهم الثواب عليه، فإن كان الوضوء واجباً بأن يكون وصلة إلى استباحة واجب تعين نوى وجوبه على الجملة أو الوجه الذي له وجب. وكذا إن كان ندباً ليميز الواجب من الندب ويوقعه على الوجه الذي كلف إيقاعه عليه.

ويجوز أن يؤدى بالوضوء المندوب الفرض من الصلاة بالإجماع المذكور ومن خالف في ذلك من أصحابنا غير معتد بخلافه.

والفرض الثاني: الذي يقف صحة الوضوء عليه مفارئة آخر جزء من النية لأوّل جزء منه حتى يصح تأثيرها بتقدّم حملتها على جملة العبادة، لأنّ مقارنتها على غير هذا الوجه بأن يكون زمان فعل الإرادة هو زمان فعل العبادة أو بعضها متعذّر لا يصحّ تكليفه أوفيه حرج يبطله ما علمناه من نفى الحرج في الدين، لأنّ ذلك يخرج ما وقع من أجزاء العبادة ويقدم وجوده على وجود جملة النية عن كونه عبادة من حيث وقع عارياً من جملة النية، لأنّ ذلك هو المؤثر في كون الفعل عبادة لا بعضه

والفرض الثالث: استمرار حكم هذه النية إلى حين الفراغ من العبادة، وذلك بأن يكون ذاكرها غير فاعل لنية تخالفها بالإجماع، وإذا كانت المضمضة والاستنشاق أوّل ما يفعل من الوضوء فينبغي مقارنة النية لابتدائها لأنّها وإن كانا مسنونين فبهما من جملة العبادة ومّا يستحقّ به الثواب ولا يكونان كذلك إلّا بالنية على ما بيّناه.

والفرض الرابع: غسل الوجه، وحده من قصاص شعر الرأس إلى محادر شعر

كتاب الطهارة

الذَّقْن طَوْلًا [و] مادارت عليه الإبهام والوسطى عرضاً مرّة واحدة بكفّ من الماء بالإجماع. ولأنّ ما اعتبرناه من الوجه بلا خلاف وما زاد على ذلك لا دليل على أنّه منه.

والفرض الخامس: غسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع مرّة واحدة كلّ واحدة منها بكفّ من الماء، وإدخال المرفق في الغسل بالإجماع المشار إليه. وأيضاً فطريقة الاحتياط يقتضى ذلك لأنّه إذا غسلها على الوجه الذى ذكرناه زال حدّته بلا خلاف وليس كذلك إذا بدأ من الأصابع أو لم يدخل المرافق في الغسل. ونحتجّ على المخالف بما روى من طرقهم من أنّه صلى الله عليه وآله توضّأ مرّة مرّة وقال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلّة إلّا به، ولا يخلو إمّا أن يكون ابتداءً بالمرافق أو انتهى إليها. ولا يجوز أن يكون انتهى إليها لأنّ ذلك يوجب أن لا تقبل صلاة من ابتداء بها وهو خلاف الإجماع فثبت أنّه عليه السّلام ابتداءً بالمرافق فيجب أن يكون صلاة من ابتداء بالأصابع غير مقبولة، وقوله تعالى: وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمُرَافِقِ، لا ينافي ما ذكرناه لأنّ «إلى» كما تكون للغاية تكون بمعنى «مع» بدليل قوله تعالى: وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ، وَمَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ، وشاهد ذلك من كلام العرب أشهر من أن يحتاج إلى التّطويل بذكرها، والدليل على أنّها في آية الطّهارة بمعنى «مع» أنّها لو كانت فيها بمعنى الغاية لوجب الابتداء بالأصابع وهذا بخلاف الإجماع، وهذه الآية دليلنا على وجوب إدخال المرافق في الغسل.

والفرض السادس: مسح مقدّم الرأس مرّة واحدة والأفضل أن يكون مقدار الممسوح ثلاث أصابع مضمومة ويجزى مقدار إصبع واحدة بالإجماع المذكور وقوله سبحانه: وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ، لأنّه لا بدّ لهذه الباء من فائدة وإذا لم تكن فائدتها ها هنا تعدية الفعل - لأنّه متعدّ بنفسه والكلام مستقلّ بإسقاطها - لم يبق إلّا أن يكون فائدتها التّبعية. ويحتجّ على المخالف بما روى من طرقهم من أنّه صلى الله عليه وآله توضّأ ورفع مقدّم عمامته وأدخل يده تحتها فمسح مقدّم رأسه.

والفرض السَّابع: مسح ظاهر القدمين من رؤوس الأصابع إلى الكعبين؛ وهما الثَّانِتان في وسط القدم عند معقد الشَّراك والأفضل أن يكون ذلك بباطن الكَفَّين ويجزىء بإصبعين منها، ويدل على ذلك مضافاً إلى الإجماع المذكور قوله تعالى: «وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ»؛ لأنَّه سبحانه أمر بمسح الرأس ثم عطف عليها الأرجل فوجب أن يكون لها بمقتضى العطف مثل حكمها كما وجب مثل ذلك في الأيدي والوجوه. وسواء في ذلك القراءة بالجر والنَّصب:

أما الجر فلا وجه له إلَّا العطف على الرُّؤوس ومن تعسَّف وجعله للمجاورة فقد أبعد لأنَّ محضى علماء العربيَّة قد نفوا الإعراب بالمجاورة أصلاً وتأولوا الجرَّ في «جحر ضبَّ خرب» على أن المراد «خرب جحره» مثل مررت برجل حسن وجهه» ولأنَّه عند من جوزه شاذٌّ نادر لا يقاس عليه فلا يجوز والحال هذه حمل كتاب الله عليه، ولوجود حرف العطف في الآية الذي لا يبقى معه للإعراب بالمجاورة حكم؛ ولأنَّ الإعراب بذلك إمَّا يكون في الموضع الذي ترتفع الشَّبهة فيه لأنَّ من المعلوم أنَّ خبراً لا يجوز أن يكون من صفات الضَّبِّ وليس كذلك الأرجل لأنَّه كما يصحَّ أن تكون مغسولة يصحَّ أن تكون ممسوحة فلا يجوز أن يكون إعرابها للمجاورة لحصول اللبس بذلك.

وأما النَّصب فهو أيضاً بالعطف على موضع الرُّؤوس أولى من عطفها على الأيدي لأنَّ اتفاق أهل العربيَّة على أن إعمال أقرب العاقلين أولى من إعمال الأبعد، ولهذا كان ردَّ عمرو في الإكرام إلى زيد أولى من ردَّه في الضَّرب إلى بكر من قولهم «ضربت زيدا وأكرمت بكراً وعمراً» ومثله «أكرمت وأكرمتني عبداً» وبذلك جاء القرآن قال الله تعالى: «تَوَنَّى أَمْرُكَ عَلَيْهِ قَطْرًا، وَهَؤُلَاءِ أَقْرَبُ كِتَابِيَّةٍ، وَإِنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا، فَإِنَّ الْعَوَامِلَ فِي الْمَنْصُوبِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ أَقْرَبُ الْفَعْلَيْنِ إِلَيْهِ. وَأَيْضًا فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ القراءة بالجر لا يحتمل سوى المسح فيجب حمل القراءة بالنَّصب على ما يطابقها لأنَّ قراءة الآية الواحدة بحرفين مجرى مجرى الآيتين في وجوب المطابقة بينهما.

ويحتج على المخالف بما روى من طرقهم من أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِأَلٍ عَلَى سَبَاطَةِ

قوم ثم توضأ ومسح على قدميه ونعليه، وعن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: ما نزل القرآن إلا بالمسح، وعن ابن عباس أنه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فمسح على رجليه، وعنه أنه قال: مسحتان و غسلتان، وإذا ثبت أن فرض الرجلين هو المسح دون غيره ثبت أن الكعبين هما ما ذكرناه لأن كل من قال بأحد الأمرين قال بالآخر والقول بخلاف ذلك خروج عن الإجماع وأيضاً فقد مدللنا على أن فرض المسح يتعلق ببعض الرأس فكذلك يجب في الأرجل بحكم العطف. وقوله تعالى: وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، المراد به رجلاً كل متطهر وفيها عندنا كعبان وهذا أولى من قول مخالفنا أنه أراد رجل كل متطهر لأن الفرض يتناول الرجلين معاً فصرف الخطاب إليهما أولى.

والفرض الثامن: أنه لا يستأنف لمسح الرأس والرجلين ماء جديداً. بدليل الإجماع المشار إليه ولأن من غسل وجهه ويديه مأمور بمسح رأسه ورجليه والأمر بمقتضى الشرع يوجب الفور، ومن ترك المسح بالبلل الذي في يديه وعدل إلى أخذ ماء جديد فقد ترك المسح في زمان كان يمكنه فعله فيه وترك العمل بظاهر الآية وذلك لا يجوز؛ ولأن كل من أوجب مسح الرجلين على التضييق قال بما ذكرناه، والقول بأحد الأمرين دون الآخر خروج عن الإجماع.

والفرض التاسع: الترتيب وهو أن يبدأ بغسل وجهه ثم يديه اليمنى ثم اليسرى ثم يمسح رأسه ثم يمسح رجليه بدليل الإجماع المذكور وطريقة الاحتياط، وأيضاً قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ يَدًا عَلَى مَا قُلْنَا لَأَنْ الْفَاءَ لِلتَّعْقِيبِ سواء كانت عاطفة أو جزاء، وإذا وجب غسل الوجه عقيب إرادته القيام إلى الصلاة والبدائية ثبت ما قلناه إلا تقديم اليمنى على اليسرى لأن أحداً من الأمة لم يفرق بين الأمرين، وإنما استثنيناه ترتيب اليسرى على اليمنى لأن الشافعي لا يوافق في ذلك وإن وافق فيها عداه من ترتيب الأعضاء وكان لا يسلم لنا لو لم نستثنه [من] الاستدلال بإجماع الأمة من الوجه الذي بيناه، ويختج على المخالف بما روى من طرقهم من أنه صلى الله عليه وآله

غنية النزوع

توضاً مرة مرة وقال: هَذَا وضوء لا يقبل الله الصلّة إلّا به، ولا بدّ أن يكون توضاً مرتباً على الوجه الذي ذكرناه وإلّا لزم ألا يقبل الله صلاة بوضوء مرتبٍ على ذلك الوجه وهذا باطل بالإجماع.

والفرض العاشر: الموالاة وهي أن لا يؤخر بعض الأعضاء عن بعض بمقدار ما يجف ما تقدّم في الهواء المعتدل، ويدلّ على ذلك ما قلناه في المسألة الأولى من الإجماع وطريقة الاحتياط، ويحتجّ على المخالف بالخبر المتقدم. وأيضاً فلا يجوز المسح على الخفين بالإجماع المذكور وقوله تعالى: وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، لأنّه تعالى أوجب المسح على ما يسمّى رجلاً حفيقة وليس الخف كذلك فمن مسح عليه فقد عدل عن ظاهر الآية، ويحتجّ على المخالف بما رواه من أنّه صلى الله عليه وآله توضاً مرة مرة وقال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلّة إلّا به، لأنّه لا بدّ أن يكون أوقع الفعل على الرجل، وبما روى عندهم من قول أمير المؤمنين عليه السّلام: نسخ الكتاب المسح على الخفين، وقوله: ما أبالي أمسحت على الخفين أم على ظهر عير بالفلاة، ومثل ذلك روى عن أبي هريرة وعن ابن عباس أنّه قال: سبق كتاب الله المسح على الخفين، وعن عائشة أنّها قالت: لأنّ تقطع رجلاى بالمواشي أحبّ إليّ من أن أمسح على الخفين، ولم ينكر عليهم ذلك أحد من الصحابة.

ومستونات الوضوء السّواك، وغسل اليدين قبل إدخالهما الإناء - من البول والنّوم مرة ومن الغائط مرتين -، والتّسمية، والمضمضة والاستنشاق - ثلاثاً ثلاثاً -، وغسل الوجه واليدين مرة ثانية، وأن يبدأ الرجل في الغسلة الأولى بظاهر ذراعيه والمرأة بباطنها وفي الغسلة الثانية بالعكس، والدّعاء عند المضمضة والاستنشاق وعند غسل الوجه واليدين وعند مسح الرأس والرجلين؛ كلّ ذلك بالإجماع المذكور.

ولا يجوز الصلّة إلّا بطهارة متيقّنة فإن شكّ وهو جالس في شيء من واجبات الوضوء استأنف ما شكّ فيه، فإن نهض متيقّناً لتكامله لم يلتفت إلى شكّ يحدث له لأنّ اليقين لا يترك للشكّ.

وأما الغسل من الجنابة فالمفروض على من أَرَادَهُ: الاستبراء بالبول أو الاجتهاد فيه ليخرج ما في مجرى المنى منه، ثم الاستبراء من البول على ما قَدَّمْنَاهُ، وغسل ما على بدنه من نجاسة، ثم التَّيَّةَ ومقارنتها واستدامة حكمها على ما بيَّنَّاهُ في الوضوء، ثم غسل جميع الرأس إلى أصل العنق على وجه يصل الماء إلى أصول الشعر، ثم الجانب الأيمن من أصل العنق إلى تحت القدم كذلك، ثم الجانب الأيسر كذلك. فإن ظنَّ بقاء شيء من صدره أو ظهره لم يصل الماء إليه غسله. كل ذلك بالإجماع المذكور.

ومسنونه: غسل البدن قبل إدخالها الإناء ثلاث مرَّات والتسمية والمضمضة والاستنشاق والموالة والدعاء، ويستباح بهذا الغسل الصَّلَاة من غير وضوء بالإجماع السَّابِق وقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا الْأَعَابِرِ سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا؛ ولم يشرط الوضوء. وغسل المرأة من الجنابة كغسل الرجل سواء ولا يسقط عنها إلَّا وجوب الاستبراء بالبول وما عدا غسل الجنابة من باقى الأغسال الواجبة والمسنونة تقديم الوضوء فيها واجب لاستباحة الصَّلَاة لَّأنَّه ليس في الشرع ما يدلُّ على استباحتها بها من دونه ثم يُوَقَّى بها على كَيْفِيَّةِ غسل الجنابة سواء. والأغسال المسنونة: غسل يوم الجمعة وليلة الفطر ويوم الفطر ويوم الأضحى ويوم الغدير ويوم المبعث وليلة النِّصْف من شعبان وأوَّل ليلة من شهر رمضان وليلة النِّصْف منه وليلة سبع عشرة منه وليلة تسع عشرة منه وليلة إحدى وعشرين منه وليلة ثلاث وعشرين منه وغسل إحرام الحجِّ وغسل إحرام العمرة وغسل دخول الحرم وغسل يوم عرفة وغسل دخول المسجد الحرام وغسل دخول الكعبة وغسل دخول المدينة وغسل دخول مسجد النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وغسل زيارة قبره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وغسل زيارة قبور الأئمَّة عليهم وغسل زيارة البيت من مَنَى وغسل صلاة الاستسقاء وغسل صلاة الحاجة وغسل صلاة الاستخارة وغسل صلاة الشَّكِّ وغسل التَّوْبَةِ من الكبائر وغسل المباهلة وغسل المولود وغسل قاضى صلاة الكسوف - إذا تعمَّد تركها مع احتراق القرص كلَّه - وغسل القاصد لرؤية المصلوب من المسلمين بعد ثلاثة أيَّام. كلُّ ذلك

فصل: في التيمم:

وأما التيمم فكيفيته أن يضرب المحدث بما يوجب الوضوء أو الغسل بيديه على ما تيمم به ضربة واحدة وينفضهما ويمسح بهما وجهه من قصاص شعر رأسه إلى طرف أنفه ثم يمسح بباطن كفه اليسرى ظاهر كفه اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع ثم يمسح بباطن كفه اليمنى ظاهر كفه اليسرى كذلك. يدل على أنه ضربة واحدة قوله تعالى: فَأَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ، ومن مسح بضربة واحدة فقد امتثل المأمور به، ويُعارض المخالف بما رووه عن عمار رضي الله عنه من قول النبي صلى الله عليه وآله: التيمم ضربة للوجه والكفين، وقد روى أصحابنا أن الجنب يضرب ضربتين إحداها للوجه والأخرى لليدين وطريقة الاحتياط تقتضي ذلك، ويدل على أن مقدار المسح من الوجه واليدين ما ذكرناه بعد إجماع الإمامية عليه قوله تعالى: فَأَمْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ؛ وفائدة الباء هاها التبعيض على ما سبق.

والنية تجب في التيمم لمثل ما قلناه في الوضوء غير أنه لا ينوي به رفع الحدث لأنه لا يرفعه على ما قدمناه. والترتيب واجب فيه لمثل ما قلناه في الوضوء أيضاً وكذلك الموالاة. ولا يجوز التيمم إلا عند عدم الماء أو عدم ما يتوصل به إليه من آلة أو ثمن غير مجحف أو عدم ملك للماء أو إذن في استعماله أو حصول خوف في استعماله لمرض أو شدة برد أو عطش أو عدو أو حصول علم أو ظن بفوت الصلاة قبل الوصول إليه أو كون الماء نجساً بالإجماع المذكور، ولا يجوز إلا في آخر وقت الصلاة بدليل الإجماع؛ ولأنه أبيع للضرورة فلا يجوز فعله قبل تأكد الضرورة. ولا يجوز فعله إلا بعد الطلب للماعرية سهم في الأرض وفي الأرض السهلة رمية سهمين ميئاً وشمالاً وأماماً ووراءً بإجماعنا، وطريقة الاحتياط تقتضي ذلك لأنه لا خلاف في صحة تيممة وبرائة ذمته من الصلاة إذا تيمم على الوجه الذي شرعناه وليس كذلك إذا تيمم على خلافه.

كتاب الطهارة

ومن دخل بالتيمم في الصلاة ثم وجد الماء وجب عليه المضى فيها لأنه إنما يدخل فيها عندنا إذا بقي من الوقت قدر ما يفعل فيه الصلاة فقطعها والحال هذه والاستغسال بالوضوء أو الغسل يؤدي إلى فواتها وذلك لا يجوز، ويحتج على المخالف بما روي من قوله صلى الله عليه وآله: إن الشيطان ليأتى أحدكم وهو في الصلاة فينفخ بين إلتية يقول: أحدثت أحدثت، فلا ينصرفن حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً، وأما ما يتعلق بفصول الطهارة من الأحكام فقد دخل في خلالها فلا وجه لإعادتها.

الوسيلة إلى نيل الفضيلة

لعماد الدين أبي جعفر محمد بن علي بن حمزة الطوسي
المعروف بأبي حمزة

كتاب الصلاة

للصلاة مقدمات لاتصح من دونها، وهي ستة عشر شيئاً:
الطهارة، ومعرفة الوقت، والقبلة، وعدد الفرائض، وستر العورة، ومعرفة مايجوز
الصلاة فيه من الثياب، أو المكان، ومايجوز السجود عليه، وتطهير البدن والثوب، وموضع
السجود من النجاسة، ومعرفة النجاسات - ليتمكن من الاحتراز عنها - ومعرفة مايتطهر
عنه، أوله، ومعرفة مايطهر، وكيفية التطهير. وأما الأذان والإقامة، فمن شروط فضل
الصلوات الخمس دون الصلحة.

فصل في بيان الطهارة:

للطهارة مقدمات تنفضها وتوجبها، فيجب بيان المقدمات، وما يترتب عليها ببيانها،
وهي تنقسم قسمين: واجب وندب.

فالواجب ثلاثة أنواع: فعل وكيفية ونرك.

فالفعل ثلاثة أشياء: الاستنجاء، والاستبراء، وغسل مخرج البول بالماء إذا وجد.
والكيفية أربعة: تنقية موضع النجس بالماء حتى تزول العين والأثر أو بالحجارة حتى تزول
العين، والمسح من عند مخرج النجس إلى أصل القضيب بالإصبع في الاستبراء ثلاث مرّات

ونتر القضيبي بين الإبهام والسبابة ثلاث مرّات، والاستجمار بأبكار الحجارة، أو بمايزيل العين، سوى مايؤكل، ووضع الحجر على موضع النجاسة لإزالتها. فإن زالت النجاسة بواحدة استعمل تمام الثلاثة سنّة، وإن لم تزل بثلاثة استعمل حتى تزول فرضاً فإن تعدّت النجاسة عن الموضع لم يجز غير الماء إذا وجد.

والترك سنّة أشياء: استقبال القبلة في حال الخلاء، واستدبارها مع الإمكان، واستعمال المستعمل من الأحجار، والحجر النجس، والاستجمار بماله حرمة من المأكولات، واستعمال الخرقه من وجهين إذا نشفت.

والندب ثلاثة أشياء: أدب وذكر ومكروه.

فالأدب عشرة: الاستتار، وتقديم الرجل اليسرى عند الدخول واليمنى عند الخروج، وتغطية الرأس، والجلوس للحدث على موضع مرتفع، والجمع بين الحجارة والماء في الاستنجاء، وتقديم الحجر على الماء أو الاقتصار على الماء، والاستجمار بمايزيل العين، والاستنجاء باليسار، والمسح باليد على البطن بعدما قام عنه، ونزع الخاتم من اليسار إن كان عليه اسم معظّم، أو فضة حجر له حرمة.

والذكر سنّة: الدّعاء عند دخول الخلاء، وعند الاستنجاء وعند الفراغ منه، وعند الخروج من الخلاء، وذكر الله تعالى فيما بينه وبين نفسه، وإعادة الأذان كذلك.

والمكروه اثنان وعشرون شيئاً: الاستنجاء باليمين مختاراً، وباليسار إذا كان فيها خاتم على ما ذكرنا، واستقبال الشمس، والقمر بالبول والغائط، والريح بالبول، والبول في الماء الجارى، أو الرّاكد، وكذلك الغائط. والحدث على شطوط الأنهار، ومساقط السّار، والطرق المملوكة وأفياء النّزال، وأفنية الدّور والمواضع التي يتأذى النّاس بها، والمواضع التي ينمر الحدث فيها اللّعن، وحجرة الحيوان، والبول على الأرض الصّلبة، والطّموح به في الهواء، وقراءة القرآن سوى آية الكرسي، فيما بينه وبين نفسه لثلاً يفوته شرف فضلها، والتكلم - إلّا الحاجة مسّت إليه - والسّواك، والأكل والنّسرب.

فصل: في الطهارة:

الطهارة ضربان: اختيارية وهي بالماء. وضرورية وهي بالتلج أو بالتراب أو بما يقوم مقامه عند فقد.

والاختيارية: وضوء وغسل. وكل واحد منها مفروض ومسنون. فالمفروض من الوضوء شيان: أحدهما الوضوء لصلاة فريضة لزمه أداؤها حالة الوضوء، والثاني للطواف المفروض.

والمسنون أحد عشر: أحدها: للتأهب للصلاة الفريضة قبل دخول وقتها، والثاني: تجديده لكل صلاة مع بقاء حكمه، والثالث: لأداء النوافل، والرابع: لقراءة القرآن، والخامس: لمس المصحف، والسادس: للسعي بين الصفا والمروة، والسابع: للطواف المسنون، والثامن: لدخول المسجد أو موضع شريف، والتاسع: للتأهب للصلاة متى شاء، والعاشر: للنوم عليه، والحادي عشر: للحائض فإنها تتوضأ للرفع الحدث وتجلس في المصلى ذاكرة لله تعالى بمقدار زمان صلاتها، وإذا توضأ نافلة ونوى رفعاً للحدث، أو استحابة للصلاة جاز له أن يؤدي به كل صلاة.

والطهارة الضرورية بالتلج أو بالتراب وهو التيمم وهو ضربان: أحدهما يكون بدلاً من الوضوء، والثاني يكون بدلاً من الغسل المفروض إلا في موضع واحد يكون فيه بدلاً من الغسل المندوب وهو الغسل للإحرام إذا لم يجد الماء.

فصل: في بيان ما يقارن الوضوء:

الوضوء يستعمل على أمور واجبة ومندوبة.

فالواجبة: فعل وكيفية وترك.

فالفعل سبعة أشياء: النية، وغسل الوجه مرة واحدة. وغسل كل واحدة من اليدين، ومسح الرأس، ومسح كل واحدة من الرجلين كذلك.

والكيفية ثلاثة عشر شيئاً: مقارنة النية لحال الوضوء، والاستمرار على حكمها، والابتداء في غسل الوجه من قصاص شعر الرأس، واستيعاب الوجه بالغسل، وحده من

الوسيلة

فصاص شعر الرأس إلى محادر شعر الذقن طولاً، ومادارت عليه الإبهام والوسطى عرضاً، وغسل اليدين من المرفق إلى أطراف الأصابع، وإدخال المرفق في الغسل، ومسح مقدم الرأس ببلّة الوضوء، ومسح الرجلين من رؤوس الأصابع إلى الكعبين ببلّته أيضاً، والترتيب على مارتبه الله تعالى، والموالة - وهى أن يوالى بين غسل الأعضاء، ولا يؤخر بعضها عن بعض بمقدار ما يحيف ماتقدّم - وإيصال الماء إلى مانحت الخانم، وغيره إن كان عليه.

والترك عشرون شيئاً:

استقبال السّعر في غسل الوجه، وفي غسل اليدين، وفي مسح الرأس، واستئناف الماء لمسح الرأس، والرجلين، ومسح مؤخر الرأس، ومسح أحد جانبيه، ومسح جميع الرأس، ومسح الأذنين، ونخليلهما، والمسح على السّعر إذا جمعه وسط الرأس، والمسح على ما يحول بين العضو الماسح والممسوح، ومسح باطن القدمين، وغسل الرجلين للوضوء مخاراً، والمسح على الخفين، وعلى الشّمسك. وعلى النّعل غير العربيّة مختاراً، والتكرار في المسح، والزّيادة في الغسل على المرّتين، والاسنيضاء مع الفدرة.

والمندوب:

خمسة أضرَب: زيادة في الغسل، وأدب، وذكر، وكيفيّة، ونرك.
فالزّيادة ثلاثة أشياء: غسل الوجه، واليد اليمنى، واليسرى ثانياً.
والأدب ثمانية: وضع الإناء على اليمين إذا اغترف منه باليد، وأخذه باليمين، وإدارته في غسل اليمين إلى اليسار، وغسل اليدين قبل إدخالهما الإناء من حداث النّوم أو البول مرّة ومن الغائط مرّتين، والنّية، عند غسل اليدين - فإن ترك تعيّن عند غسل الوجه - والمضمضة، والاستسناق، والسّواك خاصّة في صلاة اللّيل. وكيفيّة النّية: أن يقرّر في نفسه أنّه يتوضّأ فرضاً رفعاً للحدث واستباحة للصّلاة قربة إلى الله تعالى، وإن لم يكن فرضاً لم يقرّر ذلك في نفسه.

والذكر عشرة أشياء: التّسمية إذا نظر إلى الوضوء، والدّعاء عند غسل اليدين، وعند

كتاب الطهارة

المضمضة، وعند الاستنساخ، وعند غسل الوجه، واليد اليمنى، واليسرى، ومسح الرأس، ومسح الرجلين، والفراغ من الوضوء.

والكيفية أحد عشر شيئاً: الابتداء بالمضمضة قبل الاستنساخ، والإتيان بهما ثلاثاً ثلاثاً، والمضمضة بكف واحدة من الماء، وكذلك الاستنساخ، وغسل الوجه باليد اليمنى، وغسل المسنونة على هيئة الواجبة، ووضع الرجل الماء على ظهر ذراعه. والمرأة على باطنها، ومسح مقدم الرأس قدر ثلاث أصابع مضمومة، ومسح الرجلين بالكفن من رؤوس الأصابع إلى الكعبين.

والترك ثلاثة: الاستعانة في الوضوء بالغير، والتعمدل، وتأخير الاستنجاء وغسل مخرج البول.

فصل: في بيان السهو العارض في الوضوء:

السهو فيه أربعة أضرب:

أحدها: يوجب إعادة الوضوء، وذلك في بانية مواضع:

من شك ولم يدر تقدم وضوؤه أم حدثه، والشك في الوضوء مع تيقن الحدث، والشك فيهما معاً، والشك في الوضوء وهو جالس عليه، وأن يظن الإخلال بفعل واجب من أفعال الوضوء، أو يظن فعل شيء ينقض الوضوء، أو يذكر حدثاً وقد توضأ لكل صلاة صلاتها عقيب إحداها بلا فصل واشتبه عليه، أو يذكر ترك غسل عضو من أعضاء هذه الطهارات كذلك.

الثاني: لم يلزمه إعادة الوضوء، وجزاء له المضى عليه وذلك في ثلاثة مواضع: من تيقن الوضوء وشك في الحدث، أو شك في الوضوء بعد ما قام عنه، أو شك في غسل عضو كذلك. والثالث: يجب عليه غسل المشكوك، وإعادة المترتب عليه ما لم يحف العضو السابق، وإعادة الوضوء إن جف، وذلك في موضعين: من شك في غسل عضو من أعضاء الطهارة جالساً عليه غسل المشكوك وإعادة المترتب عليه، ومن قدم بعض أعضاء الطهارة على بعض ثم ذكر بني على ما يجب الابتداء به وإعادة ما قدمه عليه.

والرابع: من صلى صلوات وفد جدد الوضوء لكل صلاة من غير حدث، ثم ذكر أنه ترك غسل عضو في واحدة أعاد الصلاة الأولى، وإن ترك في اثنتين أعاد الصلاتين، وعلى هذا. ومن صلى بغير طهارة تطهر وأعاد الصلاة.

فصل: في بيان نواقض الطهارة:

نواقضها أربعة أضرب:

أحدها: ينقضها ويوجب الصغرى من الطهارة، وهو ستة أشياء: خروج البول والغائط من الإنسان، وخروج شيء ملوث بالغائط من مخرجه، والريح، والنوم الغالب على السمع والبصر، وكل ما يزيل العقل والتمييز من الإغماء والجنون وغيرها من سائر الأمراض.

وثانيها: يوجب الطهارة الكبرى فحسب، وهو الجنابة.

وثالثها: يوجب الصغرى مرة، وكلتيها أخرى، وهو الاستحاضة.

ورابعها: يوجبها معاً، وهو ثلاثة أشياء: الحيض، والنفاس، ومس الميت من الناس أوقطة أبينت من حيٍّ أوميّت منهم فيها عظم بعد البرد بالموت وقبل التطهير بالغسل. ولا ينقض الطهارة غير ما ذكرناه.

فصل: في بيان الطهارة الكبرى:

وهي ضربان: إما يجب إيقاعها على المكلف في نفسه، أوفى غيره. وذلك شيان: أحدهما غسل المولود بعد الولادة، والثاني غسل الميت من الناس. والأول ضربان: أحدهما يؤمر بالغسل لإقامة الحدّ عليه. والثاني أربعة أضرب: فرض، وواجب، ومختلف فيه، ومندوب. والجميع خمسة وثلاثون غسلًا.

فالفرض واحد، وهو غسل الجنابة.

والواجب ثلاثة: غسل الحيض، والاستحاضة، والنفاس.

كتاب الطهارة

والمختلف فيه ثلاثة: غسل مسّ الأموات، وغسل قاضى صلاة الكسوف إذا تركها متعمداً وقد احترق القرص كله، وغسل من سعى إلى مصلوب عامداً بعد ثلاثة أيام. والمندوب ثمانية وعشرون:

غسل يوم الجمعة، وروى: أنه سنة واجبة، وغسل ليلة النصف من رجب، ويوم السابع والعشرين منه، وليلة النصف من شعبان، وأول ليلة من شهر رمضان، وليلة النصف منه، وليلة سبع عشرة، وتسع عشرة، وإحدى وعشرين، وثلاث وعشرين منه، وليلة الفطر، ويوم الفطر، ويوم الأضحى، وغسل الإحرام، وعند دخول الحرم، ودخول مكة، ودخول المسجد الحرام، ودخول الكعبة، ودخول المدينة، ومسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعند زيارته عليه السلام، وعند زيارة الأئمة عليهم السلام، وغسل يوم المباهلة، ويوم الغدير، ويوم المولد، وغسل التوبة، وصلاة الحاجة، وصلاة الاستخارة.

فأما الجنابة: فهي بانزال الماء الذي منه الولد وعلامته الدفق سواء كان معه شهوة أولم يكن، وإن وجد شهوة من غير دفق وكان مريضاً فكذلك، وإن كان صحيحاً لم يكن ذلك منياً إذا لم يكن معه دفق. وبغيبوبة الحشفة في فرج آدمي حتى أوميّت قبل أودبر ويجب الغسل عليهما معاً.

وإذا أجنب الإنسان بأحد ما ذكرناه حرّم عليه ستّة أشياء: قراءة العزائم، ودخول المساجد - إلا عابر سبيل - إلا المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ووضع شيء فيها، ومسّ كتابة المصحف، ومسّ كلّ كتابة معظّمة من أسماء الله تعالى، أو أسماء أنبيائه، أو أئمتهم عليهم السلام، والتوضؤ للجنابة.

وكُره له سبعة أشياء: الأكل، والشرب إلا بعد المضمضة والاستنشاق، والنوم إلا بعد الوضوء، والخضاب، ومسّ المصحف ماعدا الكتابة، وقراءة ماعدا العزائم فوق سبعين آية، والارتقاس في الماء الرّاكد وإن كان كثيراً.

فأما الغسل ففيه الفرض، والنّدب. فالفرض مقدّم عليه ومقارن له فالمدّهم ثلاثة أشياء: الاستبراء، وكيفيته: وهي أن يستبرئ بالبول - إن كان رجلاً - فإن لم يتأت له اجتهد، وإزالة المني عن رأس الإحليل وعن جميع جسده إن أصابه.

والمقارن ضربان: فعل وكيفية.

فالفعل: النية وغسل جميع البدن.

والكيفية أربعة أشياء: مقارنة النية لحال الغسل، واستدامة حكمها إلى عند الفراغ، وإيصال الماء إلى جميع أصول الشعر، والترتيب: وهو أن يبدأ بغسل الرأس ثم بالميا من ثم بالميا سر، وإن أفاض الماء بعد الفراغ على جميع البدن كان أفضل.

والتدب خمسة أشياء: غسل اليدين قبل إدخالها الإناء ثلاث مرّات، والمضمضة والاستنشاق ثلاثاً ثلاثاً، والغسل بصاع من الماء فإزاد، والدعاء عند الغسل.

والكافر إذا أسلم، وقد أجنب كافرًا لزمه الغسل من الجنابة. والمخالف إذا استبصر وأقام فرائضه لم يلزمه الإعادة، وإن لم يقمها أعاد، وإن اجتمع عليه أغسال كثيرة كفاه غسل الجنابة عن الجميع، ولم يكف عنه غيره.

وسائر الأغسال، لا بدّ فيه من تقديم الوضوء عليه، وتأخير عنه، وينوى في الغسل والوضوء معاً رفعاً للحدث، أو استباحة للصلاة، إن كان الغسل واجباً سوى غسل من سعى إلى المصلوب بعد ثلاثة أيام، وإن كان الغسل نفلاً ارتفع الحدث بالوضوء لا به. وصورة نية الغسل من الجنابة على ما اخترناه: أغتسل من الجنابة فرضاً، قربة إلى الله تعالى.

فصل: في بيان أحكام الحيض:

الحيض: هو الدّم الأسود الغليظ الخارج من المرأة بحرارة وحرقة على وجه له دفع، ويتعلّق به أحكام من بلوغ المرأة وانقضاء العدة وغير ذلك. ولا تحيض امرأة لها دون تسع سنين ولا من زاد سنّها على ستين سنة من القرشية والنبطية وعلى خمسين سنة من غيرها. وللحائض ثلاثة أحوال: إمّا ترى الدّم قليلاً؛ وهو ثلاثة أيّام متواليات، وروى مقدار ثلاثة أيّام من عشرة. أو كبراً؛ وهو عشرة أيّام. أو متوسطاً؛ وهو ما بين الثلاثة والعشرة. فإذا بلغت المرأة تسع سنين فصاعداً ورأت دمًا لم يخلُ من ثلاثة أحوال: إمّا عرفته يقيناً أنّه دم حيض أو غيره أو اشتبه عليها. فإن عرفت يقيناً عملت عليه، وإن اشتبه عليها

كتاب الطهارة

بدم استحاضة فهو حيض، وإن اشتبه بدم العذرة اعتبرت بقطنة، فإن انغمست فهو دم حيض، وإن تطوقت فهو دم عذرة. وإن اشتبه بدم القرح وكان خارجاً من الجانب الأيمن فهو دم قرح، وإن كان خارجاً من الجانب الأيسر فهو دم حيض، والصفرة والكدر في أيام الحيض أوفيا يمكن أن يكون حيضاً حيض، وفي أيام الطهر طهر.

فإذا رأت الدم بعد انقضاء تسع سنين ولم يشتبه عليها أو اشتبه وكان محكوماً عليه بالحيض تركت الصلاة والصوم ولها أربعة أحوال: أحدها: أن تراه ثلاثة أيام متواليات ثم ينقطع ولا تراه بعد ذلك إلى انقضاء عشرة أيام، والثاني: أن ينقطع الدم ثم يعود قبل انقضاء عشرة أيام، والثالث: أن تراه يوماً أو يومين ثم ينقطع عنها ولا يعود، والرابع: أن ينقطع عنها بعد يوم أو يومين ثم يعود قبل انقضاء عشرة أيام بمقدار ما يتم به ثلاثة أيام. فالأول: يلزمها أن تعمل عمل الحائض في الأيام التي رأت فيها الدم ثم تغتسل، والثاني: كان الدمان معاً والطهر المتخلل بينها حيضاً، والثالث: يكون دم فساد ويجب عليها قضاء الصلاة والصوم، والرابع: يكون جميع عشرة الأيام بحكم الحائض في إحدى الروايتين، وإذا رأت الدم في شهرين متوالين على حد واحد، جعلت ذلك عادة ترجع إليها وتعمل عليها.

ويتعلق بالحائض وبزوجها أحكام تنقسم إلى أربعة أقسام: واجب وندب، وكلاهما فعل وترك.

فالفعل الواجب ثلاثة: احتشاء الموضع بالكرسف، والاستنفار، ومنع الزوج من الوطء.

والترك الواجب عشرة: الصلاة، والصوم، والاعتكاف، والطواف، ودخول المساجد، ووضع شيء فيها، ومسّ كتابة المصحف، والأسماء المعظمة، وقراءة العزائم، وسجدة التلاوة.

والفعل المندوب إليه شيان: الوضوء لاعلى وجه رفع الحدث وفت الصلاة، وجلسها في المصلّى ذاكرة لله تعالى بمقدار زمان صلاتها.

والترك المندوب أربعة: قراءة ما عدا العزائم، ومسّ المصحف، وحمله، والخضاب.

وما يتعلق بزوجه فأربعة: لا يصحّ منه طلاقها حاضراً بعد الدّخول بها، ويحرم عليه وطؤها، ويجب عليه الكفارة إن وطأها في أوّل الحيض بدینار، وفي وسطه بنصف دينار، وفي آخره برع دينار. وإن وطأ أمتة حائضاً كفر بثلاثة أمداد من الطّعام، ويلزمه التّعزير. فإذا طهرت وكانت عاداتها أقلّ من عشرة أيام استبرأت بقطنه، فإن خرجت نقيّة فهي طاهر، وإن خرجت ملوثة صبرت إلى النّقاء، وإن اشتبه عليها استظهرت بيوم أو يومين، ثم اغتسلت وإن كانت عاداتها عشرة أيام لم يكن عليها استبراء ولا استظهار بل اغتسلت. وإذا حاضت صائمة بطل صومها، فإن حاضت بعد دخول وقت الصّلاة، أو طهرت وتوانت في الاغتسال والصّلاة، وجب عليها قضاء تلك الصّلاة، وإن لم يكن ذلك لم يجب عليها القضاء، بل يستحبّ، ولا يجب عليها قضاء الصّلاة الفائتة في أيام حيضها ويجب عليها قضاء الصّوم.

فصل: في بيان أحكام المستحاضة:

الاستحاضة دم أصفر رقيق بارد تراه المرأة عقيب أيام الحيض أو أكثر أيام النفاس. والمستحاضة مبتدئة وغير مبتدئة.

فالمبتدئة لها أربعة أحوال إذا استمرّ بها الدّم: أوّلها: أن يتميّز لها بالصفة وتعرف دم الحيض من دم الاستحاضة، فيجب أن تعمل عليه، وحالة الاستمرار إذا مرّ عليها أقلّ أيام الحيض وهو ثلاثة أيام وأقلّ أيام الطّهر وهو عشرة أيام، فإذا رأت الدّم ثلاثة أيام متواليات عرفت يقيناً أنّه دم حيض، فإذا استمرّ إلى تمام عشرة أيام وجب عليها أن تعمل عمل الحائض، فإذا زاد على عشرة أيام ثلاثة عرفت يقيناً أنّه دم استحاضه، فإذا لم ينقطع جوّزت أنّ ذلك دم حيض لانقضاء أقلّ أيام الطّهر وأقلّ أيام الحيض، وجوّزت خلاف ذلك فيلزمها تعرّف الحال فإن تميّز لها بالصفة عملت عليها، وإن لم يتميّز رجعت إلى عادة نسائها من أهلها وعملت عليها، فإن لم يكن لها نساء من أهلها رجعت إلى عادة أترابها من أهل بلدتها وعملت عليها، فإن لم يكن لها شيء من ذلك، تركت الصّلاة والصّوم في النّسهر الأوّل أقلّ أيام الحيض وفي الثّاني أكثر أيام الحيض أو تركت الصّلاة والصّوم في

كتاب الطهارة

كلّ شهر سبعة أيّام وتعمل عمل المستحاضة في الباقية.
وإن لم تكن مبتدئة كان لها أيضاً أربعة أحوال: أحدها: أن تكون لها عادة بلاميّز، والثاني: أن تكون لها عادة وتيّيز، والثالث: أن يكون لها تميّيز بلاعادة، والرابع: أن لا تكون لها عادة ولا تميّيز.

فالأول: يلزمها العمل عليها، مثاله: امرأة كانت عاداتها خمسة أيّام من كلّ شهر ثمّ رأت في شهر خمسة أيّام دماً وعشرة طهراً ثمّ خمسة دماً واتّصل الدّم فعملت في الدّم الثاني ماتعمله المستحاضة.

والثاني: يجوز لها أن تعمل على العادة والتّميّيز مخيرةً فيهما، مثاله: امرأة عاداتها سبعة أيّام من كلّ شهر ثمّ رأت الدّم عشرة أيّام بصفة دم الحيض في شهر ثمّ اتّصل الدّم، أورات ثلاثة أيّام بصفة دم الحيض والباقي دماً أحمر وقد اتّصل الدّم، فإن شاءت عملت على العادة وإن شاءت على التّميّيز، وأمثال ذلك كذلك.

والثالث: يجب عليها أن تعمل على التّميّيز إذا لم يمكن أن يكون دم حيض، مثاله: امرأة كانت لها عادة فنسيت أو اختلطت عليها ولها تميّيز فرأت ثلاثة أيّام بصفة دم الحيض فوجب عليها عمل الحائض. فإن رأت بعد ذلك خمسة بصفة دم الاستحاضة واتّصل كان ثلاثة الأيّام حيضاً والباقي استحاضة، وإن انقطع كان الدّمان حيضاً.

والرابع: لم يخلُ من ثلاثة أوجه: إمّا كانت ذاكرةً لأيّام الحيض والعدد ناسيةً للوقت، أو ذاكرةً للوقت ناسيةً للعدد، أو ناسيةً لهما. فالأول: لزمها عمل الحائض عدّة أيّام عاداتها في وقت يكون الدّم فيه أشبه بدم الحيض وعمل المستحاضة فيباقي من الأيّام، والثاني: تركُ الصّلاة والصّوم ثلاثة أيّام في أوّل الشهر وعَمَلُ عَمَلِ المستحاضة في الباقي، والثالث: يكون لها وجهان: أحدهما ترك الصّلاة في كلّ شهر سبعة أيّام، والثاني أن تعمل ثلاثة أيّام من أوّل كلّ شهر عمل المستحاضة، وتغتسل غسل الحيض بعد ذلك لكلّ صلاة، وتصلّي وتصوم شهر رمضان، ولا يطؤها زوجها، ولا يصحّ طلاقها بوجه.

وللمستحاضة ثلاثة أحوال:

أحدها: أن ترى الدّم غير راسح على القطننة وعليها أن تتوضّأ لكلّ صلاة وتصلّي

بعد الوضوء بلا فصل بعد تغيير الفطنة والخرقة.

والثاني: أن تراه راسحاً غير سائل، وعليها الاغتسال لصلاة الغداة والوضوء لكل

صلاة فريضة مع تغيير القطنة والخرقة، والصلاة بعد الوضوء بلا فصل.

والثالث: أن تراه راسحاً سائلاً، وعليها ثلاثة أغسال في اليوم واللييلة؛ غسل

للمغرب والعشاء الآخرة وغسل لصلاة الليل والغداة - إن اعتادت صلاة الليل

والأصلاة الغداة - وغسل للظهر والعصر، وتجمع بين كل صلاتين. وإذا فعلت ماتفعله

المستحاضة لم يحرم عليها شيء مما يحرم على الحائض، إلا دخول الكعبة.

فصل: في بيان حكم النفاس:

وأما النفاس فهي المرأة التي ترى الدم عقيب الولادة وحكمها حكم الحائض في

جميع المحرمات والمكروهات وأكثر الأيام، ويفارقها في الأقل، فإنه ليس لقليل النفاس حد.

وإن ولدت ولدين ورأت الدم بعد وضع كل واحد ابتداء حكم النفاس من وضع الأول وحكم

الأيام من وضع الثاني.

فصل: في بيان أحكام الموتي وكيفية غسلها وتكفينها ودفنها:

الفصل يشتمل على خمسة أنواع: حكم الاحتضار والغسل والتكفين والحمل إلى

القبر والدفن.

وحكم الاحتضار ينقسم ثلاثة أقسام: واجب وندب ومكروه.

فالواجب شيء واحد وهو الاستقبال إلى القبلة بباطن قدمه.

والندب خمسة عشر شيئاً: تلقينه الشهادتين، والإقرار بالأئمة عليهم السلام واحداً

فواحداً، وكللمات الفرج، وقراءة القرآن عنده، ونقله إلى موضع صلاته، وبسط ما كان

يصلّى عليه تحته إن تصعب عليه خروج نفسه، وتغميض عينيه، وشدّ لحبيه، وإطباق فيه،

ومدّ يديه إلى جنبه، ومدّ ساقيه، وتغطيته بثوب، والاستعجال في تجهيزه - إلا الخمسة نفر:

المصعوق، والمسكت، والمبطون، والمدخن، والمهدوم عليه إن اشتبه أمرها حتى يستبان -

والإسراج عنده إن كان بالليل، وذكر الله تعالى.

والمكروه أربعة: بركه وحده وحضور الخائض والجنب عنده ووضع حديدته على بطنه. وأما التَّغْسِيل فلم يَجُلُ الْمَيِّتُ: إِمَّا يَكُونُ مَيِّتًا حَتَّى أَنْفَهُ أَوْ مَيِّتًا مَيِّتًا.

فَالْمَيِّتُ حَتَّى أَنْفَهُ لَا يَغْسَلُ إِلَّا الْمُسْلِمُ أَوْ مَنْ كَانَ فِي حُكْمِهِ مِنَ الطِّفْلِ وَالْمَجْنُونِ: وَهُوَ ضَرْبَانِ: إِمَّا أَمَّا كَانَ غَسَلَهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ خِيفَةَ تَقَطُّعِ أَوْصَالِهِ بِالْغَسْلِ أَوْ سَبَّ الْمَاءِ عَلَيْهِ، مِثْلَ الْمَحْنَرِيِّ وَالْمَجْدُومِ وَالْمَجْدُورِ. فَالثَّانِي يَجِبُ أَنْ يَتِمَّ، وَالْأَوَّلُ يَجِبُ غَسْلُهُ طِفْلًا كَانَ أَوْ غَيْرَ طِفْلٍ.

وَالْمَقْتُولُ لَمْ يَخْلُ: إِمَّا فُتِلَ بَيْنَ يَدَيِ إِمَامٍ عَدَلَ فِي نَصْرِهِ أَوْ مِنْ أَهَامُهُ لِلْجِهَادِ أَوْ قُتِلَ بِغَيْرِ ذَلِكَ. فَالْأَوَّلُ لَمْ يَغْسَلْ إِنْ حَمَلَ مِنَ الْمَعْرَكَةِ فَيَلًا وَصُلِّيَ عَلَيْهِ وَدُفِنَ بِثِيَابِهِ وَخَفَّهُ إِنْ أَصَابَهُ الدَّمُ، وَقِيلَ: يَنْزِعُ خَفَّهُ، وَإِنْ حَمَلَ مِنَ الْمَعْرَكَةِ وَبِهِ رَمَقٌ غَسَلَ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْقَتْلَى مَا لَمْ يَكُنْ بَاغِيًا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ غَسْلُهُ وَلَا الصَّلَاةُ عَلَيْهِ مَخْتَارًا، وَإِنْ وَجَدَ مِنَ الْمَقْتُولِ قِطْعَةً فِيهَا عَظْمٌ غَسَلَ وَصَلَّى عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مَوْضِعَ الصَّدْرِ، وَأَوَّلَى النَّاسِ يَغْسَلُ الْمَيِّتَ أَوْلَاهُمْ بِهِ فِي الْمِيرَاثِ. وَالْمَيِّتُ ذَكَرُوا نَتْنِي، فَالذَّكَرُ لَمْ يَخْلُ مَوْتُهُ مِنْ سِتَّةِ أَوْجِهٍ: إِمَامَاتُ بَيْنَ رِجَالٍ وَنِسَاءٍ مُسْلِمِينَ أَوْ بَيْنَ رِجَالٍ مُسْلِمِينَ أَوْ بَيْنَ نِسَاءٍ مُسْلِمَاتٍ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِيهِنَّ ذَاتُ رَحِمٍ أَوْ كَانَتْ لَهُ فِيهِنَّ ذَاتُ رَحِمٍ أَوْ بَيْنَ كُفَّارٍ فِيهِمْ نِسْوَةٌ مُسْلِمَةٌ أَوْ بَيْنَ كُفَّارٍ لَيْسَ فِيهِمْ نِسْوَةٌ مُسْلِمَةٌ.

فَالْأَوَّلُ: يَلِي غَسْلَهُ الرِّجَالُ دُونَ النِّسَاءِ، وَالثَّانِي: يَغْسَلُهُ أَوَّلَى النَّاسِ بِهِ، وَالثَّلَاثُ: لَمْ يَخْلُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: إِمَّا كَانَ صَبِيًّا ابْنِ ثَلَاثِ سِنِينَ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ مَرَاهِقًا - فَالْأَوَّلُ تَغْسَلُهُ النِّسَاءُ مَجْرَدًا مِنْ ثِيَابِهِ، وَالثَّانِي تَغْسَلُهُ مِنْ فَوْقِ ثِيَابِهِ، وَالثَّلَاثُ دَفَنُهُ مِنْ غَيْرِ غَسْلِ، وَالرَّابِعُ: - مِنْ قِسْمَةِ الْأَصْلِ - غَسَلَتْهُ مَحَارِمُهُ مِنْ وَرَاءِ ثِيَابِهِ، وَالْخَامِسُ: أَمَرَتْ النِّسْوَةُ الْمُسْلِمَةُ الرِّجَالَ الْكُفَّارَ بِغَسْلِهِ وَعَلَّمَتْهُمْ تَغْسِيلَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَالسَّادِسُ: يَدْفَنُ مِنْ غَيْرِ غَسْلِ. وَالْأَثْنَى لَمْ يَخْلُ مَوْتُهُ مِنْ سِتَّةِ أَوْجِهٍ أَيْضًا فَإِنْ مَاتَ بَيْنَ رِجَالٍ وَنِسَاءٍ مُسْلِمَاتٍ غَسَلَتْهَا النِّسَاءُ، وَأَنْ مَاتَ بَيْنَ نِسَاءٍ مُسْلِمَاتٍ فَذَلِكَ، وَإِنْ مَاتَ بَيْنَ رِجَالٍ مُسْلِمِينَ لَمْ يَخْلُ: إِمَّا أَنْ كَانَتْ لَهَا فِيهِمْ ذُو حَرَمٍ وَيَغْسَلُهَا مِنْ فَوْقِ ثِيَابِهَا، أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهَا فِيهِمْ ذُو حَرَمٍ: فَإِنْ كَانَتْ صَبِيَّةً لَهَا ثَلَاثُ سِنِينَ غَسَلَهَا الْأَجْنَبِيُّ مِنْ فَوْقِ ثِيَابِهَا، وَإِنْ كَانَتْ لِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ دَفَنُوهَا مِنْ غَيْرِ

غسل. وإن ماتت بين نسوة كافرات، ورجال مسلمين غير ذوى رحم لها أمروا النسوة الكافرة بغسلها، وعلموهن تغسيل أهل الإسلام، وإن لم يكن فيهن رجال مسلمون دفنت من غير غسل.

وما يتعلق بالفسل فأربعة أضرب. واجب ومندوب ومحذور ومكروه.

فالواجب ستة أشياء: شجبة الميت، وغسله مجرداً من سابه غير عورته - إلا العذر - ، وتغسيه ثلاث مرّات على ترسب غسل الجنابة وهبته، وغسل ما حرج منه من النجاسة قبل التكنف، فإن كان الميت مسلماً ولزم غسله غسل الدم عنه.

والمندوب سبعة وعشرون شيئاً: يغسله تحت ستف، ووضع سرير أو ساجدة لبغسل عليه مستقبل القبلة، وغسله أولاً بماء السدر، وبأساً بماء جلال الكافور، وبالماء القراح، وتنجيته بماء الحرض والسدر، ولفّ خرقه على البد عند التنجيه، وطرحها عن البد عند الفسل، وحفر حفيرة لانصباب الماء إليها، ووقوف الغاسل على جانب يمينه، وغمز بطنه في الفسلتين الأوليين، وذكر الله تعالى، والاستغفار للميت عند الفسل، وطرح السدر في موضع نظيف، وصب الماء عليه، وضربه ضرباً جيّداً حتى يرغو، وي طرح رغوته في موضع نظيف لغسل رأسه، وفتح جب قميصه، وزرعه من تحته، ونركه على عورته قدر ما يسرها، وتلين أصابعه إن أمكن، والإكنار من صب الماء عليه عند حقوه، وغسل فرجه، وأن يغسله واحد، ويصب عليه آخر وأن يغسل برفق، وغسل يد الغاسل إلى المرفقين كلّما فرغ من غسلة، وغسل الإجانة، واستنثاف ماء جديد للغسلة الأخرى، ونسيفه بنوب نظيف بعد الفراغ من غسله، وتقديم الغسل على التكنف مالم يخف ظهور حاد به وفرض ما أصاب الكفن ثم أخرج منه بالمقراض.

والمحذور خمسة أشياء: فضّ شعره وظفره ونسريح الرأس واللحى وحلق سىء من

سعره.

والمكروه أحد عشر شيئاً: غسله تحت السماء مخناراً، وإسخان الماء إلا لبرد مخاف الغاسل منه على نفسه، وانصباب الماء إلى البالوعة مع إمكان الحفيرة، وإلى الكنف على كلّ حال، والتعنيف في الفسل، وغمز بطن الحبل، وغمز البطن في الغسلة الثالثة،

كتاب الطهارة

وركوب الميت في حال الغسل، والوقوف بين رجليه، وإقعاده.
وأحكام الكفن ضربان: أحدهما يتعلق بالكفن نفسه، والآخر بالتكفين. والكفن فيه مفروض، ومسنون. فالفرض حالة الاختيار بلالة أنواب: منزر، وقميص، وإزار. وحالة الاضطراب واحد، وهو قدر ما يلف فيه جسده، فإن لم يوجد أصلاً دفن عارياً.
والمسنون ستة أشياء: أن يزداد للرجل نوبان حبرة يمينه عبرية غير مطرزة بنىء من الذهب أو الإبريسم، وخرقة تسد بها فخذه، وعمامة يعمم بها مخنكاً. وللمرأة لفافتان، أولفاقة ونمط، وخرقة تسد بها بدياها.
وأما التكفين والتحنيط، فيشمل حكمهما على أربعة أوجه: فرض وندب ومحظور ومكروه.

فالفرض ثلاثة أشياء: تكفينه فيما تجوز فيه الصلاة للرجال، وفي الثوب الطاهر، وإمساس شيء من الكافور مساجده.
والمندوب ثمانية وعشرون شيئاً: تكفينه في ثياب القطن الخالص وفي البياض منه، وإقامة لفافة مقام الحبرة إن لم توجد، وخياطة الكفن بغزله، واستعمال ثلاثة عشر درهماً وثلث من الكافور الخام، أو أربعة مثاقيل إن لم يوجد، أو درهم مع الاختيار. ووضع جريدتين خضراوين معه من النخل، أو السدر، أو الخلاف، أو شجر رطب مرتباً إذا وجد. واستعداد مقدار رطل من القطن لتحشى به المواضع التي يخاف خروج شيء منها، وفرش الحبرة على موضع نظيف، ونثر شيء من الذريرة عليها، وفرش الإزار فوقه، ونثر شيء من الذريرة عليه، وفرش القميص فوق الإزار، وأن يكتب على الحبرة والإزار والقميص والعمامة والجريدتين الشهادتان، والإقرار بالائمة عليهم السلام بالتربة، أو بالإصبع إن لم توجد، وأن يدر شيء من الذريرة على القطن، ويوضع على فرجه، قبله ودبره، ويحشى القطن في دبره لئلا يخرج منه شيء. وأن تكون الخرقة في طول ثلاثة أذرع ونصف في عرض شبر إلى أكثر أو أقل، وشدة حقويه ووركيه إلى فخذه شداً وثيقاً، وإخراج رأسها من تحت رجليه إلى الجانب الأيمن وغمره في الموضع الذي لف فيه الخرقة، وكون الإزار في عرض ما يبلغ من صدره إلى الساقين، وتأزيه به، وسحق الكافور باليد، ووضعه على مساجده السبعة، ومسحها بذلك،

ورَدَ القميص عليه بعده، وإلصاق إحدى الجريدتين بجلده من الجانب الأيمن إلى الترقوة، ووضع الأخرى من الجانب الأيسر بين القميص والإزار، وأن يكون قدر كل واحدة منهما مقدار عظم الذراع، وأن يعم بعد ذلك، ويوضع وسطها على رأسه، ويعم بالتدوير، ويحك، وي طرح طرفاها على صدره، ثم يلف في اللقافة، ثم في الحبرة طويًا جانب الأيسر من كليهما على الأيمن، ثم جانب الأيمن على الأيسر، وأن يعقد طرفيه بعدما وضع في الكفن ماسقط من شعره.

والمحظور ثلاثة أشياء: خلط الطيب بالكافور، والتكفين في الحرير المحض، وإمساس الكافور جسد المحرم.

والمكروه خمسة عشر شيئًا: الزيادة في الكفن على ما ذكرنا، والتكفين في المزوج بالإبريسم مختارًا، وفي الكتان كذلك، وأن يجعل للقميص كم ابتداء، وقطع الكفن بالحديد، وبل الخيط بالريق، وتبخير الكفن بالطيب، وكتابة الشهادتين بالسواد على الكفن، والتكفين في النياب المصبوغة، وجعل القطن في فيه إلا إذا خيف خروج شيء منه، وجعل الكافور في سمعه وبصره وفيه، وسحقه بالحجر أو غيره، وتعميمه عمّة الأعراي من غير حنك، فإذا صلى عليه حمل إلى القبر.

ويتعلق بذلك أربعة أحكام من الواجب والمندوب والمحظور والمكروه. فالواجب شيء واحد، وهو دفنه.

والتدب خمسة وأربعون شيئًا: إعلام أهل الإيمان بموته ليحضرُوا الصلاة عليه، وحمله على الجنازة، والمشي خلفها، أو من أحد جانبيها مختارًا، وتربيعها، وهو أن يبتدىء بالأيمن من مقدّم السرير، ويدار به دور الرّحى، حتى يرجع إلى المقدّم من الجانب الأيسر، والدعاء بالمأثور إذا نظر إليها، ووضع الرداء لصاحب المصيبة، ولبس القميص ليعرف فيعزّى، وتعزية المصاب، واتخاذ الطعام له ولذوى قرابته وجيرته، ووضع الجنازة عند رجل القبر بمقدار ذراع ممالي القيلة للرجل، وحمله إلى القبر بثلاث دفعات، وقدام القبر إن كانت لامرأة، ونزول الولي إلى القبر، أو من يأمره الولي، حافيًا، من جانب الرجل، واتخاذ القبر في جوار الصالحين من أفضل بقاع ذلك البلد، وحفره قدر قامة أو إلى الترقوة، ملحدودًا في

كتاب الطهارة

سعة ما يتمكن الرجل فيه من الجلوس. وأن يؤخذ من جانب رأسه من قبل رجل القبر، والمرأة بالعرض، والزَّوج أولى بها من غيرها، وأن تؤخذ من قبل كتفها، ويدخل آخر يده تحت حقوبها، وأن يكشف رأسه من ينزل إلى القبر، ويحلُّ أزراره، ويسلُّ الميت إلى القبر سلاً؛ ويدعو حين يرى القبر، ويتناول الميت، وتضجيع الميت على الجانب الأيمن، والاستقبال به إلى القبلة إلا أن تكون المرأة ذميمة حبلى من مسلم فإنها تستدبر بها القبلة، وتحلُّ عقد الكفن، ويوضع خده على التراب، فإن كان الميت محرماً غطى وجهه بتوب، ويجعل معه شيء من التربة، ويُشرِّج عليه اللبن، ويدعو الله تعالى من يشرِّج، ويلقن قبل التشريح بالتلقين المرسوم، وأن يهيل التراب عليه من حضر - سوى الأقارب - بظهور أكفهم بالأصابع، ويدعو له، ويخرج من القبر من قبل الرجل، ويطمُّ القبر، ويرفع من الأرض مقدار أربع أصابع مفرجات ويسوى، ويربِّع، ويجعل عند رأسه لوح، أولبنة، ويصبُّ الماء على القبر من أربع جوانبه، يبدأ بالصَّب من عند الرأس، ويصبُّ ما فضل من الماء على وسط القبر، ويترك شيء من الحصى على القبر، وتوضع اليد عليه مفرجة الأصابع، وتغمر فيه بعدما نضح بالماء، والدعاء للميت، وتأخر الولي لتلقينه بالمروى في ذلك بعد انصراف الناس عنه ورفع صوته بالتلقين إن لم يكن موضع تقيّة، والترحم عليه.

والمحظور ثمانية أشياء: اللطم، والحدش، وجرّ الشعر، والنيّاحة، وتخريق اللِّياب - إلاّ للأب والأخ -، وإرسال الإزار على الرأس، وإرسال طرف العمامة - إلاّ لها -، ووضع الرداء في مصيبة الغير، وروى أن ذلك مكروه.

والمكروه تسعة عشر: حمل ميتين على جنازة واحدة، ونقله إلى بلد آخر - إلاّ إلى بعض مشاهد الأئمة عليهم السلام، فإنه يستحب له - والمنشئ أمام الجنازة - إلاّ لعذر - وضمّ اثنين في قبر، وفدحه إلى القبر دفعة واحدة، والنزول فيه بالخفين - إلاّ تقيّة -، والنزول إلى قبر ذوى القرابة - إلاّ لقرابة الميت -، وتسريح اللبن عليه، وهيل التراب لذوى القربى، والجلوس في المقابر قبل أن يدفن، وتحويله إلى قبر آخر، والجلوس للتعزية يومين أو أكثر، وتعزية السّابة - إلاّ لمحارمها -، وغسل المخالف مختاراً، وفرش القبر بالسّاج، أو بالصفاح إذا لم يكن ندباً، وتخصيص القبر، والتّضليل عليه، والمقام عنده، وتجديده بعد الاندساس.

وإذا كان الميت في السفينة، وتعذر دفنه في التراب، ثقل وطرح في البحر بعد الفراغ من تجهيزه.

فصل في بيان التيمم:

التيمم طهارة المضطر ولا يرتفع به الحدث وإنما يستباح به الدخول في الصلاة إذا اجتمع فيه ثلاثة شروط، وهي: فقد الماء أو حكمه، وتضييق وقت الصلاة، وطلبه قبل التضييق عن اليمين واليسار مقدار رمية في حزن الأرض ورميتين في سهلها. وما هو في حكم فقد الماء اثنا عشر شيئاً: انتفاء آلة التوصل إليه، وعدم ثمنه أو حكمه من الإجحاف، والخوف على النفس من استعماله، وخوف الزيادة في علة كانت به، وخوف التشويه بالخلقة أو تغيير الصورة - إلا إذا تعمد الجناية - وما يحول بينه وبين الماء من عدو أو وسع، والحاجة إليه لسد الرمق، وقلته بحيث لا يسع للطهارة، والحدث بعد تيمم بدل غسل مفروض ويكون معه ماء بمقدار ما يكفي الوضوء دون الغسل، وخوف من جرح ببعض أعضاء الطهارة بحيث لا يمكن غسلها، وخوف على المال.

ويستحب التيمم في أربعة مواضع لغير استباحة الصلاة: عند حضور الجنازة لغير المتطهر، وللمحتلم في المسجد الحرام، ومسجد النبي صلى الله عليه وآله للخروج منه للاغتسال، وللمحدث في المسجد الجامع يوم الجمعة، ولم يمكنه الخروج للتوضؤ، فإنه يتيمم ويصلي، فإذا خرج توضأ وأعاد الصلاة أربعاً.

وإنما لا يجوز له التيمم إلا بعد تضييق وقت الصلاة، إذا قصد بالتيمم الدخول في صلاة حضر وقتها، فأما أن يتيمم به نافلة، أو يقضي فريضة جاز ذلك على كل حال، وأن يصلي به كل صلاة فريضة ونافلة، وإن لم يدخل وقتها أو دخل قبل تضييق وقتها إذا تضييق الوقت. ويبني هذا الباب على ثلاثة أقسام: وقت وجوبه، وكيفية فعله، وبيان ما يصح أن يتيمم به.

فإنما وقت وجوبه فقد ذكرناه، وأما ما يتيمم به: فهو الصعيد الطيب الذي ذكره الله تعالى أو ما يكون في حكمه. والأرض وما يحصل منها خمسة أقسام: أرض ومعدن ومستحيل من

كتاب الطهارة

الأرض وحجر ونبات، فالأرض هو الأصل تراباً كان أو مدراً، ويستحب أن يكون من عوالى الأرض ويجوز من المهابط والواجب فيه كونه طاهراً. والمعدن لا يجوز التيمم منه بحال، والمستحيل مثل النّورة والجصّ ويجوز التيمم بأرضهما وبنفس الجصّ دون النّورة، والحجر يجوز التيمم به إذا لم يقدر على التراب، والرمل في حكم الأرض والسبخة كذلك، فإن لم يجد شيئاً من ذلك نفى ثوبه أولبد سرج دابته وتيمم بغبرته، فإن لم يكن معه شيء من ذلك ووجد وحلاً تيمم منه وضرب بيديه عليه، وقد أطلق الشيوخ رحمهم الله تعالى ذلك على الإطلاق، والذي تحقق لى منه أنه يلزمه أن يضرب يديه على الوحل قليلاً ويتركه عليها حتى يبس ثم ينفض عن اليد ويتيمم به، فإن لم يجد شيئاً من ذلك ووجد الثلج وضع يديه عليه باعتقاد حتى تتنديا ويمسح الوجه واليدين على ترتيب الوضوء مثل الدهن ويمسح الرأس والرجلين ويمسح جميع البدن إن كان عليه غسل، وإن لم يجد شيئاً من ذلك أخر الصلاة إلى أن يجد.

وأما النّبات، فلا يجوز التيمم به بوجه، وإن كان مسحوقاً مثل الأشنان، سواء كان مختلطاً بالتراب أو لم يكن. وحكم النّورة، والكحل والزرنينج كذلك. وأما كيفية التيمم فيشتمل على واجب وندب. والواجب على فعل وكيفية. فالواجب خمسة وهى: النية وضرب اليدين على الأرض ومسح الوجه واليد اليمنى واليسرى. والكيفية عشرة أشياء وهى: مقارنة النية لمسح الوجه، والقصد بها إلى استباحة الصّلاة، دون رفع الحدث، وإلى أن تيممه بدل من الوضوء، أو من الغسل، ومسح الوجه من قصاص شعر الرأس إلى طرف الأنف، ومسح ظهر الكف اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع بطن الكف اليسرى، ومسح ظهر الكف اليسرى بطن الكف اليمنى كذلك، والترتيب: وهو البدأ بالوجه، ثم باليمنى من اليدين، ثم باليسرى.

والندب ثلاثة أشياء: تفريغ الأصابع - إذا ضرب يديه على الأرض - ونفض اليدين بعده، والتيمم من عوالى الأرض. ولا فرق بين الوضوء والغسل إلا فى شيء واحد: وهو أن يضرب يديه على الأرض مرة للوضوء، ومرتين للغسل. ونواقض التيمم، نواقض الوضوء، ويبطل حكمه بوجدان الماء، والتمكن من الاستعمال.

فصل: في بيان أحكام المياه:

الماء كله طهور ما بقى على أصل خلقته وينقسم عشرة أقسام: جارٍ وما هو في حكمه، وواقف مثل ماء المصانع وما هو في حكمها من الغدران والقلبان، وماء الأواني والحياض والماء المستعمل وماء الآبار والماء المضاف والماء النجس والأسار.

فالماء الجارى طاهر مطهر ولا ينجس بمجرد وقوع النجاسة فيه إلا باستيلائها على أحد أوصافه من اللون والطعم والرائحة، ويمكن تطهيره بإكتار الماء إلى حد يزيل حكم الاستيلاء.

وما يكون في حكم الجارى هو ماء الحمام مادامت له مادة من المجرى، فإذا انقطعت المادة ارتفع عنه هذا الحكم، وحكم الماء الجارى من الشعب من ماء المطر كذلك.

وماء المصانع لم يخل: إيمان يبلغ مقدار كرّ فصاعداً أولم يبلغ، فإن بلغ لم ينجس بوقوع النجاسة فيه وإنما ينجس إذا غلبت النجاسة على أحد أوصافه، وإذا لم يبلغ كرّاً نجس بوقوع كل نجاسة فيه، وبمباشرة كل نجس العين مثل الكلب والخنزير وسائر السوخ، وكل نجس الحكم مثل الكافر والنّاصب، وبارئتماس الجنب فيه، ولا ينجس بولوغ السباع والبهائم والحشرات فيه سوى الوزغ والعقرب، وبولوغ الطير فيه سوى ما يأكل الجيف أو ما يكون في منقاره أثر دم.

وإذا بلغ كرّاً فصاعداً ونجس أمكن أيضاً تطهيره بإكتاره بالماء الطاهر إلى حد يزيل حكم الاستيلاء، وإذا لم يبلغ كرّاً ونجس أمكن أيضاً تطهيره بإكتاره بالماء الطاهر حتى يبلغ كرّاً فصاعداً إن لم يتغير أحد أوصافه حتى يزول التغيير إن استولت عليه، وحدّ الكرّ ما بلغ ألفاً ومائتي رطل بالعراقي وقيل بالمدني، أو كان في موضع يكون طوله ثلاثة أشبار ونصفاً طولاً، في مثله عرضاً في مثله عمقاً.

وأما مياه الأواني والحياض فضرّبان: إمّا يبلغ كرّاً أولم يبلغ، حكمه ما ذكرناه إلّا في موضع واحد وهو أنّه لا يمكن تطهيره إلّا بإخراجه من موضعه وبغسل الموضع لأنّ غسل الحياض والأواني غير متعذر، وغسل المصانع والغدران والقلبان متعذر فحُفّف فيه.

وأما الماء المستعمل فتلاثة أضرب: مستعمل في الطهارة الصغرى، ومستعمل في

كتاب الطهارة

الطَّهارة الكبرى من غسل الجنابة والحيض والاستحاضة والنَّفاس، ومستعمل في إزالة النِّجاسة. فالأَوَّل يجوز استعماله نائياً في رفع الحدث وفي إزالة النِّجاسة، والثَّانِي والثَّالِث لا يجوز ذلك فيها إلَّا بعد أن يبلغ كراً فصاعداً بالماء الطَّاهر.

وأَمَّا ماء الآبار فإنَّه لا يعتبر فيه الكَرّ وينجس بوقوع كلِّ نجاسة فيه قلَّ الماء أم كثر، والنَّجاسة الواقعة فيها ثلاثة أضرب: أحدها يوجب نزح جميعه على كلِّ حال مع الإمكان أو تناوب أربعة رجال على نزحه من الغدوة إلى العسنية إذا لم يمكن، وبانيها يوجب نزح الجميع في بعض الأحوال ونزح البعض أخرى، وثالثها يوجب نزح البعض.

فالأَوَّل: يلزم حكمه عشرة أشیاء: بوقوع الخمر فيه، وكلِّ مسكر، والفقاع، والمثى، ودم الحيض، والاستحاضة، والنَّفاس، والبعر إذا مات فيه، وبكلِّ حيوان كان في قدر جسمه أو أكبر - وصغاره في حكم الكبار -، وبكلِّ نجاسة غلبت على أحد أوصافه. وروى بعض الأصحاب: أن عرق الإبل الجلَّالة والجنب من الحرام كذلك.

والثَّانِي: كلِّ نجاسة توجب إخراج قدر معين من الماء فنقص الماء عن ذلك القدر أو لم ينقص عنه ولم يزد عليه.

والثَّالِث: تسعة أضرب: إمَّا يوجب نزح كَرّ من الماء، أو نزح سبعين دلّواً، أو خمسين، أو أربعين، أو عشر أدلٍ، أو سبعاً، أو خمساً، أو ثلاثاً، أو واحدة.

فالأَوَّل أربعة أشیاء: موت الدَّابة والحمار والبقرة أو ما هو في قدر جسمها فيه وصغارها في حكم كبارها. والثَّانِي شيء واحد وهو موت الإنسان فيه. والثَّالِث شيان: العذرة الرُّطبة والدم الكثير سوى ما ذكرناه ممَّا يوجب نزح الجميع. والرَّابِع عشرة أشیاء: كلِّ نجاسة لم يَرِدْ بنزح الماء لها نصٌّ، وموت الكلب، والخنزير، والثعلب، والأرنب، والسَّتور، والشَّاة، والغزال، وكلِّ حيوان يكون في قدر جسم أحدها، وبول الإنسان البالغ. والخامس شيان: العذرة اليابسة، والدم القليل. والسادس سبعة أشیاء: وقوع الكلب فيه من غير موت، وموت الفأرة فيه إذا تفسَّخت أو انتفخت، والحمام، والدَّجاج، وما كان في قدر جسمها، وبول الصَّبي، وارتماس الجنب فيه، ولا يطهر الجنب بذلك. والسَّابع شيء واحد: وهو ذرق الدَّجاج. والثَّامن أربعة أشیاء: موت الحية، والوزغة، والفأرة فيه إذا لم تفسَّخ ولم تنتفخ،

وبول الصَّبَى إذا أكل الطَّعام ثلاثة أَيَّام. والتَّاسِع ثلاثة أَسْيَاء: موت العصفور، وما كان في قدر جسمه، وبول الصَّبَى إذا لم يطعم.

وإنَّما يجب النَّزَح بعد إخراج النَّجاسة عنه ما لم تَسْتَحِلَّ، والدَّلُولُ العادة وماء الأخيرة نجس، وإن سقط أَوْسَ منها شيء في البئر لم يوجب حكمًا، وإن حُفِر بئر بقرب بالوعة جعل بينهما سبع أذرع فصاعدًا إن كانت البئر تحت البالوعة وكانت الأرض سهلة، وخمس أذرع فصاعدًا إن كانت البئر فوق البالوعة أو كانت الأرض صلبة وإن لم يكن فوقها. وأما الماء المضاف فلثلاثة أضرب: إمَّا استخرج من جسم مثل ماء الورد والخلاف والآس وأسبأها، أو كان مرفأً، أو وقع فيه شيء. فالأَوَّل والثَّانِي لا يجوز استعمالهما في إزالة النَّجاسات ولا في رفع الأُحْدَات ويجوز فيهما سوى ذلك، والثَّالِث إن سلبه إطلاق الماء لم يجز استعماله في الأمرين وجاز فيهما سواهما، وإن لم يسلبه جاز على كلِّ حال ما لم ينجس. وأما الماء النَّجَس فلا يجوز استعماله بحال إلَّا إبقاء على النَّفس حالة الضَّرورة فإنَّه يجوز سربه ويجوز رفع حكم النَّجاسة عنه بالتَّطهير على ما ذكرنا.

وأما الأَسَار فلثلاثة أضرب: مباح مطلق ومحظور نجس ومكروه. فسؤر كلِّ شيء طاهر طاهر ما لم يكن في فمه نجاسة، وسؤر كلِّ شيء نجس نجس، وسؤر كلِّ شيء يكره لحمه يكره استعماله، وسؤر السَّباع - غير الكلب والخنزير - وسؤر الحائض المتهمة. وإذا وقع في الإناء حيَّة أو وزغة وخرجت حيَّة كره استعمال ذلك الماء، وإذا اجتمعت المياه النَّجسة حتَّى صارت كُرًّا لم يرتفع حكم النَّجاسة عنها، وإن اجتمع النَّجَس والطَّاهر ارتفع، والأولى تجنُّبه ولا يجوز استعمال أمثال ذلك مع وجود المياه المتيقَّن طهارتها.

فصل: في بيان أحكام النَّجاسات ووجوب إزالتها عن الثَّياب والبدن: النَّجاسة ضربان: دم وغير دم.

فالدم ثلاثة أضرب: إمَّا تجب إزالته قليلاً كان أو كثيراً أو تستحبُّ إزالته كثيراً وتستحبُّ إزالة القليل. فالأَوَّل خمسة أضرب: دم الحيض والاستحاضة والنَّفاس والكلب والخنزير. والثَّانِي أيضاً خمسة أضرب: دم البَقِّ والبراغيث والسَّمَك والجراح اللازمة

كتاب الطهارة

والفروح الدّامية. والنّالت سوى ما ذكرناه من سائر الدّماء فإنّه يجب إزالته ما بلغ مقدار درهم فصاعدًا في موضع واحد أو في مواضع متفرّقة وهو الكثير، ويستحبّ إزالة ما نقص عن ذلك وهو القليل.

وغير الدّم ضربان: إمّا يجب إزالة قليله وكثيره، أو يستحبّ. فإمّا يجب إزالة قليله وكثيره أربعة أضرب: أحدها: يجب غسل مامّسه إن كانا رطبين أو كان أحدهما رطبًا، والثّاني: يجب رشّ الموضع الذي ممّسه يابسًا بالماء إن كان نوبًا، والثّالث: يجب مسحه بالتراب إن ممّسه البدن يابس، والرّابع: يجب غسل ما أصابه بالماء على كلّ حال.

فالأوّل والثّاني والثّالث تسعة أنبياء: الكلب والخنزير والثعلب والأرنب والفأرة والوزغة وجسد الدّميّ والكافر والنّاصب فإنّه يجب غسل الموضع الذي ممّسه رطبًا بالماء نوبًا كان أو بدنا ورشه بالماء إن ممّس الثّوب يابس ومسحه بالتراب إن ممّس البدن يابس. والرّابع أحد وعشرون شيئًا: بول الآدميّ، وغائطه، والمنيّ من جميع الحيوانات، وبول ملايؤكل لحمه من جميع الحيوانات، وروثه، وذرقه، وذرق الدّجاج، والخمر، وكلّ شراب مسكر، والفقّاع، ولعاب الكافر، والنّاصب، والكلب، والخنزير، والمسوخ، وجسد الميت من النّاس بعد البرد بالموت وقبل التّطهير بالغسل، وكلّ قطعة منه، وكلّ ما بين من الحيّ، وجسد الميت من غير الآدميّ - إلّا ما ليس له نفس سائلة، سوى الوزغ، والعقرب -، وعرق الجنب من الحرام على أحد القولين، ولبن الصّبيّة.

والنّجاسة مرثيّة وغير مرثيّة. فالمرثيّة يجب إزالتها ولو كانت مقدار رأس إبرة، وغير المرثيّة إذا علم أو غلب على الظّنّ فكذلك.

وماتستحبّ إزالته فائتًا عشر شيئًا وهي: بول الدّابة، والبغال، والحمير - وروى وجوب ذلك -، وأروائها، وذرق غير الجلال من الدّجاج على رواية، وبول مايؤكل لحمه، وعرق الجنب من غير حرام، وعرق الحائض، والمذى، والوذى وطين الطّريق بعد ثلاثة أيّام مالم تغلب النّجاسة عليه. والقيء مالم يأكل شيئًا نجسًا، وبول الصّبيّ قبل أن يطعم. وإمّا يجب صبّ الماء على بول الصّبيّ، وغسله مستحبّ.

فصل: في بيان أحكام التطهير:

ما يلزم تطهيره للمكلف خمسة أشياء: بدنه وثوبه وخفه وسلاحه وإناءه.
فأما تطهير البدن من النجاسة إذا وجد الماء وكانت النجاسة مرئية أن يغسله ويدلك
الموضع الذي أصابته حتى يزول العين والآخر، وإن لم يجد الماء أن يتتبع أثرها حتى يزول عينها
بالخرق أو بالأحجار، وإن لم تكن مرئية - وكان من مس الحيوانات التي ذكرناها رطبة - صب
عليها الماء وغسلها أي المواضع التي أصابتها، وإن كانت يابسة مسحها بالتراب، وإن
اشتبه عليه الموضع من جميع البدن غسل الجميع إذا وجب الغسل، ومسح بالتراب إذا لم
المسح. وإن كان من غير مس مذكروا وعلم الموضع الذي أصابه غسله ودلكه وإن اشتبه
عليه الموضع من أحد جانبيه غسل جميع ذلك الجانب. وإن اشتبه عليه من جميع البدن
غسل الجميع.

وأما التوب: فيجب غسله بالماء إن كانت النجاسة مرئية حتى تزول العين والآخر، فإن لم
يذهب أثرها وكان ذلك من دم الحيض والاستحاضة والنفاس صبغ موضع الأثر ببعض
الأصباغ ولزم عصره إذا غسله، وإن كانت غير مرئية غسله وعصره، فإن اشتبه عليه
الموضع كان حكمه مثل مذكروا في البدن، وإن لم يجد الماء ترك حتى يجد وصلى عارياً على
ماسنذكر إن شاء الله تعالى، وإن مسته الحيوانات التي ذكرناها يابسة رش الموضع بالماء،
فإن اشتبه الموضع كان حكمه على مذكروا.

وأما الخف: فإن كانت النجاسة أصابت داخله فكان الحكم فيه مثل حكم البدن، وإن
أصابت خارجه جاز فيه مسحه بالتراب حتى يزول عينها، وإن غسلها كان أفضل.
وأما السلاح: فحكمه حكم الخف.

وأما ما يجلس عليه: فإن كان فرشاً وكانت النجاسة يابسة بحيث لا تتعدى إليه لم يكن
بالوقوف عليه بأس والنزّه عنه أفضل، وإن كانت رطبة لم يجز الوقوف عليه حتى يغسل
مثل النوب، وإن كان حصيراً وكانت النجاسة رطبة وجب غسله بصب الماء عليه ودلكه
حتى تزول، وإن كانت يابسة جاز الوقوف عليه على مذكروا إذا كانت مرئية دون السجود،
وإن كانت غير مرئية وأصابته نجاسة مائعة وكانت رطبة غسله، وإن كانت يابسة

كتاب الطهارة

وجففتها الشمس جاز الوقوف عليه والسجود إذا كانت الجبهة يابسة، وإن جففتها غير الشمس جاز الوقوف عليه دون السجود. وإن كان أرضاً وكانت النجاسة مرئية رطبة لم يجز الوقوف عليه حتى تزال، وإن كانت يابسة فحكمه على ما ذكرنا، وإن كانت النجاسة مائعة رطبة كانت أو يابسة - بالشمس أو بغيرها - فحكمه على ما ذكرنا.

وأما الإناء فإن مسه أحد الحيوانات التي ذكرناها يابسٍ رُشَّ بالماء، وإن وقع فيه شيء من الحيوان ومات وفيه الماء أو وقع فيه أو وقع فيه نجاسة نجس الماء ووجب إهراقه وغسله - إلا من موت مالميس له نفس سائلة، سوى الوزغ والعقرب - سبع مرّات أو ثلاثاً إحداهنّ بالتراب أو ثلاثاً من غير اعتبار التراب أومرة واحدة.

فالأول يلزم من شيئين: وقوع الخمر وموت الفأرة فيه، والثاني من شيء واحد وهو ولوغ الكلب فيه فإنه يجب غسلها ثلاث مرّات إحداهنّ بالتراب وروى سُطَاهَنّ، والثالث يجب غسله ثلاث مرّات من وقوع كلّ نجاسة فيه وموت كلّ حيوان على ما ذكرنا، والرابع يجب من مباشرة تسعة أشياء دون ولوغها فيه وهي الحيوانات التي ذكرناها.

إِصْبَاحُ الشَّيْعَةِ

بمصباح الشريعة

لنظام الدين أبو الحسن سلمان بن أحمد بن سليمان الصهرشي

كتاب الطهارة

الطهارة إمّا بالماء أو بالتراب، فالتي بالماء الوضوء والغسل، والتي بالتراب التيمم

فصل:

الماء كلّ طاهر ما لم تحصل فيه نجاسة، والطاهر قد يكون غير مطهر كما استخرج من جسم أو اعتصر منه والمرقة وغير ذلك ممّا لا يطلق عليه اسم الماء، ومطهر الماء ما عدا ذلك وهو إمّا راكد أو جارٍ والجارى إذا خالطه نجاسة غيرت لونه أو طعمه أو رائحته فهو نجس لا يطهر إلّا بزوال ذلك التغيّر بتكثير الماء، وماء المطر الجارى من الميزاب وإن خالطه نجاسة وماء الحنّام مع المادّة كالجارى كلاهما، والراكد إمّا أن يكون فى بشر له نبع أو لا يكون كذلك؛ فماء البشر ينجس بما يقع فيه من النجاسة قليلاً كان أو كثيراً، ثم إن تغيّر إحدى صفاته بالنجاسة نزح إلى أن يزول ذلك التغيّر [إن تعذر نزح الكلّ] وإن لم يتغيّر نزح الكلّ إذا وقع فيها مسكر أو فقاخ أو منى أو دم حيض أو استحاضة أو نفاس أو مات فيها بعير، فإن تعذر نزح الكلّ تناوب فى نزحه أربعة رجال من الغداة إلى الرواح، وإن مات فيها حمار أو بقرة أو دابة أو ما هو فى قدر جسمها نزح منه كره، وإن مات فيها إنسان كبير أو صغير نزح سبعون دلوّاً، وإن وقع فيها دم كثير أو عذرة رطبة نزح خمسون دلوّاً، وإن

إصباح الشيعة

مات فيها كلب أو خنزير أو بعلب أو أرنب أو سنور أو شاة أو غزال أو ما أشبهها أو بال فيها رجل أو امرأة أو وقع فيها ماء نجس فأربعون دلوًا، وإن وقع فيها دم قليل أو عذره يابس فعشرة دلاء، وإن وقع فيها كلب وخرج حيًّا أو مات فيها حمامة أو دجاجة وما أشبهها أو فأرة تفسخت فيها أو وزغة ماتت فيها وتفسخت أو بال فيها صبي أو ارتمس جنب فسبع دلاء، وإن وقع فيها ذرق الدجاج فخمسة دلاء، وإن مات فيها فأرة ولم تتفسخ أو حية أو وزغة أو عقرب فثلاث دلاء، وإن مات فيها عصفور وما أسبه أو بال فيها رضيع لم يأكل الطعام فدلو واحد، والاعتبار بالدلو المعتادة، والأولى أن تكون بين البئر والبالوعة سبع أذرع إذا كانت البئر نحتها أو الأرض رخوة، وإن كانت في الصلبة أو فوقها مما يكون نبُع الماء من جهته فخمسة أذرع، وكل نجاسة لم يرد في النزع منها نصّ وجب نزع الجميع من ذلك احتياطًا.

وأما ماء غير البئر؛ فإن كان كُرًّا فحكمه حكم الماء الجاري، والكرّ ما يكون ثلاثة أسبار ونصفًا طولًا وعرضًا وعمقًا، أو ألفا ومائتي رطل بالعراقي، وقيل: بالمديني، فإن تغرّ بالنجاسة بحيث يسلبه إطلاق اسم الماء لم يجز استعماله، وإن نقص عن كُرّ نجس بما يقع فيه من النجاسة قليلة كانت أو كثيرة إلا ما تعذر التحرّز منه كرووس الإبر من الدّم وغيره فإنه معفو عنه، فإن تمّ كُرًّا بظاهر أزال التغيّر طهر، وكذلك إن كان الكرّ النجس في موضعين فجمع بينهما مع فقد التغيّر، وقيل: لا يطهر في المسألتين بذلك بل إنما يطهر بطريان كرّ طاهر عليه إن زال به التغيّر، وإن لم يزل فبزيادته إلى أن يزول.

إذا جمع بين طاهر غير مطهر ومطهر فالحكم للأغلب فإن تساوى، قيل: يطهر لأن الأصل الإباحة، وقيل: لا يطهر بدليل الاحتياط [وقد اطلاق اسم الماء]، وقيل: يطهر إن أطلق اسم الماء.

وسور الكلب والخنزير والكافر ومن في حكمه وجلال الطيور والبهائم وما في منقاره أثر دم أو يأكل الميتة من الطيور كلّ ذلك نجس وسور الحائض المتهمة والدجاج غير الجلال والبغال والحمير مكروه، وما استعمل في غسل الجنابة والحيض يجوز استعماله إذا لم يكن بها نجاسة إلا في رفع الحدث به خاصّة وما استعمل في إزالة النجاسة نجس.

كتاب الطهارة

ويكره الطهارة بالمسّمس، ولا يجوز الطهارة بالمائع غير الماء ولا إزالة النجاسة وقيل: يجوز إزالة النجاسة والمعوّل على الأوّل، ويكره استعمال ماء مات فيه الوزغة والعقرب من الماء القليل. ولا يجوز الطهارة بالماء المغصوب.

الماء النّجس لا يجوز استعماله إلّا في السّرب عند الخوف من الهلاك.

لو سكّ في الماء أهو طاهر أو نجس لم يلتفت إلى السكّ إذ الأصل الطهارة. استبه إناءن أحدهما طاهر ماؤه والآخر نجس لم يجز استعمالها وإن كان أحدهما طاهرًا غير مطهر والآخر مطهرًا استعمالها معًا، وإن أخبره رجلان بتعين ذلك لم يجب عليه القبول لفقد الدليل، وقيل: يجوز قبول قول عدلين في ذلك.

يجب غسل الإناء من النجاسة، ثلاث مرّات بالمطلق وروى مرّة واحدة، والأوّل أحوط، ومن الخمر والمسكر وموت الفأرة سبع مرّات، ومن ولوغ الكلب والخنزير ثلاث مرّات أوهنّ بالتراب إن وجد.

إذا غسل مرّة أو مرّتين فوقع فيه نجاسة أخرى استؤنف الغسل ثلاثًا ولا يعتدّ بالسالف، وقيل: لا يستأنف.

ما كان قرعًا أو خشبًا من إناء الخمر لا يطهر بالغسل، وقيل: إنّ النّهي عن استعمال ذلك محمول على الكراهية دون الحظر.

لا يجوز الاستقاء للطهارة بالدلو المأخوذة من جلد ما لا يؤكل لحمه وإن ذكّي.

فصل:

مقدمة الوضوء ضربان: مفروض ومسنون،

فالمفروض: ترك استقبال القبلة واستدبارها في حال البول والغائط، إلّا في موضع لا يمكن الانحراف، وغسل مخرج النّجو أو مسحه بالحجر حتّى ينقّي إن لم يتعدّ النّجاسة موضعها، أو بما يزيل العين كالحجر والمدر والخرق إن كان طاهرًا، وغسل مخرج البول بالماء لا غير وأقلّه مثلًا ما عليه وعند ضرورة حرج وفقد ماء ينشّفه بالمدر والخرق، ولا يستنج مع الاختيار إلّا باليسار ولا يستنج بالروث ولا بما لا يزيل العين كالعظم والحديد، ولا استعمال

إصباح الشيعة

الأحجار التي استعملت في الاستنجاء.

والمسنون: التَّسْتَرُّ عن النَّاسِ عند الحاجة وتقديم الرَّجُلِ اليسرى عند دخول الخلاء، واليمينى عند الخروج، والتَّسْمِيَةُ والتَّعَوُّذُ مِنَ الشَّيْطَانِ عند دخول الخلاء، وتغطية الرأس، وترك استقبال القمرين بالحدّين، والريّح بالبول، والتَّجَنُّبُ عندهما من أفنية الدّور ومواضع اللّعن والشّوارع والمشارع، وفيء النّزال، ومسقط الثّمار، وحيث يتأدّى المسلمون بنجاسته فيه، والمياه الجارية والرّاكدة، ولا يبول في جحرة الحيوان، ولا في الأرض الصّلبة، ويقعد على أرض مرتفعة عند البول، ولا يطمح ببوله في الهواء، ولا يستنجِ وفي إصبعه خاتم نَقَسَ فَصَّهُ اسم الله تعالى أو أساء خيرته من بريته، أو فصّه حجر له حرمة كحجر زمزم، ولا يقرأ القرآن حال الغائط إلّا آية الكرسيّ، ولا يأكل ولا يشرب ولا يستاك ولا يتكلّم مختاراً، ويدعو بالأدعية المشهورة، وإذا بال مسح من عند المقعد إلى أصل القضيب ثلاثاً وينثر القضيب ثلاثاً، ولا يضرّه ما رأى بعده من البلل، وإن لم يفعل ذلك ورأى بللاً بعد الوضوء انتقض، وأن يجمع بين الحجر والماء وأن يستعمل ثلاثة أحجار وإن نقى بواحد.

فصل:

الوضوء إمّا واجب وهو ما تستباح به الصّلاة أو الطّواف بالبيت، وإمّا ندب كما يقصد به مسّ المصحف أو كتابته، أو الدّخول إلى موضع شريف، أو للنّوم، أو لما ندب إليه من الكون على الطّهارة، ثمّ هو يشتمل على واجب وندب، فالواجب: أن ينوى به رفع الحدث واستباحة الصّلاة، أو الطّواف متقرباً إلى الله تعالى، وإن نوى استباحة صلاة بعينها جاز أن يستبيح به سائر الصّلوات نفلاً كان أو فرضاً، وأن لا ينتقل من تلك النّيّة إلى نية ترفع حكمها وينافيها، ويتعيّن وجوبها عند غسل الوجه، وهى بالقلب لا علقه لها باللسان، وأن يغسل وجهه بكفّ من الماء من قصاص شعر الرّأس إلى محادر الدّقن طويلاً في عرض ما دارت عليه الإبهام والوسطى، فإن غسل من المحادر إلى القصاص لا يجزئه لأنّه خلاف المأمور به، وقيل: يجزئه لأنّه يكون غاسلاً

كتاب الطهارة

ويغسل بكفّ أخرى يده اليمنى من المرفق إلى أطراف الأصابع، وإن ابتداءً من رؤوس الأصابع إلى المرفق لا يجوز، وقيل: يجوز لأنه غاسل ويغسل المرفق أيضاً ثم يغسل يسراه كذلك، ومقطوع اليد دون المرفق يغسل ما بقى فوق المرفق لا غسل، والزائد من اليد والإصبع دون المرفق يجب غسله وفوقه لا يجب، وأن يمسح ببقية النداوة رأسه ولا يستأنف للمسح ماءً جديداً، فإن لم يبق نداوة أخذ من أشفار عينيه وحاجبيه ولحيته، فإن لم يكن استأنف الوضوء، ولا يمسح إلاّ مقدّم الرأس مقدار ما يقع عليه اسم المسح، ولا يستقبل شعر الرأس فإن خالف أجزأه لأنه ماسح، وقيل: لا يجوز، ويجوز أن يمسح على شعر رأسه ويمسح الرجلين من رؤوس الأصابع إلى الكعبين وإن عكس جاز، والكعب العظم الناقى في وسط القدم عند معقد الشراك، ومقطوع الرجل إلى الكعبين لا يلزمه مسح، ولا يجوز المسح على حائل بين العضو والمسح لا في الرأس ولا في الرجل مختاراً، وأقل ما يجوز من الماء في الوضوء ما يكون به غاسلاً ولو كالدّهن بشرط أن يجري على العضو، والإسباغ في مدّ من الماء، وأن يبدأ بغسل الوجه ثم اليد اليمنى ثم اليسرى ثم يمسح الرأس ثم يمسح الرجلين، ولا يجب الترتيب في الرجلين، وقيل: يقدّم اليمنى على اليسرى، وأن لا يؤخّر غسل عضو من عضو إلى أن يجفّ ما تقدّم مع اعتدال الهواء، وأن يوصل الماء إلى ما تحت الخاتم ونحوه، ويمسح على خرقه الجرح والجبائر إن تعذر نزعها وإن أمكنه وضع ذلك العضو في الماء وضعه، ولا يمسح عليها ولا يوضّئه غيره مختاراً.

وأما النّدب فإن يغسل يده من النوم أو البول مرةً ومن الغائط مرّتين قبل إدخالهما الإناء، ويضمض ثلاثاً ويستنشق ثلاثاً بغرفة أو غرفتين أو ثلاث، وأن يغسل وجهه ويديه [ثانياً وقيل: الغسلة الثانية بدعة وما عليه معول]، ويبتدئ الرجل في الغسلة الأولى بظاهر يديه وفي الثانية بباطنها والمرأة بالعكس، وإن يمسح الرأس بمقدار ثلاث أصابع مضمومة، وأن تضع المرأة قناعها لمسح الرأس في المغرب والغداة خاصّة، ويمسح الرجل بكفه كلّها، وأن يقدّم الاستنجاء على الوضوء ولا يستعين بغيره بصّب الماء عليه، ولا يتمنّذ، ويأتى في خلال ذلك بالأدعية المشهورة.

من تيقّن الحدث وشكّ في الوضوء أو تيقّنها معاً ولم يدري أيّهما سبق، أو شكّ في الوضوء

إصباح الشيعة

وهو على حاله، أو ترك عضواً من أعضاء الطهارة متعمداً أو ناسياً إلى أن لم تبق معه نداوة، أعاد في جميع ذلك الوضوء والصلاة إن صلاها، وكذلك من ترك الطهارة متعمداً أو ناسياً، ومن شك في بعض أعضاء الوضوء وهو على حاله أعاد عليه وعلى ما بعده، ومن ترك الاستنجاء أو الاستبراء متعمداً أو ناسياً وصلى أعاد ذلك مع الصلاة دون الوضوء، ومن توضأ وصلى الظهر ثم أحدث وتوضأ وصلى العصر ثم ذكر أنه أحدث عقيب إحدى الطهارتين قبل أن صلى، أو ذكر أنه ترك عضواً من أعضاء الطهارة ولا يدرى من أى الطهارتين كان وقد أحدث فيها بينها، أعاد الوضوء والصلاتين في المسألتين لأنه ما أدى واحدة منها بيقين، ومن توضأ لكل صلاة من الخمس وضوءاً على جدة ثم ذكر أنه أحدث عقيب واحدة من هذه الطهارات لا غير ولا يدرى ما هى، توضأ وأعاد الصلوات كلها لأنه لا يقطع على أنه صلى واحدة منها بيقين، فإن لم يحدث عقيب واحدة إلا أنه ذكر أنه ترك عضواً من أعضاء طهارة لا يتعين له، أعاد الصلاة الأولى لا غير لأن المشكوك هى الأولى تعلق الشك بها أو لا.

فصل:

ما ينقض الطهارة على ثلاثة أضرب:

ضرب ينقضها ويوجب الوضوء لا غير، وهو البول والغائط والرييح والنوم الغالب على السمع والبصر، وكل ما يزيل العقل والتمييز من الإغماء والجنون والسكر وغيرها. وضرب ينقضها ويوجب الغسل، وهو خروج المنى على كل حال، والتقاء الختانين، والحيض والنفاس، ومسّ الميت من الناس بعد البرد بالموت قبل الغسل، ومسّ قطعة قطعت من حيّ أو ميت من الناس وفيها عظم.

وضرب ينقضها ويوجب الوضوء في حال الغسل في أخرى، وهو دم الاستحاضة وما يخرج من الجوف من بول أو غائط إن كان دون المعدة بنقض الطهارة، وإن كان فوقها فلا ينقض، ولا ناقض سوى ذلك.

كتاب الطهارة

فصل:

الغسل: إمّا واجب كما لاستباحة الصّلاة أو الطّواف، أو لدخول المساجد، أو مسّ كتابة المصحف أو اسم من أسماء الله تعالى أو أسماء أنبيائه وحججه عليهم السّلام، وإمّا ندب كما سيأتى، ومن الواجب تغسيل الميت من النّاس وغسل من مسّه، وقيل: إنّه ندب والأشهر الأوّل.

فصل:

الجنابة تكون بشيئين: بإنزال الماء الدّافق، وبالجماع فى الفرج وإن لم ينزل، وحدّ الجماع التقاء الختانين وغيوبة الحشفة، ويجب [الغسل] على الرّجل والمرأة بأحد هذين أعنى الجماع المذكور وخروج المنى، والجماع فى الدّبر من غير إنزال هل يوجب الغسل عليها؟ فيه روايتان، وإن أولج فى فرج بهيمة ولم ينزل يجب الغسل احتياطاً، وقيل: لا يجب لفقد الدّليل، والأصل براءة الذّمة.

من وجد فى ثوبه منياً ولم يعلم متى خرج، فإن كان الثّوب يستعمله هو وغيره لا يجب عليه الغسل وإن كان فعله أولى احتياطاً، وإن لم يستعمله غيره اغتسل وجوباً ويعيد كلّ صلاة صلاّها فيه من آخر نومة نام فيه إن لم يغتسل بعدها بما يرفع الحدث، وقيل: [لا إعادة] لفقد الدّليل، ويغسل الثّوب ويعيد كلّ صلاة لم يخرج وقتها.

يحرم على الجنب خمسة أشياء: قراءة العزائم، وهى ألم تنزيل وحم السّجدة والنّجم وإقرأ، ومسّ كتابة المصحف وشئ عليه اسم الله أو نبيّ أو وصيّ أو إمام، ودخول المساجد إلّا عابر سبيل ووضع شئ فيها، ويكره له الأكل والشّرب إلّا بعد المضضة والاستنشاق، والنّوم إلّا بعد الوضوء والخضاب.

ويجب الاستبراء بالبول والاجتهاد عند الغسل على الرّجل، فإن لم يفعل ورأى بللاً بعد الغسل أعاد، ويغسل يديه إن نجستا وجوباً وإلّا فاستحباً ثلاثاً، ويتمضمض ويستنشق ثلاثاً ثلاثاً ندباً، وينوى رفع الحدث واستباحة ما يستبيح به من القرب متقرباً إلى الله تعالى أعنى رضاه وثوابه واجباً، ويقرن التّبة بحال غسل الرّأس أو غسل اليدين،

ويجب استدامة حكم النية إلى حين الفراغ عن الغسل بأن لا ينتقل منها إلى نية تنافيتها، فإن فعل ذلك في خلال الغسل ثم تممه لم يرتفع حكم حدثه لنقضه النية، فإن عاد إلى النية بنى على ما غسل سواء جف ما سبق أولا إذ الموالاة غير واجبة في الغسل، وإن نوى مع رفع الحدث التبرّد جاز لأنها لا يتنافيان، ثم يغسل رأسه، ثم ميامنه، ثم مياسره بحيث يصل الماء إلى أصول الشعر وظاهر جميع البدن، والترتيب المذكور فيه واجب لا يجوز فيه خلافه، وإن غسل رأسه بكرة وجسده ظهراً جاز ما لم يحدث ناقضاً للوضوء، فإن أحدث وجب الاستئناف ولم يجز البناء وقيل: يبني ويتوضأ لاستباحة الصلاة، وهو اختيار المرتضى، وأقل ما يجوز من الماء في الغسل ما يجري على البدن ولو كالدهن، والإسباغ بتسعة أرتال، ويسقط الترتيب بالارتماس في الماء والوقوف تحت المجرى أو المطر والغسل بذلك، وقيل: يترتب حكماً، وبمجرد غسل الجنابة خاصة تستباح الصلاة من غير وضوء، وقرآن الوضوء مع الغسل بدعة.

فصل:

دم الحيض أسود حار، يحرم به ما يحرم على الجنب والصلاة والصوم والاعتكاف والطواف بالبيت والجماع، ويجب عليها الغسل عند انقطاع الدم وقضاء الصوم دون الصلاة، ويجب على زوجها إن وطأها حائضاً متعمداً التعزير وعليها أيضاً إن طأوعته، وعلى الزوج بالوطء في أول الحيض تصدق دينار وفي وسطه نصف وفي آخره ربع، وهل ذلك واجب أو ندب؟ فيه روايتان، واختار الشيخ القول بالنّدبية، ويكره لها قراءة ما عدا العزائم ومسّ المصحف وحمله والخضاب، ولا يصحّ منها الوضوء والغسل لرفع الحدث، ولا يصحّ طلاقها.

ولا يكون الحيض قبل تسع سنين ولا بعد خمسين سنة، وروى أنه في القرشيات يمتد إلى ستين، ولا يكون للحامل المستتين حملها، وأقل مدة الحيض ثلاثة أيام متواليات، وقيل: ثلاثة في جملة العشرة، وأكثر ذلك عشرة وما بينها بحسب عادة النساء، فأول ما ترى المرأة الدم يجب أن تمتنع من الصوم والصلاة، فإن استمر بها ثلاثة أيام متواليات قطعت على

كتاب الطهارة

أنه دم حيض وإلا فلا، وقضت الصوم والصلاة، وعلى الرواية الأخرى إذا رأتها في جملة العشرة ثلاثة أيام لزم قضاء الصوم دون الصلاة، وأقل مدة الظهر بين الحيضتين عشرة أيام ولا حد لكثيره.

والصفرة والكدر في أيام الحيض حيض، وما بعد انقضاء أكثر أيام الحيض يكون [دم الاستحاضة، وما بعد انقضاء أيام الطهر يكون] حيضاً مستأنفاً، والمبتدأة إذا اختلطت أيامها كلها رأت الدم تركت الصوم والصلاة، وكلما طهرت صامت وصلت إلى أن تستقر عاداتها بتقضى شهرين أو ثلاثة ترى فيها الدم أياماً معلومة أو أوقاتاً معينة فتعتمد عليها. ويتميز دم الحيض من دم العذرة بأن القطننة تخرج منغمسة بدم الحيض، ومتطوقة بدم العذرة، ودم القرح يخرج من جانب الأيمن ودم الحيض من الأيسر، ويتميز من دم الاستحاضة بالصفة.

إذا انقطع الدم فيما دون العشرة ولم تعلم أهي بعد حائض أم لا، أدخلت القطننة فإن خرجت وعليها دم وإن كان قليلاً فهي بعد حائض، وإلا فلا، وتتوضأ الحائض في كل وقت صلاة وتجلس في مصلاًها مستقبل القبلة ذاكراً لله تعالى مقدار الصلاة ندباً وإذا طهرت جاز للزوج وطؤها قبل الغسل بعد غسل فرجها، وغسل الحيض كغسل الجنابة، ولا يجوز به استباحة الصلاة من دون الوضوء، وقيل: يجوز والأول أشيع.

إذا دخل عليها وقت صلاة ومضى منه مقدار ما يمكنها أدائها ولم تفعل ثم حاضت يجب عليها قضاؤها، وإن طهرت في وقت الصلاة وأخذت في تأهب الغسل من غير توان فخرج الوقت فلا قضاء عليها، وإن توانت وجب عليها القضاء، وإذا طهرت قبل تغيب الشمس بمقدار ما تصلّى فيه خمس ركعات تقضى الظهر والعصر ندباً، فإن أدركت مقدار فرد ركعة إلى أربع لزمها العصر لا غير، وإذا طهرت بعد مغيب الشمس إلى نصف الليل قضت العشاءين وجوباً، وإذا طهرت إلى قبيل الفجر مقدار ما تصلّى فيه أربع ركعات تقضيها ندباً، وإن لم تدرك أكثر من مقدار ثلاث ركعات أو أقل لم يلزمها سوى العشاء الآخرة، وإذا طهرت قبل طلوع الشمس مقدار ما تصلّى فيه ركعة تقضى الفجر وجوباً، وإلا فلا.

إصباح الشيعة

إذا أصبحت صائمة ثم حاضت أفطرت وقضت، وإذا حاضت بعد العصر أو كانت حائضاً فطهرت خلال النهار أمسكت بقيّة النهار ندباً وقضت وجوباً.

فصل:

الغالب على الاستحاضة الرقّة والبرودة والاصفرار، وعلى دم الحيض الغلظة والحرارة والتدقّق والحمرة المائلة إلى الاسوداد، وما زاد على أكثر أيام الحيض أو النفاس وهو عشرة أيام فهو استحاضة وإن لم يكن بالصفة المذكورة.

وإذا استمرّ الدّم بالمستحاضة المبتدئة فلها أربعة أحوال:

أولها: أن يتميز لها الدّم بالصفة، فإرأته بصفة الحيض فحيض بشرط أن لا يخرج من حدييه، ومارأته بصفة الاستحاضة استحاضة، فإذا رأت المبتدئة ثلاثة أيام دم الحيض وثلاثة أيام دم الاستحاضة وأربعة أيام كدرة كان الكلّ من الحيض، وإنما يحكم بالطهر إذا جاوز العشرة، وأن رأت ثلاثة أيام دم الاستحاضة ثم ثلاثة دم الحيض ثم دم الاستحاضة وجاوز العشرة فمأهو بصفة دم الحيض حيض ومأهو بصفة دم الاستحاضة طهر، تقدّم ذلك أو تأخر إذ ليست الثلاثة المتقدمة أولى بالاضافة إلى الحيض من المتأخرة، فسقطا وعملت على التّعين فيما بصفة دم الحيض، وكذلك إن رأت دم الاستحاضة خمسة ثم رأت باقى الشهر دم الحيض فأول مارأته بصفة الحيض حيض إلى تمام العشرة وما بعدها استحاضة، فإن استمرّ ذلك جعلت بعد الحيضة الأولى عشرة أيام طهرًا وما بعدها استئناف حيضة ثانية وإن رأت ثلاثة عشر يومًا دم الاستحاضة. ثم رأت الحيض واستمرّ بها كان ثلاثة من الأوّل حيضًا والعشرة طهرًا وما بعدها حيضة ثانية.

وثانيها: أن لا يتميز لها وهو أن ترى الدّم أقلّ من ثلاثة أيام دم الحيض وبعدها دم الاستحاضة إلى آخر الشهر، فيجب أن ترجع إلى عادة نساءها من أهلها.

وثالثها: أن لا يكون لها نساء أو كنّ مختلفات العادة، فلترجع إلى لذاتها من بلدها.

ورابعها: أن لا يكون لها لذات أو كنّ في العادة مختلفات، فلتترك الصلاة والصّوم

في الشهر الأوّل ثلاثة أيام، وفي الثّاني عشرة أيام، أو في كلّ شهر سبعة أيام مخيرة في ذلك.

أمّا المعتادة فعلى أربعة أقسام:

كتاب الطهارة

الأول: من لها عادة بلامتياز، مثال ذلك: أن جرت عادة حيضها في الخمسة الثانية من الشهر فرأت الدم من أول الشهر واستمر بها تجعل ابتداء حيضها من الخمسة الثانية، وإذا كانت عاداتها خمسة أيام في كل شهر فرأت الدم قبلها أو بعدها بخمسة ولم تر فيها شيئاً كان حيضها قد تقدم أو تأخر، وإن اعتادت الدم في أول كل شهر خمسة فرأت ذلك في بعض الشهور على العادة وطهرت عشرة أيام ثم رأت دمًا؛ فإن انقطع دون أكثر مدة الحيض كانت حيضة ثانية، وإن استمر كذلك عملت على عاداتها في الخمسة الأولى وجعلت الباقي استحاضة، والثانية: من لها عادة وتميز كأن اعتادت الحيض من أول كل شهر خمسة أيام فرأت في شهر عشرة أيام دم الحيض ثم رأت بعدها دم الاستحاضة واتصل يكون حيضها عشرة أيام اعتباراً بالتمييز وكذا إذا اعتادت ثلاثة أيام من كل شهر فرأت ستة أيام في أول الشهر دمًا أحمر وأربعة أيام دمًا أسود واتصل أو اعتادت خمسة من أول الشهر فرأت في أول الشهر ثلاثة أيام دمًا أحمر وثلاثة أسود وأربعة أحمر واتصل كان حيضها في المسألتين الدم الأسود اعتباراً بالتمييز وإن عملت في هذه المسائل على العادة دون التمييز لقولهم عليهم السلام: المستحاضة ترجع إلى عاداتها ولم يفصلوه كان قويًا

والثالثة: التي لها تميز ونسيت عاداتها أو اختلطت عليها فيجب أن ترجع إلى صفة الدم وتعمل على التمييز.

والرابعة: التي لا تميز لها بصفة الدم واطبق عليها الدم وقد نسيت عاداتها فإنها تترك الصلاة والصوم في كل شهر أيامًا مخيرة في أول الشهر أو وسطه أو آخره وللباقي حكم الاستحاضة.

وللمستحاضة ثلاثة أحوال:

أحدها: أن ترى دمًا لا يرشح على القطنه فعليها تجديد الوضوء عند كل صلاة وتغيير القطنه والخرقة.

وثانيها: أن يرشح على الكرشف ولا يسيل فعليها غسل لصلاة الغداة وتجديد الوضوء لكل صلاة مع تغيير القطنه والخرقة.

وثالثها: أن يرشح ويسيل فعليها غسل للظهر والعصر، وغسل للعشاءين،

إصباح الشيعة

وغسل لصلاة الليل والفجر، تجمع بين كلّ صلاتين، فإذا فعلت ما ذكرناه من الغسل وتجديد الوضوء لم يحرم عليها ما يحرم على الحائض، ويجوز لزوجها وطؤها، ولم يجب عليها قضاء ما صامت في تلك الأيام، فإن لم تفعل ذلك وصلت وصامت فعلها القضاء ولا يجوز لها أن تجمع بين الفرضين بوضوء واحد.

والاستحاضة حدث ينقض به الوضوء فإن كانت دمها متصلًا فتوضأت ثم ينقطع قبل الشروع في الصلاة استأنفت الوضوء لا بحالة لا إذا انقطع في أثناء الصلاة، وإذا توضأت قبل دخول الوقت وصلت في الوقت أو توضأت في الوقت وصلت في آخر الوقت لم يصح وضوؤها ولا صلاتها لأن عليها أن تتوضأ وتصلّى عقبيه بلا فصل.

فصل:

النّفاس هو دم عقيب الولادة، ولا حدّ لقليله إذ من الجائز أن يكون لحظة ثم ينقطع، فيجب على المرأة الغسل في الحال، ومتى ولدت ولم يخرج منها دم أصلاً لم يتعلّق بها حكم النّفاس، وأكثره عشرة، وقيل: ثمانية عشر يومًا.

إذا ولدت ولدين وخرج معهما جميعاً الدّم كان أول النّفاس من الولد الأوّل وآخره يستوفى من وقت الولادة الآخرة ولأى إلى أكثر أيّامه إن امتدّ خروجه ولم ينقطع قبل ذلك، وإن رأت الدّم ساعة ثم انقطع ثم عاد قبل انقضاء العشرة كان الكلّ نفاساً، وإن لم يعاودها حتى تمضى عشرة أيّام طهر كان ذلك من الحيض لا من النّفاس، والحيض لا يتعقب النّفاس بلا طهر بينهما، وإذا رأت الدّم بعد مضى الطّهر عقيب النّفاس أقلّ من ثلاثة لم يكن ذلك دم حيض بل يكون ذلك دم فساد، وكلّ أحكام النّفساء وأحكام الحائض سوى حدّ القليل.

فصل:

يجب غسل الموتي والقتلى وأبعاضهما إلّا المقتول بين يدي الإمام أو نائبه المحمول عن المعركة بلا رمق، وإن كان جنباً فإنّه يدفن بما أصاب لباسه، إلّا الحفّين ففيهما قولان، والكافر باغياً كان أو غيره، والمرجوم والمقتول قوداً إلّا أنّها يؤمران بالاغتسال والتحنّط

كتاب الطهارة

والتَّكْفَنَ قَبْلَ الْحَدِّ، وَالسَّقَطَ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنَّهُ يُلْفَ فِي خُرْقَةٍ وَيُدْفَنُ بِدَمِهِ، وَالرَّجُلَ الَّذِي مَاتَ بَيْنَ نِسَاءٍ بِلَا رَجُلٍ مُسْلِمٍ وَلَا مُحَرَّمٍ لَهُ فِيهِنَّ يَدْفَنُ بِنِسَابِهِ، وَكَذَا الْمَرْأَةُ بَيْنَ الرِّجَالِ، وَكُلَّ قِطْعَةٍ مِنْ مَيِّتٍ لَمْ تَكُنْ مَوْضِعَ الصَّدْرِ وَلَا فِيهَا عَظْمٌ، وَكُلَّ مَخَالَفٍ لَا نَقِيَّةَ فِي تَرْكِ غَسْلِهِ، وَمَنْ بِجَسَدِهِ آفَةٌ تُخَافُ مِنْ صَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ تَقَطُّعُهُ فَإِنَّهُ يُيَمَّمُ، وَمَنْ لَمْ يَتِمَّكَ مِنْ الْمَاءِ فِي غَسْلِهِ، أَوْ مَنَعَ مِنْ غَسْلِهِ مَانِعٌ بَرْدٌ أَوْ غَوْرُهُ لَمْ يَتِمَّكَ مِنْ إِسْخَانِ الْمَاءِ فِي غَسْلِهِ، أَوْ مَنَعَ مِنْ غَسْلِهِ مَانِعٌ مِنْ أَصْحَابِ الْمَاءِ، وَالْخَنَنِيُّ الْمَشْتَبِهَ إِذَا مَاتَ بَعْدَ الْبُلُوغِ يُيَمَّمُ.

والفرض في الغسل أن يغسل ثلاث مرّات على ترتيب غسل الجنابة، وكيفية: مستور العورة، أوها بماء السدر والثاني بماء جلال الكافور والثالث بالماء القراح، وقيل: الواجب تغسيله مرّة بماء القراح.

وأن يعقد الغاسل الميّت نيّته ويكون توجيّهه إلى القبلة في حال الغسل ووقوف الغاسل على جانب يمينه، وغمز بطنه في الغسلتين الأوليين، والذكر والاستغفار عند الغسل، وأن يجعل لمصبّ الماء حفيرة يدخل فيها، وأن يغسل تحت سقف، وينبغي أن يغسله أولى الناس به، وأن يوضع على ساجة أو سرير مستقبل القبلة، فتجعل باطن قدمي الميّت إليها على وجه لوجلس لكان مستقبل القبلة، ولا يسخن الماء لغسله إلا لبرد شديد، ويفتق جيب قميصه وينزع من تحته ويترك على عورته ما يستره، ويلين أصابعه إن أمكن، ويلفّ الغاسل على يده اليسرى خُرْقَةً نَظِيفَةً وَيَغْسِلُ فَرْجَهُ أَوَّلًا بِمَاءِ السِّدْرِ وَالْحَرَضِ ثَلَاثًا، وَيَغْسِلُ رَأْسَهُ بِالسِّدْرِ وَالْحَطَمِيِّ، وَيَغْسِلُهُ بِرَفَقٍ يَبْدَأُ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ الْأَيْسَرِ وَهَكَذَا فِي الْبَدَنِ، وَيَصَبُّ الْمَاءَ عَلَيْهِ مِنْ قَرْنِهِ إِلَى قَدَمِهِ مُتَوَالِيًا، فِي كُلِّ غَسْلَةٍ يَبْدَأُ بِغَسْلِ فَرْجِهِ ثَلَاثًا، وَقِيلَ: يَغْسِلُهُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمِيَاهِ الثَّلَاثِ ثَلَاثَ غَسَلَاتٍ، وَالْغَاسِلُ يَغْسِلُ بَعْدَ كُلِّ غَسْلَةٍ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، وَالْإِجَانَةُ بِمَاءِ الْقَرَاخِ، وَلَا يَرْكَبُ الْمَيِّتَ فِي حَالِ غَسْلِهِ وَلَا يَقْعُدُهُ، وَقَدْ رَوَى أَنَّهُ يَوْضَعُهُ قَبْلَ الْغَسْلِ، وَرَوَى أَنَّهُ لَا يَوْضَعُهُ وَعَلَى هَذَا عَمَلُ الطَّائِفَةِ لِأَنَّهُ كَغَسْلِ الْجَنَابَةِ، وَمَنْ عَمِلَ بِالْأَوَّلِ جَازَ، هَكَذَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ، وَلَا يَقْصُرُ شَيْءٌ مِنْ أَظْفَارِهِ وَلَا شَعْرِهِ وَلَا يَسْرَحُ رَأْسَهُ وَلَحِيَّتَهُ، وَإِنْ سَقَطَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي حَالِ غَسْلِهِ جَعَلَ فِي كَفْنِهِ وَيَكْثُرُ الْغَاسِلُ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَطَلَبِ الْعَفْوِ لِلْمَيِّتِ ثُمَّ يَنْشَفُهُ بِثَوْبٍ طَاهِرٍ، وَيَكْرَهُ أَنْ

إصباح الشيعة

تصبّ الغسالة إلى الكنيف، وإذا لم يوجد سدر ولا كافور غسل بماء القراح، وإذا خرج منه نجاسة بعد الغسل غسل ذلك الموضع فقط، وإن أصاب الكفن قُرِضَ ذلك القدر.

فصل:

إذا لم يوجد للرجل من يغسله من الرجال المسلمين غسلته زوجته أو ذوات أرحامه، فإن لم توجد من هذه صفته غسلته الأجانب في قميصه مغمضات، وكذلك الحكم في المرأة إذا ماتت بين الرجال، وقيل: إذا لم يوجد للرجل إلا الأجانب من النساء والمرأة إلا الأجانب من الرجال دفن كل واحد منها بثيابه من غير غسل، والاول أحوط. والصبي والصبيّة إذا بلغا ثلاث سنين فحكمهما حكم الكبار، وفيما دون ذلك يجوز غسل الرجل الصبيّة والمرأة الصبيّة.

إذا مات الولد في بطن أمه ولم تمت الأم ولم يخرج الولد أدخلت القابلة يدها في فرجها وقطعت الصبي وأخرجته قطعاً وغسل وحنط وجّه، وبالعكس ينقّ جانب الأم ويخرج، ويفسل الشهيد إذا حمل من المعركة وبه رمق تمّ مات، وغسل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه فرض على الكفاية.

فصل:

من لمس جسد آدمي برد بالموت أو قطعة من حيّ قطعت وفيها عظم - ولم يغسل بعد - وجب عليه الغسل، فإن مسّه قبل برده غسل بده لا غير، ولا بدّ مع هذا الغسل من الوضوء لمستببح الصلاة، وقال المرتضى رضى الله عنه: الأقوى أن هذا الغسل سنة وعمل الطائفة وفتواهم على الأول.

فصل:

المحتضر يجب أن يوجّه إلى القبلة بأن يضجع على ظهره بحيث تكون رجلاه تلقاءها، حتى لو وقف لكان متوجّهاً إليها توجيهاً في الصلاة، وندب إلى أن يُحَضَّرَ بالقراءة،

كتاب الطهارة

وإذا تصَّعب عليه خروج نفسه نقل إلى مصلاه، ويلقن الشَّهادتين وأَسَاء الأئمة عليهم السَّلام، وكلِّمات الفرج، وتغمض عيناه، وإذا قضى نَحْبَهُ أَطْبَقَ فَوْهَ وَمُدَّ يَدَاهُ وَسَافَاهُ وَشَدَّ لَحْيَيْهِ، وَغَطَّى بِثَوْبٍ، وَإِذَا كَانَ لَيْلاً أُسْرِجَ عِنْدَهُ مُصْبَاحٌ إِلَى الصُّبْحِ، وَيَهْتَمُّ بِالْأَخْذِ فِي أَمْرِهِ، وَيَنْعِ الْجَنْبَ وَالْحَائِضَ مِنَ الدَّخُولِ عَلَيْهِ، وَلَا يَتْرُكُ وَحْدَهُ، وَلَا يُوَضِّعُ عَلَى بَطْنِهِ حَدِيدًا.

فصل:

وإذا غُسِّلَ كُفَّنَ، وفي التَّكْفِينِ فَرَضٌ وَنَفْلٌ.

فالفرض: تَكْفِينُهُ فِي ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ مَعَ الْقَدَرَةِ، مَنُزَرٌ وَقَمِيصٌ وَإِزَارٌ، وَإِمْسَاسُ شَيْءٍ مِنَ الْكَافُورِ مَسَاجِدَهُ إِنْ وَجَدَ.

وَأَمَّا النَّدْبُ: فَأَنْ يُوَضَّعَ عَلَى فَرْجِيهِ قَطْنٌ عَلَيْهِ ذَرِيرَةٌ، ثُمَّ يَشَدُّ بِخَرْقَةٍ إِلَى وَرْكَيْهِ، وَقِيلَ: يَعُدُّ لَهُ مَقْدَارُ رَطْلٍ مِنَ الْقَطْنِ لِيَحْشَى بِهِ الْمَوَاضِعَ الَّتِي يَحْشَى خُرُوجَ شَيْءٍ مِنْهَا، وَيَكْثُرُ ذَلِكَ لِقُبْلِ الْمَرْأَةِ، وَتُزَادُ لِلرَّجُلِ لِفَافَتَانِ وَيَعْمَمُ بَعَامَةٌ، وَيَشَدُّ نَدْيَا الْمَرْأَةِ إِلَى صَدْرِهَا بِخَرْقَةٍ، وَيَكُونُ طَوْلُ مَا يَشَدُّ بِهِ الْفَخْذَانِ ثَلَاثَةَ أَذْرُعٍ وَنِصْفًا فِي عَرْضِ شِبْرِ، وَإِحْدَى اللَّفَافَتَيْنِ حَبْرَةٌ عِبْرِيَّةٌ غَيْرُ مَطْرُزَةٍ بِالذَّهَبِ أَوْ الْحَرِيرِ، وَيَزَادُ لِلْمَرْأَةِ لِفَافَتَانِ وَالزَّائِدُ عَلَى ذَلِكَ سَرَفٌ، وَعِنْدَ الضَّرُورَةِ يَكْفِي مَا يَسْتَرُهُ.

وَلَا يَجُوزُ الْكُفْنُ فِي الْحَرِيرِ الْمُحَضِّ وَلَا بِالْمَصْبُغِ وَبِمَا فِيهِ ذَهَبٌ، وَيَكْرَهُ فِيهَا خَلْطُ فِيهِ الْغَزَلُ بِالْإِبْرِيسِمِ، وَفِي الْكُتَّانِ وَفِي السَّوَادِ، وَلَا بِأَسٍ بِالْقَمِيصِ الْمُخِيطِ إِذَا فَقَدَ غَيْرَهُ، وَيَقْطَعُ أَزْرَارَهُ دُونَ أَكْحَامِهِ، وَإِنَّمَا يَكْرَهُ الْأَكْحَامُ فِيهَا يُبْتَدَأُ بِهِ مِنْهُ.

وَتَفْرَسُ الْحَبْرَةُ وَفَوْقَهَا الْإِزَارُ وَفَوْقَ الْإِزَارِ الْقَمِيصُ، وَيَنْتَرُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ شَيْءٌ مِنَ الذَّرِيرَةِ الْمَعْرُوفَةِ بِالْقَمْحَةِ، وَيُكْتَبُ عَلَى ثَلَاثَتِهَا وَعَلَى الْعِمَامَةِ الشَّهَادَتَانِ وَالْإِقْرَارُ بِالْأُئِمَّةِ الْحَاجِّجِ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ بِتَرْتِيبِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمُ السَّلام، وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ فَبِالْإِصْبَعِ لَا بِالسَّوَادِ، وَإِذَا لَمْ يَوْجَدْ الْحَبْرَةُ أَبْدَلَ مِنْهَا لِفَافَةً أُخْرَى.

وَيَكْرَهُ قَطْعَ الْكُفْنِ بِالْحَدِيدِ بَلْ يَخْرَقُ وَيَخَاطُ بِخِيوطٍ مِنْهُ وَلَا يُبَيِّلُ بِالرَّيْقِ. وَيَعُدُّ مِنَ الْكَافُورِ الَّذِي لَمْ تَنْسَهُ النَّارُ ثَلَاثَةَ عَشْرِ دَرْهَمًا وَثَلْثَ أَوْ أَرْبَعَةَ مَنَاقِيلَ أَوْ

درهم، وإن لم يوجد أصلاً دفن بغيره، ولا يخلط الكافور بشيء من الطيب وخاصة المسك، وتؤخذ جريدتان خضراوان من النخل، وإلا فمن السدر، وإلا فمن الخلاف، وإلا فمن شجر آخر رطب بقدر عظم الذراع، ويلف عليهما شيء من القطن ويكتب عليهما ما كتب على الكفن، وينبغي أن يكون الإزار عريضا يبلغ من صدره إلى الرجلين، ويسحق الغاسل الكافور بيديه لا بغيرها ويضعه على مساجده وجبهته وباطن كفيه، يمسح به راحتيه وأصابعها وعيني ركبتيه وظاهر أصابع قدميه دون سمعه وبصره وفيه، فإن فضل شيء جعله على صدره، ويضع إحدى الجريدتين من جانبه الأيمن مع ترقوته يلصقها بجلده والأخرى من الأيسر ما بين القميص والإزار، ثم يأخذ وسط العمامة فيلفها على رأسه بالتدوير ويحنكه بها، وي طرح طرفيها جميعا على صدره، ولا يعممه عمة الأعراي بلا حنك، ثم يلفه باللفافة فيطوى جانبها الأيسر على جانبها الأيمن وجانبها الأيمن على جانبها الأيسر، وكذلك يصنع بالحبرة، ويعقد طرفيها مما يلي رأسه ورجليه ولا يقرب المحرم الكافور.

فصل:

إذا كُنَّ وصلي عليه دفن فرضا، ويجب أن يوضع على جانبه الأيمن موجهاً إلى القبلة. والتدب أن يتبع الجنازة أو بين جنبيها، وأن توضع الجنازة عند رجل القبر إن كان رجلاً، وقدامه مما يلي القبلة إن كانت امرأة، ويؤخذ الرجل من قبل رأسه والمرأة بالعرض، وأن يكون القبر قدر قامته أو إلى الترقوة، واللحد أفضل من الشق، وأن يكون اللحد واسعا مقدار ما يجلس فيه الجالس، والذكر عند تناوله وعند وضعه في اللحد، ويكره الركوب خلف الجنازة مختاراً.

وتدب المستيع أن يحمل الميت من أربع جوانبه يسدّه بمقدم السرير الأيمن يمرّ معه ويدور من خلفه إلى الجانب الأيسر فيأخذ رجله الأيسر ويمرّ معه إلى أن يرجع إلى المقدم دور الرّحاً ويكره الإسراع بالجنازة بلا عذر، ولا يفتح في القبر دفعة واحدة بل يجاء به إلى شفيره بنلات دفعات.

وينزل إلى القبر الولي أو من يأمره، ولا ينزل إلى قبر المرأة إلا زوجها أو ذورحم لها

كتاب الطهارة

إن وجد وإلا فمؤمن آخر، ومع فقد القراية نزول امرأة أولى، وينزل حاسراً متحفياً محلول الأزرار، ويحلّ عَقْدَ الأكفان ويضع وجهه على التراب، ويضع شيئاً من تربة الحسين عليه السلام معه، ويلقنه الشهادتين والإقرار بالنبى والأئمة عليهم السلام، ويشرح اللبّن ويخرج من قبل رجل القبر، ويطمه ويرفعه من الأرض مقدار أربع أصابع، ويهيل التراب عليه بظهور الأكف ثلاثاً من عدا ذوى الأرحام، ولا يطرح في القبر من غير ترابه، ويسويه ويربّه ويصبّ الماء عليه من عند رأسه ثم يدور عليه حتى يعود إلى موضع الرأس، ويصبّ الفاضل على وسطه، ويضع عند رأسه لبنّة أو لوحاً ويضع اليد عليه ويترحم عليه، ويلقنه بعد انصراف الناس عنه وليّه.

وإذا ماتت ذميّة مع جنين من مسلم دفنت في مقبرة المسلمين الحرمه ولدها واستدبرت بها القبلة ليكون ولدها مستقبلها، ومن مات في السفينة ولم يقدر على الشطّ نُقِلَ وطرح في البحر ليرسب إلى قرار الماء بعد فعل ما يجب فعله.

ويكره التآبوت، ويكره تخصيص القبر والبناء عليه، ويكره نقل الميت من متوفاه إلى بلد آخر إلا إلى بعض المشاهد فإنه مستحبّ ما لم يدفن وبعد الدفن فلا، ويكره تجديد القبر بعد اندراسه.

فصل:

الأغسال السنونة إثنان وثلاثون: غسل يوم الجمعة، وليلة النّصف من رجب، وليلة السابع والعشرين منه، ويومها، وليلة النّصف من شعبان، وأول ليلة من شهر رمضان، وفي صبيحتها وليلة النّصف منه، وليلة سبع عشرة منه، وليلة تسع عشرة منه، وليلة إحدى وعشرين، وليلة ثلاث وعشرين، وليلة الفطر، ويوم الفطر، ويوم الأضحى، وغسل الإحرام، وعند دخول الحرم، وعند دخول مكّة، وعند دخول مسجد الحرام، وعند الوقوف بعرفات، وعند دخول الكعبة، وعند دخول المدينة، وعند دخول مسجد النبى صلى الله عليه وآله، وعند زيارة النبى صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام، ويوم الغدير، ويوم المباهلة وهو الرابع والعشرون من ذى الحجة، وعند صلاة الحاجة، وعند صلاة الاستخارة، وغسل من

إصباح الشيعة

تاب وأسلم من الكفر وإن كان قد أجنب في حال كفره فالفعل واجب عليه، وغسل قاضي صلاة الكسوف أو الخسوف إذا احترق القرص كله وتركها متعمداً، وغسل من يسعى إلى مصلوب بعد ثلاثة أيام لرؤيته، وغسل المولود حين ولد.

ومن اجتمع عليه أغسال مفروضة ومسنونة أجزأ عنها غسل واحد إذا نواها، وإن نوى به الواجب أجزأ عن المسنونة وأما بالعكس فلا، ويجب الوضوء مع جميع الأغسال لاستباحة الصلاة إلا الجنابة.

فصل:

التيتم طهارة ضرورة لا يجوز إلا مع عدم الماء مع الطلب، أو عدم ما يتوصل إليه من ثمن أو آلة، أو خوف على النفس، أو مرض يضر به، أو أن يشينه أو يشوه به، أو برد شديد يخاف معه التلف، أو لحوق مشقة عظيمة، ويجب طلب الماء قبل تضيق وقت الصلاة في رحله ومن أربع جوانبه مقدار رمية في الحزن أو رميتين في السهل إلا عند الخوف، وإن تيمم قبل الطلب لا يعتد به، ومن نسي الماء في رحله وتيمم وصلى أعاد الصلاة بالوضوء إن كان فرط بالطلب وإلا فلا، ومتى كان معه ماء يسير يحتاج إليه للشرب أو كان لا يكفيه للوضوء أو الغسل تيمم، ويجب عليه شرب الماء بأي ثمن كان إذا لم يضر به، وييمم الميت أيضاً عند بعض الأعداء ثم يتيتم من ييممه.

وإذا اجتمع جنب وحائض وميت ومحدث ومعهم من الماء ما يكفي أحدهم ولم يكن ملكاً لأحدهم فهم بالخيار في الاستعمال من يشاء ذلك منهم، وإن كان ملكاً لأحدهم كان أولى به، ومن كان في بعض جسده أو بعض أعضاء طهارته جراح أو عليه ضرر في إيصال الماء إليه دون الباقي جاز له التيمم، والأحوط أن يغسل الأعضاء الصحيحة ويتيمم، والعاصي بسفره إذا تيمم لفقد الماء وصلى فلا إعادة عليه، وكذلك كل من صلى بتيمم إلا من تعمد الجنابة على نفسه فإنه يصلى بتيمم ثم يعيد الصلاة.

ولا يجوز التيمم إلا في آخر الوقت عند الخوف من فوت الصلاة فإن قدمه على ذلك لم تصح صلاته به، ويجوز أن يصلى بتيمم واحد صلوات كثيرة فرضاً ونفلًا ابتداء

كتاب الطهارة

وفضاء بجمعٍ أو تفريق، ولا تنافي بين المسألتين فإن المتيمم لا يجوز أن يؤدي به صلاة فريضة إلا بأن يفعل في أضيق وقت أداء فريضة يخشى فوتها إن لم يشرع فيها، وسواء ابتدأ فعله على هذا الوجه أو استمر من حالة إلى أخرى بعد أن يكون قد فعل الأصل على الوجه المذكور؛ وعلى هذا يجوز أن يؤدي صلاة يوم وليلة بتيمم عند تضيق صلاة الفجر ثم يبقى على تيممه ويؤدي صلاة كل وقت عند التضيق إلى أن يؤدي العشاء الآخرة في آخر وقتها؛ ولا يلزم على هذا أن يتيمم لأداء نافلة أو قضاء فرضٍ ثم يستمر على تيممه فيؤدي به فريضة عند تضيقها لما سبق من وجوب حصول التيمم عند تضيق أداء فرض، إما مبتدئاً أو مستمراً عليه، هكذا ذكر المرتضى عنه، وقال الشيخ أبو جعفر: متى تيمم في غير وقت فريضة حاضرة لصلاة نافلة أو لقضاء فريضة إذا دخل وقتها جاز لعموم الأخبار في جواز الصلوات الكثيرة بتيمم واحد.

وكل ما يستباح بالطهارة بالماء يستباح بالتيمم سواء، ولا ينتقض تيممه بخروج الوقت، ولا يجب استثنائه لكل صلاة والأفضل أن يجدد لكل صلاة.

ولا يجوز التيمم إلا بما يقع عليه اسم الأرض بالإطلاق إذا كان طيباً، تراباً كان أومدراً أو حجراً أو حصي، كان عليه تراب أو لا، ويستحب أن يكون من عوالى الأرض دون مهابطها، ويكره الرمل والسبخة، ولا يجوز بالرماد والزرنينغ وغيرها ولا من المعادن كلها، وإذا اختلط التراب بالذريعة أو الكحل أو النورة أو المائع غير الماء ونحو ذلك لم يجزئه التيمم لأنه ليس بتراب ولا أرضٍ مطلقاً إلا أن يكون قدرًا مستهلكًا، وقال المرتضى رضى الله عنه: يجوز التيمم بالحصّ والنورة، ولا يجوز بالزرنينغ من المعادن.

وإذا أصاب الأرض بول وجففتها الشمس خاصة جاز التيمم بها.

إذا فقد الماء والتراب نفى ثوبه أو لبد دابته أو عرفها وتيمم بغيره، وإذا لم يجد إلا الوحل ضرب يديه عليه وفركها وتيمم به، فإن لم يجد إلا الثلج يعتمد عليه حتى تنتدى يده ويتطهر، وإن لم يتمكّن من ذلك آخر الصلاة إلى أن يجد الماء أو التراب.

ويبدأ قبل التيمم بالاستنجاء والاستبراء وينشف مخرج البول بالأحجار أو الخرق وما يشبه ذلك، وإذا لم يجد ما يزيل به النجاسة عن بدنه تيمم وصلى وأعاد، ولا ينوى

إصباح الشيعة

بالتيمم رفع الحذب لأنه لا يرفعه فإن نوى ذلك لم يجز له الدخول به في الصلاة - كذلك ذكره السيخ - بل ينوى به استباحة الصلاة، وإذا تيمم الجنب بنية أنه يتيمم بدلاً من الوضوء لم يجز له الدخول في الصلاة لأن النية الواجبة ما حصلت فيه.

وكيفيته أن يضرب يديه على الأرض مفرجاً أصابعه، وينفضهما ويمسح إحداهما بالأخرى، ثم يمسح بهما وجهه من قصاص شعر رأسه إلى طرف أنفه، ثم يضع كفّه اليسرى على ظهر كفّه اليمنى ويمسح بها من الزند إلى أطراف الأصابع، ثم يضع بطن اليمنى على ظهر اليسرى كذلك، هذا إذا كان بدلاً من الوضوء، وإن كان بدلاً من الغسل ضرب ضربتين واحدة للوجه والأخرى لليدين، والباقي سواءً ولا تكرر فيه، قال المرتضى رضى الله عنه: وقد روى أن الضربة الواحدة للوجه واليدين تجزى في كل حدث، ويجب فيه الترتيب والموالاتة، والتيمم مع ترك شيء من موضع المسح قليلاً كان أو كثيراً لا يجزى، ويسقط فرض التيمم من مقطوع اليدين من الذراعين، ويستحب له مسح ما بقى.

ونواقضه نواقض الوضوء سواء، والتمكّن من استعمال الماء فإن التيمم إذا وجد الماء ولم يتوضأ ثم عدمه وأراد الصلاة استأنف التيمم وإن لم يحدث عن الأول. فإن وجد الماء بعد الشروع في الصلاة بتكبير الإحرام مضى فيها ولا يجب الرجوع عنها، ويستحب الرجوع قبل الركوع فأما بعده فلا يجوز.

إذا وجد الماء وهو في الصلاة فلما فرغ من الصلاة فقد الماء استأنف التيمم لما استأنف من الصلاة احتياطاً لأن تيممه قد انتقض في حق الصلوات المستقبلية.

إذا تيمم من الجنابة ثم أحدث بما ينقض الوضوء وجد من الماء ما يكفيه للوضوء أعاد التيمم ولم يتوضأ.

ومن احتلم في المسجد الحرام أو مسجد النبي عليه السلام لا يخرج منها إلا بعد أن يتيمم، ويجوز أن يتيمم لصلاة الجنابة مع وجود الماء.

المسافر إذا جامع زوجته ولم يجد من الماء ما يغسلان به الفرج تيمماً وصلياً ولا إعادة عليها لقوله تعالى: أَوْ لَمْ تُسَمِّ الْأُنثَاءَ فَلَمْ يَحْجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا. ولم يفصل، والأحوط وجوب الإعادة عليها.

فصل:

النَّجَاسَاتُ هِيَ الدَّمُ إِلَّا دَمَ الْبَقِ وَالْبَرَاغِيثَ وَالسَّمَكَ، وَالْبَوْلَ، وَالْغَائِطُ مِمَّا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ، وَالْمُسْكِرُ، وَالْفَقَّاعُ، وَالْمَنِيُّ مِنْ سَائِرِ الْحَيَوَانَ، وَذَرَقُ الدَّجَاجِ، وَبَوْلُ الْخَفَّاشِ خَاصَّةً مِنَ الطَّيُورِ، وَلُعَابُ الْكَلْبِ وَالْمَسُوخُ أَنْفُسُهَا كُلُّهَا، وَالْكَلْبُ وَالْخَنْزِيرُ وَالْتَّلَبُ، وَالْأَرَنْبُ وَالْوَزْغَةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَافِرُ وَمَنْ هُوَ فِي حَكْمِهِ، وَالْمَيْتُ الْآدَمِيُّ، وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً، وَعَرَقُ الْجَنْبِ مِنَ الْحَرَامِ، وَعَرَقُ الْإِبِلِ الْجَلَّالِ، وَعَظْمُ نَجَسِ الْعَيْنِ خَاصَّةً كَالْكَلْبِ وَالْخَنْزِيرِ، وَكُلُّ مَاءٍ نَاقِصٍ عَنْ كَرٍّ غَسَلَتْ بِهِ النَّجَاسَةُ أَوْ لَقَاهُ نَجَسٌ، وَكُلُّ مَائِهِ لَا قَاهُ نَجَسٌ.

أَمَّا الدَّمُ فَثَلَاثَةٌ:

أَحَدُهَا: يَجِبُ إِزَالَةُ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ وَهُوَ دَمُ الْخَيْضِ وَالِاسْتِحَاضَةِ وَالنَّفَاسِ.
وَالثَّانِي: لَا يَجِبُ إِزَالَةُ قَلِيلِهِ وَلَا كَثِيرِهِ وَهُوَ دَمُ الْبَقِ وَالْبَرِغوثِ وَالسَّمَكِ وَالْجُرُوحِ اللَّازِمَةِ وَالْقُرُوحِ الدَّامِيَةِ.

وَالثَّلَاثُ: يَجِبُ إِزَالَتُهُ إِذَا بَلَغَ مِقْدَارَ دَرَاهِمٍ وَافٍ وَهُوَ الْمَضْرُوبُ مِنْ دَرَاهِمٍ وَثَلَاثُ فِصَاعِدًا دُونَ مَا نَقَصَ مِنْهُ، وَهُوَ دَمُ سَائِرِ الْحَيَوَانَ سِوَا مَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ أَوْفَى مَوْضِعٍ، وَإِنْ قَلْنَا: إِذَا كَانَ جَمِيعُهُ لَوْ جُمِعَ كَانَ مِقْدَارَ الدَّرَاهِمِ وَجِبَ إِزَالَتُهُ، كَانَ أَحْوَجَ لِلْعِبَادَةِ.
وَكُلُّ مُسْكِرٍ وَالْفَقَّاعِ وَالْمَنِيِّ مِنْ كُلِّ حَيَوَانَ وَالْبَوْلِ وَالْغَائِطِ إِلَّا مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ سِوَى ذَرَقِ الدَّجَاجِ يَجِبُ إِزَالَةُ قَلِيلٍ ذَلِكَ وَكَثِيرِهِ.

وَمَا يَكْرَهُ لَحْمُهُ يَكْرَهُ بَوْلُهُ وَرُوثُهُ كَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ وَالْذَوَابِّ وَقِيلَ: بِنَجَاسَتِهَا أَيْضًا.
وَبَوْلُ الطَّيُورِ كُلُّهَا مَعْفُودٌ عَنْهُ سِوَا أَكْلِ لَحْمِهَا أَوْ لَا، إِلَّا بَوْلَ الْخَفَّاشِ فَإِنَّهُ نَجَسٌ.
وَبَوْلُ الصَّبِيِّ قَبْلَ أَنْ يَطْعَمَ يَكْفَى أَنْ يَصَبَّ الْمَاءُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ بَوْلِ الصَّبِيَّةِ إِذَا لَا يَدَّ مِنْ غَسَلِهِ كَبَوْلِ غَيْرِهَا.

وَلُعَابُ الْكَلْبِ وَالْمَسُوخِ مِمَّا يَجِبُ إِزَالَةُ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ وَمَا مَسَّهُ الْكَلْبُ وَالْخَنْزِيرُ وَالتَّلَبُ وَالْأَرَنْبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْوَزْغَةُ بِسَائِرِ أَبْدَانِهَا إِذَا كَانَتْ رَطْبَةً وَأَدْخَلَتْ أَيْدِيَهَا وَأَرْجُلَهَا فِي الْمَاءِ وَجَبَ غَسْلُ الْمَوْضِعِ وَإِرَاقَةُ ذَلِكَ الْمَاءِ، وَلَا يَرَاعَى فِي غَسَلِهِ الْعَدَدُ لِأَنَّ الْعَدَدَ يَخْتَصُّ

الولوغ، وإن كان يابساً رسّ الموضع بالماء، وإن لم يتعين الموضع غُسل النّوب كلّهُ أو رُشّ، وكذا من مسّ أحد هذه الأشياء بيده رطباً وجب غسل يده، وإن كان يابساً مسحته بالخائض أو التراب وقد رويت رخصه في استعمال ما سربت منه سائر الحيوان في البرارى سوى الكلب والخنزير، وما سربت منه الفأرة في البيوت والوزغ أو وقعاً فيه فخرجاً حيّين لأنّه لا يمكن التّحرّز من ذلك، وحكمُ الذّمّي والمحكوم بكفره والنّاصب المعلن بذلك حكمُ الكلب. وإن أصاب نوبه جيفة إنسان قبل الغسل وجب غسل ذلك الموضع، فإن لم يتعين غُسل الكلّ، وإن مسحته بيده أو قطعة منه فيه عظم قبل الغسل وجب الغسل كما سبق، وإن لم يكن في القطعة عظم أو كان الميت من غير النّاس غسل مامسّه به لا غير، وما عرق فيه الجنب من حرام يجب غسله، وعرق الإبل الجلال يجب إزالته.

والماء الذي ولغ فيه الكلب والخنزير إذا أصاب الثّوب وجب غسله وإن أصابه من الماء الذي يغسل به الإناء لا يجب غسله سواء كان من الغسلة الأولى أو الثّانية، وإن قلنا أنّه يغسل من الغسلة الأولى كان أحوط، وإذا أصاب الثّوب أو البدن نجاسة يابسة لم يجب الغسل وإنّما ندب إلى مسح اليد بالتراب أو نضح الثّوب.

إذا أصاب الأرض أو الحصير أو البارية خاصّه بول وجففته الشّمس طهر وجاز السّجود عليه واليتمّ منه، وإن جفّف بغير الشّمس لم ييجز.

وما لانفس له سائلة من الحيوان لا ينجس الثّوب والبدن والمائع والماء بموته فيه وإن تغيّر أوصاف الماء به سوى الوزغ والعقرب فإنّه يسحب إراقه ما يموتان فيه.

وسحب إزاله الطّبن الذي أنى عليه ثلاثة أيّام في الطّريق ولم يعلم فيه نجاسة. وما يستنجى به من الماء أو بغتسل به من الجنابة إذا رجع إلى الثّوب لا يجب إزالته إلّا إذا كان رجوعه بعد وقوعه على نجاسه.

وما استعمله سارب مسكر أو فوّاق ولم يعلم أنّه أصابه شيء من ذلك ندب إلى غسله. إذا سكّ هل حصل النّجاسة أم لا ولم يحقق فالأصل الطّهارة.

إذا صبّ الماء على بوب نجس وتحنه أحنه فجرى الماء إليها لا يجوز استعماله. إزالة المذي والودي ندب غير واجب، وقيل: إنّ الفء والفح والصدّيد نجس.

و الظاهر شائع بخلافه.

وما لا يتم الصلاة فيه منفردًا كالخفّ والجورب والتكة والقلنسوة لم يجب إزالة النجاسة منه للصلاة وإن كان ذلك أفضل.

ومربية الصبي إذا لم تملك إلا ثوبًا واحدًا فتنجس ولا يمكنها التحرز منه غسلته كلّ يوم مرة وصلت فيه، وقال صاحب المراسم: غسل الثوب من ذرق الدجاج وعرق الجلال من الإبل وعرق الجنب من حرام ندب، وقد قال الشيخ أبو جعفر رضى الله عنه في هذا الأخير: يقوى في نفسى أن ذلك تغليظ في الكراهية دون فساد في الصلاة لو صلى فيه. إذا جبر عظم بعظم حيوان نجس العين خاصة كالكلب والخنزير يجب قلعه إن لم يؤدّ إلى مشقة عظيمة أو خوف على النفس، فإن لم يقلعه وصلى بطلت صلاته لأنه حامل النجاسة، وإن أدى إلى ذلك لم يجب قلعه، ولا يجوز أن يحمل في الصلاة قارورة فيها نجاسة مشدودة الرأس.

جلد الميت لا ينتفع به قبل الدباغ ولا بعده سواء كان جلد ما يؤكل أو لا يؤكل، وما لا يؤكل لحمه إذا ذكى لا ينتفع بجلده إلا بعد الدباغ إلا الكلب والخنزير فإنهما لا يطهران ولا يجوز الإنتفاع بهما وإن ذكيا ودبغا.

الشعر والصوف والوبر من الميتة طاهر إذا جزّ، وشعر الكلب والخنزير لا ينتفع به ولا يظهر بالغسل وغيره.

كتاب الطهارة

من

السَّيِّدِ

الْحَاوِي لِتَحْرِيرِ الْفَتَاوَى

لِأَبِي مَنْصُورٍ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ عَمْدِ الْعُجْلَى الْحَلِيِّ

٥٥٨ - ٥٩٨ هـ

كتاب الطهارة

باب في أحكام الطهارة وجهة وجوبها وكيفية أقسامها وحقيقتها:

الطهارة في اللغة هي النظافة، فأما في عرف السَّرع فهي عبارة عن إبعاد أفعال في البدن مخصوصة على وجه مخصوص.

وبعضهم يحدها بأنها في النريمة: اسم لما يُستباح به الدخول في الصلاة. وهذا ينتقض بإزالة النجاسة عن نوب المصلّي وبدنه لأنّه لا يجوز له أن يستبّيح الصلاة إلا بعد إزالة النجاسة التي لم يعب عنها السَّرع وإزالة النجاسة ليست بطهارة في عرف السَّرع. وإيضاً قوله: اسم لما يُستباح به الدخول في الصلاة، يلوح بهذا القيد أنّ كلّ طهارة لا يستباح بها الصلاة لتُسمّى طهارة، وهذا ينتقض بوضوء الحائض لجلوسها في مفلاها وهي طهارة شرعية وإن لم يُجزّها أن تستبّيح بها الصلاة. وقد تحرّز بعض أصحابنا في كتاب له مختصر وقال: الطهارة في النريمة اسم لما يُستباح به الدخول في الصلاة ولم يكن ملبوساً أو ما يجري مجراه. وهذا قريب من الصواب فإن قيل: فما معنى قولكم في حدّكم. إبعاد أفعال في البدن مخصوصة؟ قلنا: في البدن، احراز من النّياب وإزالة النّجاسات العينية من البدن على ماضى القول فيه، وقولنا: مخصوصة، أردنا الأفعال الواقعة في البدن لأبواب البدن، ومواقع منه مخصوصة لأنّ الفصل الأكبر يعمّ البدن فلو أردنا بمخصوصة بعض أومكاناً منه مخصوصاً لانتقض ذلك بل مخصوصه راجعة إلى الأفعال الحاله الواقعة في البدن

لالمحال، وقولنا: على وجه مخصوص، كونها على وجه القرية إلى الله سبحانه دون الرياء والسمعة وما بنا حاجة إلى «يستباح بها الصلاة» لما يتناء على ما ذهب إليه بعض المصنفين.

وهي على ضربين: كبرى وصغرى.

وقال بعض أصحابنا في كتاب له: وهي تنقسم قسمين: وضوء وتيمم، وهذا غير واضح ولا تقسيم مستقيم لأنه يؤدي إلى إسقاط الغسل الأكبر من البين لأن الوضوء عندهم عبارة عن الطهارة الصغرى المائية دون الترابية التي هي التيمم، ودرج هذا القائل عن هذا التقسيم في كتاب آخر له.

والكبرى عبارة عن الأغسال، والصغرى عبارة عن الوضوء إذا فعلنا بالماء فالكبرى تعم جميع البدن غسلاً والصغرى تعم ستة أعضاء: ثلاثة مغسولة وثلاثة ممسوحة،

وقول بعضهم: تعم أربعة أعضاء: عضوين مغسولين وعضوين ممسوحين تساهل وتسامح و تجاوز، والحقيقة ما قلناه.

فإذا فعلنا بالتراب اختصت الكبرى والصغرى بثلاثة أعضاء فقط إلا أن للكبرى ضربتين وللصغرى ضربة.

والوضوء على ضربين: واجب وندب. فالواجب الذي يجب لاستباحة الصلاة الواجبة أو الطواف الواجب لوجه لوجوبه إلا بهذين والندب فإنه مستحب في مواضع كثيرة لا تحصى. وأما الغسل فعلى ضربين أيضاً: واجب وندب، فالواجب يجب للأمرين اللذين ذكرناهما ولاستييطان المساجد وللجواز في مسجدين ومس كتابة المصحف وغير ذلك مما الطهارة الكبرى شرط في فعله،

هذه الجملة ذكرها بعض أصحابنا فإنه قال: لدخول المساجد وتحرّزنا نحن بقولنا: لاستييطان المساجد وللجواز في مسجدين وهو لم يتحرّز لأن للجنب الدخول إلى المساجد مجتازاً إلا مسجدين، والذي عندي أن الغسل لا يجب ولا تكون نيته واجبة إلا للأمرين اللذين وجب الوضوء لها فحسب لأنه شرط في الصلاة وفعل من أفعالها، وكذلك الطواف. فإذا لم تكن

كتاب الطهارة

الصَّلَاةُ وَلَا الطَّوَافُ عَلَى الْمَكَلَّفِ وَاجِبِينَ فَلَا يَجِبُ الْغُسْلُ وَلَنَا فِي هَذَا مَسْأَلَةٌ قَدْ بَلَّغْنَا فِيهَا إِلَى أْبَعْدِ الْغَايَاتِ وَأَقْصَى النَّهَايَاتِ، فَمَنْ أَرَادَهَا وَقَفَ عَلَيْهَا مِنْ حَيْثُ أُرْشِدُنَا بَوْرَبَّهَا أَوْرَدْنَاهَا فِي بَابِ الْجَنَابَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

فَأَمَّا مَا يَوْجِبُ الْوُضُوءَ أَوِ الْغُسْلَ فَسَنُبَيِّنُهُ فِيهِمَا بَعْدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.
وَالطَّهَارَةُ بِالمَاءِ هِيَ الْأَصْلُ وَإِنَّمَا يَعْدَلُ عَنْهَا إِلَى الطَّهَارَةِ بِالتُّرَابِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَعَدَمِ الْمَاءِ وَتَسْمِيَةُ التَّيَمُّمِ بِالطَّهَارَةِ صَحِيحٌ لِاخْتِلَافٍ فِيهِ، لِأَنَّهُ حُكْمٌ شَرَعِيٌّ لِأَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَتُرَابُهَا طَهُورًا. وَأَخْبَارُنَا مَمْلُوءَةٌ بِتَسْمِيَةِ ذَلِكَ طَهَارَةً. وَيَنْبَغِي أَوَّلًا أَنْ نَبْدَأَ بِمَا بِهِ تَكُونُ الطَّهَارَةُ مِنَ الْمِيَاهِ وَأَحْكَامِهَا، ثُمَّ نَذْكُرُ بَعْدَ ذَلِكَ كَيْفِيَّةَ فِعْلِهَا وَأَقْسَامَهَا ثُمَّ نَعْقُبُ ذَلِكَ بِذِكْرِ مَا يُنْقِضُهَا، وَيُبْطِلُهَا، وَالْفَرْقَ بَيْنَ مَا يَوْجِبُهُ الْوُضُوءَ وَالْغُسْلَ ثُمَّ نَعُودُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى أَقْسَامِ التَّيَمُّمِ عَلَى مَا يَنْتَهِ.

باب المياه وأحكامها

كُلُّ مَا اسْتَحَقَّ إِطْلَاقَ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ الَّتِي هِيَ فَوَلْنَا مَاءً عَلَى اخْتِلَافِ مَحَالِّهِ وَأَسْمَاءِ أَمَاكِنِهِ وَعُذُوبَتِهِ فِي طَعْمِهِ وَمَلُوحَتِهِ فَهُوَ طَاهِرٌ، لَا يَمْتَنِعُ مِنَ التَّطْهِيرِ بِهِ وَشُرْبِهِ إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ فِيهِ نَجَاسَةٌ، فَيَحْظَرُ اسْتِعْمَالُهُ أَوْ يَتَغَيَّرُ عَنْ حَالِهِ بِمَا يَقْتَضِي إِضَافَتَهُ وَتَقْيِيدَ الْإِسْمِ الْمَطْلُوقِ لَهُ فَلَا يَجُوزُ حَبْنُذُ التَّطَهَّرَ بِهِ وَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِهِ طَاهِرًا.

وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: طَاهِرٌ وَنَجِسٌ. فَالطَّاهِرُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: طَهُورٌ وَغَيْرُ طَهُورٍ. وَمَعْنَى طَهُورٌ أَنَّهُ مَعَ طَهَارَتِهِ يُزِيلُ الْأَحْدَاثَ وَيَرْفَعُ حُكْمَهَا بِغَيْرِ خِلَافٍ، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ: مَمْلُوكٌ وَمَبَاحٌ وَمَغْصُوبٌ. فَالْفَسَانُ الْأَوَّلَانِ لِاخْتِلَافِ أَنَّهَا يُزِيلَانِ النِّجَاسَةَ الْحَكْمِيَّةَ وَالْعَبْنِيَّةَ، وَمَعْنَى الْحَكْمِيَّةِ مَا يَحْتَاجُ فِي رَفْعِهَا إِلَى نِيَّةِ الْقَرَبَةِ، وَقِيلَ: مَا لَمْ يُدْرِكْهَا الْحَسَنُ. وَمَعْنَى الْعَبْنِيَّةِ مَا لَا يَحْتَاجُ فِي رَفْعِهَا وَإِزَالَتِهَا إِلَى نِيَّةِ الْقَرَبَةِ. وَقِيلَ: مَا أَدْرَكْهَا الْحَسَنُ. وَأَمَّا الْقَسَمُ النَّالَتِ فَلِاخْتِلَافٍ بَيْنَ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ الْحَكْمِيَّةَ، لِأَنَّ الْحَكْمِيَّةَ تَحْتَاجُ فِي رَفْعِهَا إِلَى نِيَّةِ الْقَرَبَةِ وَلَا يَتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ سَبْحَانَهُ بِالْمَعَاصِي وَالْمَغْصُوبِ. فَأَمَّا رَفْعُ الْعَبْنِيَّةِ بِهِ فَيَجُوزُ، وَيَزُولُ

وإن كان الإنسان في استعماله معاقباً لأنَّ نيَّة القربة لا تُراعى في إزالة النجاسة العينية. والطاهر الذي ليس بظهور ماخالطه جسم طاهر فسلبه إطلاق اسم الماء واقتضى إضافته إليه أو اعتصر من جسم أو استخرج منه أو كان مرئاً سلبته المرقية إطلاق اسم المائية، كماء الورد والآس والياقلاء وما أشبه ذلك فهذا الماء طاهر في نفسه غير مطهر لغيره، فإن خالطه شيء من النجاسات فقد نجس قليلاً كان أو كثيراً بغير خلاف، ولا اعتبار للكرها هنا ولا تُرفع به نجاسة حكمية بغير خلاف بين المحصلين.

وفي إزالة النجاسة العينية به خلاف بين الأصحاب، والصحيح من المذهب أنها لا يزول حكمها، وإن كان السيد المرتضى وجماعة من أصحابنا يذهبون إلى أنها يزول حكمها به. فأما الرد عليهم بقوله تعالى: وَيُزِيلُ عَلَيْكُم مِّنَ السَّاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ، فليس بنىء يعتمد، لأنَّه ليس في الآية أنَّ غير الماء المنزل من السماء لا يطهرنا فهذا عند محققى أصول الفقه أخفض رتبة من دليل الخطاب لأنَّ الحكم تعلّى بذكر عين لاحكم صفة، والنص عندهم إذا تناول عيناً يحكم لم يدلَّ على أنَّ ماعداها من الأعيان مخالف لها في ذلك، هذا على مذهب القائلين بدليل الخطاب وعلى مذهب المبطلين له، وإنا اخترنا ما اخترناه لدليل غير هذا وهو أنَّ النجاسة معلومة في الوب واليدن ييقن فلا تزول إلا بيقين، وإذا أزيلت بالماء المطلق يحصل اليقين، وأيضاً فالماء المضاف لاقي نجاسة فنجس بملاقاتها فصار هذا الفعل تكبيراً للنجاسة وليس كذلك إزالتها بالماء المطلق لأنَّ لورود الماء على النجاسة حكماً وليس كذلك ورود المضاف، فإن أُضيف إلى الماء المطلق المطهر جسم طاهر تغير به أحد أوصافه فهو باقٍ على حكم التطهير به ما لم يسلبه إطلاق اسم الماء عنه، لأنَّ التغير غير السلب لأنَّ السلب هو غلبة الأجزاء المخالطة للماء حتى تسلبه إطلاق اسم الماء وتخرجه عن معنى المياه، والنجس هو الماء القليل الذي خالطه شيء من النجاسة غيره أو لم يعدر أو الكبير أو الجارى الذي تخالطه النجاسة وتغير بعض صفاته من لون أو طعم أو ريح.

وحّد الماء القليل مانقص عن مقدار كرّ، وحّد الكثير ما بلغ كرّاً فصاعداً وحّد الكرّ ما وزنه ألف ومائتا رطلٍ بالرّطل العراقى وهو البغدادى.

كتاب الطهارة

على الصحيح من المذهب لأن بعض أصحابنا ذهب إلى أنه بالمدنى من جملتهم المرضى -
رضى الله عنه.

هذا إذا كان الاعتبار بالوزن، فأما إذا كان الاعتبار بمساحة المحل فبأن يكون محله
ثلاثة أنسبار ونصفاً طولاً في مثلها عرضاً في مثلها عمقاً،

على الصحيح من المذهب، وذهب بعض أصحابنا وهم القميين: إلى أنه يكون محله ثلاثة
أنسبار في عمق مثلها في عرض مثلها طولاً دون اعتبار النصف.

والاعتبار بالأنسبار المعتادة لا الأشتبار القصار ولا الطوال، والاعتبار بالكرّ إنما هو في
الماء الواقع دون مياه الآبار النّابعة. فأما مياه الآبار فهي نجسة وإن كثرت ماؤها بجرى
مانقص عن الكرّ من مياه المصانع والغدران. والواقف في أى موضع كان في أن حلول
النّجاسة ووقوعها فيها من غير تغيير لها تنجّسها سواء بلغ ماؤها كراً أو نقص عنه بغير
خلاف بن أصحابنا وسننّى كيفية تطهيرها إن شاء الله.

الماء المستعمل في تطهير الأعضاء والبدن الذى لانجاسة عليه، إذا جُمع في إناء
نظيف كان طاهراً مطهراً سواء كان مستعملاً في الطهارة الكبرى أو الصغرى.

على الصحيح من المذهب لأن بعض أصحابنا يقول: إذا كان مستعملاً في الطهارة الكبرى
لا يرفع به حدث حكمتى وترفع به النجاسة العينية ويزيلها، وهذا منه تحكّم لأنه إن كان مضافاً
فالماء المضاف عند هذا القائل لا يزيل به النجاسة الحكمية ولا العينية، وإن كان مطهراً باقياً
على ما كان عليه قبل الاستعمال فما باله يزيل النجاسة العينية ولا يرفع الحكمية؟ فإن تمسك
بأن هذا ماء أزيل به نجاسة فلا يجوز استعماله، فيقال له: فالماء المستعمل في الطهارة
الصغرى قد أزيل به نجاسة فأمتنع من التطهير به، فإن قال: الماء المستعمل في الطهارة
الصغرى أزيل به نجاسة حكمية لاعتينية، قلنا له: كذلك هذا الماء، فإن قال: هذا ماء
مضاف، قلنا: حقيقة الإضافة ما أضيف من الأجسام الطاهرة إلى الماء فسلبته إطلاق اسم الماء
على ماضى بيانه، وما يستخرج أيضاً من أجرام الأجسام بعصر أو تصعيد وليس هذا حاصلًا
في هذا الماء المنازع فيه، ثم إن امتنع من استعماله لهذه العلّة وهى كونه مضافاً فامتنع من
استعماله الماء المستعمل في الطهارة الصغرى، فمهما أجبته به فهو جوابنا لك بعينه في هذا

الماء، وأيضاً فالظاهر من الآيات والأخبار يفتضى طهارة هذا الماء ورفع الحدث به لأنه بعد استعماله في الطهارة الكبرى باق على ما كان عليه من تناول اسم الماء له بالإطلاق ومنزل من السماء.

وموت ما لا نفس له سائلة كالذباب والجراد والزناير والعقارب وما أنسبه ذلك لا ينجس الماء، سواء كان الماء قليلاً أو كثيراً جارياً أو راكداً من مياه الآبار أو غيرها، ولا بأس بالوضوء والغسل بسور الجنب، والحائض على كراهية لسور الحائض إذا كانت متهمّة وهي التي لاتتوقّى من النجاسات، فأما إذا كانت مأمونة وهي التي تتوقّى من النجاسات فلا كراهية في ذلك.

وجملة الأمر وعقد الباب أن نقول: الماء على ضربين: جار وواقف. فالجارى طاهر مطهر إلا أن يتغير بعض أوصافه لونه أو طعمه أو ريحه بجسم نجس فإنه ينجس ويظهر بزوال الأوصاف عنه، والطريق إلى تطهيرها تقويتها بالمياه الجارية ودفعها حتى يزول عنها التغير. والواقف على ضربين: مياه الآبار وغير مياه الآبار.

فغير ماء الآبار:

على ضربين: قليل وكثير.

فالكثير ما بلغ كراً فصاعداً على ماضى بيانه، فحكم هذا الماء حكم الجارى لا ينجسه شيء يقع فيه من النجاسات إلا ما تغير به أحد أوصافه فإن تغير أحد أوصافه بنجاسة تحصل فيه، فلا يجوز استعماله إلا عند الضرورة للشرب لا غير، والطريق إلى تطهيره أن يطرأ عليه من المياه الطاهرة المطلقة ما يرفع ذلك التغير عنه فحينئذ يجوز استعماله، وإن ارتفع التغير عنه من قبل نفسه أو بتراب تحصل فيه أو بالرياح التي تصفحها أو جسم طاهر يحصل فيه أو بطروء أقل من كثر من المياه المطهرة لم يحكم بطهارته، لأنه لا دليل على ذلك ونجاستها معلوم بيقين فلا يرجع عن البقين إلا بيقين مثله. فإن كان تغير هذه المياه لا بنجاسة بل من قبل نفسها أو بما يجاورها من الأجسام الطاهرة مثل الحمأة والملح أو نبت فيها مثل الطحلب والقصب وغير ذلك أو لطول المقام لم يمنع ذلك

كتاب الطهارة

من استعمالها بحال.

والقليل ما يقصر عن الكرّ الذي قدّمنا مقداره وذلك ينجس بكلّ نجاسة نعم فيه قليلة كانت النجاسة أو كثرة غيرت أحد أوصافها أولم تُغَيَّر من غير استثناء لنجاسته يمكن التّحرّز منها أو لا يمكن.

لأنّ بعض أصحابنا ذكر في كتاب له: إلّا ما لا يمكن التّحرّز منه ملرؤوس الإبر من الدّم وغيره. وهذا غير واضح لأنّه ماء قليل وقعت فيه نجاسة فوجب أن ينجسه، ومن استثنى نجاسة دون نجاسة محتاج إلى دليل ولن يجده.

والطّريق إلى تطهير هذا الماء أن يُزاد زياده تُبلغه الكرّ أو أكبر منه إذا كانت الزّيادة ينطلق عليها اسم الماء على الصّحيح من المذهب وعند المحقّقين من نقاد الأدلّة والآثار وذوى التّحصيل والاعتبار، ولأنّ بلوغ الماء عند أصحابنا هذا المبلغ مزيل لحكم النّجاسة التي تكون فيه وهو مستهلك بكثرتة لها فكأنّها بحكم الشّرع غير موجودة إلّا أن تؤثر في صفات الماء. فإذا كان الماء بكثرتة وبلوغه إلى هذا الحدّ مستهلكاً النّجاسة الحاصلة فيه فلا فرق بين وقوعها فيه بعد تكامل كونه كرّاً وبين حصولها في بعضها قبل التّكامل، لأنّ على الوجهين معاً النّجاسة في ماءٍ كثيرٍ فيجب أن لا تكون لها تأثير فيه مع عدم تغيير الصّفات.

والظّواهر على طهارة هذا الماء بعد البلوغ المحدّد أكبر من أن تحصى أو تُستقصى، فمن ذلك قول الرّسول عليه السّلام المجمع عليه عند المخالف والمؤلف: إذا بلغ الماء كرّاً لم يحمل خُبثاً، فالألف واللام في الماء عند أكثر الفقهاء وأهل اللّسان للجنس المستغرق، فالمخصّص للخطاب العامّ الوارد من السّارع يحتاج إلى دليل ولا خلاف بين المخالف والمؤلف من أصحابنا في تصنيفهم وتقسيمهم في كتبهم الماء فإتّهم يقولون: الماء على ضربين: طاهر ونجس، فقد حصل الاتّفاق من الفريقين على تسميه الماء النّجس بالماء، ووصفه بالنّجس لا يخرجّه عن إطلاق اسم الماء حتّى يصير في حكم ماء الورد وماء الباقلاء لأنّه لو سربه من حلف أن لا يشرب ماء يُخَنَّف بغير خلاف، فلو لم ينطلق عليه اسم الماء لم يحنّب الحالف. وأيضاً قول الرّسول عليه السّلام المتفق على روايته ظاهر وأنّه قال: خُلِقَ الماء طهوراً لا ينجسه شيء.

إلّا ما غرّ طعمه أولونه أو رائحته، فمَنع عليه السَّلام من نجاسته إذا لم يتغيَّر إلّا ما أخرج به الدَّلِيل، وهذا بخلاف قول المخالف المتنازع في هذا الماء. وأيضاً قوله تعالى: وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ، وهذا عامٌّ في الماء المتنازع فيه وغيره لأنّه لا يخرج عن كونه مُنزَلاً من السَّماء وليس لأحد أن يخصّ ذلك بتنزّله من السَّماء في حال نزوله، ألا ترى أن ماء دجلة إذا استعمل ونُقل من مكان إلى مكان لم يخرج من أن يكون ماء دجلة وأيضاً قوله تعالى: فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا، فالواجبُ للماء المختلف فيه واجدٌ لما تناوله الاسمُ بغير خلاف، وأيضاً قوله سبحانه: وَلَا تَجْنِبُوا إِلَّا غَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا، فأجاز تعالى الدَّخُول في الصَّلَاة بعد الاغتسال، ومن اغسل بالماء المتنازع فيه تناوله اسمُ مُغسِل، بلاسك، وأيضاً قوله عليه السَّلام: لأبي ذرٍّ رضِيَ الله عنه: إذا وجدت الماء فامسسه جلدك، ومن وجد هذا الكرّ واجدٌ للماء. وقوله عليه السَّلام: أمّا أنا فأحسُّوا على رأسي ثلاث حَيَاتٍ من ماء فإذا أنا قد طهرت، ولم يخصّ ماء من ماء، وماء في الحرّ منكر والتكره مستغرقه لجنسها فالظواهر من القرآن والسنة التي يتمسك بها على طهاره الكرّ المختلف فيه كمرّة على ماترى جدّاً. وأيضاً حُسن الاستفهام عند المحقّقين لأصول الفقه يدلّ على اسرار الألفاظ بغير خلاف فيما بينهم ولا خلاف في أن من قال: عندي ماء، يحسن أن يُستفهم عن فوله: أنجس أم طاهر؟ وليس كذلك إذا قال: عندي ماء للطّهارة، في أنّه لا يحسن استفهامه لأنّ القرينة أخلصته من الانسراك وهو قوله: لنطهارة، وعلى هذا آية التَّبَيُّم في فوله تعالى: فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا، المراد به الطّاهر لأجل القرينة وهي ذكر الطّهارة في سياق الآية، فإن قيل: كيف يكون ملأ نصف كرّ منفرداً نجساً والنصف الآخر أيضاً نجساً فإذا خلطاً وبلغا الكرّ مجتمعاً يصبر طاهراً، وهل هذا إلّا عَجَبٌ عَجِيبٌ؟ قلنا: لا تمتنع أن يكون البعض نجساً إذا كان متفرّقاً، وكذلك البعض الآخر فإذا اجتمعا حدث معنى وهو البلوغ والاجتماع فيتغيَّر الحكم عمّا كان عليه أولاً فتُخرجه من النّجاسة إلى الطّهارة فيطهر حينئذ بالبلوغ، ولهذا أمثلة كثيرة عقلاً وسمعاً، فمن ذلك المسرك نجس العين عندنا ويُخرجه الإيمان من النّجاسة إلى الطّهارة. فإن قيل: إن العين على ما كانت عليه، قلنا: عبر مُسلم لأنّ الاعتقاد للإسلام والإيمان يمنع من أن يطلق عليها أنّها على ما كانت عليه إلّا أن مراد بالعين نفس الجواهر فهو كذلك إلّا أنّه غير مؤثّر ألا ترى أن

كتاب الطهارة

عصير العنب قبل أن يشتدّ حلال طاهر فإذا حدثت الشدة حرمت العين ونجست، والعين التي هي جواهر على ما كانت عليه وإنما حدث معنى لم يكن، وكذلك إذا انقلب خلأ زالت الشدة عن العين وطهرت وهي على ما كانت عليه. وكذلك الحى من الناس المسلمين يكون طاهرًا في حال حياته فإذا مات صار نجسًا، والعين على ما كانت عليه ولم يحصل من التغير أكثر من عدم معنى هو الحياة، وحلول معنى هو الموت، وإذا جاز أن تنجس العين الطاهرة بعدم الحياة وحلول الموت جاز أن تطهر العين النجسة بعدم الكفر ووجود الإيمان على أن الجواهر متماثلة، والعين النجسة من جنس العين الطاهرة وإنما تفارقها بما يحملها من المعاني والأعراض والأحكام فإذا لامنع سرعًا وعقلًا أن يثبت للهاء النجس متفرقًا قبل اجتماعه وبلوغه الكرّ حكم بعد اجتماعه، وبلوغه الحدّ المحدود فالدليل كما يقال: يعمل العجب ويزيل الرّيب، وأيضًا إجماع أصحابنا على هذه المسألة إلاّ أن عرف اسمه ونسبه وقوله وإذا تعيّن المخالف في المسألة لا يعتدّ بخلافه وأيضًا فالشيخ أبو جعفر الطوسي رضي الله عنه الذي يتمسك بخلافه ويقلد في هذه المسألة ويجعل دليلًا يقوى القول والقُتبا بطهارة هذا الماء في كثير من أقواله، وأنا أبين إن شاء الله أن أبا جعفر رحمه الله تفوح من فيه رائحة تسليم المسألة بالكلية إذا توّمل كلامه وتصنيفه حقّ التأمل وأبصر بالعين الصحيحة وأحضر له الفكر الصافي فإنه فيه نظر ولُبسٌ فليُفهم عنى ما أقول هنا:

إعلم رعاك الله أن المقرّر المعلوم من مذهب الشيخ الفقيه وقوله وفتياه وتصنيفه الشائع عنه وخلافه فيه، وقوله الذي لم يرجع عنه في كتبه يكاد يعلم من أصحابنا ضرورة: أن الماء المستعمل في الطهارة الكبرى مثل غسل الجنابة والحيض والاستحاضة والنّفاس إذا كان البدن خاليًا من نجاسة عينية بأنّ عنده هذا الماء لا يرفع الحدب ولا يجوز استعماله في رفع الأحداث وإن كان طاهرًا، إلاّ أنّه عنده غير مطهر وهذا معلوم من مذهبه وقوله على ما بيناه، وحجّته أن هذا ماء مستعمل في إزالة نجاسة حكمية ثمّ قال في مبسوطه ما هذا حكايته: الماء المستعمل على ضربين: أحدهما استعمال في الوضوء وفي الأغسال المسنونة فهذا حكمه يجوز استعماله في رفع الأحداث، والآخر ما استعمال في غسل الجنابة والحيض فلا يجوز استعماله في رفع الأحداث وإن كان طاهرًا، فإن بلغ ذلك كرّ زال حكم المنع من رفع الحدث به لانه قد بلغ

حدًّا لا يحتمل النجاسة، وإن كان أقل من كَرٍّ كان طاهرًا غير مطهر.

هذه ألفاظ السيخ أبي جعفر رضى الله عنه، يعينها لزيادة فيها ولا نقصان، ألا ترى أن هذا الماء المستعمل في الطهارة الكبرى عنده غير رافع للأحداث، ثم قال: فإن بلغ ذلك كَرًّا زال حكم المنع من رفع الحدث به قال: لأنه قد بلغ حدًّا لا يحتمل النجاسة فأنى باللام المعللة ألى معناها: لأجل أنه، فكان عنده قبل بلوغه الكَرَّ غير رافع فلما بلغ الكَرَّ صار رافعًا للحدث وزال بالبلوغ عنه المنع من رفع الحدث. فانظر أيها المتبر وتأمل هل صرَّه مطهرًا رافعًا للحدث سىء سوى البلوغ المحدود بالكربة فيلزمه على قود الاستدلال والتعليل والالتزام منه أن يحكم في الماء النجس العليل غير متغير الأوصاف بنجاسة أنه غير رافع للنجاسة الحكمية والعينية، وكذا يقول ونقول، فإذا بلغ الكَرَّ زال حكم المنع من رفع الأحداث وإزاله النجاسات به وإلآنا الفرق والفاصل بينها مع البلوغ كَرًّا؟ فإن خطر في بال الخاطر ولاخ خيال وسراب ونهض مُقعَّد فقال: الفرق سنها واضح، وهو أن الماء المستعمل في الطهارة الكبرى الذى لم يبلغ كَرًّا طاهر لكنَّه غير مطهر والماء النجس الذى هو أقل من الكَرَّ غير طاهر ولا مطهر فقد افرقا من هذا الوجه. فلما: المريل لهذا الحيال والسرَّاب أنه لا فرق بينها عنده في أن هذا عبر مطهر وهذا عبر مطهر فقد اسركا من هذا الوجه، والحكم كونه غير مطهر فإذا بلغ صار مطهرًا، وليس علَّه المنع عنده كونه طاهرًا فليس له كونه طاهرًا مرية عنده فقد تساوى في المنع والحكم المطلوب والمعنى المقصود من أنه لا يرفع بهذا حدًّا ولا يزيل نجسًا، وكذلك حكم الآخر عنده فهما متساويان في هذا الوجه غير مختلفين لكويهما غير مطهرين وإن كان أحدهما طاهرًا فغير مقيَّد له هذا الوصف ولا مؤثِّر فيه حكمًا من رفع حدث به أو إزالة نجاسة بل هو والماء النجس في المنع من رفع الأحداث وإزالة النجاسات شئان مشتركان متساويان، فتسمية الماء المستعمل الناقص عن الكَرَّ غير مكسَّب له حكمًا ولا مؤثِّر في رفع الحدث إزالة النجس بل المؤثِّر في رفع الحدث به إطلاق اسم الماء عليه، وبلوغه الكَرَّ عند السيخ، وإلآفاء الورد بلا خلاف طاهر ولو بلغ ألف كَرٍّ لا يرفع حدًّا لأنه لا يتطلق عليه اسم الماء وهاتان الصفتان قائمتان في الماء النجس وهما: إطلاق اسم الماء على الماء النجس على ما بيَّناه وأوضحناه أولًا، وبلوغه الكَرَّ فيجب أن يحصل له من رفع الحدث ما حصل

كتاب الطهارة

لذلك الماء المستعمل وهو التآمر في رفع الحذب به وإزالة النجس إذا حصلنا له، وهما حاصلتان للماء النجس بهذا التمرير، فالمؤثر عند السبخ في رفع الحذب به بلوغه كراً لاكونه طاهراً فقد صار كونه طاهراً وجود هذا الوصف له وعدمه سواء فعد تساويها في كونها غير مطهرين وهو المنع من رفع الحذب وإزالة النجاسة العينيه بها، فلا فرق بينها عنده من هذا الوجه بل هما متساويان في المنع من رفع الحذب بها وفي كونها غير مطهرين، وإن اختلفا في وجه غير مفيد للماء الذي سمي به ولا مكسب له حكماً مؤثراً في رفع الأحداث به بل المكسب له والمؤثر في رفع الأحداث بلوغه كراً فحسب لاكونه طاهراً، فكان المانع له من رفع الحذب به نقصان مقداره عن الكرّ والرافع لهذا الحكم عنده زيادة مقداره وبلوغه الكرّ لاكونه طاهراً، فيجب أن يكون المانع من رفع الحذب بالماء النجس نقصان مقداره عن الكرّ، والرافع لهذا الحكم زيادة مقداره وهو بلوغه كراً، لأنّه جعل الحكم الرافع للمنع في الماء المستعمل بلوغه الكرّ لاكونه طاهراً، وعلل بقوله: لأنّه قد بلغ حدّاً لايجتمل النجاسة، والتعليل قائم في الماء النجس الناقص عن الكرّ فإذا بلغه يجب أن يزول عنه ذلك الحكم لأنّه قد بلغ حدّاً لايجتمل النجاسة لأنّه الحدّ المؤثر الذي بلغه الماء المستعمل، وهو المزيل لما كان عليه من المنع المؤثر في رفع الحذب به لاكونه طاهراً، فصار التعليل لازماً للسبخ أبي جعفر رحمه الله كالطوق في حلّ الحمايم. فهذا السبخ المخالف في الفتيا في هذه المسألة في بعض أقواله محبوب بقوله هذا الذي أوضحناه على ماترى، قال الأمر بحمد الله إلى اضمحلال الخلاف فيها، ولنا في هذا مسألة منفردة نحو من عشر ورقات قد بلغنا فيها أقصى الغايات وحججنا القول فيها والاسئلة والأدلة والشواهد من الآيات والأخبار فمن أرادها وقف عليها من هناك.

وأما مياه الآبار

فإنّها تنجس بما يقع فيها من سائر النجاسات قليلاً كان الماء أوكثيراً، غيرت النجاسة الواقعة فيها أحد أوصاف الماء أو لم تغيّره بغير خلاف بين أصحابنا. ثمّ النجاسة الواقعة فيها على ضربين: منصوص عليها وغير منصوص عليها.

فالنَّجاسات المنصوص عليها تنقسم إلى ثلاثة أقسام: قسمٌ يُوجب نزع الجميع مع الإمكان وفقد التعذر، ونجاسةٌ توجب نزع مقدار لا بالدلاء، ونجاسةٌ توجب نزع دلاءٍ معدوده .

فالأول اختلف أصحابنا، منهم من يذهب إلى نزع الجميع من بيان نجاساتٍ، ومنهم من قال: يوجب نزع الجميع تسع نجاساتٍ، ومنهم من يوجب نزع جميعها من عسر نجاسات والصحيح الأول لأنه متفق عليه وما عده داخل في قسم ما لم يرد به نصٌ وسيأتي بيانه بعون الله سبحانه. فالمتفق عليه: الخمر من قلبه وكثيره وكل مسكر والفقاع، والمني من سائر الحيوانات مأكول اللحم وغير مأكول اللحم، ودم الحيض والاستحاضة والنفاس، والبعير إذا مات فيه،

سواء كان ذكراً أو أنثى لأن البعير اسم جنس فإذا أردت الذكر قلت: جمل، وإذا أردت الأنثى قلت: ناقة، كما أن الإنسان اسم جنس يدخل تحته الذكران والإناث، فإذا أردت الذكر قلت: الرجل، وإذا أردت الأنثى قلت: المرأة .

فإن تعذر ذلك بأن يكون المساء كثيراً غزيراً لا يمكن نزع جميعه تراوح على نزعها أربعة رجال من أول النهار إلى آخره .

وأول النهار حين يحرم على الصائم الأكل والشرب وآخره حين يحل له الإفطار، وقد يوجد في كتب بعض أصحابنا من الغدوة إلى العشيّة وليس في ذلك ما ينافي ما ذكرناه لأن الغدوة أول النهار لأن الغدوة والغداة عبارة عن أول النهار بغير خلاف بين أهل اللغة العربيّة، وكيفية التراوح أن يستقي اثنان بدلو واحد يتجاذبان به إلى أن يتعبا فإذا تعب اثنان إلى الاستقاء وفعد هذان يستريحان إلى أن يتعب القاتنان فإذا تعبا فعدا وقام هذان واستراح الآخران هكذا .

فأما إن تغير أحد أوصاف الماء بنجاسة فإن كانت النجاسة منصوبة على ما ينزع منها فإن كانت مما ينزع منها الجميع فيجب نزع الجميع ولا كلام، فإن تعذر النزع للغزلة فالتراوح يوماً من أوله إلى آخره على ماضى شرحه وبيانه، فإن زال التغير فذاك المقصود وقد طهر الماء، وإن لم يزل التغير من نزع اليوم فيجب أن ينزع إلى أن يزول

التَّغْيِيرُ، ولا يتقدَّر ذلك بمدة بل بزوال التَّغْيِيرِ سواء كان في مدة قليلة أو كبيرة.
وإن كانت النِّجَاسَةُ المَغْيَرَةُ ممَّا يوجب نزح مقدار محدودٍ فيجب نزح المقدار فإن زال التَّغْيِيرُ فقد طهر وإن لم يزل فيجب أن ينزح إلى أن يزول التَّغْيِيرُ لقولهم عليهم السَّلام: ينزح منها حتَّى يطيب، وقولهم: حتَّى يذهب الرِّيح وقد طهرت، ولأنَّ الحكم إذا تعلَّق بسبب زال بزوال ذلك السَّبَب.

وهذا مذهب شيخنا المفيد محمَّد بن محمَّد النُّعْمَانِ رحمه الله في مقعته، وفي رسالته إلى ولده وإن كانت النِّجَاسَةُ المَغْيَرَةُ لأحد الأوصاف غير منصوصٍ عليها بمقدار فالواجب نزح الجميع بغير خلاف لأنَّه داخل في قسم مالم يرد به نصٌّ، فإن تعذَّر نزح الجميع لغزارة الماء وكثرته فالواجب أن يتراوح عليها أربعة رجال من أوَّل النَّهَارِ إلى آخره على ماضى سرحنا له، فإن زال التَّغْيِيرُ في بعض اليوم المذكور فالواجب تمام ذلك اليوم وإن لم يزل التَّغْيِيرُ ينزح اليوم فالواجب بعد تمام اليوم النَّزْحُ منها إلى أن يزول التَّغْيِيرُ وإن كان ذلك في بعض يوم بعد استيفاء اليوم الأوَّل.

فَمَنْ أَلْحَقَ مِنْ أَصْحَابِنَا قِسْمًا نَاسِعًا وَقَالَ: كُلُّ نَجَاسَةٍ غَيَّرَتْ أَحَدَ أَوصَافِ الْمَاءِ، إِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: كُلُّ نَجَاسَةٍ غَيَّرَتْ أَحَدَ أَوصَافِ الْمَاءِ، وَلَمْ يَزَلِ التَّغْيِيرُ قَبْلَ نَزْحِ الْجَمِيعِ وَكَانَ نَزْحُ الْجَمِيعِ غَيْرَ مُتَعَذِّرٍ وَالنِّجَاسَةُ الْمَغْيَرَةُ لِأَحَدِ أَوصَافِ الْمَاءِ مَنْصُوصًا عَلَيْهَا فَإِنَّهُ مُصِيبٌ فِي إِحْقَاقِهِ هَذَا الْقِسْمِ، وَإِنْ أَرَادَ بِالنِّجَاسَةِ الْمَغْيَرَةِ أَيْ نَجَاسَةٍ كَانَتْ سِوَاءَ كَانَتْ مَنْصُوصًا عَلَيْهَا أَوْ غَيْرَ مَنْصُوصٍ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُصِيبٍ فِي مَسْمُومِهِ لِأَنَّ النِّجَاسَةَ الْمَغْيَرَةَ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مَنْصُوصٍ عَلَيْهَا فَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي غَيْرِ هَذَا التَّقْسِيمِ بَلْ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي، وَهُوَ النِّجَاسَةُ الْوَاقِعَةُ فِي الْبُتْرِ الَّتِي لَمْ يَرُدَّ بِهَا نَصٌّ مَعْنَى فَلْيُلْحِظْ هَذَا وَيَتَأَمَّلْ تَأَمُّلاً جَيِّدًا.

فإن أردت تلخيص الكلام وتجميله في الأشياء التي تقع في البئر وتوجب نزح الماء جميعه فطريقته أن تقول: الواقع في البئر من النجاسات على ضربين: أحدهما يغيِّر أحد أوصاف الماء والثاني لا يغيِّره؛

فإن غيِّر أحد أوصافه فالمعتبر فيه الأخذ بأعم الأمرين من زوال التَّغْيِيرِ وبلوغ الغاية المشروعة في مقدار النَّزْحِ منه فإن زال التَّغْيِيرُ قبل بلوغ المقدار المشروع في تلك النِّجَاسَةِ

السرائر

وجب تكميله، وإن نزع ذلك المقدار ولم يزل التغير وجب النزع إلى أن يزول لأن طريقة الاحتياط تقتضي ذلك والإجماع عليه لأن العامل به عامل على يقين.

وما لا يغير أحد أوصاف الماء على ضربين: أحدهما يوجب نزع جميع الماء أوتراوح أربعة رجال على نزحه من أول النهار إلى آخره إذا كان له مادة قوية يتعذر معها نزع الجميع، والضرب الآخر يوجب نزع بعضه.

فما يوجب نزع الجميع أو المراوحة عشرة أشياء على هذه الطريقة: الخمر وكل شراب مسكر والفقاع والمنى ودم الحيض ودم الإستحاضة ودم النفاس وموت البعير فيه وكل نجاسة غيرت أحد أوصاف الماء ولم يزل التغير قبل نزع الجميع، وكل نجاسة لم يرد في مقدار النزع منها نص فهذا التحرير على هذه الطريقة صحيح.

وما يوجب نزع البعض فعلى ضربين: أحدهما يوجب نزع كره، وهو موت خمس من الحيوان: الخبل والبغال والحمير أهلية كانت أو غير أهلية، والبقر وحشية كانت أو غير وحشية أو ما ملها في مقدار الجسم، والآخر ما يوجب نزع دلاء فأكثرها موت الإنسان المحكوم بطهارته قبل موته ونجيس الماء سواء كان صغيراً أو كبيراً سميئاً أو مهزولاً نزع سبعون دلواً.

قال محمد بن إدريس: وكأني بين يسمع هذا الكلام ينفر منه ويستبعده ويقول: من قال. هذا ومن سطره في كتابه ومن أسار من أهل هذا الفن الذين هم القدوة في هذا إليه؟ وليس يجب انكار شيء ولا إبطاءه إلا بحجة معتدلة ودليل يعتمد عليه وقد علمنا كلنا بغير خلاف بين المحققين المحصلين من أصحابنا: أن اليهودي وكل كافر من أجناس الكفار إذا باسر ماء النثر بعض من يعاضه نحس الماء ووجب نزع جميعها مع الإمكان أو التراوح يوماً إلى الليل على ما مضى سرحنا له، وعموم أقوالهم وفناوهم على هذا الأصل، وأيضاً فقد ثبت بغير خلاف بنسبنا. أن الكافر إذا نزل إلى ماء البئر وباصره وصعد منه حياً أنه يجب نزع ما نثره أجمع، فأني غفل أو سمع أو نظرت أوفقه بفضي أنه إذا مات بعد نزوله إليها ومباصره لما نثره بجسمه وهو حي وقد وجب نزع جميعها، فإذا مات بعد ذلك نزع سبعون دلواً وقد طهر؟ وهل هذا إلا غفل من قاله وفله تأمل؟ أراه عنده بموته انقلب جسده وطهر ولا خلاف أن الموت

كتاب الطهارة

يَنْحَسُّ الطَّاهِرُ وَيُرِيدُ النَّحْسَ نَحْسَهُ، فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ وَرَدَ أَنَّهُ يَرْجُحُ إِذَا مَاتَ إِنْسَانٌ فِي الشَّرِّ سَبْعُونَ دَلْوًا لَمُوتِهِ وَهَذَا عَامٌّ فِي الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ وَلَمْ يَقْصَلْ فَيَحْتَاجُ الْعَمَلَ بِالْعُمُومِ إِلَى أَنْ يَتَوَعَّدَ دَلِيلُ الْخُصُوصِ، وَقَدْ أورد أبو جعفر الطوسي رحمه الله في كتاب التَّهْيِيةِ ذَلِكَ و قَالَ: إِذَا مَاتَ إِنْسَانٌ فِي الْبَيْتِ يَنْزَحُ مِنْهَا سَعُونَ دَلْوًا وَقَدْ طَهَّرَتْ وَلَمْ يَقْصَلْ، وَكَذَلِكَ ذَكَرَ السَّيِّحُ الْمَقِيدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَعْنَتِهِ وَابْنُ بَابُوِيَه فِي رِسَالَتِهِ، فَلَنَّا: الْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْإِيرَادِ مِنْ وَجُودِ أَحَدِهَا أَنَّ أَلْفَاظَ الْأَجْنَاسِ إِذَا كَانَتْ مُتَكَرِّرَاتٍ لَا تَقْدِرُ عَلَى تَحْقِيقِ أَصُولِ الْفَنَاءِ الْإِسْتِفْرَاقِ وَالْعُمُومِ وَالشَّمُولِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعَهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ كَانَتْ مُسْتَفْرَقَةً كَمَا قَالَ تَعَالَى: وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقَفِي خُسْرٍ، وَأَيْضًا الرَّوَايَةُ كَمَا وَرَدَتْ بِمَا ذَكَرَهُ السَّائِلُ فَقَدْ وَرَدَتْ أَيْضًا وَأُورِدَهَا مِنْ ذِكْرِ مِنَ الْمُنَاسِيخِ الْمُصَنَّفِينَ فِي كُتُبِهِمْ: أَنَّهُ إِذَا ارْتَمَسَ الْجَنْبُ فِي الْبَيْتِ يَنْزَحُ مِنْهَا سَبْعٌ دَلَاةٍ وَقَدْ طَهَّرَتْ، أورد ذلك أبو جعفر الطوسي في تَهْيِيتِهِ وَالسَّيِّحُ الْمَقِيدُ فِي مَعْنَتِهِ وَابْنُ بَابُوِيَه فِي رِسَالَتِهِ وَلَمْ يَقْصَلُوا، وَالرَّوَايَةُ بِذَلِكَ عَامَّةً، فَمَنْ قَالَ: فِي الْإِنْسَانِ أَنَّهُ عَامٌّ، وَلَمْ يَقْصَلْ يُلْزَمُ أَنْ يَقُولَ فِي الْجَنْبِ: أَنَّهُ عَامٌّ وَلَا يَقْصَلُ فِيهِمَا سَنَانٌ وَالْكَلَامُ عَلَى الْعَوْلَانِ وَاحِدٌ حَذْوُ الْعَمَلِ بِالْعَمَلِ وَلَا أَحَدٌ مِنَ أَصْحَابِنَا يَقْدِرُ عَلَى فِعُولِ يَنْزَحُ سَبْعَ دَلَاةٍ لِارْتِمَاسِ الْجَنْبِ أَوْ حَنْبِ كَانِ سَوَاءً كَانَ كَافِرًا أَوْ مُسْلِمًا مُحَقَّقًا، وَهَذَا كَمَا تَرَاهُ وَزَانِ الْمَسْأَلَةَ بَعِينَةً.

فَأَمَّا الْعُمُومُ فَصَحِيحٌ مَا نَالَهُ السَّائِلُ فِيهِ إِلَّا أَنَّ الْحَكَمَ إِذَا خَاطَبَا بِجُمْلَةٍ إِحْدَاهُمَا عَامَّةً وَالْأُخْرَى خَاصَّةً فِي ذَلِكَ الْحَكَمِ وَالْقَضَاءِ بَعْضُهَا فَالْوَاجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَحْكُمَ بِالْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ وَلَمْ يَجِزِ الْعَمَلُ عَلَى الْعُمُومِ وَذَلِكَ أَنَّ الْقَضَاءَ وَالْحَكَمَ بِالْعُمُومِ يَرْفَعُ الْحَكَمَ الْخَاصَّ بِأَسْرِهِ وَالْقَضَاءَ بِالْخُصُوصِ لَا يَرْفَعُ حَكْمَ اللَّفْظِ الْعَامِّ مِنْ كُلِّ وَجْهِهِ وَمَجْمَعِ الْعَمَلِ بِالْمُسْرِعِ بِأَسْرِهِ أَوَّلَى تَمَّا رَفَعَ بَعْضُهُ، مَالِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ، وَهَذَا عُمُومٌ فِي ارْتِفَاعِ اللَّوْمِ عَنْ وَطْءِ الْأَزْوَاجِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَالْخُصُوصُ قَوْلُهُ تَعَالَى: وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْحَيْضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْحَيْضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ، فَلَوْ قُضِيَ بِالْعُمُومِ فِي الْآيَةِ الْأُولَى لَرَفَعْنَا حَكْمَ آيَةِ الْحَيْضِ جُمْلَةً، وَلَوْ رَكْنَا الْعَمَلَ بِأَحَدِهِمَا لَخَالَفْنَا الْأَمْرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: وَأَتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْقَضَاءُ بِالْخُصُوصِ عَلَى

العموم حسب ما يتناه فلما قال السارح: إذا وقع في البئر إنسان ومات فيها يجب نزع سبعين دلوا علمنا، أن هذا عموم ولما أجمعنا أنه إذا باسرها كافرٌ وجب نزع جميع ما فيها علمنا أنه خصوص. لأن الإنسان على ضربين: مسلمٌ محقٌ وكافرٌ مبطلٌ هذا إنسان وهذا إنسان بغير خلاف، فانقسم الإنسان إلى قسمين والكافر لا ينقسم لا يقال: هذا كافر وهذا كافر وليس بكافر فإن أريد بالكافر الإنسان على القسمين معاً كان مناقضة في الأدلة، والأدلة لا تتناقض فلم يبق إلا أنه أراد بالإنسان ماعدا الكافر الذي هو أحد قسمي الإنسان، وما هذا كاستدلالنا كلنا على المعتزلة في تعلفهم بعموم آيات الوعيد مثل قوله تعالى: وَإِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ، ففَجَّارُ أَهْلِ الصَّلَاةِ داخلون في عموم الآية فيجب أن يدخلوا النار ولا يخرجوا منها. فجوابنا لهم: إن الفاجر على ضربين: فاجر كافر وفاجر مسلم وقد علمنا بالأدلة القاهرة عن أدله العفول التي لا يدخلها الاحتمال أن فاجر أهل الصلاة غير مخلّد في النار وهو مستحقّ للواب بإيمانه. قال الله تعالى في آية أخرى: جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبَنَسَ الْمَصْرِ، فعلمنا أن الفَجَّارَ في الآية من عدا فَجَّارِ أَهْلِ الصَّلَاةِ من فَجَّارِ الْكُفَّارِ لأنه لس كل فاجر كافر وكل كافر فاجر، فأعطينا كل آية حقها وكنا عاملين بهما جميعاً فالعموم قد بخصّ بالأدلة لأنه لاصغة له عندنا. ومال آخر:

إذا خاطبنا الحكيم بجمليتين متماثلتين في العموم، فإن كانت الجملة الأولى أعم والثانية أخصّ دلّ ذلك على أنه أراد بالجملة الأولى ماعدا ما ذكر في الجملة الثانية، وإن كانت الجملة الثانية أعم دلّ ذلك على أنه أراد بالثانية ماعدا ما ذكره في الجملة الأولى، ونظيره أن يقول: اهُلُّوا الْمُسْرِكِينَ. ويقول بعده: لَا تَقْتُلُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، فإن ذلك يفيد أنه أراد بلفظ «الْمُسْرِكِينَ» ماعدا اليهود والنصارى وإلا كانت مناقضة أو بداء، وذلك لا يجوز، ونظير الثاني أن يقول أولاً: لَا تَقْتُلُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، ثم يقول بعده: اهُلُّوا الْمُسْرِكِينَ، فإن ذلك يدلّ على أنه أراد بلفظ المسركين الثانية ماعدا ما ذكر في الجملة الأولى ولولا ذلك لآدى إلى ما قدّمناه وأنطلنا. وليس لأحد أن يقول: هلا حملتم الجملة الثانية على أنها ناسخة للجملة الأولى؟ قلنا: من سأن النسخ أن تتأخر عن حال الخطاب على ما هو معلوم في حدّ النسخ، وإنما ذلك من أدلة التخصّص التي يجب مقارنتها للخطاب، فعلى هذا ينبغي أن يُحمّل كل ما يرد من هذا الباب

كتاب الطهارة

ويعرف الأصل فيه فإنه ينصرف المحكم له على حفيضة العمل بمقتضاه وليس يخفى أمثال هذه الفتيا إلا على غير محصل لشيء من أصول الفقه جملة وتفصيلاً، يلعب به سواد الكتب عينا وشمالاً يقف على التثنية وضده ويفنى به وهو لا يشعر نعوذ بالله من سوء التوفيق وله الحمد على إدراك التحقيق.

وإن مات فيها كلب أو شاة أو ثعلب أو أرنب أو سنور أو غزال أو خنزير أو ابن آوى أو ابن عرس وما أنسبه ذلك في مقدار الجسم على التقريب، نزع منها أربعون دلوًا.

فأما ما روى في بعض الروايات: إن الكلب إذا وقع في ماء البئر وخرج حيًا فينزع منها سبع دلاء وقد طهرت، فليس بشيء يعتمد ويعمل عليه. والواجب العدول عن الرواية الضعيفة ونزع أربعين دلوًا، فإن قيل: إذا لم يعمل بالرواية فلم نزع منها أربعون دلوًا ولم لا ينزع جميع ما فيها لأنه داخل في حكم ما لم يرد به نص معين؟ قيل له: لا خلاف بين أهل النظر والتأمل في أصول الفقه أن الموت يزيد النجس نجاسة فإذا كان الكلب بموته في البئر ينزع منها أربعون دلوًا فما يكون وقوعه فيها وهو حي يزيد على نجاسة موته، وبعد فإنه يلزمه ما ألزمناه في نزول الإنسان الكافر إلى البئر وتنجيسه لها ووجوب نزع جميع ما فيها، لأنه عنده لم يرد به نص فإذا مات بعد ذلك فيها وجب نزع سبعين دلوًا. أترأه أنقلب جنسه وزال ذلك الحكم! ولا خلاف أن الموت ينجس الطاهر ويزيد النجس نجاسة وهذا قلة فقه، ثم أصول المذهب تدفعه لأن نجاسة البئر لا يرفعها إلا إخراج بعضه أو جميعه وهذا ما أخرج سنينا حتى يتغير حكمه.

وينزع منها لموت الطائر جمعه نعمة كان الطائر أو غيرها من كباره أو صغاره ما عدا العصفور وما في قدر حجمه وما شاكلة تقريباً في الجسمية، سبع دلاء وللعصفور وما أشبهه في المقدار دلو واحد، وكذلك ينزع للخطاف والخفاش، دلو واحد لأنه طائر في قدر جسم العصفور، وينزع للفأرة إذا تفسخت، وحد تفسخها انتفاخها، سبع دلاء فإن لم تتفسخ فنلات دلاء.

وإذا وقع جماعة من الجنس الواحد الذي يجب نزع بعض ماء البئر لموته فيها، مثل أن يموت فيها ألف كلب فينزع منها ما ينزع لكلب واحد فحسب.

فأما إن مات فيها أجناس مختلفة، مثال ذلك كلب وخنزير وسنور وثعلب وأرنب

فالواجب أن ينزح لكل جنسٍ عدده لأنَّ عمومَ الأخبار وظواهر التّصوص بمقتضيه، من ادّعى بداخلها فعله الدّلالة ودليل الاحتياط يعضده أيضًا وبسيده.

بول بنى آدم على ضربين: بول الرجال وبول النساء. فبول الذّكور على ثلاثة أضرب: بول ذكر بالغ، وبول ذكر غير بالغ قد أكل الطّعام واستغنى به عن اللّبن والرّضاع، وبول رضع لم يستغن بالطّعام عن اللّبن والرّضاع.

فالأوّل ينزح لبوله أربعون دلوًا سواء كان مؤمنًا أو كافرًا أو مستضعفًا. والثّاني ينزح لبوله سبع دلاءٍ، وقد روى ثلاث دلاءٍ وهو اخسار السّد المرتضى رضى الله عنه وابن بابويه في رسالته والأوّل أحوط وعلبه العمل والإجماع.

والثّالث ينزح لبوله دلو واحد وهو بول الرّضيع وحده، من كان له من العمر دون الحولين سواء أكل في الحولين الطّعام أو لم يأكل، لأنّه في الحولين رضيع فغاية الرّضاع النّسعى مدّة الحولين سواء فطم فيها أو لم يَطم فإذا جاوزها خرج من هذا الحدّ سواء فطم أو لم يَطم ودخل في القسم الثّاني.

فأما بول النساء فقسم واحد سواء كنّ كبار أو صغار رضائع أو فطائم، يُنزح لبوهن أربعون دلوًا، وحملهنّ على نفسهم الذّكور فياس؛ والقياس متروك عند أهل البيت عليهم السّلام.

فإن قيل: فمن أين نزح لبوهن أربعون دلوًا؟ قلنا: الأخبار المتواترة عن الأئمة الطّاهرة، بأن ينزح لبول الإنسان أربعون دلوًا وهذا عموم في جنس النّاس إلّا ما أخرجه الدّليل وهنّ من جملة النّاس والإنسان، لأنّ الإنسان اسم جنس يقع على الذّكر والأنثى بغير خلاف ويعضد ذلك قوله تعالى: إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ، ولم يرد تعالى الرّجال الذّكور دون النّساء. وقال سخنا أبو جعفر الطّوسي في التّبيان في تفسير قوله تعالى: أَوْعِجَّتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ، فقال: الرّجل هو إنسان خارج عن حدّ الصّبي من الذّكر، وكلّ رجلٍ إنسان وليس كلّ إنسان رجلًا لأنّ المرأة إنسانٌ هذا آخر كلامه.

ويُنزح لعذرة بنى آدم الرّطبة واليابسة المذابة المتقطّعة خمسون دلوًا فإن كانت يابسة غير مذابة ولا متقطّعة فعشر دلاءٍ بغير خلاف، ويُنزح لسائر الدّماء النّجسة من سائر

كتاب الطهارة

الحيوان سواء كان الحيوان مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم نجس العين أو غير نجس العين، ما عدا دم الحبض والاستحاضة والنفاس إذا كان الدَّم كبيراً وحَدَّ أَقْلَ الكبر دم ساة خمسون دلواً وللقليل منه وحده ما نفص عن دم ساة فإنه حدّ كبير الغليل عسر دلاء. بغير خلاف إلاّ من سخنا المشد في مفعنه فإنه مذهب إلى أن لكبر الدَّم عسر دلاء ولليله خمس دلاء والأحوط الأوّل وعله العمل، وحدّ القله والكثرة قد رواه أصحابنا متصوفاً عن الأئمة عليهم السّلام، هذا ما لم يغير أحد أوصاف الماء، فإنّ يغير بذلك أحد أوصاف الماء فقد ذكرنا حكمه مسوّىً فليعتبر ذلك فيه.

وينزح لارتقاس الجنب الخالي بدنه من نجاسه عينية المحكوم بطهارته قبل جنانه سبع دلاء، وحدّ ارتقاسه أن يغطي ماء البئر رأسه؛ فأما إن نزل فيها ولم يغط رأسه ماؤها فلا ينجس ماؤها.

على الصحيح من المذهب والأقوال وإن كان بعض أصحابنا في كتاب له يذهب إلى أن نزوله فيها ومباشرته لمائها مل ارتقاسه فيها وتغطية رأسه ماؤها، والأوّل الأظهر لأن الأصل الطهارة ولولا الإجماع على الارتقاس لما كان عليه دليل. والمرئس لا يظهر بارتقاسه ولا يزول حكمه نجاسه.

وينزح لذرق الدجاج الجلال خمس دلاء، فأما غير الجلال فلا ينزح لذرقه شيء لأنّه طاهر لأن ذرق مأكول اللحم طاهر بغير خلاف بين أصحابنا، فأما الجلال فإنه غير مأكول اللحم مادام جلالاً وقد اتفقنا على نجاسة ذرق غير مأكول اللحم من سائر الطيور. وقد روي رواية ساذة لا يعول عليها: أن ذرى الطائر طاهر سواء كان مأكول اللحم أو غير مأكوله والمعول عند محققى أصحابنا والمحصلين منهم خلاف هذه الرواية لأنّه هو الذى تقتضيه أخبارهم المجمع عليها.

وحَدّ الجلل هو أن يكون غذاؤه أجمع عذرة الإنسان أن لا يخلطها بغيرها، فأما المخلط من الدجاج فإن ذرقه طاهر إلاّ أنّه مكروه، فأما الذى لا يكون جلالاً ولا مخلطاً فذرقه طاهر ليس بمكروه، فقد عاد الدجاج على هذا التحرير على ثلاثة أضرب: منه ماهو نجس ينزح له إذا وقع في ماء البئر خمس دلاء وهو ذرق الجلال، ومنه ماهو مكروه وليس

بنجس، ومنه ما ليس بنجس ولا مكروه فليتنامل ذلك. وسمى جللاً لأكله الجله وهي البعرة إلا أن قد عاد العرف أنه هو الذي يأكل عذرة بنى آدم دون غيرها من الأبعاد والأزوات النجسات.

فأما ما يوجد في التصنف لبعض أصحابنا من قوله: وروب وبول ما يؤكل لحمه إذا وقع في الماء لا بنجسه إلا درق الدجاج خاصه فإذا وقع في البئر نزع منها خمس دلاء، فإطلاق مؤهم وعباره فيها إرسال فإن أراد الجلال فكون استثناءً غير حقيقي بل مجازياً والكلام في الحقيقه دون المجاز. فإن اعتذر له معذور وقال: يكون استثناءً حقيقياً لأنه قبل كونه جللاً يؤكل لحمه فقد استثنى المصنف من حاله الأولى فيصبر حقيقياً فإنه غير وجه في الاعتذار، وإن أراد المصنف سواء كان جللاً أو غير جللٍ مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم، فقد قدمنا أن إجماع أصحابنا منعقد والأخبار به متواترة، وأن كل مأكول اللحم من سائر الحيوان ذرقه وروونه طاهر فلا يلتفت إلى خلاف ذلك، إما من رواية ساذة أو قول مصنف معروف أوفتوى غير محصل، وربما أطلق القول. وذهب في بعض كتبه شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله إلى نجاسة ذرق الدجاج سواء كان جللاً أو لم يكن لأن استثناءه من مأكول اللحم يفيد ذلك ويعلم منه، إلا أنه رجع في استبصاره ومبسوطه فقال في مبسوطه في آخر كتاب الصيد والذبائح: فأما الهازبي وهو السمك الصغير الذي يقل ولا يلتقي مافي جوفه، من الرجيع، فعندنا يجوز أكله لأن رجيع ما يؤكل لحمه ليس بنجس عندنا. وقال أيضاً في مبسوطه في كتاب الأطعمة: الجلالة البهيمة التي تأكل العذرة كالناقة والبفرة والساء والدجاجة فإن كان هذا أكثر علفها كره أكل لحمها بلا خلاف بين الفقهاء. وقال قوم من أصحاب الحديث. هو حرام، والأول مذهبتنا، هذا آخر كلامه رحمه الله عليه فالخطه بالعين الصحيحة. فأما ما يوجد في بعض الكتب لبعض أصحابنا، وهو قوله: ومتى وقع في البئر ماء خالطه شيء من النجاسات، مثل ماء المطر والبالوعة وغير ذلك نزع منها أربعون دلواً للخبر فإنه قول غير واضح ولا محكك بل تعتبر النجاسة المخالطة للماء الواقع في ماء البئر فإن كانت منصوفاً عليها أخرج المنصوص عليه، وإن كانت النجاسة غير منصوص عليها فيدخل في قسم ما لم يرد به نص معين بالنزع، فالصحيح من المذهب والأقوال التي يعضده الإجماع والنظر والاعتبار والاحتياط للديانات

كتاب الطهارة

عند الائتمة الأطهار نزح جميع ماء البئر فإن تعذر فالترواح على ما سرحنا له. وقد قال الشيخ أبو جعفر الطوسي رحمه الله في مبسوطه: وكل نجاسة تقع في البئر وليس فيها قدر منصوص فالاحتياط يفرض نزح جميع الماء، وإن قلنا بجواز أربعين دلواً منها لقولهم عليهم السلام: ينزح منها أربعون دلواً وإن صارت مبخرة، كان سائناً غير أن الأول أحوط. وقال أيضاً: ومتى نزل إلى البئر كافر وباسر الماء بجسمه، نجس الماء ووجب نزح جميع الماء؛ لأنه لا دليل على مفتر منه والاحتياط يقتضي ما قلناه، فأنظر رعاك الله إلى قول هذا المصنف رحمه الله واتقده واعبره؛ إن أراد بقوله: لقولهم عليهم السلام ينزح منها أربعون دلواً وإن صارت مبخرة، أن أخبارهم بذلك متواترة أو الإجماع عليها، وإن كانت آحاداً فلا يجوز العدول عنها، لأن الأخبار المتواترة دليل قاطع وحجّه واضحة، وكذلك الإجماع فلا يجوز العدول عن الدليل إلى غيره بل صار الأخذ بذلك هو الواجب الذي لا يجوز العدول عنه إلى غيره لأن فيه الاحتياط والعدول إلى ما سواه هو ترك الاحتياط وضده، وإن أراد بقولهم عليهم السلام أخبار آحاد مرويّة عنهم عليهم السلام فلا يجوز الرجوع إليها ولا العمل بها، لأن خبر الواحد لا يوجب علماً ولا عملاً كائناً من كان راويه فإن أصحابنا بغير خلاف بينهم، ومن المعلوم الذي يكاد يحصل ضرورة أن مذهب أصحابنا ترك العمل بأخبار الآحاد، ما خالف فيه أحد منهم ولا سدد، فعلى هذا التحرير ما أراد المصنف رحمه الله بقوله إلا الخبر الواحد ولأجل ذلك قال: غير أن الأول أحوط، وهو نزح جميع مائها، وأيضاً فقد أجمعنا واتفقنا على نجاسة مائها فيحتاج طهارته إلى إجماع واتفاق مثل الإجماع على النجاسة، ولا إجماع ولا اتفاق إلا إذا نزح جميع الماء فإن تعذر النزع للجميع فالترواح على ما قلّمناه.

وينزح لموت الحيّة ثلاث دلاء تفسّخت أولم تفسّخ بغير خلاف لأن التفسّخ لا يعتبر إلا في الفأرة فحسب، فأما إذا ماتت فيها عقرب أو وزغة فلا ينجس ولا يجب أن ينزح منها شيء بغير خلاف من محصل.

ولا تلتفت إلى ما يوجد في سواد الكتب من خبر واحد أو رواية شاذة ضعيفة مخالفة لأصول المذهب وهو أن الإجماع حاصل منعقد، أن موت ما لا نفس له سائلة لا ينجس الماء ولا المائع، بغير خلاف بينهم. وقد رجع مصنف النهاية عما أورده في نهايته في مصباحه واستبصاره

ومبسوطه فأنه قال في تفسيره: ويكره مامات فيه الوزغ والعقرب خاصّة، وقال في جله وعموده: وكلّ ما ليس له نفس سائله لا يفسد الماء بموته فيه. وقد اعتدنا للمصنّفين من أصحابنا رحمهم الله في خطبة كتابنا هذا بما فيه كفاية، وقلنا: إنّما يوردون في الكتب ما يوردونه على جهة الرواية بحيب لا يسدّ من الأخبار شيء دون تحقيق العمل عليه والفتوى به والاعتقاد له فلا يظنّ طارئ فيهم خلاف هذا فيخطئ عليهم. وابن بابويه في رسالته يذهب الى ما اخترناه من أنه لا ينزح من موت العقرب في البئر شيء.

والدّلوا المراعى في النزح دلو العادة الغالبة دون الشاذّة النادرة التي يستقي بها دون الدلاء الكبار أو الصغار الخارجة عن المعتاد والغالب التّامل لأنّه لم يفيد في الخبر. والنّية لا تجب في نزح الماء وإنّ يقصد به التّطهير لأنّه لا دليل عليها، وليس من العبادات التي تراعى فيها النّية بل ذلك جار مجرى إزالة أعيان النّجاسات التي لا تراعى فيها النّية فعلى هذا الوجه لو نزح البئر من يصحّ منه النّية ومن لا يصحّ منه النّية من المسلم والكافر والصّبيّ والمجنون حكم بتطهير البئر.

حكم الأسار:

والأسار على ضربين: سور بني آدم وسور غيظ بني آدم، فسور بني آدم على ثلاثة أضرب: سور مؤمن وممنّ حكمه حكم المؤمن، وسور مستضعف وممنّ حكمه حكم المستضعف، وسور كافر وممنّ حكمه حكم الكافر. فالأوّل والثّاني طاهر مطهر والثّالث نجس منجس.

فالمؤمن في عرف السّرع هو المصّدق بالله وبرسوله وبكلّ ما حاب به، والمستضعف من لا يعرف اختلاف النّاس في الآراء والمذاهب ولا يغيض أهل الحقّ بل لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء كما قال الله تعالى، وكلّ من أبغض المحقّ على اعتقاده ومذهبه فلسّ بمسضعف بل هو الذي نصب العداوة لأهل الإيمان.

فأمّا الكافر فمن حالف المؤمن والمستضعف وهو الذي سحقّ العقاب الدّائم والخلود في

كتاب الطهارة

نار جهنم طول الأبد نعوذ بالله منها فلنلاحظ هذه التفسيات.

وفرق آخر جاءت به الآنا عن الأئمة الأطهارين هذه الأسار وهو: أن سور المؤمن طاهر فيه الشفاء، وسور المستضعف طاهر لاشفاء فيه، وسور الكافر نجس لاشفاء فيه فأما سور غير بني آدم فينقسم إلى قسمين: سور الطيور وغير الطيور. فأسار الطيور كلها طاهرة مطهرة سواء كانت مأكولة اللحم أو غير مأكولة اللحم، جلالة أو غير جلالة، أكل الجيف أو غير أكل الجيف. فأما غير الطيور فعلى ضربين: حيوان الحضر وحيوان البر. وحيوان الحضر على ضربين: مأكول اللحم وغير مأكول اللحم. فمأكول اللحم سوره طاهر مطهر، وغير مأكول اللحم فما أمكن التحرر منه سوره نجس وما لا يمكن التحرر منه فسوره طاهر، فعلى هذا سوره الهرة وإن سوهدت قد أكلت الفأرة ثم نربت في الإناء يكون بقية الماء الذي هو سورها طاهر سواء غابت عن العين أولم تغب إلا أن يكون الدم مشاهدًا في الماء أو على جسمها فينجس الماء لأجل الدم، وكذلك لأبأس بأسار الفأر والحيات وجميع حشرات الأرض. فأما سور حيوان البر فجميعه طاهر سواء كان مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم سبعا كان أو غيره من ذوات الأربع، مسخا كان أو غير مسخ، وحشرات الأرض إلا الكلب والخنزير فحسب وماعداها فلا بأس بسوره. والسور عبارة عما نرب منه الحيوان أو بأشره بجسمه من المياه وسائر المائعات.

وإذا كان مع الإنسان إناء أو أكثر من ذلك فوقع في واحد منها نجاسة ولم يعلمه بعينه، لم يستعمل نبيئا منها بحال بغير خلاف، ولا يجوز له التحرى والواجب عليه التيمم ولا يجب عليه إهراقها وله إمساكها؛ أما لخوف العطش فإنه يجب عليه إمساكها فإن لم يخف العطش فله إمساكها فإنه قادر على تطهير مائتها على بعض الوجوه.

فأما ما يوجد في بعض الكتب من قوله. وجب عليه إهراق جميعه والتيمم للصلاة، فغير واضح، لأنه لا يجب عليه إهراق مائه النجس بل له إمساكه على ما قررناه. فإن قال قائل: إذا لم يهرقه كيف يجوز له التيمم مع وجود الماء؟ فهذا قال المصنف: يجب عليه إهراق الماء بحسب يجوز له التيمم.

السرائر

فلنا: هذا اعتذار تركه أَعُوذُ على مَنْ اعتذر له به وذلك أَنَّ هذا ماء وجوده كعدمه لأنَّ ساهد الحال وهرينه الحكم يدلُّ على وجود الماء الطَّاهر، فمع وجود المرينة لم يحتج إلى إهراق هذا الماء ولو عرى الكلام مِنْ ساهد الحال لما حاز التَّيَمُّمُ لأنَّ اسم الماء ينطلق على الطَّاهر والنَّجس.

وإذا أخبره عدلٌ بنجاسة الماء لم يحز قبول قوله. ولا يجوز له التَّيَمُّم. فإن كانا عدلين بحكم بنجاسه الماء، لأنَّ وجوب قبول سهاده السَّاهدين والحكم به معلوم في السَّرع، وإن كان الطَّريق إلى صدقهما مظنوناً، ولا يلتفت إلى قول من يقول في كتابه: إنَّ سهادة السَّاهدين تُطرح ويستعمل الماء فإنَّ الأصل الطَّهارة ولا يرجع عن المعلوم بالمظنون وهو سهادة السَّاهدين، لأنَّ أكرها بمر الظنِّ وهذا ليس بسوء يعتمد، بل السَّارع جعل الأصل الآن قبول سهادة السَّاهدين ووجوب العمل بها في السَّريعه، فقد نقلنا من معلوم إلى معلوم ولو سلكتنا هذه الطَّريقة مضى معظم السَّريعه، فإنَّه كان يقال ويحتج بأنَّ الأصل الأصوم واجب في شهر رمضان فمن أوجبه فقد رجع عن الأصل الذي هو الإباحة أو اللاتكليف لأنَّ الأصل وجوب صوم شهر رمضان فمن ادَّعى سقوطه عن المكلفين به يحتاج إلى دليل. وإذا شهد الشاهدان بأنَّ النجاسة في أحد الإناثين وشهد آخران بأنَّه وقع في الآخر فإن كانتا - أعنى الشَّهادتين - غير متنافيتين ويمكن الجمع بينهما بأنَّ يشهد هذان بوقوع الكلب في هذا الإناء في صدر النهار والآخران سهدا بولوغ كلب آخر أو بولوغ ذلك الكلب في الإناء الآخر عند سقوط السَّمس فقد نجسا معاً بغیر خلاف عند القائل للأقوال، وإن كان لا يمكن الجمع بينهما وهو أن يسهد اثنان بوقوع كلبٍ معيَّن في أحد الإناثين عند زوال السَّمس بلا تأخير وشهدا الآخران بولوغ ذلك الكلب بعينه في الإناء الآخر في ذلك الوقت بلا تأخير، فقد قال السيَّخ أبو جعفر الطُّوسي رحمه الله في مسائل الخلاف: سقطت شهادتهما وأطلق القول ولم يفصل هل السَّهادة على وجه يمكن الجمع بينهما، أو على وجه لا يمكن الجمع بينهما؟ فإن أراد على وجه يمكن الجمع بينهما فهذا لا يصحَّ ولا يجوز القول به لأنَّ وجوب قبول سهادة الشَّاهدين في السَّرع معلوم، وإن أراد على وجه لا يمكن الجمع بينهما فإنَّ ذلك مذهب الشَّافعي في تقابل البيِّنَتين فإنَّه يسقطهما ويرجع إلى الأصل وهو: ما كان قبل الشَّهادتين فيحكم به.

كتاب الطهارة

فأما مذهب أصحابنا في هذه المسألة فمعروف، إذا تناهت البيّنات ولم يترجّح إحداها على الأخرى بوجه من الوجوه وأسكل الأمر فإنهم يرجعون إلى الفرعة لأن أخبارهم ناطقة متظافرة متواترة في أن كلّ أمر مشكل فيه الفرعة، وهم مجمعون على ذلك وهذا أمر مسكّل ولم يرد فيه نصّ معيّن فهو داخل في عموم قولهم عليهم السّلام، والذي أعتّمده ويفوّى عندي ألاّ تؤثر هذه الشّهادة في هذا الماء شيئاً لأنّ الأصل فيه الطّهارة والأصل أيضاً الإباحة، فمن حَظَر استعمال هذا ونَجَسَه يحتاج إلى دليل شرعيّ وليس للقرعة هاهنا طريق، لأنّ القرعة تستعمل في مواضع مخصوصة، ولا أحد من أصحابنا قال: إذا استبتهت الأواني وألتياب أو كان أحد الإنائين نجساً والآخر طاهراً، وكذلك التّوبان إذا اختلطا ولم يتحقّق النّجس منها من الطّاهر يقرع بينهما بل أطبقوا على ترك استعمال الإنائين، ومسألتنا لم نتحقّق نجاسة واحد من الإنائين، وليس الرّجوع إلى شّهادة العدلين بأولى من شّهادة العدلين الآخرين، وإنّما حصل شكّ في نجاسة أحدهما ولا نرجع بالسّكّ عن اليقين الذي هو الطّهارة والإباحة، والأوّل عندي بعد هذا جميعه، قبول شّهادة الشّهود الأربعة لأنّ ظاهر الحكم وموجب التّسرع، أنّ شهادتهم صحيحة مقبولة غير مردودة، ولأنّ شّهادة الإنبات لها مزية على شّهادة النّفى لأنّها قد شهدت بأمر زائد قد يخفى على من شهد بالنّفى لأنّ النّفى هو الأصل وشهادة الإنبات نافلة عنه وزيادة عليه فكلّ من الشّاهدين قد شهد بأمر زائد قد يخفى على الشّاهدين الآخرين. وهذا كرجل ادّعى على رجل عشرين ديناراً وأقام بها شاهدين وأقام المشهود عليه بقضاء العشرين ديناراً شاهدين، قبلنا شّهادة الشّاهدين اللّذين شهدا بالقضاء لأنّها أثبتا بسهادتهما أمراً قد يخفى على الشّاهدين الأوّلين، ففي شّهادة الآخرين مزية وزيادة حكم، ولهذا أمثلة كثيرة في الشّريعة وبهذا القول أفقّي وعليه أعمل.

والماء النّجس لا يجوز استعماله في الوضوء والغسل معاً ولا في غسل التّوب وإزالة النّجاسة ولا في الشّرب مع الاختيار فمن استعمله في الوضوء أو الغسل أو غسل التّوب تمّ صلىّ بذلك التّطهير أو في تلك الثّياب وجب عليه إعادة الوضوء أو الغسل، وغسل الثّوب بماء طاهر وإعادة الصّلاة، سواء كان عالماً في حال استعماله لها أو لم يكن عالماً، إذا كان قد سبقه العلم بحصول النّجاسة فيها، فإن لم يتيقّن حصول نجاسة فيها قبل استعماله لها

لم يجب عليه إعادة الصلّة ولا إعادة التّطهّر سواء كان الوقت باقياً أو حارجاً على الصّحيح من المذهب والأقوال واستمرار النّظر والاعتبار، بل يجب عليه غسل النّوب فحسب وغسل ما أصابه من بدنه عن ذلك الماء فحسب، لأنّ إعادة تحتاج في بيوه إلى دليل سرعي، وكذلك القضاء فرض بأن يحتاج في بيوه إلى دليل بأن ولس في السّرع ما يدل على ذلك فلا يجوز إنبات ما لدلالة عليه، وأيضاً فقد توضّأ وضوءاً أسرعاً مأموراً به وصلى صلاة مأموراً بها، وأيضاً فلا يخلو: إمّا أن رفع بطهارته الحذب أو لم يرفعه، فإن كان رفعه فلا يجب عليه إعادة الصلّة ولا الطّهور، وإن كان لم يرفع الحذب فيجب عليه إعادة الصلّة سواء تفضّى الوقت أو كان باقياً لأنّ من صلى بلا طهور يجب عليه إعادة الصلّة على كلّ حال بغیر خلاف، متممداً كان أو ناسياً تفضّى الوقت أو لم يتفضّ بلا خلاف.

وقال شيخنا المفيد في مقننته: يجب عليه إعادة الصلّة وهو الذي يتوى عندي في نفسي وأفتى به وأعمل عليه لأنّه يتيقّن معه براءة الذّمة ممّا وجب عليها، والأول مذهب سخنا أبي جعفر في جميع كتبه ومعه بذلك أحبار أعتد عليها. وقال السيخ أبو جعفر الطّوسيّ في نهايته: اللّهمّ إلّا أن يكون الوقت باقياً فإنّه يجب عليه غسل النّوب وإعادة الوضوء وإعادة الصلّة فإن كان قد مضى الوقت لم يجب عليه إعادة الصلّة، إلّا أن أبا جعفر الطّوسيّ رحمه الله رجّع عن هذا القول وعن هذه الرواية في استبصاره ونفّذ الأخبار وتوسّط بينها والجمع بين الصّحيح والفاقد فإن قلده مقلد فقد رجّع السيخ عنها، وقال رحمه الله في نهايته: فإن استعمل سيء من هذه المياه النّجسة في عجن يعجن ويخبز لم يكن بأس بأكل ذلك الخبز لأنّ النّار قد طهرته، والصّحيح عندي خلاف ذلك لأنّ النّار لا تطهر الخبز إلّا إذا أحالته وصبرته رماداً، لأنّ ما تطهره النّار معلوم مضبوط وليس في جملة ذلك الخبز، وقد رجّع عن هذا القول في الجزء الثّاني من نهايته، في باب الأطعمة المحظورة والمباحة، فإنّه قال: وإذا نجس الماء بحصول سيء من النّجاسات فيه سمّ عجن به وخبز منه، لم يجر أكل ذلك الخبز وقد رويت رخصة في جواز أكله وذكر أنّ النّار طهرته والأحوط ما قدّمناه، وهذا يدل على أنّه ما جعله في باب المياه على جهة التّبايل أو رده على طريق الرواية، والإيراد دون العمل والاعتقاد. وماء الحماّم سبيله سبيل الماء الجارى إذا كانت له مادّة من المجرى، فإن لم يكن له مادّة

كتاب الطهارة

فإن كان كراً فصاعداً فهو طاهر مطهر لا ينجسه شيء من النجاسات إلا ما يغير أحد أوصافه، على ما قدمنا القول فيه وسرحناه، وإن كان أقل من كره فهو على أصل الطهارة ما لم يعلم فيه نجاسة، فإن علمت فيه نجاسة وجرت المادة التي هي البزال فقد طهر وجاز استعماله، وإن لم يبلغ الكره مع اتصال المجرى به فإن انقطع المجرى اعتبرنا كونه كراً، فإن كان أنقص من الكره فهو أيضاً على أصل الطهارة ملل الاعتبار الأول إلا أن تقع فيه نجاسة نـ لا يزال هذا الاعتبار ثابتاً فيه.

والمادة المذكورة لا تعدو ثلاثة أقسام: إما أن نعلم طهارتها يميناً؛ أو نعلم نجاستها يقيناً، أو لا نعلم الطهارة ولا النجاسة. فإن علمت الطهارة فالحكم مانع، وكذلك إذا لم تعلم طهارة ولا نجاسة فهو على أصل الطهارة في الأشياء كلها والحكم مانع، فأما إذا علمت أنها نجسة يقيناً وتعييناً فلا يجوز اعتبار ما تقدم لأنه لا خلاف أن الماء النجس لا يظهر بجريانه.

فإن قيل: الكلام في المادة مطلق لأن ألفاظ الأخبار عامة بأن ماء الحمام سبيله سبيل الماء الجارى إذا كانت له مادة من المجرى فمن قدها وخصها يحتاج إلى دليل. قلنا: الإطلاق والعموم قد يخص بالأدلة بغير خلاف بين من ضغط هذا الفن وأصول الفقه، ومن المعلوم الذى لا خلاف فيه أن الماء النجس لا يظهر بجريانه ولا يظهر غيره إذا لم يبلغ كراً على ما مضى سرحناه، وفحوى الخطاب من الأخبار بينة على ما قلناه، لأن المعهود في مادة المجرى ألا يعلم بطهارته ولا نجاسه فهي المرادة بالخطاب لأن الإنسان داخل الحمام لا يعلم ولا يبصر ما وراء الحائط فيحكم بأن المادة عند هذه الحال على أصل الطهارة، وساهد الحال أيضاً يحكم بما قلناه، فهذا هو المعنى بالمادة دون المادة المتيقن نجاستها. وغسالة الحمام وهو المستنقع الذى يسمى الجنة لا يجوز استعمالها على حال. وهذا إجماع وقد وردت به عن الأئمة عليهم السلام آثار ممتدة قد أجمع عليها، لأحد خالف فيها فحصل الإجماع والاتفاق على متضمنها ودليل الاحتياط يقتضى ذلك أيضاً. ومتى ولغ الكلب في الإناء وجب غسله ثلاث مرات أولاًهن بالتراب. وبعض أصحابنا في كتاب له يجعل التراب مع الوسطى والأول أظهر في المذهب. وكيفية

ذلك أن يجعل الماء وسرك التراب أو يرك فيه التراب ويصب عليه الماء بمجموع الأمرين لا بانفراد أحدهما عن الآخر، لأنه إذا غسل بمجرد التراب لا يسمى غسلًا لأن حبة الغسل جريان المانع على الجسم المغسول، والتراب لا يجري وحده، وإن غسلته بالماء وحده فما لم يسله بالماء والتراب - لأن الباء هاهنا للإلصاق بغير خلاف - فيحتاج أن يلصق أحد الجسمين بالآخر.

ولا يراعى التراب إلا في ولوغ الكلب خاصة دون سائر الحيوان ودون كل شيء من أعضاء الكلب.

لأن بعض أصحابنا ذكر في كتاب له: أن مباسره الكلب الإناء بسائر أعضائه يجري مجرى الولوغ في أحكامه والأظهر الأول لأنه مجمع عليه. وبعض أصحابنا ألحق في كتاب له: أن حكم الخنزير في وجوب غسل الإناء من ولوغه ثلاث مرات إحداهن بالتراب حكم الكلب سواء، وبمسك يتمسكن اثنين أحدهما: أن الخنزير يسمى كلبًا في اللغة فينبغي أن تتناوله الأخبار الواردة في ولوغ الكلب، والثاني: أنا قد بينا أن سائر النجاسات يغسل منها الإناء ثلاث مرات والخنزير نجس بلا خلاف، وهذا استدلال غير واضح لأن أهل اللغة العربية لا يسمون الخنزير كلبًا بغير خلاف بينهم فالدعوى عليهم دعوى عريّة من برهان، والعرف خال منه لأن أحدًا لا يفهم من قوله: عندى خنزير أى عندى كلب، بل الذى يتبادر إلى الفهم هذه الدابة المخصوصة، ولو أن حالفًا أو ناذرًا حلف أو نذر إن رأى خنزيرًا فله عليه أن يتصدق بفدر مخصوص من ماله على الفقراء، ثم رأى كلبًا، أو نذر أنه رأى كلبًا فرأى خنزيرًا لم يتعلق به وفاء النذر بغير خلاف بين المسلمين، لالفة ولا عرفًا. والثاني من قوله: أنا قد بينا أن سائر النجاسات يغسل منها الإناء ثلاث مرات والخنزير نجس بلا خلاف، وهذا أيضًا استدلال يضحك الكلى. إن لم يكن الخنزير عند هذا الفائل يسمى كلبًا فكيف يراعى التراب في إحدى الغسلات؟ هذا مع التسليم له بأن الإناء يغسل من سائر النجاسات ثلاث مرات، وليس كل إناء يجب غسله ثلاث مرات يراعى في إحدى الغسلات التراب، والإجماع حاصل من الفرقة أن التراب لا يراعى إلا في ولوغ الكلب خاصة دون سائر النجاسات، بغير خلاف بين فقهاء أهل البيت عليهم السلام، ودون التسليم له، الغسلات الثلاث فيما عدا آتية

كتاب الطهارة

الولوغ وآنة الخمر والمسكر خَرُطُ القَتَادِ، لأنَّ الصَّحِيحَ من الآءِ ال والمذهب والذي عليه الاتفاق والإجماع مرة واحدة مع إزالة عن النجاسة وقد طهره.

ولا يراعى العدد في غسل الأواني إلّا في آنية الولوغ والخمر والمسكر فحسب. وأيضاً فهذا القائل، وهو النسخ أبو جعفر الطوسي رحمه الله يذهب في مسائل خلافه وهو الكتاب الذي وضعه لمناظرة الخصم: إلى أنَّ العدد في الغسلات لا يراعى إلّا في الولوغ خاصّة ويقول: دليلنا أنَّ العدد يحتاج إلى دليل وحمله على الولوغ قياس ولا نقول به، فمن يقول هذا في استدلاله كيف يقول في استدلاله على ولوغ الخنزير مع تسليمه أنّه لا يسمى كلباً بذلك الدليل؟ إنَّ هذا لعجيب وقد ذهب في نهايته وحمله وعفوده إلى أنّه: لا يُعتبر غسل الإناء بالتراب إلّا في ولوغ الكلب خاصّة.

ومتى مات في الإناء حيوان له نفس سائلة، نجس الماء إذا كان أقلّ من كرٍّ ووجب غسل الإناء مرة واحدة سواء كان الميت فأرة أو غيرها.

وقد روى: أنّه يغسل لموت الفأرة فيه سبع مرّات والصّحيح مرة واحدة. وكلّ ما وقع في الماء فمات فيه ممّا لا نفس له سائلة فلا بأس باستعمال ذلك الماء. وقد استثنى بعض أصحابنا الوزغ والعفرب خاصّة، ذكر ذلك الشيخ أبو جعفر في نهايته وذلك أوردته على طريق الرواية دون العمل على ما ذكرناه عنه واعتذرنا له، وكذلك ما أوردته في هذا الكتاب المنسار إليه بأنَّ الوزغ إذا وقع في الماء ثمّ خرج منه لم يجز استعماله على حال والصّحيح خلاف ذلك لأنّا قد دللنا أن موت ما لا نفس له سائلة لا ينجس الماء ولا يفسده وهذا مذهب أهل البيت والأوّل من القول مذهب المخالف، فإذا كان يموت فيه لا ينجسه فكيف ينجسه بوقوعه فيه؟ وقد دللنا أن أسار حشرات الأرض طاهرة بغير خلاف بيننا. ومتى حصل الإنسان عند غدير أو مصنع ولم يكن معه ما يغرف به الماء لطهارته الصّغرى فليدخل يده فيه ويأخذ منه ما يحتاج إليه لوضوئه، فإن أراد الغسل للجنابة فكذلك هذا مع خلوّ يده من نجاسة عينية ويكون الماء دون الكرّ، فإن كان الماء دون الكرّ وعلى يده نجاسة أفسده.

وقال بعض أصحابنا في كتاب له: وإن أراد الغسل للجنابة وخاف أن نزل إليه فساد الماء

فليرش عن يمينه ويساره وأمامه وخلفه ثم ليأخذ كفاً كفاً من الماء فيغتسل به، ففي الطهارة الصغرى التي هي الوضوء وافق على أخذه الماء من غير إفساد له وإن رجع من استعماله إليه، وفي الكبرى لم يوافق لأن عند هذا القائل أن الماء المستعمل في الطهارة الصغرى طاهر مطهر. فأما المستعمل في الطهارة الكبرى فلا يرفع به الحدث فلاجل هذا قال: فليأخذ كفاً كفاً من الماء فيغتسل به، يُريد قبل أن ينزل من استعماله إلى باقى الماء فيصير ماءً مستعملاً في الطهارة الكبرى فلا يرفع الحدث عنده به وقوله: فليرش، يريد به نداؤه جلده وبالله من قبل نيته واغتساله بحيث يكفيه بعد بلل جسده اليسير من الماء فيجري على جسده من قبل أن ينزل إلى باقى الماء لئلا يصير الماء الباقي قبل فراغه مستعملاً في الكبرى فلا يرفع الحدث عنده به، وليس قول من يقول: المراد بالرّس عن يمينه ويساره وأمامه وخلفه على الأرض دون ميامن جسده ومياسره وخلفه وأمامه، بشيء يلتفت إليه لأنه لا معنى له يرجع إليه لأنه إذا تددت الأرض من هذه الجهات الأربع كان أسرع إلى نزول ما يغتسل به بعد ذلك إلى الماء الباقي قبل فراغ الغتسل من إغتساله، فيصير الباقي ماءً مستعملاً فلا يرفع الحدث عنده به، وهذا جميعه على رأى شيخنا أبى جعفر الطوسى رحمه الله: في أن الماء المستعمل في الأغسال الواجبة لا يرتفع الحدث به، وقد دللنا على خلاف ذلك وبيننا الصحيح فيه قبل هذا المكان في هذا الكتاب فعلى المذهب الصحيح من أقوال أصحابنا لا حاجة بنا إلى الرّس المذكور.

ويستحب أن يكون بين البشر التي يستقى منها وبين البالوعة سبعة أذرع إذا كانت البثر تحت البالوعة وكانت الأرض سهلة، وخمس أذرع إذا كانت فوقها والأرض أيضاً سهلة فإن كانت الأرض صلبة فليكن بينها وبين البشر خمس أذرع من جميع جوانبها. هذا جميعه على الإستحباب وإلا فلو كان بين البثر وبين البالوعة شبراً أو أقل لم يكن بذلك بأس مالم يتغير أحد أوصاف ماء البثر بالنجاسة.

والماء المسخن على ثلاثة أضرب: ماء سخنته النار، وماء سخّن بالشمس وماء مسخن من ذاته وهو ماء العيون الحارة الحامية. فالذى سخّن بالنار لا يكره استعماله على حال، وما أسخنه الشمس يجعل جاعل له في إناء وتعمد لذلك فإنه مكروه في الطهارة معاً فحسب، وما كان مسخنًا من ذاته وهو ماء العيون الحامية فإنه يكره استعماله في التداوى فحسب.

باب أحكام الاستنجاء والاستطابة وكيفية الوضوء وأحكامه:

ينبغي لمن أراد الغائط أن يتجنب شطوط الأنهار ومساقط النّار والطّرق النّافذة وفي النّزال وجحرة الحيوان والمياه الجارية والراكدة ولا يبول فيها ولا في أفنية الدّور ولا في مواضع اللّعن، وفي الجملة كلّ موضع يتأذى به النّاس كلّ ذلك على طريق الاستحباب دون الفرض والإيجاب فمن فعل خلاف ذلك لا يكون فاعلاً لقبيح ولا مخلاً بواجب.

فإذا دخل المبرز فالمستحب أن يقول: أعوذ بالله من الرّجس النّجس بكسر الراء في الرّجس وكسر التّون في النّجس لأنّ هذه اللفظة إذا استعملت مع الرّجس قيل: رجس نجس، بخفض الراء والتّون، وإذا استعمل مفرداً قيل: نجس بفتح التّون والجيم معاً.

الخبث المخبث الشّيطان الرّجيم.

فإذا أراد القعود لحاجته فالواجب عليه أن لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ببول ولا غائط فهذان تركان واجبان في الصّحارى والبنيان على الأظهر من المذهب، وإن وجد في بعض الكتب لفظ الكراهية فليس بشيء يعتمد إلّا أن يكون الموضع مبنياً على وجه لا يتمكّن فيه من الانحراف عن القبلة، ويستحب له أن لا يستقبل قرصى الشّمس والقمر ولا يستقبل الرّيح بالبول خاصّة لئلا تردّه عليه، ولا يطمح ببوله في الهواء ولا يبولن في الأرض الصّلبة. والاستنجاء فرض واجب.

ويجوز استعمال الأحجار فيه أو ما يقوم مقامها في إزالة العين من سائر الأجسام ما لم يكن مطعوماً أو عظماً أو ورناً أو جسماً صقيلاً أو جسماً له حرمة، فإن استعمل هذه الأجسام المنهى عن استعمالها فلا يجزئه في استنجائه، فإن كان قد توضأ وصلى عامداً فعل ذلك أناسياً أو لم يفعل الاستنجاء بشيء من الأجسام بالجملة عامداً أو ناسياً، فالواجب عليه الاستنجاء بما يجوز الاستنجاء به وإعادة الصّلاة دون الطّهارة إذا لم يكن أحدث أو فعل ما ينقضها ويبطلها، ويستعمل الأحجار أو ما يقوم مقام الأحجار سوى ما ذكرناه فيها لم يتعدّ المخرج ويتشر، فإن انتشر وتعدّى المخرج لم يجزئه إلّا الماء مع وجوده، والجمع بين الحجارة

والماء أفضل والاقتصار على الأحجار يُجْزَى.

فأما البول فلا بد من غسله بالماء والاستنجاء باليد اليسرى إلا إذا كان بها عذر. والمسنون في عدد أحجار الاستنجاء ثلاثة وإن أنقاه حجر واحد لم يقتصر عليه بل يجب عليه أن يكمل العدد.

على الصحيح من الأقوال. وإن كان شيخنا المفيد محمد بن محمد بن النعمان يذهب إلى الاقتصار على حجر واحد إذا نقي به الموضع وهو مذهب المخالف، والأول أظهر في المذهب ودليل الاحتياط يعضده ويقتضيه لأن فيه اليقين لبراءة الذمة، والإجماع بإزالة العين والحكم المتعلق بذلك.

فإن لم ينق الموضع بالأحجار الثلاثة فالواجب استعمال ما ينقى به الموضع، وتكون الأحجار أبكاراً غير مستعملة في إزالة نجاسة، أو عليه نجاسة. والاستبراء في الطهارة الصغرى عند بعض أصحابنا واجب وكيفية أن يمسح بإصبعه من عند مخرج النجوى إلى أصل القضيب ثلاث مرات ثم يمر بإصبعه على القضيب ويخرطه ثلاث مرات. وباقي أصحابنا يذهبون إلى استحبابه إلا أنه إن لم يفعل ذلك ورأى بعد وضوئه بللاً فالواجب عليه إعادة بلاخلاف بينهم، وإن كان قد فعل الاستبراء ثم رأى بللاً بعد ذلك فلا خلاف بينهم أنه لا يجب عليه إعادة الطهارة وإنما ذلك من الحبال «وهي عروق الظهر».

ولا استنجاء من ريح وإن كان فيها الوضوء، فإذا استنجى بالماء فليغسل موضع النجوى إلى أن ينقى ما هناك أثراً وعيناً دون الرائحة، وليس لما يستعمل من الماء حدٌ محدود إلا سكون النفس فحسب.

وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أن حده خشونة الموضع وأن يصبر، وهذا ليس بشيء يعتمد لأنه يختلف باختلاف المياه والزمان. فماء المطر المستنقع في الغدران لا يحسن الموضع ولو استعمل منه مائة رطل، والماء البارد في الزمان البارد يحسن الموضع بأقل قليل، والمذهب الأول.

وليغسل رأس إحليله - والإحليل هو الثقب دون سائر العضو - بالماء ولا يجوز الاقتصار

كتاب الطهارة

على غيره مع وجوده على ما تقدم ذكره، وأقل ما يجزى من الماء لغسله ما يكون جارياً ويسمى غسلًا وقدروى: أقل من ذلك مثلاً ما عليه من البول وإن زاد على ذلك كان أفضل. ويكره الكلام وهو على حال الغائط إلا أن تدعوه إلى ذلك الكلام ضرورة، ويستحب له أن يغسل يده قبل أن يدخلها الإناء من حدث الغائط مرتين ومن البول مرة وكذلك من النوم ومن الجنابة ثلاث مرات، ولا بأس بما ينتضح من الاستنجاء على الثوب والبدن إذا كانت الأرض طاهرة ولم يصعد متلوئاً وهذا إجماع من أصحابنا سواء كان من الكف الأول أو الكف الأخير.

فأما كيفية الوضوء: فالنية واجبة في كل طهارة سواء كانت وضوءاً أو غسلًا أو تيمماً، من جنابة كانت الطهارة أو من غيرها، فإن كانت الطهارة واجبة بأن تكون وضوءاً إلى استحابة واجب تعين نوى وجوبه على الجملة أو الوجه الذي له وجب، وكذا إن كان ندباً لتمييز الواجب من الندب ولوقوعه على الوجه الذي كلف إيقاعه عليه كصلاة الجنابة، ويجوز أن يؤدي بالطهارة المندوبة الفرض من الصلاة بدليل الإجماع من أصحابنا. والفرض الثاني الذي تقف صحة الطهارة عليه: مقارنة النية لها.

وذكر بعض أصحابنا في كتاب له: هي مقارنة آخر جزء من النية لأول جزء منها حتى يصح تأنيهاً بتقدم جملتها على جملة العبادة، لأن مقارنتها على غير هذا الوجه بأن يكون زمان فعل الإرادة هو زمان فعل العبادة أو بعضها متعذر لا يصح تكليفه إذ فيه حرج يبطل ما علمناه من نفى الحرج في الدين، ولأن ذلك يخرج ما وقع من أجزاء العبادة وتقدم وجوده على وجود جملة النية عن كونه عبادة من حيث وقع عارياً عن جملة النية لأن ذلك هو المؤثر في كون الفعل عبادة لا بعضه.

والفرض الثالث: استمرار حكم هذه النية إلى حين الفراغ من العبادة، وذلك بأن يكون ذاكرة لها غير فاعل لنية تخالفها.

ويستحب أن ينوي المتطهر عند غسل يديه في الطهارة الكبرى وإن كانت صغرى عند المضمضة والاستنشاق، إذا كانت المضمضة والاستنشاق أول ما يفعل من الوضوء؛ فينبغي مقارنة النية لابتدائها لأنها وإن كانا مسنونين فهما من جملة العبادة وبما

بستحقّ لها التّواب ولا يكونان كذلك إلّا بالتّنية على ما قال تعالى: وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى.

وفرض الوضوء: غسل الوجه وحده من قصاص شعر رأسه إلى محاذر الذّقن - بالذّال المعجمة وفتح القاف - طويلاً ومادارت عليها الإبهام والوسطى عرضاً من مستوى الخلفة في الأغلب والأعمّ دون النّادر السّاذّ، وغسل اليدين من المرافق إلى أطراف الأصابع وعند بعض أصحابنا أنّ البدأة في الغسل من المرافق واجب لا يجوز خلافة فمضى خالفه وجب عليه الإعادة والصّحيح من المذهب أنّ خلاف ذلك مكروه شديد الكراهة حتّى جاء بلفظ الحضر لأنّ الحكم إذا كان عندهم شديد الكراهة يحمي بلفظ الحظر، وكذلك إذا كان الحكم شديد الاستحباب جاء بلفظ الوجوب كما جاء عنهم عليهم السّلام: أنّ غسل يوم الجمعة واجب لما كان شديد الاستحباب لأنّه لا دليل على الحظر بل القرآن يعضد مذهب من قال ذلك على الاستحباب، وخلافه مكروه لأنّه تعالى أمرنا بأن نكون غاسلين، ومن غسل يده من الأصابع إلى المرافق فقد تناوله اسم غاسل بغير خلاف.

ومسح مَقْدَمِ الرّأس ببيلة يده، ومَسَحُ ظاهر القدمين من الأصابع إلى الكعبين ويجب البدأة بالأصابع والانتهاء إلى الكعبين لأنّ القرآن يشهد بذلك بالبيلة أيضاً.

وقد ذهب بعض أصحابنا في كتاب له إلى جواز مسحها من الكعبين إلى رؤوس الأصابع، وذلك منه على جهة لفظ الخبر وإيراده لا على سبيل الفتوى والعمل، لأنّ هذا القائل هو شيخنا أبو جعفر الطّوسيّ رحمه الله أورد ذلك في نهايته إيراداً لا اعتقاداً ومذهبه وفتواه ما حققه في جملة وعقوده فإنّه ذهب إلى ما اخرناه في الجمل والعقود ولأنّ الإجماع حاصل على براءة دمة المتطهّر إذا فعل ما قلناه وليس كذلك خلافة فالاحتياط يوجب عليه ذلك. والكعبان هما العظمان اللّذان في ظهر القدمين عند معقد السّراك.

والواجب في العضوين المغسولين الدّفعة الواحدة والمرّتان سنّة وفضيلة بإجماع المسلمين.

ولا يلتفت إلى خلاف من خالف من أصحابنا: بأنّه لا يجوز المرّة الثّانية، لأنّه إذا تعيّن المخالف وعُرف اسمه ونسبه فلا يعتدّ بخلافه، والشيخ أبو جعفر محمّد بن بابويه يخالف في ذلك.

كتاب الطهارة

ومازاد على المرتين بدعة، والعضوان الممسوحان لا تكرار في مسحهما فَمَنْ كَرَّرَ ذلك كان مبدعاً ولا يبطل وضوءه بغير خلاف، ولو استقبل في مسح رأسه السَّعْرَ لأجزأه، وكذلك لو غسل الوجه منكوساً يبدأ من المحاذِرِ إلى القصاص لأجزأه على الصحيح من المذهب، وقال شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله في مبسوطه: لا يجزئه، والأول أظهر لأنه يتناوله اسم غاسل، وإذا تناوله فقد امتثل الأمر وأتى بالمأمور به بغير خلاف.

وأقل ما يجزىء من الماء في الأعضاء المغسولة ما يكون منه غاسلاً وإن كان ملل الدَّهْن - بفنح الدال - بعد أن يكون جارياً على العضو، فإن لم يكن الماء جارياً فلا يجزئه لأنه يكون ماسحاً ولا يكون غاسلاً والأمر بالغسل غير الأمر بالمسح.

وبعض أصحابنا يذهب في كتاب له إلى إطلاق الدَّهْن من غير تقييد للجريان وبقيده في كتاب آخر له، والصحيح تقييده بالجريان لأنه موافق للبيان الذي أنزل به القرآن. وقال السيد المرتضى رحمه الله في المسائل الناصريّة: والذي يجب أن يعول عليه أن الله تعالى أمر في الجنابة بالاغتسال وفي الطهارة الصغرى بغسل الوجه واليدين فيجب أن يفعل المتطهر من الجنابة والمتوضئ ما يسمّى غُسلًا ولا يقتصر على ما يسمّى مسحاً ولا يبلغ الغسل، فأما الأخبار الواردة بأنه مجزئك ولو مل الدَّهْن فإنها محمولة على دهن يجري على العضو ويكثر عليه حتى يسمّى غُسلًا ولا يجوز غير ذلك.

قال محمد بن إدريس: وهذا هو الصحيح المحصل المعتمد عليه والمسنون للرجال أن يبتنوا بظاهر الذراع بالكف الأول وبباطن الذراع بالكف الثاني، والمسنون للنساء عكس ذلك، وهذا على جهة التدب لا الوجوب للرجال والنساء.

ولابد من إدخال المرافق في الغسل على طريق الوجوب، والترتيب واجب في الطهارتين معاً الكبرى والصغرى، والموالة واجبة في الصغرى فحسب، وحدها المعتبر عندنا - على الصحيح من أقوال أصحابنا المحصلين - هو أن لا يحفّ غسل العضو المقدم في الهواء المعتدل، ولا يجوز التفريق بين الوضوء بمقدار ما يحفّ معه غُسل العضو الذي انتهى إليه وقطع الموالة منه في الهواء المعتدل،

وبعض أصحابنا يوجب الموالة على غير هذا الاعتبار ويذهب إلى اعتبار الجفاف يكون عند

الضرورة لانقطاع الماء وغيره من الأعذار فأما مع زوال الأعذار فلا يعتبر جفاف ماوضاًه.
وأقل مايجزىء في مسح الناصية ماوقع عليه إسم المسح، والأفضل أن يكون مقدار
ثلاث أصابع مضمومة سواء كان مخناراً أو مضطراً.

وقال بعض أصحابنا: الواجب في حال الاختار مقدار ثلاث أصابع مضمومة وفي حال
الضرورة إصبع واحد، والأول أظهر بين أصحابنا لأن دليل القرآن يعضده لأن من مسح
ماخترناه يسمى ماسحاً بغير خلاف ومن ادعى الزيادة يحتاج إلى سرع، فالسنيخ أبو جعفر
الطوسي رحمه الله يذهب إلى ماخترناه في مجله وعقوده ويورد المقالة الأخرى في نهايته على
جهة الإيراد على ما تبيننا عليه من قبل.

ويُكره استقبال شعر ذراعك في غسله وكذلك يُكره استقبال شعر ناصيتك في
مسحها، ثم تضع يديك جميعاً بما بقي فيهما من البلّة على ظهر قدميك فتمسحهما من أطراف
الأصابع إلى الكعبين اللذين تقدّم وصفهما، ولا يجوز أن يأخذ للرأس والرجلين ماءً جديداً
ولا يجزىء غسل الرجلين عن مسحهما، وكذلك الرأس، وإن عرضت حاجة إلى غسل
الرجلين للتنظيف أو غيره وجب أن يُقدّم على الوضوء ليميّز بين المفروض والمسنون فإن
جعل غسلهما بين أعضاء الطهارة فمكروه ويعتبر جفاف ماوضاًه على ماضى ترحنا له.
ومسح الأذنين أو غسلهما بدعة عند أهل البيت عليهم السلام، ولا يجوز المسح على الخفين
ولا الجوربين ولا الجرموقين ولا على الخمار والعمامة، فأما التعلال فما كان منها حائلاً بين الماء
وبين القدم لم يجز المسح عليه، ومالم يمنع من ذلك جاز المسح عليه سواء كان منسوباً إلى
العرب أو الأعجم. ويجوز المسح على الجبائر عند الضرورة وخوف المضرة بحل العضو.
قال محمد بن إدريس: في مسائل الخلاف للسيد المرتضى: التساخين الخفاف - بالتاء المنقطة
من فوقها بنقطتين المفتوحة والسن غير المعجمة المفتوحة والخاء المعجمة المكسورة والياء
المنقطة من تحتها بنقطتين المسكنة والنون - فأوردت الكلمة هاهنا ثلاثاً تصحف.

ويجب في الوضوء الترتيب وهو أن يغسل الوجه ثم اليدين ويمسح الرأس ثم
الرجلين، فمن قدّم مؤخراً أو آخر مقدّماً لم يجزئه ذلك في رفع حديثه، وكان عليه تداركه، كأنه
قدّم غسل يديه على وجهه، فالواجب أن يرجع فيغسل وجهه ثم يديه وكذلك سائر

كتاب الطهارة

الأعضاء، ومن قَدَّم غسل يده اليسرى على غسل اليمنى وجب عليه الرجوع إلى غسل اليمنى ثم يعيد غسل اليسرى، ودليل ذلك إجماع أهل البيت عليهم السلام. فإنَّ غسل اليدين قبل الوجه ثمَّ غسل الوجه بعدهما، فإن كان لم ينو عند المضمضة والاستنشاق نية الطهارة ولانواها عند غسل وجهه فإنه يجب أن يعيد غسل وجهه ثانيًا بنية لأنَّ غسله بغير نية، وإن كان نوى عند المضمضة فلا يجب عليه إعادة غسل وجهه ثانيًا وكذلك إن لم ينو عند المضمضة ونوى عند غسل وجهه نية الطهارة فلا يجب عليه إعادة غسله ثانيًا بل إعادة غسل يديه فحسب، ومسح رأسه ورجليه مرتبًا إذا لم يحفَّ الماء الذي على وجهه فإن جفَّ وجب عليه إعادة غسله ثانيًا، فهذا تحرير ذلك.

والمالاة في الوضوء أيضًا واجبة ومعناها غير معنى الترتيب، لأنَّ الترتيب هو أن يكون كلَّ تطهير عضو بعد صاحبه من غير تفصيل لفرق أو تراخ، والمالاة: أن يوالى بين الأعضاء من غير تراخ فيصل غسل اليدين بغسل الوجه، ومسح الرجلين بمسح الرأس، ويُتعمَّد أن يكون فراغه من مسح رجلية وعلى أعضائه المغسولة والمسوحة نداوة الماء، ومن فرق وضوءه لانتقاط الماء عنه أولغيره من ضروب الأعدار أو باختياريه حتى يحفَّ ماتقدَّم، وجب عليه استئناف الوضوء من أوله أو من حيث جفَّ وإن كان التفريق لم يحفَّ معه ماتقدَّم وصلَّ من حيث قطع.

ومن ذكر أنه لم يمسح برأسه وفي يده بلة الوضوء يمسح عليه وعلى رجلية بآبقي في يده من البلة من غير استئناف ماء مجدد، وكذلك القول في الرجلين إذا ذكر أنه لم يمسح عليهما، فإن لم يكن في يده بلل أخذه من حاجبيه أو من لحيته أو من أشفار عينييه إن كان في ذلك نداوة ومسح بها وإن كانت قليلة، فإن لم يبق شيء من النداة أصلًا وجب عليه إعادة الوضوء من أوله وكذلك إن ذكر أنه لم يغسل ذراعيه وجب أن يغسلها ثمَّ يمسح برأسه ورجليه، وكلَّ هذا ما لم يحفَّ طهارة العضو المتقدَّم على المنسي، كأنه ذكر أنه لم يغسل ذراعيه وقد جفَّت طهارة وجهه أو ذكر أنه لم يمسح رأسه وقد جفَّت طهارة ذراعيه، فمن كانت هذه حاله وجب أن يستأنف الوضوء من أوله.

ومن كان قائمًا في الماء وتوضأ ثمَّ أخرج رجلية من الماء ومسح عليهما من غير أن

يدخل يديه في الماء فلا حرج عليه لأنه ماسح بغير خلاف والظواهر من الآيات والأخبار متناولة له، ولنا في هذا مسألة طويلة فمن أرادها وقف عليها.

ومن عرض له وهو في حال الوضوء لم يخرج عنه شك في أنه ترك بعض أعضائه أوقدّم مؤخراً أو آخر مقدّماً، وجب عليه أن يعيد الوضوء من أوله حتى يكون على يقين من كمال طهارته، إلا أن يكثر ذلك منه ويتواتر فلا يلتفت إليه وبمضى فيها أخذ فيه، فإن كان السكّ العارض بعد فراغه وانصرافه من مغتسله وموضعه لم يحفل بالشك والغاه لأنه لم يخرج عن حال الطهارة إلا على يقين من كمالها وليس ينقض الشك اليقين اللهم إلا أن يتيقن ويذكر أنه أهمل شيئاً أوقدّم مؤخراً أو آخر مقدّماً فيكون الحكم ماقدّمناه.

وقد فال بعض أصحابنا في كتاب له: أنه ليس من العادة أن ينصرف الإنسان من حال الوضوء إلا بعد الفراغ من استيفائه على الكمال، وهذا غير واضح إلا أنه رجع في آخر الباب ويقول: إن انصرف من حال الوضوء وقد شك في شيء من ذلك لم يلتفت إليه ومضى على يافته، وهذا القول أوضح وأبين في الاستدلال.

ومن تيقن الطهارة والحدث معاً ولم يعلم أيهما سبق صاحبه وجب عليه الوضوء لبزول السكّ ويحصل على يقين بالطهارة، ومن تيقن الطهارة وشك في الحدث عمل على اليقين ولم يحفل بالسكّ، وإن كان المتيقن هو الحدث والمشكوك فيه هو الطهارة عمل على اليقين واستأنف الطهارة.

ومن كان في يده خاتم فالمستحب أن يحركه عند غسل يده وإن كان واسعاً يدخل الماء تحته، وإن كان ضيقاً لا يدخل الماء تحته فليحوّله من موضعه إلى موضع آخر وكذلك المرأة في الدملج وما أنسبه.

ذهب شيخنا أبو جعفر في مسائل خلافه: إلى أنه منى صلى الظهر بطهارة ولم يُحدث وجدد الوضوء ثم صلى العصر ثم ذكر أنه ترك عضواً من أعضاء الطهارة فإنه يعيد صلاة الظهر ولا يعيد صلاة العصر، وحكى عن السافعي أنه بعيد الظهر وفي إعادة العصر فولان: أحدهما لا يعبد مل ما فلنا إذا قال: إن مجدّد الوضوء يرفع الحدث والآخر أنه يعبد إذا لم يقل: إن مجدّد الوضوء يرفع حكم الحدث.

كتاب الطهارة

قال محمد بن إدريس مصنف هذا الكتاب: والذي يفوى في نفسى ويقتضيه أصول مذهبنا أنه يعيد الصلاتين معاً الظهر والعصر لأنّ الوضوء الثانى ما استتبع به الصلاة ولا رُفِعَ به الحدث وإجماعنا منعقد على أنه لا تُستباح الصلاة إلاّ بنية رفع الحدث أو نية استباحة الصلاة بالطهارة، فأما إن توضأ الإنسان بنية دخول المساجد أو الكون على طهارة أو الأخذ في الحوائج، لأنّ الإنسان مستحبّ له أن يكون في هذه المواضع على طهارة فلا يرتفع حده ولا استتبع بذلك الوضوء الدخول في الصلاة، وإلى هذا القول والتحرير يذهب سيخنا أبو جعفر الطوسى رحمه الله في جواب المسائل الحلبيات التى سئل عنها فأجاب بما حررناه فأما إن كان قد أحدث عقيب كل طهارة فإنه يجب عليه إعادة جميع صلاته.

ومقدار الماء لإسباغ الوضوء مُدٌّ، وهو رطلان وربيع بالعراقى، وللغسل صاع وهو أربعة أمداد يكون تسعة أرتال بالعراقى، ومن اغتسل أو توضأ بأقل من ذلك أجزأه بعد أن يقسّمه في ثلاث أكف: كف للوجه وكفان لليدين، وقد روى أنه يجزىء من الوضوء ما جرى مجرى الدهن إلاّ أنه لا بد أن يكون ممّا يتناولوه اسم الغسل ولا ينتهى في القلّة إلى ما يسلب الاسم على ما قدّمنا شرحنا له وحققناه.

باب أحكام الأحداث الناقضة للطهارة:

ما ينقض الوضوء على ثلاثة أضرب: أحدها ينقضه ولا يوجب الغسل، ونائبها ينقضه ويوجب الغسل، وثالثها إذا حصل على وجه نقض الوضوء لا غير، وإذا حصل على وجه آخر وجب الغسل.

فما يوجب الوضوء لا غير:

البول والغائط سواء خرج من الموضع المعتاد أو خرج من غير ذلك الموضع لقوله تعالى: أَوْجَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ، وَلَمْ يُعَيِّنْ مَوْضِعًا دُونَ مَوْضِعِ،

وبعض أصحابنا بقيد ذلك بموضع في البدن دون المعدة ويستشهد على ذلك بعموم قوله تعالى: **أَوْجَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ**، وما روى من الأخبار: **أَنَّ الْغَائِطَ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ** يتناول ذلك وقال: ولا يلزم ما فوق المعدة لأن ذلك لا يسمى غائطاً وهذا استدلال منه غير واضح لأنه استدلال بعموم الآية ثم خصص اللفظ من غير تخصيص فيه أوفى دليله فمابقي لدون المعدة معنى بالثقيد بل لأنه لا يسمى غائطاً، فإن سُمي غائطاً أخرج الغائط من فوق المعدة يلزمه ما لزمه من دون المعدة لتشمول اللفظ وعموم الآية وإلا بطل استدلاله بها رأساً، والأولى إطلاق خروجه من موضع في البدن من غير تقييد حتى يصح الاستدلال بالآية والأخبار.

والريح الخارج من الدبر على وجه متيقن إما بأن يسمع الصوت أو يشم الريح، فأما غير ذلك من الخارج من غير الدبر إما فرج المرأة - يعنى قبلها - أو مسام البدن أو ريح متوهمة مشكوك فيها غير متيقن فلا ينقض ذلك الوضوء.

والنوم الغالب على السمع والبصر ويجموع الحاستين على جميع أحوال النائم من صحيح الحاسة فأما غير صحيح الحاسة فبأن ينام نوماً لونا مه صحيح الحاسة لما سمع ولما أبصر.

وإجماع أصحابنا على أن النوم حدث ينقض الوضوء منعقد، وقول الرسول عليه السلام العبن وكاء السه - بالسین غير المعجمة المسندة المفتوحة وبالهاء غير المنقلبة عن تاء - وهى حلقة الدبر، قال الساعر:

أدع أجيجاً باسمه لا تنسه إن أجيجاً هو صبيان السه

يعضد مذهبنا إليه لأنه يجمع عليه،

وكل ما أزال العقل وفقد معه التحصيل والتميز من إغماء وجنون ومرة وسكر .
وغير ذلك من جميع أنواع الأمراض التي يفقد معها التحصيل ويزول التكليف.

وما يوجب الغسل:

فخروج المني على كل حال سواء كان دافقاً أو غير دافق بشهوة كان أو بغير

شهوة،

كتاب الطهارة

وما يوجد في بعض كتب أصحابنا من تعيينه بالدنف فغير واضح إلا أنه لما كان الأغلب في أحواله الدنف قيد ذلك.

وغيوبة الحشفة في فرج آدمي سواء كان الفرج قبلًا أو دبرًا،

على الصحيح من الأقوال لأنه إجماع المسلمين وبعض ذلك قوله تعالى: **أَوَلَمْ تَسْتَمِ الْأُنثَىٰ**، ولا خلاف أن من أولج حشفته في دبر امرأة ينطلق عليه أنه لامس النساء حقيقةً وضعيةً وحقيقةً عرفيةً شرعيةً، ويسمى أيضًا الدبر فرجًا بغير خلاف بين أهل اللغة، على أن هذه اللفظة إن كانت مستقاة من الانفراج فهو موجود في الفيل والدبر وإن كانت مختصةً بقبل المرأة فذلك ينتقض بقوله تعالى: **وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ**، ومعلوم أنه تعالى أراد بذلك الرجال دون النساء وسمى ذكر الرجل وآلة جماعه فرجًا وهذا ينتقض أن تكون اللفظة مختصةً بقبل المرأة.

وأما الأخبار المتضمنة لذكر غيوبة الحشفة فهي أيضًا عامة على الفرجين ودالة على الأمرين لأن غيوبة الحشفة في كل واحد من الفرجين تقتضي تناول الاسم وفي الأخبار ما هو أوضح في تناول الأمرين من غيره.

روى محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان بن يحيى عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام أي الباقر والصادق عليهما السلام قال: سألته منى يجب الغسل على الرجل والمرأة؟ قال: إذا أدخلته فقد وجب الغسل والمهر والرجم وفي لفظ آخر: إذا غيب الحشفة. وروى حماد عن ربعي بن عبد الله عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: جمع عمر بن الخطاب أصحاب النبي عليه السلام فقال: ماتقولون في الرجل يأق أمله فخالطها ولم ينزل؟ فقالت الأنصار: الماء من الماء. وقال المهاجرون: إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل. فقال عمر لعلي بن أبي طالب صلوات الله عليه: ماتقول يا أبا الحسن؟ فقال عليه السلام: أتوجبون الرجم عليه ولا توجبون عليه صاعًا من ماء. وقد روى هذا المعنى من طرق كثيرة وهذا تنبيه منه عليه السلام على أن هذه الأحكام تتبع بعضها بعضًا وإذا كنا نوجب في الوطء في الدبر من المرأة الحد كما نوجب في الفيل وجب الغسل على الجميع بسهادة أمير المؤمنين عليه السلام.

السرائر

وأما الاخبار المنضمّة لعلق الغسل بالماء الخنثان فلا دلالة فيها عليها لأن أكبر ما مضيه ان سعل وحوب الغسل بالماء الخنثان وقد بوجّب ذلك ولس هذا بمانع من إيجابه في موضع آخر لا الماء فيه الخنثان إلا من حسب دليل الخطاب وذلك غير معتمد ولا معول عليه عند المحققين لاصول الفقه على أنهم يوجبون الغسل بالإيلاج في قبل المرأة، وإن لم يكن هناك حاشا وقد عملوا بخلاف ظاهر الخبر فإذا قالوا: المرأة، وإن لم تكن مخونه فذلك موضع الحسن من غيرها، قلنا: هذا على كلّ حال عدول عن الظاهر لأن الخبر علّق الحكم فيه بالخنثان - سند مضعف وإدا أوجبنا حكم الغسل فيها لم يلق فيه خنثان على الحقيقة فبدليل آخر هكذا نصنع فيها خالفه فيه. وأما ما يوجد في الروايات والأخبار والكتب فلو كان صريحاً في غنثه خلاف ما ذكرناه، لم يجب الالتفات إليه فيما يدل القرآن والإجماع والأخبار المتظاهرة المسهورة على خلافه، فضلاً أن يكون لفظه محتملاً لأنهم يدعون، أن من وطأ امرأة في دبرها ولم تنزل فلا غسل عليه. ويمكن حملهُ على وطئها من جهة الدبر دون الفرج وكما أنه يطأ من حبه الفرج في الفرج وفيما دونه فكذلك قد يطأ من جهة الدبر في الفرج وفيما دونه. ويوجد في روايات أصحابنا ما هو صريح في أن الوطء في الدبر يغير إنزال يقتضي الغسل فهو معارض بلك الأخبار فإن قيل: قد دللنا على أن الفاعل يجب عليه الغسل فمن أين أن الغسل أيضاً واجب على المفعول به؟ قلنا: كلّ من أوجب ذلك على الفاعل أوجب على المفعول به، فالقول بخلاف ذلك خروج عن الإجماع، فأما ما يوجد في بعض كتب شيخنا أبي جعفر الطوسي - رحمه الله - مما يخالف ما اخترناه ويعتض ظاهره ضد ما بيناه فيمكن تأويل ما أورده بالمذكور وأيضاً فقد اعتدنا له في مواضع، وقلنا: أورده إيراداً لا اعتقاداً. والدليل على ذلك ما أورده في مبسوطه في الجزء الثالث في كتاب النكاح قال: فصل في ذكر ما يستباح من الوطء وكيفيته قال: يكره اتيان النساء في أحشائهن يعني أدبارهن وليس بمحظور قال: والوطء في الدبر يتعلق به أحكام الوطئ في الفرج من ذلك إفساد الصوم ووجوب الكفارة ووجوب الغسل، وإن طأعته كان حراماً محضاً كما لو أتى غلاماً، وإن أكرها فعليه المهر ويستقر به المسمى ويجب به العدة. قال: وروى في بعض أخبارنا: أن نقض الصوم ووجوب الكفارة والغسل لا يتعلق بمجرد الوطئ إلا أن ينزل فإن لم ينزل فلا يتعلق به ذلك، فانظر

كتاب الطهارة

أرسدك الله فهل هذا قول موافق لما أحرمناه أو مخالف له؟ وقال في مبسوطه في الجزء الأول في فصل في ذكر غسل الجنابة وأحكامها: فأما إذا أدخل ذكره في دبر المرأة أو العلامة فلاصحابنا فيه روايان: إحداهما يجب الغسل عليها والثانية لا يجب عليها هذا آخر كلامه.

قال محمد بن إدريس رحمه الله: إذا كانت إحدى الروايتين بعضها القرآن والأدلة والعمل بها هو الواجب ورفض الرواية الأخرى لغيرها عن الرهان، وقال رحمه الله في كتاب الصوم في الجزء الأول من مبسوطه أيضاً: والجماع في الفرج أنزل أولم ينزل سواء كان قبلًا أو دبرًا فرج امرأة أو غلامٍ أوميتةٍ أو بهيمةٍ وعلى كل حال على الظاهر من المذهب، هذا آخر كلامه، ألا تراه - رحمه الله - قد سمى الدبر فرجًا وفوله: والجماع في الفرج سواء كان قبلًا أو دبرًا. وأقوى في المحائريات في المسألة الثانية والأربعين عن الرجل: إذا جامع امرأته في عجزها وأنزل الماء أولم ينزل ما الذي يجب عليه؟ فقال: الجواب، الأحوط أن عليها الغسل أنزلا أولم ينزلا وفي أصحابنا من قال: لا يغسل في ذلك إذا لم ينزلا والأول أحوط فهذا فتوى منه وتصنيف وما أومأت إلى ما أومأت إلا يجب لا ينبغي أن تقلد إلا الأدلة دون الرجال والكتب.

والحيض والنفاس ومسّ الأموات من الناس بعد بردهم بالموت وقبل تطهيرهم بالغسل على خلاف بين الطائفة، والصحيح وجوب الغسل. والقسم الثالث دم الاستحاضة فإنه إذا خرج قليلاً لا ينقب الكرسف نقض الوضوء لا غير، وإن نقب أوجب الغسل.

وقد يوجد في بعض كتب أصحابنا عبارة عن هذا القليل غير واضحة بأن قال: وحده أن لا يظهر على القطنه، والمقصود من ذلك أن لا يظهر على القطنه إذا استدخلتها المرأة إلى الجانب الآخر وهو أن ينقبها ويظهر عليها، فلا يظن ظان أنه أراد بالعبارة أن لا يظهر على القطنه جملة من أي جانب كان فليس هذا المراد لأنه إن لم يظهر عليها جملة فليست هي مستحاضة ولا ينقض الوضوء سوى ما ذكرناه.

وجملة الأمر وعقد الباب أن نقول: ناقض الطهارة المائية اثنا عشر شيئاً ستة تنقض الوضوء ولا توجب الغسل، وستة منها تنقض الوضوء وتوجب الغسل. فالذي ينقض الوضوء ولا يوجب الغسل: البول والغائط والريح والنوم الغالب

على السَّمْع والبصر وكلّ ما أزال العقل والتميز من سائر أنواع المرض والاستحاضة على بعض الوجوه، وهو أن يكون الدّم قليلاً لا ينقب الكُرْسُف على ماضى نرحنا له. وقد يوجد في بعض الكعب: خمسة تنفض الوضوء ولا يذكرون السّادس والاعتذار عنهم أنّ تركهم لذكره لأنهم ماذكروا إلّا الذي هو نافض الوضوء هو بنفسه غير منقسم في نفسه، مال ذلك أحد الخمسة: البول غير منقسم في نفسه لأنّه ليس له حالة أخرى تنفض الوضوء ويوجب الغسل، والقسم السّادس له حالة أخرى ينفض الوضوء ويوجب الغسل وهو إذا كر الدّم ونقب فلاجل ذلك قالوا: خمسة يعنون النافض الذي لا ينقسم في نفسه والمحصّل والمحكّك ماذكرناه أولاً.

والستّة التي توجب الاغتسال: إنزال المنيّ، وغيوبة الحسفة في فرج آدمى سواء كان ذكراً أو أنثى كبيراً أو صغيراً ميتاً أو حيّاً، والحيض والنّفاس والاستحاضة على بعض الوجوه،

أحراراً من القسم الذي ينفض الوضوء ولا يوجب الغسل وهو القليل الذي لا ينقب الكُرْسُف - وهذا القسم المراد به الكبير الذي ينقب الكرسف فإنّه يوجب الغسل. ومسّ الأموات من الناس بعد بردهم بالموت وقبل تطهيرهم بالغسل، فهذه اثنا عشر شيئاً. فأما الطّهارة التّرابيّة فجميع ذلك ويزيد عليها بوجود الماء مع التّمكن من استعماله فصارت نواقض التّرابيّة ثلاثة عشر شيئاً، فجميع الأغسال الرّافعة للأحداث لا يستباح بمجردها الصّلوات إلّا غسل الجنابة فحسب فإنّ الصّلاة تستباح بمجرده.

من غير خلاف بين فقهاء أهل البيت، فأما ما عداه من الأغسال فقد اختلف قول أصحابنا فيه، فمنهم من يستبيح بمجرده الصّلاة ويجعله مثل غسل الجنابة ويحتجّ بأنّ الصّغير يدخل في الكبير، ومنهم وهم المحقّقون المحصلون الأكرون لا يستبيحون الصّلاة بمجرده ولا بدّهم في استباحة الصّلاة من الوضوء إمّا قبله أو بعده. وقد يوجد في بعض كتب أصحابنا: أنّ كَيْفِيَّةَ غُسل الحائض مثل كَيْفِيَّةِ غُسل الجنب، ويزيد بوجود تقدير الوضوء على الغسل، وهذا غير واضح من قائله بل الزّيادة على غسل الجنابة أن لا تستبيح الحائض إذا طهرت بغسل حيضها وبمجرده الصّلاة كما يستبيح الجنب سواء قدّمت الوضوء أو أخرت، فإن

كتاب الطهارة

أراد: يجب تقديم الوضوء على الغسل فغير صحيح بغير خلاف، والذي يدل على ما اخترناه من القولين قول الله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، فأوجب على كل فائمه إلى الصلوة مسح بعض الرأس ومسح الرجلين، فمن استباح الصلوة بمجرد الغسل لم يمتثل الأمر ولا أتى بالأمور لأنه مامسح، والله تعالى أمرنا إذا أردنا الصلوة أن نكون غاسلين ماسحين فإن قيل: هذا يلزمكم مله في غسل الجنابة قلنا أنت موافق لنا في غسل الجنابة ودليل ذلك قوله تعالى: وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا، ومن اغتسل بعد تطهر فما أوجب على الجنب إذا أراد استحاحه الصلوة إلا أن يتطهر بالاغتسال فحسب فأخرجنا الجنب بهذا اللفظ وبقي الباقي على عمومته وسموله، وأيضاً الإجماع حاصل على استحاحه الجنب الصلوة بمجرد الغسل. وليس ينتفض الوضوء بشيء خارج عما ذكرناه من قلنس بفتح اللام - أودم سائل أوقى أومدى أوودى - بالدال غير المعجمة - أومس فرج أوغير ذلك مما وقع الخلاف فيه وذكره يطول. فأما الدود الخارج من أحد السبيلين أو السيفاه أو الحقنة بالمناعات فإن خرج شيء من ذلك خالياً من نجاسة فلا وضوء، وإن كان عليه شيء من العذرة أو البول فحسب، انتقضت الطهارة بما صحبها من ذلك لا بخروج ذلك الشيء.

باب الجنابة وأحكامها وكيفية الطهارة منها:

الجنابة في اللغة هي البعد.

قال الاعشى: أيب حُرَيْثاً زائراً عن جنابه، يعنى عن بعد.

وهي في الشريعة كذلك لأن الجنب بعد عن أحكام المتطهرين لأن المتطهر يستبىح ما لا يستبىحه الجنب من الجلوس في المساجد وغير ذلك، والجنب بعد عن ذلك لحديثه. ويصير الإنسان جنبا ويتعلق به أحكام المجنبيين من طريقتين فحسب لانا لث لهما: أحدهما: إنزال الماء الذي هو المني سواء خرج دافقاً أو مقارناً للسهوة أو لم يكن كذلك، في النوم كان أوفى اليقظة وعلى كل حال على ماضى شرحنا له، والآخر غيبوبة الحشفة على ما ذكرناه

وحققناه من قبل، وهذان الحكمان يشتركان فيهما الرجال والنساء.
فإن جامع الرجل امرأته فيا دون الفرج - الذى حققناه وبيناه - وأنزل وجب عليه
الغسل وإن لم ينزل فليس عليه الغسل وكذلك المرأة.

وذكر بعض أصحابنا في كتاب له فقال: فإن جامع الرجل امرأته فيا دون الفرج وأنزل وجب
عليه الغسل ولا يجب عليها ذلك، فإن لم ينزل فليس عليه أيضاً الغسل، فإن أراد بقوله:
«الفرج» القُبُل فحسب فغير مُسلم، وإن أراد «بالفرج» القُبُل والدُّبر معاً وأراد بجماعه
فيها دونها فصحيح فوله على ما بيناه وأوضحناه، فكلامه محتمل فلانظن بمصنف الكتاب
إلا ما قام عليه الدليل دون ما لم يقم عليه إذا كان الكلام محتملاً مع إيرادنا كلامه وقوله وفتواه
من غير احتمال للتأويل الذى ذكره في مبسوطه وجوابات الحائريات.

ومتى انتبه الرجل فرأى على ثوبه أوفراسه منياً ولم يذكر الاحتلام ولم يكن ذلك الثوب
والفراس يشتركان فيه غيره وينام فيه سواء، وجب عليه الغسل سواء قام من موضعه ثم
رأى بعد ذلك أولم يقم، فأما إن ساركه في لبسه والنوم فيه مشترك ممن يحتلم فلا يجب عليه
الاغتسال، سواء قام من موضعه ثم رآه أولم يقم.

وذكر بعض أصحابنا في كتاب له: أنه إذا انتبه الرجل فرأى على ثوبه أوفراسه منياً ولم يذكر
الاحتلام وجب عليه الغسل فإن قام من موضعه ثم رأى بعد ذلك فإن كان ذلك الثوب
أو الفرأس مما يستعمله غيره لم يجب عليه غسل، وإن كان مما لا يستعمله غيره وجب عليه
الغسل. فاعتبر المساركة بعد القيام من موضعه ولم يعتبرها قبل القيام من موضعه،
والصحيح ما أخرناه، وإلى هذا ذهب السيد المرتضى رضى الله عنه في مسائل خلافه فقال:
عندنا أنه من وجد ذلك في ثوب أوفراس يستعمله هو وغيره ولم يذكر الاحتلام فلا غسل يجب
عليه لتجويزه أن يكون من غيره، فإن وجد فيما لا يستعمله سواء ولا يجوز فيا وجده من غيره
فيلزمه الغسل وإن لم يذكر الاحتلام. وقال أبو حنيفة ومحمد ومالك والورى والأوزاعي:
يغتسل وإن لم يذكر الاحتلام. وقال ابن حبان: وجد حن اسبقظ اغسل، وإن وجده
بعدهما يقوم ويمسى فلا غسل عليه. وقال السافعي: أحب له أن يغتسل، هكذا حكى
الطحاوي عنه في الاختلاف، والذى قاله السافعي في الآم مثل ما حكيناه من مذهبننا من القسمه،

كتاب الطهارة

والدليل على صحة مذهبن أنه إذا وجد المني ولم يذكر الاحتلام وهو يجوز أن يكون من غره ولا يقين معه بما يوجب الغسل وهو على يقين متقدم ببراءه دمه منه، فإنه على أصل الطهارة فلا يخرج عن ذلك اليقين إلا يقين منله، وإذا وجده فيها لا يستببه ولا يستعمله غره فقد أيعن بأنه منه فوجب الغسل؛ إذ قد بينا أنه لا معتبر بممارنه خروجه للسهوة، فأما فرق ابن حنّ أن يُصادفه حين انبهاه وبأن أن يقوم ونسي فلا وجه له من حيث كان إذا فارق الموضع يجوز أن يكون من غره فإذا صادفه في الحال لم يكن إلامه، والتقسيم الذي ذكرناه أولى لأنه إذا جوز فيها يصادفه أن يكون من غره كتجويزه فيها يفارقه، لم يجب عليه الغسل في الموضعين، فلامعنى لا اعتبار المني بل المعتبر ما ذكرناه. هذا آخر كلام المرتضى رحمه الله، فهو واضح سديد في موضعه.

وذكر بعض أصحابنا في كتاب له وهو شيخنا أبو جعفر في نهايته فقال: ومنى خرج من الإنسان ماء كبر لا يكون دافقاً لم يجب عليه الغسل ما لم يعلم أنه منى وإن وجد من نفسه سهوة إلا أن يكون مريضاً فإنه يجب عليه حينئذ الغسل مى وجد من نفسه سهوة ولم يلتفت إلى كونه دافقاً وغير دافق. فإن أراد هذا القائل باستثنائه المريض أنه إذا خرج منه ماء كبر ولا يكون منياً من نفسه وجد سهوة يجب عليه الغسل، فهذا غير واضح إذ قد بينا أن الجنابه لا تكون إلا بنسيئتين فحسب ولا يتعلق على الإنسان أحكام المجننين إلا من طريقتين: إحداها خروج المني على كل حال سواء كان دافقاً أو غير دافق بسهوة أو غير سهوة والأخرى غيبوبه الحسقة في فرج آدمي لا يالب لها، وإن استثناءه من الدفق فلا اعتبار بالسهوة ولا بالدفق بانفراد كل واحد منها أو باحتياهما من مريض جاء أو من صحيح أو أحدهما إذا لم يكن المني موجوداً، فإذا لا وجه لاستثنائه إذا كان المعتبر المني فحسب سواء كان من صحيح أو مريض معه دفق وسهوة أو لم يكونا مفارنين له. والظاهر من كلامه في كتابه أنه أراد بما ذكره فسماً بالاً زائداً على المني والماء المختانين بدليل قوله عقيب ذلك: ومنى حصل للإنسان جنباً بأحد هذه الأنبياء، فقد جمع. وأقل الجمع بلانه عند المحققين ولو لم يرد ذلك لقال: بأحد هذين السببين يعنى المني والتقاء المختانين، فليتأمل ذلك ويلحظ فإنه واضح للمستبصر.

ومتى صار الإنسان جنباً بما قدّمناه من الحكمين فلا يدخل شيئاً من المساجد إلا عابر

السرائر

سبيل، إلّا المسجد الحرام ومسجد الرسول عليه وعلى آله السّلام فإنّه لا يدخلهما على حال، فإن كان نائماً في أحدهما واحتلم وأراد الخروج فإنّه يجب عليه أن يتيمّم من موضعه ثمّ يخرج، وليس عليه ذلك في غيرهما من المساجد.

وجملة الأمر وعقد الباب أنّه يحرم عليه ستّة أشياء: قراءة العزائم من القرآن ومسّ كتابة القرآن ومسّ كتابة أسماء الله تعالى وأسماء أنبيائه وأئمّته عليهم السّلام والجلوس في مساجد ووضع شيء فيها. ولا بأس بأخذ ما يكون له فيها محلّ له ذلك جائز سائغ. والجواز، مسجدين: المسجد الحرام ومسجد النّبي عليه السّلام تحريم وله أن يقرأ جميع القرآن سوى الاستثنائه من الأربع السّور من غير استثناء لسواهنّ على الصّحيح من المذهب والأقوال. وبعض أصحابنا لا يجوز إلا ما بينه وبين سبع آيات أو سبعين آية والزّائد على ذلك بحرمه مثل الأربع السّور، والأظهر الأوّل لقوله تعالى: فَأَقْرَأُوا مَاتَسْرَرْنَ الْقُرْآنَ. وحرّمنا ما حرّمناه بالإجماع وبقي الباقي داخلاً تحت قوله تعالى: فَأَقْرَأُوا مَاتَسْرَرْنَ الْقُرْآنَ.

ويكره أن يأكل الجنب الطّعام أو يشرب النّراب، فإن أرادها فليتمضمض أولاً ليستنشق. ويكره له أن ينام قبل الاغتسال فإن أراد ذلك تَوْضُأً ونام إلى وقت الاغتسال، إذا أراد الجنب الاغتسال من الجنابة فمن السّنن والآداب أن يجتهد المغتسل في البول، كان رجلاً ليخرج بقيّة المنيّ إن كانت، فإن لم يتيسّر من البول فلينثر قضيبه من أصله رأسه نثراً يستخرج شيئاً إن كان بقي فيه، ثمّ يغسل يديه ثلاثاً قبل إدخالها الإناء ثمّ سل فرجه وما يليه ويزيل ما لعله يبقى من النّجاسة عليه، ثمّ لبتمضمض ثلاثاً ويستنشق ثلثاً.

وبعض أصحابنا يذهب إلى أنّ الاستبراء بالبول أو الاجتهاد واجب على الرّجال، وبعضهم فيذهب إلى أنّه مندوب شديد النّديّة وهو الأصحّ لأنّ الأصل براءة الدّمة ولا يعلّق عليها شيء إلا بدليل قاطع وقد بيّنا أنّ الإجماع غير منعقد على ذلك فيحتاج متبّنه إلى دليل غير الإجماع ولا دليل على ذلك. فأما باقي ما ذكرناه فأدّاب وسنن بغير خلاف.

ويجب على المغتسل أن يوصل الماء إلى جميع بسترته وأعضائه حتّى لا يبقى شيء من الماء إلا يوصل الماء إليه ويجتهد فيما ذكرناه غاية الاجتهاد. والترتيب واجب فيه وهو أن

كتاب الطهارة

يقدم غسل رأسه ثم ميا من جسده ثم ميا سره، فإن أخر مقدّمًا أو قدّم مؤخرًا رجع فتداركه كما قلنا في الوضوء، فإن غسل الإنسان ميا سره أولًا ثم رأسه ثانيًا ثم ميا منه ثالثًا، فإن كان نوى عند المضمضة والاستنشاق أو عند غسل اليدين المستحبّ أو عند غسل رأسه فلا يجب عليه إعادة غسل رأسه ثانيًا ولا إعادة غسل ميا منه لأنها قد حصلت مرتبة بل يجب عليه إعادة غسل ميا سره ثانيًا ولا يجزئه ما فعله من غسلها، فإن كان لم ينو عند المضمضة ولا عند غسل يديه ولا عند غسل رأسه فإنه يجب عليه إعادة غسل رأسه ثانيًا وإعادة غسل ميا منه لأنه حصل مغسولًا بغير نية الطهارة فليحظ ذلك ويتأمل، وهكذا إذا غسل ميا منه أولًا ثم رأسه ثانيًا ثم ميا سره ثالثًا القول في ذلك على ما حررناه وبيناه، فالطريقة واحدة والله الموفق للصواب.

والمالاة التي أوجبناها في الوضوء لا تجب في الغسل وجائز أن يفرقه كما أنه يغسل رأسه في أول النهار ويتم الباقي من جسده في وقت آخر، فإن أحدث فيها بين الوقتين حدثًا من جملة الستة التي تنقض الوضوء ولا توجب الغسل:

فقد اختلف قول أصحابنا في ذلك على ثلاثة أقوال: قائل يقول: يجب عليه إعادة غسل رأسه، وقائل يقول: لا يجب عليه إعادة غسل رأسه بل يتم غسل ميا منه وميا سره فإذا أراد الصلاة فلا بد له من وضوء ولا يستباحها بمجرد ذلك الغسل، وقائل يقول: لا يجب عليه إعادة غسل رأسه وإن أراد الصلاة يستباحها بمجرد غسله بعد إتمامه باقي جسده، وهذا القول هو الذي تقتضيه الأدلة وأصول المذهب لأن إعادة غسل رأسه لا وجه لها، لأن بالإجماع أن نافي الطهارة الصغرى لا يوجب الطهارة الكبرى بغير خلاف.

فأما القائل بأنه: لا يعيد غسل رأسه بل يتم غسل باقي جسده فإذا أراد الصلاة فلا بد له من الوضوء، فباطل أيضًا لأن هذا بعد حدثه الأصغر جنب، وأحكام المجنبين تتناول بغير خلاف من قوله تعالى: وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا، وقوله تعالى: وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا، فأجاز تعالى الدخول في الصلاة بعد الاغتسال، وهذا قد اغتسل بغير خلاف لأن هذا القائل يوافق على أنه قد ارتفع حدثه الأكبر وقد اغتسل، فلا يوجبها بمجرد تفتيحه استباحته الصلاة بمجرد اغتساله، فمن منعه وأوجب عليه شيئًا آخر مع الاغتسال يحتاج

السرائر

إلى دليل وزياحه في القرآن وإضمار ما لم نغم عليه دليل عملي ولا سمعي، وأيضاً فالإجماع منعقد بغير خلاف أن بمجرد غسل الجنابة تستباح الصلاة على ماضي سرحناله وهذا قد اغسل بغير خلاف ولم يحدث بعد غسله وكهاله ما ينقض طهارته، ويزيد ما أخرناه وضوحاً ما ذكره السيد المرتضى في مسائل خلافه عند مناظره المخالفين في الماء المسعمل في الطهارة الصغرى والكبرى، قال: الماء المسعمل عندنا طاهر مطهر يجوز الوضوء والاغتسال به، وذلك مل أن يجمع الإنسان وضوءه من الحدث أو غسله من الجنابة في إناء نظيف ويوضأ به ويغتسل به دفعة أخرى بعد أن لا يكون على بدنه شيء من النجاسات، واسدلاً فقال: لو كان استعمال الماء مع من جوار الطهارة به لكان ملاقاته لأول العضو موجباً لاستعماله ومانعاً من إجرائه على بقيه العضو وهذا يفتضى أن يأخذ لكل جزء ماءً جديداً، فلما انفقوا على أن صب أحدنا الماء على رأسه وإفاضته على بدنه مجزئه في الطهارة مع ملاقاته لأول جزء من بدنه دل ذلك على أن استعمال الماء لا يمنع من الوضوء به.

فإن قالوا: الماء لا يحكم له بحكم الاستعمال حتى يسقط عن جميع العضو ويفارقه، ومادام على العضو فليس بمستعمل

فلنا لهم: لا فرق بينكم وبين من قال: والماء لا يحكم له بحكم الاستعمال حتى يسقط عن الأعضاء كلها لأن حكم الحدث لا يزول والطهارة لا تتم إلا بالاستعمال بعد غسل كلها لأنها تجري مجرى العضو الواحد في حكم العضو فإذا جعلتموه مستعملاً في أحد الأعضاء دون جميعها لزمكم أن يكون مستعملاً في بعض العضو.

قال محمد بن إدريس: هذا آخر كلام المرتضى رحمه الله ألا ترى إلى قوله: لأن حكم الحدث لا يزول والطهارة لا تتم إلا بغسل كلها لأنها تجري مجرى العضو الواحد؟ فإذا كانت الأعضاء تجري مجرى العضو الواحد فغسل بعضها غير معتد به وبقيّة بعضها مثل بقيتها جميعها وحكمه حكمها قبل الشروع فيها فليلاحظ ما قد حققه رضى الله عنه. وقد يوجد في بعض الكتب أن للجنب أن يغسل رأسه بالغداة ثم يغسل سائر جسده بالعنى، فيعتقد من يقف على ذلك أن المراد بالعنى دخول الليل والعشاء الأول، والمراد بالعنى في هذا الموضع خلاف ما اعتقده من يعتقده بل المراد بالعنى هنا آخر النهار، قال حميد بن تور الهلال:

كتاب الطهارة

فلا الظَّلَّ من برد الضَّحَى سسَطْعُهُ ولا الفَيء من برد العسَى ندوى

وإن أرغس الجنب ارتقاسَةً واحدةً أجزأه ويسقط الرِّسب.

وقال بعض أصحابنا: برَّسَ حكماً، وليس بواضح بل الأظهر سقوط الرِّسب لإجماع الحاصل على ذلك، وأحكام السَّريعة نَبَّهنا بحسب الأدلة السَّريعة.

والمستحبُّ أن يفيض على رأسه ثلاث أكفٍّ من الماء ويغسل رأسه بها وما يليه من عنقه ويخلِّل شعر رأسه وسعر لحينه ويميزه حتَّى يصل الماء إلى أصوله، ثمَّ يأخذ ثلاث أكفٍّ لجنبه الأيمن فيغسل بها من عنقه إلى تحت قدمه الأيمن، ثمَّ يأخذ ثلاث أكفٍّ لجنبه الأيسر فيفعل فيه كما فعل بالجنب الأيمن، وكفٍّ واحد هو الواجب إذا استوعب العضو المغسول به فإن لم يستوعبه فالواجب عليه الزَّيادة على ذلك حتَّى يغسله جميعه ويستوعبه غسلاً، ولو بلغ الزَّيادة مائة كفٍّ مثلاً بل المستحبُّ بعد استيعاب العضو المغسول كفَّان آخران، ومُرَّ يديه على جميع جسده ويجهتد في وصول الماء إلى جميع بسترته.

والبصرة هي ظاهر الجلد، وإمرار اليد عندنا غبرٌ واجب بل مستحبُّ، وكذلك في الطَّهارة الصَّغرى إمرار اليد على الوجه والذَّراعين غبرٌ واجب بل الواجب الغسل فحسب بما يتأتَّى به الغسل سواء كان ذلك باليد أو بتفويص الوجه في الماء، وكذلك الذَّراع واليد أو بانسكاب بُزَالٍ على ذلك حتَّى يستوعبه غسلاً.

ومن وجد بعد الغسل بللاً وكان قد بالَ واجتهد إذا لم يتأتَّ له البول فلا غسل عليه ولا وضوء، إلَّا أن يكون بال ولم يمسخ تحت الاننين ولا نثر القضيبي، فإنَّه يجب عليه الوضوء دون إعادة الغسل لبقية البول في قضيبه، وهذا حكم جميع من بال من الرجال وتوضأ قبل أن يستبرئ ثمَّ وجد بللاً سواء كان جنباً أو غيره، وهذه الأحكام إنما تلزم الجنب إذا كانت جنبته عن إنزال. فأما إن كانت جنبته عن غيبوبة الحشفة ولم ينزل فلا يلزمه إعادة الغسل سواء وجد بللاً بعد غسله أو لم يجد بال قبل غسله أو لم يبل، فإن كانت جنبته عن إنزال فإن كان لم يبل أعاد الغسل إذا وجد البلل بلا خلاف على القولين عند من لا يرى وجوب الاستبراء وعند من يراه، فأما إذا بال قبل اغتساله واغتسل ثمَّ وجد بعد اغتساله بللاً يقطع على أنَّه منى فيجب عليه الغسل أيضاً بلا خلاف لقوله عليه السَّلام: الماء من الماء، وليس كذلك

إذا وجد بللاً بعد بوله واغتساله ولم يقطع على أنه منى، فليحظ ذلك.
والمرأة إذا رأت بللاً بعد الغسل لم يُعدَّ على كلِّ حال لأنَّ ذلك إنما هو من ماء الرجل
على ماوردت الرواية عنهم عليهم السلام فبهذا التفصيل وردت.

والأولى عندي أنها إن بقتت وفتحت على أن البلل منى فإنها يجب عليها الغسل لفوله
عليه السلام: الماء من الماء، فإن لم يتيقن أنه منى فلا يجب عليها الغسل وإن لم يستبرئ قبل
غسلها، بخلاف الرجل؛ فظهر الفرق بينهما وبأن، وقد يوجد في بعض الأخبار وانكبت أنه:
إذا لم يبُلْ الجنب قبل غسله ثم اغتسل ووجد بللاً فإنه يجب عليه إعادته الغسل والصلاة إن
كان قد صلى.

قال محمد بن إدريس: إعادة الصلاة تحتاج إلى دليل وإنما يجب عليه إعادة الغسل فحسب
لفوله عليه السلام: الماء من الماء، فالغسل الثاني غير الأول وموجبه غير موجبه، فبالأول قد
طُهر، فصلاته صحيحة قبل رؤيه البلل وفت كونه طاهراً وإعادة الصلاة تحتاج إلى دليل
قاهر.

وغسل المرأة كغسل الرجل إلا أنه يستحب لها أن تنقض المظفور من شعرها، فإذا
كان مانعاً من وصول الماء إلى البشرة وأصول شعرها وجب عليها حلُّه ونقضه لأنه لا يتم غسلها
إلا به.

والغسل من الجنابة يجزئ عن الأغسال الكثيرة المفروضة والمسنونة سواء تقدّم عليها
أو تأخر عنها ويكون الحكم له والنية نيته.

مسألة ذلك إذا جامع الرجل زوجته فقبل أن تغتسل من جنابتها رأت دم الحيض فلم
تغتسل فإذا طهرت من حيضها اغتسلت غسلًا واحدًا للجنابة دون غسل الحيض، وكذلك
إن كانت حائضًا ثم طهرت فقبل أن تغتسل جامعها زوجها فالواجب عليها أن تغتسل
غسل الجنابة دون غسل الحيض، لأنَّ غسل الجنابة له مزية وقوة وترجيح على غسل الحيض
وذلك أنه لا خلاف أنه يستباح بمجرده الصلوات، وليس كذلك غسل الحيض، وأيضاً عُرف
وجوبه من القرآن، وغسل الحيض من جهة السنة وإن كان في هذا الأخير ضعف، لأنَّ مايتبت
من جهة السنة المتواترة فهو دليل فلا فرق بينه في الدلالة وبين مايتبت من جهة الكتاب

كتاب الطهارة

والمعتمد في ذلك على الإجماع بل ذكرنا مذكروا وأوردنا ما أورده غيرنا.

والأغسال المفروضات تختلف قول أصحابنا في عددها، فبعض أصحابنا يذهب إلى أنها خمسة فحسب وبعض يذهب إلى أنها ستة وبعض يذهب إلى أنها سبعة والمعتمد من الأقوال الثلاثة أوسطها وهو القول: بأنها ستة: أحدها الغسل من الجنابة وغسل الحيض وغسل النفاس وغسل الاستحاضة على بعض الوجوه على مامضى سرحنا له، وغسل الموقى من الناس المحكوم بتغسيلهم فهذا مذهب صاحب الخمسة، وغسل من مس ميتاً بعد برده بالموت وقبل تطهيره بالاغتسال فهذا هو السادس وهو أوسط الأقوال الثلاثة، وغسل قاضى صلاة الكسوف مع احتراق القرص جميعه وكان قد ترك الصلاة متعمداً فهذا هو السابع، وذهب بعض أصحابنا إلى وجوب غسل الإحرام فعلى هذا تكون الأقوال أربعة.

والأغسال المسنونات فكثيرة وأكدها ما أنا ذاكره: غسل يوم الجمعة، ووقته من عند طلوع الفجر من يوم الجمعة إلى وقت الزوال وفدُرْخُص في تقديمه يوم الخميس لمن خاف الفتوى ويستحب فضاؤه لمن فاتته، إما بعد الزوال أو يوم السبت وكلما قرب من الزوال كان أفضل، وإذا اجتمع غسل جنبه وغسل يوم الجمعة وغبرها من الأغسال المفروضات والمسنونات أجزأ عنها كلها غسل الجنابة على مامضى سرحنا له فإن نوى الجنابة أجزأه عن الجميع، وإن نوى بالغسل الغسل المسنون دون غسل الجنابة لم يجزئه عن شيء من ذلك؛ هكذا أورده شيخنا أبو جعفر في مسائل خلافه، قال: لأنَّ غسل الجمعة إنما يراد للتنظيف ومن هو جنب لا يصح ذلك فيه.

قال محمد بن إدريس: الأقوى عندي أنه يحصل له ثواب غسل الجمعة وإن كان جنباً إذ لاتفان بينهما، ويعارض شيخنا أبو جعفر بأنَّ الحائض يصح منها غسل الإحرام والجمعة مع كونها حائضاً فإذاً لا فرق بينهما إذا لم يكن معه إجماع بالفرق بينهما، ولو كان إجماع من أصحابنا لذكره في استدلاله.

وغسل ليلة النصف من رجب وغسل يوم السابع والعشرين منه وليلة النصف من شعبان وأول ليلة من شهر رمضان وليلة النصف منه وليلة سبع عشرة منه .

وهي ليلة الفرقان لأن الله تعالى فرّق بين الحق والباطل فيها لأنها ليلة بدر ووقعة بدر القتال كان في صبيحتها في شهر رمضان سنة اثنتين من الهجرة بعد نزول فرض الصيام لأنه نزل فرض صيام شهر رمضان يوم الثاني من شعبان سنة اثنتين من الهجرة. وليلة تسع عشرة منه وليلة إحدى وعشرين منه وليلة ثلاث وعشرين منه وليلة الفطر ويوم الفطر،

ووقته من طلوع الفجر الثاني إلى قبل الخروج إلى المصلّى فإن فاتته ذلك فلا قضاء عليه ولا ندب إليه كما ندب إلى قضاء غسل يوم الجمعة.

وغسل يوم الأضحى - ووقته وقت غسل يوم الفطر - وغسل الإحرام - أي إحرام كان سواء كان لحج أو لعمرة - وغسل دخول الحرم وغسل دخول مكة وغسل دخول المسجد الحرام وغسل دخول الكعبة وغسل دخول المدينة وغسل دخول مسجد الرسول عليه وعلى آله السلام وغسل زيارته عليه السلام وغسل زيارة كل واحد من الأئمة عليهم السلام، وغسل يوم الغدير ويوم المباهلة - وهو يوم الرابع والعشرين من ذي الحجة على أصح الأقوال - وغسل المولود وغسل قاضى صلاة الكسوف،

إذا احترق القرص كله وتركها متعمداً وإن كان بعض أصحابنا يذهب إلى وجوب هذا الغسل على ما بيناه.

وغسل صلاة الحاجة وغسل صلاة الاستخارة وغسل التوبة وغسل يوم عرفة. والكافر إذا أسلم لا يجب عليه الغسل بل يستحب له ذلك وهو داخل في غسل التوبة اللهم إلا أن يكون وجب عليه الغسل للجنابة وغيرها قبل إسلامه، فإنه إذا أسلم يجب عليه الغسل لأنه في حال كفره لا يصح منه الغسل لأنه لا يصح منه نية القربة لأنه لا يعرف المتقرب إليه، وإن كان مخاطباً بالسرعات عندنا وعند الأكثر من العلماء.

وقد ذهب بعض أصحابنا في كتاب له وهو السيخ أبو جعفر الطوسي رضي الله عنه إلى: أنه إذا رأى الإنسان على نوبه الذي لا يساركة فيه غيره منياً فإنه يجب عليه الغسل وإعادة صلاته من آخر غسل اغتسل لرفع حدث، والذي أذهب إليه وأفى به في ذلك: أنه لا يجب عليه إعادة الصلوات الواقعة فيما بين الغسلين والاحتلامين لأن إعادة الصلاة يحتاج إلى دليل سرعى

كتاب الطهارة

قاطع للعذر مزيل للريب والإنسان المصلّي قاطع متيقّن لبراه ذمته بصلاته التي صلّاها في ذلك النّوب وهو مجوّز أن تكون هذه الجنابة من نومه فيه هذه اللّيلة ومجوّز أنّها من ليال قبلها، والصلوات التي صلّاها منيفات وقد وقعن سرعيّات فلا يترك المتيقّن للمسكوك فيه بل يجب عليه إعادة صلاته التي انتبه وصلّاها فحسب.

وفي الأخبار ما يدلّ على ذلك قد أوردته المذكور في استنبصاره: عن زرعه عن سهاة قال: سألته عليه السّلام عن الرّجل يرى في نوبه المنيّ بعد ما يصبح ولم يكن رأى في منامه أنّه قد احتلم قال: فليغتسل وليغسل توبه ويعيد صلاته وما قال يعيد صلاته من آخر غسل اغتسل. وقالوا عليهم السّلام: اسكتوا عباّ سكت الله عنه، ولم يورد المذكور رحمه الله بإعادة الصّلاة إلّا هذا الخبر فحسب، ثمّ قد علمنا بمتضمّنيّه إذا أحسنّا الظّنّ بروايه وعملنا بأخبار الآحاد، فكيف والرّأوى له فطحى المذهب غير معتد للحقّ بل معاند له كافر! مع أنّ الأخبار وإن كانت رواها عدولاً فمذهب أصحابنا لا يجوز العمل بها ولا يسوّغه بل معلوم من مذهبهم نرك العمل بها لأنّ العمل تابع للعلم وأخبار الآحاد لا تسمع علماً ولا عملاً، وهذا يكاد يعلم من مذهبنا ضروره على ما أضلّناه وحكيّناه عن السيّد المرتضى رضى الله عنه في خطبة كتابنا هذا، ثمّ أنّ السيّد المرتضى قد ذكر المسألة في مسائل خلافه على ما أوردناه ولم يتعرّض لإعادة الصّلاة جملةً، ثمّ أنّ السيخ أبا جعفر الطّوسيّ رحمه الله قال ذلك على سبيل الاحتياط، هذا دليله في المسألة وما أورد دليلاً غيره ولا متمسّكاً سواء ولا ادعى إجماعاً ولا أخباراً، ثمّ يمكن أن يُعمل بما ذهب إليه رحمه الله على بعض الوجوه، وهو إذا لبس نوباً جديداً ونام فيه ليله ثمّ نزع ولبس نوباً غيره ونام فيه ليلالي ثمّ بعد ذلك وجد المنيّ في ذلك النّوب الأوّل المنزوع فإنّه يجب عليه حينئذ إعادة الصّلاة من وقت نزع الأوّل إلى وقت وجوده فيه إذا لم يكن قد اغتسل بعد نزع وكان قد اغتسل قبل لبسه الأوّل بلحظة فيجب عليه في هذه الصّورة إعادة الصّلاة التي وقعت بين الغسلين فقد عملنا بقوله على ما ترى على بعض الوجوه.

ونبيّة الغسل لا بدّ منها وكذلك كلّ طهارة وضوءاً كانت أوتيمماً، فأما وقت النّيّة فالمستحبّ أن يفعل إذا ابتدأ بغسل اليدين ويعينّ فعلها إذا ابتدأ بغسل الوجه في الوضوء أو الرّأس في غسل الجنابة، وغيره من الأغسال لا يجزئ ما تقدّم على ذلك ولا يلزم استدائها

إلى آخر الغسل والوضوء بل يلزم استمراره على حكم النية، ومعنى ذلك ألا ينتقل من تلك النية إلى نية تخالفها، فإن انتقل إلى نية تخالفها وقد غسل بعض أعضاء الطهارة ثم تم ذلك لم يرتفع حدنه فيها غسل بعد نقل النية ونقضها، فإن رجع إلى النية الأولى نظرت: فإن كانت الأعضاء التي وضأها ندية بعد بني عليها، وإن كانت قد نشفت استأنف الوضوء كمن قطع الموالاة.

فأما في غسل الجنابة فإنه يبنى على كل حال لأن الموالاة ليست شرطاً فيها والتسمية عند الطهارة مستحبة غير واجبة. فأما نية هذا الغسل فإن كان الجنب عليه صلاة واجبة، أو قد دخل عليه وقت صلاة واجبة، أو قد تعين عليه طواف واجب وأراد الاغتسال من جنابته، فيجب عليه أن ينوي الاغتسال لرفع الحدث واجباً قربة إلى الله تعالى، ويكون الغسل هاهنا واجباً عليه وكذلك النية لأن الغسل طهارة كبرى هي شرط في استباحة الصلاة، فمهما لم تجب الصلاة على الجنب لا تجب عليه هذه الطهارة التي هي شرط فيها؛ فإن لم يدخل عليه وقت صلاة واجبة ولا عليه صلاة ولا تعين عليه طواف واجب فغسله ونيتُه مندوبان.

والذي يدل على ذلك ما ذكره محققوا هذا الفن ومصنفوا كتب أصول الفقه، وهو أن الغسل قبل وقت الصلاة المفروضة والطواف المفروض، لا يشارك الغسل بعد دخول الوقت في وجه الوجوب، لأن وجه وجوب الغسل كونه شرطاً في صلاة هي واجبة على المكلف المغتسل في الحال وذمته مسغولة بها، وهذا الوجه غير قائم في الغسل قبل دخول وقت الصلاة المفروضة، وقد ورد عن الأئمة عليهم السلام ما يدل بصريحه وفحواه على ما ذكرناه، وقد أورد بعضه الشيخ السعيد أبو جعفر الطوسي رضي الله عنه في كتابه تهذيب الأحكام، قال: روى فلان عن فلان ورفع الحديب إلى الصادق عليه السلام قال قلب له: امرأة جامعها زوجها فقامت لتغتسل فهي في المغتسل جاءها دم الحيض قبل أن تغتسل أتغتسل من جنابتها أم لا؟ فقال عليه السلام: قد جاءها نىء يفسد عليها الصلاة لا تغتسل. ألا تراه عليه السلام إنما علّقه بالصلاة ولأجل الصلاة، فلما سقط بكليفها بالصلاة لأجل الحيض قال: لا تغتسل، إنما كانت تغتسل لأجل الصلاة لا لنىء سوى ذلك.

كتاب الطهارة

وأيضاً فإنَّ الرّسول عليه السّلام كان يطوف على تسع نساء يغسل واحد فلو كان واجباً لمجاز له تركه لأنّه كان محلّ بالاعستال الّذى هو الواجب بركه، ولا خلاف في أنّ برك الواجب فيبيع عقلاً وسمعاً، وحوسى عليه السّلام عن ذلك، وأيضاً فلا خلاف بين المسلمين وخصوصاً علماء أهل البت وطائفتهم، أنّ الإنسان إذا أجب أوّل اللّيل له أن يرك الاستسال وينام إلى دخول وقت صلاه حينئذ يجب عليه الاستسال لأجل الصّلاه، فلو كان الغسل من الجنابة واجباً على كلّ حال وأنّ المكلف إذا صار جنباً وجب عليه الاستسال بعده وفي كلّ وقت لكان يلزم على ذلك أسياء لا قبل للملزمها إلّا العود عن معالته والرجوع إلى جماعته أو الخروج عن إجماع أهل نحلته أو العناد لديانته، من جملتها أنّه إذا جامع زوجته ونزع وتخلّص من حال مجامعة يجب عليه الاستسال لوفته بلافصل وساعته، فإن كان عنده ماء في منزله وأراد تركه والخروج منه والاستسال خارجه من نهر أو حَمَّام يحظر عليه الخروج منه إلى النهر أو الحَمَّام لأنّه يكون محلاً بواجب تاركاً له، وبرك الواجب وبدله قبيح على ما بيناه أوّلاً وأوضحناه.

فإن قيل: الواجب عندكم على ضربين: واجب موسّع وواجب مضيق، فالموسّع الّذى له بدل وهو العزم على أدائه قبل خروج وقته وتقضى حاله وزمانه فلم يكلف تركه مع إقامته البدل مقامه، والمضيق هو الّذى لا بدل له يقوم مقامه، فغسل الجنابة من الواجبات الموسّعات وانقضى من تلك الإلزامات والتخلّص من تلك الشّناعات، كما أنّ الصّلاة بعد دخول وقتها وقبل تضييقه من الواجبات الموسّعات فلم يكلفها أن يتركها إذا فعل العزم الّذى هو البدل إلى آخر وقتها غير حرجٍ في ذلك ولا آيمٍ بغير خلاف عندكم بل الإجماع منعقد منكم عليه.

قيل له: الّذى يفسد هذا الاعتراض ويُدمر على هذا الخيال أن أوّل ما نقوله ونقرّه ونحرره: إنّ القياس في الشريعة عند أهل البيت عليهم السّلام باطل غير معمول عليه ولا مفزوع إليه، لا خلاف بين شيعتهم المحقّقين وعلمائهم المحقّقين في ذلك لأدلة ليس هذا موضع ذكرها، فمن أرادها أخذها من مظانّها فإنّها في كتب المشيخة محقّقة واضحة، ولولا الأدلة القاهرة وأقوال الأئمة الطّاهرة في تأخير ماصوره السّائل من المسائل في الاعتراض وغير ذلك من الصّور عن أوّل وقته وإقامة البدل مقامه لكان داخلاً فيما قرّرناه وحرّرناه فأخرجنا منه ما خرجناه

السرائر

لأجل الإجماع والأدلة، وبفى ماعده على ما أصلناه من أن ترك الواجب قبيح، والإخلال بالقرض المتعين لا يجوز، على أن بعض أصحابنا وهو شيخنا المفيد محمد بن محمد بن النعمان رحمه الله يذهب إلى: أن تارك الصلاة في أول وقتها من غير عذر مخلّ بواجب تارك له معاقب مأثوم إلا أنه إذا فعله يعفو الله عن ذنبه تفضلاً منه ورحمةً، ذكر ذلك في كتبه وحكاه عنه تلميذه سيخنا أبو جعفر الطوسي رضي الله عنه في عُدته، وربما فوّاه أبو جعفر في بعض الأوقات وربما زَيّفه في وقت آخر.

فإن اعرض معرض وخطر بالبال فقال: قد بى سؤال، وهو إن كان غسل الجنابة لا يجب إلا عند دخول وقت الصلاة على ما قرّرتة وصرّحنا، فهاقول إذا جامع الإنسان امرأته أو احتلم في ليل رمضان وبرك الاغتسال متعمداً حتى يطلع الفجر وقال: أنا لأأريد أن اغتسل لأن الغسل عندك قبل طلوع الفجر مندوب غير واجب على ما ذهبت إليه، فقال هذا المكلف: لأأريد أن أفعل المندوب الذي هو الاغتسال في هذا الوقت الذي هو قبل طلوع المجر بلا تأخير ولا فصل، فإن قلت: يجب عليه في هذا الوقت الاغتسال سلّمت المسألة بغير إسكال لأنه غير الوقت الذي عيّنته لوجوب الاغتسال، وإن قلت: لا يغسل، خالفت الإجماع وفيه ما فيه من السّناع، وعندنا بأجمعنا: أن الصّيام لا يصحّ إلا لطاهر من الجنابة قبل طلوع فجره، وإنه سرت في صحته صيامه بغير خلاف فيجب حينئذ الاغتسال لوجوب ما لا يتم الواجب إلا به، وهذا مطرد في الأدلة، والاعتلال

قيل: ينحلّ هذا الإسكال ويزول هذا الخيال من وجهين اثنين: وهو أن الآمة بن قائلين: قائل يقول بوجوب هذا الاغتسال في جميع السّهور والأوقات والأيام والساعات، وهذا المعرض منهم. وقائل يقول بوجوبه فيما عيّناه وصرّحناه، وليس هاهنا قائل بالب بأنه ندب في طول أوقات السنّه ماعدا الأوقات التي عيّنتوها وواجب في ليالي شهر رمضان فانسلخ من الإجماع بحمد الله تعالى كما تراه، وحسبه بهذا عاراً وسناراً.

فأمّا الوجه الآخر وهو قوله: كلّ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب منله، فصحيح ظاهره ومعناه إلا أن مسألتنا ليست من هذا الإلزام بسبيل ولا من هذا القول ببيل لأن الواجب الذي هو صيام رمضان يتم من دون نية الوجوب للاغتسال، وهو أن تغتسل لرفع الحدث مندوباً

كتاب الطهارة

قربه إلى الله تعالى، وقد ارفع حذنه ومسح صومته بلا خلاف، فقد تم الواجب من دون أنه
الوجوب التي تمسك الخصم بأنه لا يتم به الواجب إلا به، وقد أرساه أنه يتم الواجب من دونه
وبغيره، ولولا أن معرفه القدم سبحانه لا طريق لها إليها إلا بالنظر في الأدلة لما وجب علينا
ولا عين، ولو كان لنا طريق سواء لما وجب بعين أو تخم
فإن قيل: أليس الأمر بمجرد عندكم في عرف السرع بمعنى الوجوب دون التدب والمواد دون
الترأخي؟

فلنا: بلى فقد قال سبحانه: وَإِنْ كُنْتُمْ حُبًّا فَأَنْظِرُوا، وهذا أمر للجنب، بالظهور من تارة حبا
بغير خلاف، فغسل الجنابة واجب بهذا الأمر، فلنا: هذه الآية الباسية التي هي معطوفة على
آية الآوله وهي قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ
وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، فأمرنا أن نكون غاسلين
ماسحين إذا أردنا الصلوة إلى الصلوة، وقبل دخول وقت الصلوة لا يجب علينا الصلوة إلا بها
ولا الغسل لها، فلما عرفنا سبحانه حكم الطهارة الصغرى عطف عليها حكم الطهارة
الكبرى وهي غسل الجنابة، وهو إذا أردنا الصلوة إلى الصلوة بعد دخول وقتها يجب علينا
الاغتسال وهذا مذهبننا بعينه.

فإن قال: هما جملتان لكل واحدة حكم نفسها، فلنا: صحیح إتيان جملتان، إلا أن الجملة البانية
معطوفة على الجملة الأولى بواو العطف بلا خلاف عند أهل اللسان والمحققين لهذا السان،
والمعطوف عندهم له حكم المعطوف عليه وسنزل منزله وساركة في أحكامه بغير خلاف لأن
واو العطف عندهم تنوب ونقوم مقام الفعل فاستغنوا بها عن تكرره اختصارا للكلام
وإيجازا وبلاغه.

فإن ظنَّ ظانٌّ وبوهمٌ موهمٌ أن السيد المریضی رضی الله عنه قد ذكر في ذریعته في فعل، هل
الأمر يقتضي المرة الواحدة أو التكرار؟ فقال: كلام السيد يدل على أن غسل الجنابة واجب في
سائر الأوقات.

فلنا: معاذ الله أن يذهب السيد إلى ما توهمه عليه لأن هذا قول من لا يفهم ما وقف عليه وإنما
السيد أورد متمسك الخصم بأن قال الخصم: أنا أريك أن الأمر يقتضي بمجرد المرات دون

السرائر

المرّة الواحدة وصوّر الصورة في غسل الجنابة. قال السيّد عليه: إنّما أوجبه من أوجبه لأنّ كون الجنابة علّة عند من فال بالعلل والقياس لا لتكرّر الأمر واقتضائه التكرار بل لتكرّر العلّة التي هي الجنابة فلمّا تكرّر تكرّر معلولها فال ذلك دافعاً للخصم وملزماً له ما يلتزم به من مذهبه ورأى عليه ما يعتقده من كون العلل لها في السّرعيات، وحاشى السيّد من أن يكون هذا اعتقاده ومذهبه يدلّ على ما ذكرته من مفصود السيّد المرتضى رضى الله عنه ما ذكره سيّده المفيد محمّد بن محمّد بن النّعمان رحمه الله في كتابه أصول الفقه في هذا الفصل بعينه في آخر الفصل بعد إيراد أدلّة واحتجاجات كثيرة.

قال: فصل: مع أنّ أكبر المتفقّهيّة إنّما أوجبوا تكرار الغسل بتكرّر الجنابة وتكرار الحدّ بتكرار الزّنى لما ذهبوا إليه من كون الجنابة علّة للغسل أو كون الزّنى علّة في الحدّ ولم يوجبوا ذلك بالصّفة حسب، وهذا أيضاً يسقط ما ظنّه صاحب الاستدلال، هذا آخر كلام السيّد المفيد. والذّي يزيد مفصود السيّد المرتضى بيّناً ويوضحه برهاناً ما أورده وذكره في مسائل خلافه في الجريدة، قال السيّد: عندما ان من السّنة أن يدرج مع الميّت في أكفائه جريدتان خضراوان رطبّتان قدر كلّ واحدة منها عظم الدّراع، وخالف من عدا فقهاء السّبعة في ذلك دليلنا على ما ذهبنا إليه مارواه فلان عن فلان وأورد أخباراً عدّة من طرق الخاصّة والعامة وطول في الإيراد نحو أن صفحه ثمّ بعد ذلك قال: من طريق الاستدلال. وقد سألت بعض أصحابنا الماضين رحمهم الله نفسه في هذا المعنى، فقال: إن قال قائل ما معنى وضعكم الجريدة مع الميّت في أكفائه؟ ثمّ قال: قيل له: ما معنى الدّور حول البيب وتقبيّل الحجر وحلق الرّأس ورمي الحمار؟ فكّل ما أجاب به في ذلك فهو في جوابنا بعينه في الجريدة، ثمّ قيل له: إن الذّي تعبّدنا بغسل الميّت وتكفينه هو الذّي تعبّدنا بوضع الجريدة والحنوط معه في أكفائه ولا معنى غيره، وإلا فلائى معنى أوجب الله تعالى غسل الميّت وقدمات وسفطت الفرائض عنه والطّهارة: إنّما نحب لأداء الفرائض.

قال السيّد المرتضى: وهذا كلام شديد في موضعه، ألا ترى أنّ السيّد رحمه الله قد أورد هذا الكلام عن أصحابه إيراداً به متعجب منه، ونكتة ذلك والمقصود والمراد قوله: الطّهارة إنّما تراد لأداء الفرائض، فغسل الجنابة طهارة بلا خلاف فلا يجب إلّا لأداء الفرائض، ثمّ قال

كتاب الطهارة

السَّيِّدُ مَتَمًّا لِلْمَسْأَلَةِ: وليس يجب أن يُعرف علل العبادات على التَّعْيِين وإن كُنَّا على سبيل الجملة نعلم أنَّها انما وجبت أو تُدب إليها للمصالح الدنيَّة، وإن كان المخالف يخالف في ورود العبادة بالجريدة فما تقدَّم بما ذكرناه وغره ممَّا لم نذكره من الأخبار الكثيرة المتظاهرة حجة فيه، وإن طالب بعلة معينة فلا وجه لمطالبته بذلك لأنَّ العبادات لا تُعرف عللها بعينها. وذهب شيخنا أبو جعفر الطُّوسِيّ في مبسوطه قال: وإن ارعس الجنب في الماء ارتماساً واحدةً أو قعد تحت المجرى أو وقف تحت المطر، أجزأه ويسقط التَّرتيب في هذه المواضع. وفي أصحابنا من قال: يترتَّب حكماً. هذا آخر كلامه.

والَّذِي تقتضيه أصول مذهبنا وانهقد عليه إجماعنا، أنَّ التَّرتيب في غسل الجنابة واجب على جميع الصُّور والأشكال والأحوال إلَّا في حال الارتماس فيسقط في هذه الحال دون غيرها من الأحوال.

فأمَّا المطر والمجرى إذا قام تحته الإنسان فإنه يجب عليه التَّرتيب في اغتساله، لا يميزه في رفع حدثه سواء لأنَّ اليقين يحصل معه بلا رتاب، ولم يقل أحد من أصحابنا ولا خصَّ الإجماع إلَّا في حال الارتماس دون سائر الأحوال فليُلاحظ ذلك.

باب التَّيَمُّمِ وأحكامه:

جملة القول في التَّيَمُّمِ يشتمل على ذكر شروطه وبيان كَيْفِيَّتِهِ، وبأَيِّ شَيْءٍ يكون من الأجسام؟ وهل يستباح به من الصَّلَاة مثل ما يستباح بطهارة الماء؟ وما ينقضه؟ فأمَّا شروطه فهي: فقد الماء الطَّاهِر أو تعذَّر الوصول إليه أو الخوف على النَّفس أو زيادة الضَّرر في المرض في سفر أو حضر، وقد تعذَّر الوصول إليه مع وجوده بفقد الآلات الَّتِي يستقى بها كالأرضية وغيرها والمشارع الَّتِي يحتاج إليها في تناوله وما جرى مجراها أولعدوَّ حائل عنه. فأمَّا الخوف على النَّفس فقد يكون للمرض أو البرد الشَّدِيد الَّذِي يخاف معه من استعماله على النَّفس؛ ولأنَّ الحاجة داعية إلى الموجود منه للتَّسَرُّب. ومن شروطه طلب الماء والاجتهاد في طلبه، وحدُّ ماوردت به الروايات وتواتر به النَّقل في طلبه إذا كانت الأرض

سهلة غلوة سهمين، وإذا كانت حزنة فغلوة سهم واحد، هذا مع ارتفاع الخوف للطلب، فإذا خاف المكلف على نفسه أو متاعه فقد يسقط عنه الطلب. ولا يجوز له التيمم قبل دخول وقت الصلاة بل لا يجوز التيمم إلا في آخر وقت الصلاة وعند تضييقها وغلبة الظن لفواتها. ومن شروطه: النية والترتيب والموالة.

فأما كيفية التيمم للحدث حدثاً يوجب الوضوء ولا يوجب الغسل، هو أن يضرب براحتيه ظهر الأرض وبسطهما ثم يرفعهما وينفض إحداها بالأخرى ثم يمسح بهما وجهه من قصاص شعر رأسه إلى طرف أنفه الذي يرغب به في سجوده.

ويشبهه على كثير من المتفقه الطرف المذكور فيظن أنه الطرف الذي هو المارن لإطلاق القول في الكتب، ودليل ما نبهنا عليه أن الأصل براءة الذمة مما زاد على ما قلناه، وأيضاً قوله تعالى: فَاسْتَسْخُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ، والباء عندنا للتبعض بغير خلاف. ومن مسح على ما قلنا فقد امتثل الآية، وأيضاً فبعض أصحابنا يذهب إلى أن مسح الوجه يكون إلى الحاجبين، وقد وردت أخبار بما ذكرناه إذا تَوَلَّاهُ حَقَّ التَّوَلَّى، من جملة ذلك ما قد أورده الشيخ أبو جعفر الطوسي رضي الله عنه في كتاب الاستبصار وأحمد بن محمد بن الحسن بن علي بن فضال عن مروان بن مسلم وعبد الله الساباطي قال: ما بين قصاص السَّعَرِ إلى طرف الأنف مسجد أي ذلك أصبَتْ به الأرض أجزأك. ومن المعلوم أنه إذا أصاب الأرض بالمارن الذي هو طرف الأنف الأخير - في سجوده لا يميزه سجوده بغير خلاف، فما أراد إلّا من أول الجبهة الذي هو قصاص الشعر إلى آخرها الذي هو ممالي الطرف الأول من الأنف، وما أوردت هذا الحديث إلا على سبيل التنبيه لا الاستدلال والاعتماد على ما قدمناه.

ثم يمسح بكفه اليسرى ظاهر كفه اليمنى من الزند إلى أطراف الأصابع، ويمسح بكفه اليمنى ظاهر كفه اليسرى على هذا الوجه.

وقد ذهب بعض أصحابنا إلى استيعاب الوجه جميعه وكذلك اليدين من المرافق إلى الأصابع وذهب قوم من أصحابنا إلى المسح على اليدين من أصول الأصابع إلى رؤوس الأصابع، والأول الأظهر وعليه العمل.

وإذا كان تيممه من حدث يوجب الغسل كالجنابة وما أنسبها، ضرب بيديه على الأرض

كتاب الطهارة

ضربةً أوَّلَةً على ما وصفناه ومسح بها وجهه على ما حدّثناه ثم ضرب الأرض ثانية ومسح كفّه على النّحو الّذى تقدّم ذكره وصفته.

وقد روى: أنّ الضّربة الواحدة للوجه والكفّين يجرى في الوضوء والجنباء وكلّ حدث، وذهب

إليه قوم من أصحابنا، والأوّل هو الأظهر في الروايات والعمل وهو الّذى أفنى به.

وهذا التّرتيب الّذى ذكرناه واجب كما قلناه في الطّهارة بالماء فمن أخلّ به رجع فتلافاه، والموالة أيضاً واجبة على ما قدّمنا القول فيه وبينّا.

فأمّا ما به يكون التّيمّم فالتراب الطّاهر والأرض الطّاهرة وبكلّ ما جرى مجراها ممّا يقع عليه اسم الأرض بالإطلاق ولا يتغيّر تغيّراً يسلبه هذا الاسم. ولا يجوز التّيمّم بجميع المعادن وتعداد ذلك يطول، وقد أجاز قوم من أصحابنا التّيمّم بالنّورة والصّحيح الأوّل، ويكره بالسّبخ وبالأرض الرّملة، ولا يجوز التّيمّم بالرّماد ولا بالدّقيق ولا بالأشنان ولا بالسّعد والسّدر ولا ما أشبهه في نعومته وانسحاقه، ولا يعدل إلى الحجر إلّا إذا فقد التّراب، ولا يعدل إلى غبار ثوبه إلّا إذا فقد الحجر والمدر، ولا يعدل عن غبار ثوبه إلى الوحل إلّا إذا فقد الغبار من ثوبه الّذى يكون فيه.

والغبار الّذى يجوز التّيمّم به هو أن يكون في التّوب غبار التّراب والأرض فأمّا إذا كان فيه غبار النّورة أو الأشنان أو غير ذلك فلا يجوز التّيمّم به، وكذلك غبار معرفة دابّته ولبد سرجه بعد فقدانه غبار ثوبه، فإذا فقد الجميع صار إلى الوحل إن وجده، وكيفية تيمّمه منه ككيفية تيمّمه من الأرض، فإن حصل في أرض قد غطاها التّلج ولا يتمكّن من غيره جاز له أن يضرب عليه بيديه ويتيمّم بنداوته.

وقال بعض أصحابنا: فليكسره وليتوضأ بمائه فإن خاف على نفسه من ذلك وضع بطن راحته اليمنى على التّلج وحركها عليه تحريكاً باعتدال ثم رفعها بما فيها من نداوة فمسح بها وجهه كالدهن، ثم يضع راحته اليسرى على التّلج ويضع بها كما صنع باليمن ومسح بها يده اليمنى من مرفقه إلى أطراف الأصابع، ثم يضع يده اليمنى على التّلج كما وضعها أولاً ويمسح بها يده اليسرى من مرفقه إلى أطراف الأصابع، ثم يرفعها فيمسح بها مقدم رأسه ويمسح ببيل يديه من التّلج قدميه، وإن كان محتاجاً في التّطهّر إلى الغسل صنع بالتّلج كما صنع به عند

وضوئه من الاعتماد عليه ومسح به رأسه وبدنه حتى يَأْقَى على جميعه. فإن خاف على نفسه من ذلك آخر الصلاة حتى يتمكن من الطهارة بالماء أو يجد الأرض فيتيمم بها، والأول قول السيد المرتضى، والثاني قول الشيخ المفيد والشيخ أبي جعفر الطوسي رحمهم الله، والذي أقوله وأذهب إليه ما اختاره الشيخان من تأخير الصلاة، ولا يجوز له أن يتيمم بالتلج لأن الإجماع منعقد على أن التيمم لا يكون إلا بالأرض وما ينطلق عليه اسم الأرض بالإطلاق والتلج ليس بأرض، ولا اختار قولها رحمها الله ولأَجُوزُ ما ذهب إليه من مسح الوجه واليدين بالتلج والوضوء به بالمسح على الأعضاء المغسولة، وكذلك لأَجُوزُ للجنب الغسل لجميع بدنه بالمسح لأن الله تعالى أوجب علينا عند قيامنا إلى صلاتنا أن نكون غاسلين وماسحين وغاسلين في الجنابة. وحد الغسل ما جرى على العضو المغسول والممسوح بخلافه وهذا لاخلاف بين فقهاء أهل البيت: أن الغسل غير المسح، فكيف تستباح الصلوات بمجرد المسح فيما يجب غسله؟ وإذا أعدمنا ما نكون غاسلين به فإن الله سبحانه نقلنا إذا لم نجد الماء الكافي لغسلنا ولأعضائنا المغسولة إلى التراب والأرض والتيمم، فإذا فقدنا ما نتيمم به فقد سقط تكليفنا الآن بالصلاة وأخرناها إلى أن نجد الماء فتغتسل به أو التراب فتتيمم به لقوله عليه السلام: لا صلاة إلا بطهور، والطهور مفقود في هذه المسائل فليتأمل ذلك ويلاحظ عني ما قلته بالعين الصحيحة ويترك التقليد وأسَاء الرجال جانباً، فقد قال أمير المؤمنين عليه السلام: انظر إلى ما قال ولا تنظر إلى من قال، والله الموفق للصواب.

فأما استباحة الصلاة بالتيمم، فلفاعله أن يصلّى ما لم يحدث أو يجد الماء ويتمكن من استعماله ما شاء من صلوات الليل والنهار والفرائض والنوافل. والكلام فيما ينقض التيمم قد تقدّم في باب نواقض الطهارة بالماء.

ومن دخل في الصلاة بالتيمم ثم أصاب الماء وقدر على استعماله.

فقد اختلف قول أصحابنا في هذه المسألة، فبعض يقول: إن كان قد ركع مضى فيها وإن لم يركع إنصرف وتوضأ، وهذا قول شيخنا أبي جعفر الطوسي رحمه الله في نهايته إلا أنه رجع عنه في مسائل خلافه. وبعض قال: إذا دخل في صلاته بتكبير الإحرام فالواجب عليه المضى فيها فإذا فرغ منها توضأ لما بعد تلك الصلاة من الصلوات. وبعض قال: يجب عليه

كتاب الطهارة

الانصراف مالم يقرأ فإذا قرأ مضى في صلاته ولا يجوز له الانصراف.

والصحيح من الأقوال: أنه إذا دخل في صلاته بتكبيره الإحرام مضى فيها ولا يجوز له قطعها بحال، وعلى هذا يعتمد ويفتق السيد المرتضى في مسائل خلافه، وكذلك الشيخ أبو جعفر في مسائل الخلاف. ومن نسي الماء في رحله فتيمم وصلى ثم علم به من بعد لا إعادة عليه، وهو قول أبي حنيفة ومحمد. وقال السافعي وأبو يوسف: يجب عليه أن يعيد، وقال مالك: يعيد الوقت فإذا خرج الوقت فلا إعادة عليه. وقد ذهب بعض أصحابنا في كتاب له إلى ما ذهب إليه مالك معينه، وهذا لا يجوز لأحد من أصحابنا أن يفوله، لأن التيمم عند جميع أصحابنا - إلا من سدد من لا يعتد بقوله لأنه قد عرف باسمه ونسبه - إنما يجب في آخر الوقت وعند خوف فوب الصلاة وخروج وقتها، ولا يجوز أن يستعمل قبل آخره وتضييقه على وجه من الوجوه، وآخر الوقت من سرطه كما أن عدم الماء بعد طلبه من سرطه، فكيف يصح أن يفوله فيمن تيمم قبل الوقت وصلى فإنه لا صلاة له جملة؟! ويجب عليه أن يصلي صلاة مبتدأة بالماء إذا ذكره؟! فأما من تيمم قبل آخر الوقت وصلى ثم خرج الوقت وذكر ما كان فيه، فإنه يجب عليه الوضوء وإعادة الصلاة لأن ماضى من فعله لم يكن صلاه لأنه كان بغير طهور.

ومن دفع إلى تغسيل ميت ولم يجد الماء، استعمل فيه من التيمم ما بيناه من قبل أنه فرض من وجب عليه الغسل. ومن كان معه من الماء قدر ما يُزِيل به النجاسة عن بدنه أو ثوبه الذي يقنفر إليه في ستر عورته ولا يتسع ذلك الماء لغيره وأحدث حداً ما يوجب الغسل أو الوضوء، وجب أن يستعمل ذلك الماء في إزالة النجاسة وتيمم للحدث. ومن أجنب ومعه من الماء ما لا يكفيه لغسل جميع أعضائه، وجب أن يتيمم فإن أحدث بعد ذلك حدثاً يوجب الوضوء فالصحيح من المذهب والأظهر من الأقوال أنه يعيد تيممه ضربتين لأن حدثه الأول باقٍ ما ارتفع، والدليل على ذلك أنه إذا وجد الماء اغتسل فلو كان حدثه الأكبر قد ارتفع بتيممه ما وجب عليه الغسل إذا وجد الماء.

وقال السيد المرتضى رضي الله عنه: يستعمل ذلك الماء إن كفاه للوضوء ولا يجوز له التيمم عند حدثه ما يوجب الطهارة الصغرى، قال: لأن حدثه الأول قد ارتفع وجاء ما يوجب الصغرى وقد وجد من الماء ما يكفيه لها فيجب عليه استعماله ولا يجوز تيممه، والأول أبين وأوضح.

ومن لم يجد الماء إلا بمن وافر زائد الغلاء خارج عن العادة وكان واجداً للتمن، بذله فيه ولم يجزئه التيمم إلا أن يبلغ نعمه مقداراً يضر به في الحال. وليس على جميع من صلى بتيمم إعادة نية من صلاته إذا وجد الماء، من مريضٍ ومسافرٍ وخائفٍ على نفسه من برد وغير ذلك.

وقد روى: أنه إذا كان غسله من جنابة تعمدها وجب عليه الغسل وإن لحقه البرد إلا أن يبلغ ذلك حداً يخاف على نفسه التلف فإنه يجب عليه حينئذ التيمم والصلاة، فإذا زال الخوف وجب عليه الغسل وإعادة تلك الصلاة. وقد روى: أن التيمم إذا أحدث في الصلاة حداً ينقض الطهارة ناسياً وجب عليه الطهارة والبناء على ما انتهى إليه من الصلاة ما لم يستدبر الفبله أو يتكلم بما يفسد الصلاة، وإن كان حده متممًا وجب عليه الطهارة واستئناف الصلاة، والصحيح ترك العمل بهذه الرواية لأنه لا خلاف بين الطهارتين، وإن التروك الواجبة متى كانت من نوافض الطهارة فإن الصلاة تفسد ويجب استئنافها سواء كان عن عمد أو سهو ونسيان، وإنما ورد هذا الخبر فأولاه بعض أصحابنا في كتاب له وقال: أخضه بصلاة التيمم، والصحيح أنه لا فرق بينها إذ قد بينا أنه لا يلفظ إلى أخبار الآحاد بل الاعتداد على المتواتر من الأخبار.

ويكره أن يؤم التيمم المتوضئين؛

على الصحيح من المذهب وبعض أصحابنا يذهب إلى أنه لا يجوز.

وقد روى: إذا اجتمع ميت ومحدث وجنب ومعهم من الماء مقدار ما يكفي أحدهم فليغتسل به الجنب ولتيمم المحدث ويدفن الميت بعد أن يؤم حسب ما قدمناه. والصحيح أن هذا الماء إن كان مملوكاً لأحدهم فهو أحق به ولا يجب عليه إعطاؤه لغيره ولا يجوز لغيره أخذه منه بغير إذنه، فإن كان موجوداً مباحاً فكل من حازه فهو له، فإن تعين عليها تغسيل الميت ولم يتعين عليها أداء الصلاة لخوف فواها وضيق وقتها فعليها أن يغسله بالماء الموجود، فإن خاف فوت الصلاة فإنها يستعملان الماء، فإن أمكن جمعه ولم يخالطه نجاسة عينيه فيغسلانه به على ما بيناه من قبل، في أن الماء المستعمل في الطهارة الكبرى يجوز استعماله كاستعمال الماء المستعمل في الطهارة الصغرى على الصحيح من المذهب.

باب أحكام الحيض والاستحاضة والنفاس:

الحيض والمحيض عبارتان عن معنى واحد، وهو الدَّم الأسود الخارج بحراره ودفع في أغلب الأوقات والأحوال في زمان مخصوص من شخص مخصوص. فهذا الحدُّ أسلم من حدٍّ من قال: إنَّ الحائض هي التي ترى الدَّم الأسود الحار الذي له دفع. وبهذه الصفات يتميز من دم الاستحاضة والعدرة والفرج وغيرها، وهذا لا يصحُّ لأنَّها لورأت الدَّم بهذه الصفات في أقلَّ من ثلاثة أيَّام لم يكن حيضًا بالإجماع، وكذلك لورأته بعد العسرة الأتام بهذه الصفات لم يكن حيضًا، وإن سئلت: هو الدَّم الذي له نعلق بانعضاء العدة على وجهه إمَّا بظهوره أو بانقطاعه، فقولنا: «بظهوره» المراد به أنَّها إذا رأت المطلعة الدَّم النَّال أول قطرة منه بآنت على الصَّحيح من الأقوال، هذا إذا كانت لها عادة مستقيمة ورأته فيها لأنَّ العادة والغالب كالمتيقَّن في حكم السَّرْعَيَّات، فأما إذا لم يكن لها عادة مستقيمة فلا تخرج من العدة برؤية القطرة من الدَّم النَّال إلَّا بعد البفن بأنَّ ذلك الدَّم دم حض، وهو أن يتوالى ثلاثة أتام متتابعة لأنَّها في العدة بيمين، ولا يجوز أن يخرج من اليقين إلَّا بيقين مله: ولا يمين لها إذا رأت القطرة إلَّا إذا دام ثلاثة أيَّام إلَّا أن تراه في أيَّام عاداتها المستقيمة فيحكم بأنَّه حيض لما قدَّمناه من أنَّ العادة والأغلب كالمتيقَّن الحاصل فليلاحظ هذا الموضع وليتأمل.

وبعض أصحابنا قال: إن كان طلاقها في أول طهرها فلت بذلك وإن كان طُلْفها في آخر طهرها فلا تخرج من العدة إلَّا بعد انقطاعه واستيفاء أيَّامه، فهذا معنى قولهم بظهوره أو بانقطاعه على هذا القول والمذهب، وهو مذهب سيخنا المفيد محمد بن محمد النعمان، والأول مذهب سيخنا أبي جعفر الطوسي؛ وهو أنَّها تخرج من العدة برؤية القطرة من الدَّم النَّال، وقد قلنا ما عندنا في ذلك وحققناه، وهو أنَّها إن كانت لها عادة مستقيمة مستمرة فعذهب سيخنا أبي جعفر وقوله صحيح، وإن لم يكن لها عادة مستمرة فلا تخرج من العدة إلَّا بعد استيفاء ثلاثة أيَّام متتابعات لأنَّها في العدة ييقن فلا يخرج من اليقين إلَّا بيقين مله فهذا تحرير القولين.

وإذا رأت المرأة دم الحيض تعلّق بها عشرون حكماً: لا يجب عليها الصلاة ولا يجوز منها فعل الصلاة ولا يصحّ منها الصّوم ويحرم عليها دخول المساجد إلاّ عبارة سبيل إلى المسجدين ولا يصحّ منها الاعتكاف ولا يصحّ منها الطّواف، ويحرم عليها قراءة العزائم ويحرم عليها مسّ كتابه القرآن ويحرم على زوجها وطؤها، ويجب عليه إذا وطئها متعمداً الكفارة إن كان في أوّل فديّنا وإن كان في وسطه نصف دينار وإن كان في آخره فربع دينار، ويجب عليها التعزير،

وهل الكفارة واجبة أو مندوبة؟

لأصحابنا فيه قولان: الأظهر من المذهب أنّها على الوجوب والآخر أنّها على النّدب. فالسيّد المرتضى وجماعه من أصحابنا مذهبهم الأوّل، والشيخ أبو جعفر الطّوسيّ موافق لهذا القول في تحمّله وعقوده، وذكر في نهايته أنّها على النّدب والاستحباب. فقولُه في جملة وعقوده وهو فتواه وما ذكره في نهاسه عذرُه فيه قد أوضحناه.

فإذا كرّر الوطء، فالأظهر أنّ عليه تكرار الكفارة لأنّ عموم الأخبار تقتضي أنّ عليه بكلّ دفعة كفارة،

والأفوى عندي والأصحّ أن لا تكرار في الكفارة لأنّ الأصل براءة الذمّة وسفلها بواجب أو نّدب يحتاج إلى دلالة سرعيّة. فأما العموم فلا يصحّ التعلّق به في مثل هذه المواضع لأنّ هذه أساء الأجناس والمصادر ألا ترى أنّ من أكل في نهار رمضان متعمداً وكرّر الأكل لا يجب عليه تكرار الكفارة بخلاف، ويجب عليها الاغتسال عند نقائها من حيضها ولا يصحّ طلاقها إذا كانت مدخولاً بها وغير غائب عنها زوجها غيبة مخصوصة. وبعض أصحابنا يطلق هذا الموضع ويقول: ولا يصحّ طلاقها، وهذا لا بدّ من تقييده بما قيّدناه وإلّا فالخائض التي غير مدخول بها والغائب عنها غيبة مخصوصة يصحّ طلاقها بغير خلاف فلا بدّ من التقييد.

ولا يصحّ منها الغسل ولا الوضوء على وجه يرفعان الحدث ويصحّ منها الغسل والوضوء على وجه لا يرفع بها الحدث، مثل غسل الإحرام والجمعة والعيدين، ووضوئها جلوسها في محرابها لتذكر الله تعالى بمقدار زمان صلاتها، وهما غسل ووضوء مأمور بها شرعيّان فهذا معنى قوله على وجه يرفعان الحدث.

كتاب الطهارة

ولا يجب عليها قضاء الصلاة بإجماع المسلمين ويجب عليها قضاء الصوم بالإجماع أيضاً، ويكره لها قراءة ما عدا العزائم ومس ما عدا المكتوب من المصحف وحمله، ويكره لها الخضاب.

ومتى رأت المرأة الدّم لدون تسع سنين لم يكن ذلك دم حيض، وتيأس المرأة من الحيض إذا بلغت خمسين سنة مع تغير عاداتها، فمتى رأت بعد ذلك كان دم استحاضة. وأقل أيام الحيض ثلاثة أيام متتابعات وأكثره عشرة أيام.

لا خلاف بين أصحابنا في هذين الحدين والمدارين بل اختلفوا في كيفية الأقل. منهم من قال: يكون الثلاثة متوالية، ومنهم من يقول: سواء كانت متتابعة أو متفرقة إذا كانت في جملة العشرة، والقول الأول هو الأظهر لأن الأصل بعد تكليفها الصوم والصلاة فمن ادّعى سقوط تكليفها بالصوم والصلاة يحتاج إلى دليل، وهذا الذي ذكره صاحب الجمل والعفود في مجله وذكر في نهايته القول الأخير، وقد بنّا عذرنا في مل ذلك لأن كتابه أعنى النّهايه كتاب خبر لا كتاب يجب ونظر.

فإن استبه دم الحيض بدم العذرة في زمان الحيض فلتدخل المرأة فطنة فإن خرجت منغمسة بالدم فذلك دم حيض، وإن خرجت متطوقة بالدم فذاك دم عذرة، فإن استبه عليها دم الحيض بدم القرح في أيام الحيض فلتدخل إصبعها؛ فإن كان الدم خارجاً من الجانب الأيمن فهو دم قرح، وإن كان خارجاً من الجانب الأيسر فهو دم حيض.

والصفرة في أيام الحيض وفي أيام الطهر طهر، فإن كانت المرأة مبتدأة في الحيض فأى دم رآته مع دوامه ثلاثة أيام متتابعات على أى صفة كان فهو دم حيض، فإن رآته إلى تمام العشرة الأيام فالجميع حيض، فإن تجاوز العشرة فلها أربعة أحوال: أحدها أن يتميز لها بالصفة فلتعمل على التميز. والثاني لا يتميز لها وجاء الدم لوناً واحداً فلترجع إلى عادة نسائها من أهلها. والثالث لا يكون لها نساء من أهلها فلترجع إلى من هو أبناء سنّها ولتعمل على عاداتهنّ. الرابع لا يكون لها نساء من أبناء سنّها فعند هذه الحال اختلف قول أصحابنا فيها على ستة أقوال:

منهم من قال: نترك الصوم والصلاة في السهر الأول أقل أيام الحيض وفي السهر الثاني أكبر

أيام الحيض، وتصوم وتصلّى باقى أيام الشهرين. ومنهم من يعكس هذا، ومنهم من يقول: ترك الصلاة والصوم فى كلّ شهر سبعة أيام فى أوائل كلّ شهر وتصلّى وتصوم باقى أيام الشهرين. ومنهم من يقول: ستّة أيام فحسب، ومنهم من يقول: ترك الصوم والصلاة فى كلّ شهر ثلاثة أيام فحسب وتصوم وتصلّى باقى الأيام. ومنهم من يقول: تعدّد عشرات عشرة حيضٍ وعشرة طهرٍ، هذا مع استمراره ودوامه ثم لا يزال هذا دأبها إلى أن تستقر لها عادة، وتستقر لها عادة بأن يتوالى عليها شهران متتابعان ترى الدّم فى كلّ شهر منها أياماً سواء فى أوقاتٍ سواء، ماله أن ترى الدّم فى الشهر الأوّل بعد الحلال خمسة أيام ثم ينقطع تمام الشهر ثم يهلّ الشهر الثانى فتراه فى أوّله بلافصل خمسة أيام فهذا معنى قولنا: أعداد وأوقات سواء، فإن رأته فى النصف الثانى خمسة أيام، لم يكن ذلك عادة لأنّها مارأت الخمسة فى أوقات الخمسة فى الشهر الأوّل فتجعل ذلك عادتها.

فأمّا غير المبتدأة وهى التى تكون لها عادة فلتلتزم عادتها إذا تجاوز دمها العشر، فأمّا إذا لم يتجاوز دمها العشر فأى دم رأته بعد عادتها وقبل تجاوز العشر فهو دم حيض لقولهم عليهم السّلام: الكدرة والصفرة فى أيام الحيض حيض، وفى أيام الطهر طهرٌ يعنون بأيّام الحيض عشرة الأيام التى هى حدّ الأكثر،

فإن قيل: فيبطل قول الأئمة عليهم السّلام: ترجع إلى العادة أو تمسك عادتها أوترجع إلى عادتها على اختلاف الألفاظ، قلنا: ذلك إذا تجاوز الدّم العادة وعسرة الأيام، فحينئذ ترجع إلى عادتها وتجعل ماجاوز العادة والعشرة استحاضة.

فأمّا إذا تجاوز الدّم العادة ولم يتجاوز عشرة الأيام التى هى أكثر أيام الحيض، فلا ترجع إلى العادة بل يكون جميع ذلك وجميع تلك الأيام حيضاً لقولهم عليهم السّلام: الكدرة والصفرة فى أيام الحيض حيض، وهذه أيام الحيض فقد عملنا بالقولين ولم نتعدّ النّصين ولا مناقضة بين ذلك فليتأمل ويلحظ ماقلناه، فكثيراً يشتبّه هذا على الفقهاء.

فاذا تقرّر هذا فمضى اتّصل الدّم بالعادة وتجاوز عشرة الأيام فإنّها غسك العادة وتجعل ماعداها استحاضة سواء تقدّم العادة واتّصل بها أو تأخّر عنها متّصلاً بها وجاوز العشرة لما أصلناه وقرّرناه من قولهم عليهم السّلام المجمع عليه: ترجع إلى عادتها وتمسك

كتاب الطهارة

عادتها، فعلى هذا التحرير إذا رأت خمسة أيام دماً قبل عاداتها وخمسة أيام في عاداتها وكانت عاداتها خمسة أيام وخمسة أيام بعد عاداتها فالواجب عليها الرجوع إلى العادة والتمسك بها، وتكون الخمسة الأولى والخمسة الأخيرة استحاضة، وكذلك إذا رأت عشرة قبلها واتصل بها فإنها تلزم عاداتها وتكون العشرة استحاضة، وكذلك إذا رأت خمسة أيام عاداتها واتصل بها عشرة أيام بعد الخمسة فإنها ترجع إلى عاداتها وتمسك بها وتجعل العشرة استحاضة.

فأما إذا لم تتصل بالعادة وكان ثلاثة أيام متتابعة بعد أن مضى لها أقل الطهر وهو عشرة أيام نفاء، فإنه حيض لأنه أيام الحيض لفولهم عليهم السلام: الكدرة والصفرة في أيام الحيض حيض وفي أيام الطهر طهر، على ما حررناه وفررناه، فلتلحظ هذه الجملة فإنها إذا حصلت اطلع بها وأشرف على ما سنوعر من دقائق هذا الكتاب.

فإن اضطربت عاداتها وتغيرت عن أوقاتها وأزمانها وصارت ناسية لهذا ولهذا فإذا استمر بها الدم بعد العشرة الأيام فالواجب عليها اعتباره بالصفات، فإذا تميز لها فلترجع إليه وتعمل عليه وتكون لها بمنزلة العادة وقد قدمنا حكمها وبيّنا.

فإن اشتبه عليها الدم وجاء لونا واحداً ولم يتميز لها فهي في هذه الحال حكمها حكم المبتدأ في الحال الرابعة حرفاً فحرفاً، وقد قدمنا الأحكام والأقوال فيها والاختلاف مستوفى فهذا خلاصة فقه الحائض ودقائق أحكامها فإذا حصل فابعده سهل يسير.

ومن لم تكن لها عادة ورأت الدم اليوم أو اليومين فلا يجوز لها ترك الصلاة والصيام لأنها من تكليفها بالصلاة والصيام على يقين وهي في شك من الحيض في هذين اليومين، فكيف يجوز لها أن تترك اليقين بالنسك؟

وما يوجد في بعض الكتب من أن المرأة إذا رأيت الدم اليوم أو اليومين تركت الصلاة والصيام فإن استمر بها اليوم الثالث فذاك دم حيض وإن لم يستمر بها فضيت الصلاة والصيام، وكذلك إذا انقطع الدم عنها بعد تمام عاداتها وقبل تجاوز العشرة. يوجد في الكتب أنها تستظهر بيوم أو يومين في ترك الصلاة والصيام، فأخبار آحاد لا يرجح عليها ولا يلتفت إليها بل الاستظهار لها في دينها وتكليفها وبراءة ذمتها ففعل الصلاة والصيام إلى أن يتبين

أنها غير مكلفة بها فحينئذ يجب عليها تركها، لما أصْلناه من أنها لا تترك اليقين بالشك فليلاحظ ذلك وبحق.

إلّا أن تكون لها عادة مستقيمة مستمرة فترى الدّم في أولها يوماً أو يومين فالواجب عليها عند رؤية الدّم ترك الصّلاة والصّيام، لأنّ العادة تجري عندهم مجرى المتيقّن، وكذلك الأغلب يجري مجرى المعلوم، فهذه بخلاف تلك في الحكم لما بيننا وبينها على دليله ومفارقته لحكم غيره، أوترى بعد العادة المستقيمة الصّفرة أو الكدرة قبل خروج العشرة الأيام وبعد عاداتها، إذا كانت عاداتها أقلّ من عشرة أيّام فحينئذ يجب عليها ترك الصّلاة والصّوم والاستظهار بيوم أو يومين أو ثلاثة لأنّها بحكم الحائض لأنّها ترى النّقاء وتترك الصّلاة على ما يظنّه من لا بصيرة له، وقد حقّق ذلك سيخنا في الاستبصار.

والحبل الحامل المُستبين حملها اختلف قول أصحابنا واختلف أخبارهم، فبعض منهم يقول: أنّها تحيض وحكمها حكمها قبل حملها، ومنهم وهم الأكثرون المحصلون يذهبون: إلى أنّها لا ترى دم الحيض ولا تحيض وأتى دم تراه فهو دم استحاضة أو فساد.

وهذا هو الصحيح وبه أفني وأعمل والدليل على ذلك الحاسم للشّعب أنّه لا خلاف بين المخالف منهم في المسألة والمؤلف، أنّ طلاق الحائض المدخول بها التي ما غاب زوجها عنها غيبة مخصوصة لا يقع ولا يجوز، وإنّه بدعة محظور لا تبين به ولا يقع جملةً، هذا إجماعهم عليه بغير خلاف، ولا خلاف أيضاً بين الفريقين بل الإجماع منعقد من أصحابنا جميعهم: أنّ طلاق الحامل يقع على كلّ حال سواء كانت وقت طلاقها عالمةً بالدّم متيقّنة له أو لم تكن، كذلك فلو كانت الحامل تحيض وترى دم الحيض لما جاز طلاقها في حال حيضها ولتناقض الأدلّة وبطل الإجماع من الفريقين وهذا أمر مرغوب عن المصير إليه والوفوف عليه، وقد بينّا أنّه لا يجوز لزوجها مجامعتها في قبلها خاصّة لموضع الدّم وله مجامعتها فيما دون ذلك من سائر بدنّها دبراً كان أو غيره على الأصحّ الأظهر من المذهب، وبعض أصحابنا يذهب إلى تحريم وطئها في دبرها كتحريم وطئها في قبلها، وهو السيّد المرتضى في مسائل خلافه، والدليل على ما اخترناه قوله تعالى: فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ، لا تجلوا المراد به اعتزلوا النساء في زمان

كتاب الطهارة

الحيض أموضع الحيض الذي هو الدم. فإن كان الأول فهذا خلاف إجماع المسلمين فيما عدا
إلا القسم الآخر. وإنما ورد أخبار بأن له ما فوق المنز و ذلك محمول على كراهه مادون
الفيل.

فإذا انقطع عنها الدم فالأولى لزوجه أن لا يفرها بجماع في قبلها حتى يغسل ولس
ذلك عند أصحابنا بمحذور، فإن كان سبعا وغلبته السهوه فلأمرها بغسل فرجها وقد
زالت عنه الكراهية سواء انقطع لأكثر الحيض أولا فله لأن الله تعالى قال: ولا تفرؤهن حتى
يَطْهُرنَ، وهذه قد طهرت من حيضها.

وإذا أصبحت المرأة صائمة ثم حاضت فلتنفّر أي وفي رأب الدم، وسحب لها
الإمساك تأدباً إذا رأت الدم بعد الزوال، فأما إذا كانت حائضاً ثم طهرت فالمستحب لها
الإمساك نادباً سواء كان طهرها قبل الزوال أو بعده فإذا أراد الاغتسال فكفّفه غسلها
مثل غسل الجنب سواء إلا أنها لا تسبّح الصّلاة بمردّه على ما قدمنا القول فيه وبنته،
فإذا كان اغتسالها في وقت صلاة وأرادت تقديم الوضوء على الغسل نوب بوضوئها
استباحة الصّلاة واجباً قربةً إلى الله تعالى ولا تنوى رفع الحدث لأنّ حدثها الأكبر بابي وهو
الغسل، وإن أرادت تأخير الوضوء عن الغسل نوت بغسلها رفع الحدث ونوت بوضوئها
استباحة الصّلاة، لأنّ حدثها قد ارتفع واجباً قربةً إلى الله سبحانه، وإن كان غسلها في
غير وقت صلاة وأرادت تقديم الوضوء على الغسل نوت بوضوئها استباحة الصّلاة
مندوباً قربةً إلى الله سبحانه ونوت أيضاً بغسلها مندوباً ترفع به الحدث، وإن كان غسلها
قبل وضوئها نوت به رفع الحدث مندوباً قربةً إلى الله سبحانه ونوت بوضوئها بعد استباحة
الصّلاة من غير أن ترفع به الحدث.

وإذا كانت المرأة جنباً فجاءها الحيض قبل أن تغتسل غسل الجنابة فتدع الغسل
إلى أن تطهر من حيضها فإذا طهرت اغتسلت غسلًا واحدًا للجنابة، وقد أجزأها على
ما قدمناه في باب الجنابة وحرّراه.

والمستحاضة هي التي ترى الدم بعد أكثر أيام الحيض وبعد أكثر أيام النفاس وبعد
استبانة حملها على ما حققناه وأسلفنا القول فيه، وبعد خمسين سنة وتغير عاداتها وبعد

تجاوز دمها عاديها وعسرة الأيام واستمراره على ماقدّمناه فبكون ما عدا العادة استحاضة، وإن كان بعضها في عسرة الأيام، هذا مع استمراره ونجاوزه العادة وعسرة الأيام ففي جميع هذه الأحوال هي مسحاضة، وكذلك إذا رأت الدّم أقلّ من ثلاثة أيّام فهي أيضاً مستحاضة. ومنى رأت الدّم وجب عليها أن تستبرئ نفسها بقطنة ولها ثلاثة أحكام:

أحدها: أن تراه يسيراً لا ينقب الكُرسُف الذي هو القطن فالواجب عليها الوضوء لكلّ صلاة ونغير القطن والخرقة، ولا يجوز لها أن تجمع بين صلاتين بوضوء واحد بل يجب عليها لكلّ صلاة وضوء ونغير القطن والخرقة وإتيان الصّلاة بعد وضوئها بلا فصل، فأما إذا توضّأت أولاً في أوّل الوقت ولم تصل إلّا في ثانيه أو وسطه أو آخره فإنّ صلاتها غير صحيحة.

لأنّ قولهم عليهم السّلام يجب عليها الوضوء عند كلّ صلاة، يقتضى المفارقة لأنّ «عند» في لسان العرب لا يصغر فهي للمفارقة كما أنّ «قبلاً وبعيداً» للمفارقة فكذلك «عند» لأنّها مع ترك التّصغير بمنزلة بعيد وقبيل في التّصغير. قال شيخنا في مبسوطه: إذا توضّأت المستحاضة وقامت إلى الصّلاة فانقطع عنها الدّم قبل أن تكبر تكبيرة الإحرام فلا يجوز لها الدّخول في الصّلاة إلّا بعد أن توضّأت نائماً، لأنّ انقطاع دم الاستحاضة حدث يوجب الوضوء، ثمّ قال: فإن انقطع بعد تكبيرة الإحرام ودخولها في الصّلاة تمضى في صلاتها ولا يجب عليها استئنافها. قال محمّد بن إدريس مصنّف هذا الكتاب: إذا كان انقطاع دم الاستحاضة حدّاً فيجب عليها قطع الصّلاة واستئناف الوضوء، وإنّا هذا كلام الشّافعي أوردّه شيخنا، لأنّ الشّافعي يستصحب الحال وعندنا أنّ استصحاب الحال غير صحيح، وإنّ هذه الحال غير ذلك وما يستصحب فيه الحال فبدليل، وهو إجماع على التّيمّم إذا دخل في الصّلاة ووجد الماء فإنّا لا نوجب عليه الاستئناف بإجماعنا إلّا أنّا قائلون باستصحاب الحال فليلاحظ ذلك ويتأمّل.

والحكم الثّاني: أن ترى أكثر من ذلك وهو أن ينقب الدّم الكُرسُف ولا يسيل، فيجب عليها أن تعمل ما عملته في الحكم الأوّل سواء وتزيد عليه الغسل لصلاة الغداة. والحكم الثّالث: أن ترى الدّم ينقب الكُرسُف ويسيل، فيجب عليها أن تفعل ما فعلته

كتاب الطهارة

في الحكم الثاني وتزبد على ذلك وجوب غسلين ينفضان إلى الغسل الذي في الحكم الثاني، فإذا فعل ذلك في أيام استحاضتها فهي في حكم الطاهرات في جميع السرعات، إلا أنها يكره لها دخول الكعبة، وإذا وجب عليها حدّ الجلد لأبّقام حتى ينقطع عنها دم الاستحاضة، لأنها مريضة والمريضة لا يقام عليها حدّ الجلد حتى تبرا، فإن لم تفعل ما وصفناه وصامت وصلت وجب عليها إعادة صلاتها وصيامها، ولا يحلّ لزوجها وطؤها فإن كانت قد أكلت في زمان استحاضتها فإنه يجب عليها قضاء الصّوم والكفارة، لأنها أكلت في زمان الصّيام متممّة لذلك وتجمع بين الظهر والعصر بغسل واحد، وكذلك بين العشاء الأولى والآخرة، والجمع منها بين الفريضتين بأن تؤخّر الفريضة المتقدمة إلى آخر وقتها وتصلّى الفريضة الأخيرة في أوّل وقتها تجمع بينهما في الحال، وذلك على الاستحباب دون الفرض والإيجاب،

وقد يوجد في بعض الأخبار والآثار والكتب المصنّفات مثل نهذيب الأحكام ومسائل الخلاف للسيد المرتضى رحمه الله: أن دم الحيض أسود بحراني، وفي خبر آخر دم الحيض أحمر بحراني، قال محمّد ابن إدريس: بحراني - بالباء المنقطة من تحتها نقطة واحدة المفتوحة وبالحاء غير المعجمة المسكنة وبالراء غير المعجمة المفتوحة وبعدها ألف والنون المكسورة وبعدها ياء مشدّدة وليست للنسب - وهو الشّديد الحمرة والسّواد كما يقال: أبيض يقق وأسود حالك وحانك وأحمر بحراني وباحري هكذا أورده ابن الأعرابي في نوادره فأورده كما أورده تنبيهاً عليه.

والنّفساء هي التي تضع الحمل وترى الدّم.

لأنّها مشتقة من النفس التي هي الدّم بدلالة قولهم: كلّ ما لنفس له سائله، يريدون كلّ ما لآدم له سائل.

فإذا رأت الدّم بعد وضعها الحمل بلا فصل أو قبل مضيّ عشرة أيام من وقت وضعها الحمل فهي نفساء، وحكمها حكم الحائض سواء، في جميع الأحكام اللازمة للحائض بغير خلاف وفي أكثر أيامها.

على الصحيح من الأقوال والمذهب لأنّ بعض أصحابنا يذهب إلى أن أكثر أيام النّفساء عند

استمرار دمها بانية عسر يوماً، ذهب إليه السيد المرتضى في بعض كتبه. وكذلك الشيخ المفيد، وعادا عنه في تصنيف آخر لها. عاد السيد عن ذلك في مسائل خلافه بأن قال: عندنا الحد في نفاس المرأة أيام حيضها التي تعهدها، وقد روى: أنها تستظهر بيوم ويومين، وروى: في أكثره خمسة عشر يوماً، وروى: أكثر من هذا، والأثبت ما تقدم، ورجع الشيخ المفيد في كتاب أحكام النساء وفي شرح كتاب الأعلام، والذي يدل على أصل المسألة وما اخزنناه أنها مخاطبة مكلفة وهي داخله في عموم الأوامر بالصلاة والصوم وإنما نخرجها في الأيام التي حددناها للإجماع ولا إجماع ولا دليل فيأزاد على ذلك فيجب دخولها تحب عموم الأوامر، ولولم يكن إلّا أن فيه اسظهاراً للفرض واحتياطاً، له لكفى.

وتفارق النفساء الحائض في حد أقلّ النفاس، فإنه ليس لقليل النفاس حد بل حده انقطاع الدم، فإذا استمر بها الدم فوق العشرة الأيام وتجاوزها فعلت ما تفعله المستحاضة لا الحائض. لأن الحيض لا يتعقب النفاس لما بيننا أن النفاس حكمه حكم الحيض في جميع الأشياء، فإن رأت الدم بعد وضعها الحمل بلا فصل - مثلاً يوماً واحداً أو يومين وانقطع إلى تمام العشرة الأيام فهي نفساء في اليوم واليومين فحسب، فإذا رأت قبل مضي العشرة الأيام لحظة واحدة فالיום واليومين وما بعدهما إلى تمام العشرة نفاس. لأنه لم يمض لها بين الدمين طهر، فإن مضى بين الدمين عشرة أيام نقاء فالدم الثاني إذا توالى ثلاثة أيام حيض، فإن لم يمض بين الدمين طهر وتجاوز العشرة الأيام منها نقاء، ومنها دم، فالدم الثاني استحاضة ولا يكون نفاساً. لأنه قد جاوز العشرة الأيام بعد وضعها الحمل وهي أقصى مدته، ولا يكون حيضاً لأنه ما تقدمه طهر فليلاحظ ذلك ويحقق.

ويكون النقاء الذي في العشرة الأيام أيضاً هي فيه بحكم الطاهرات، يجب عليها فيه قضاء الصلاة والصوم، وإن وضعت ولم تر الدم إلى اليوم التاسع أو العاشر فهي طاهر وحكمها حكم الطاهرات إلى أن رأت الدم وهي نفساء وحكمها حكم النفساء في اليوم التاسع والعاشر فحسب.

لأننا قد بينّا أن النفساء مشتقة من النفس الذي هو الدم والاشتقاق غير حاصل في الأيام النهائية فيجب أن يكون غير نفساء، ونفساء في الزمان الذي رأت فيه الدم لأنها بعد وضع

كتاب الطهارة

الحمل وقبل خروج العشرة الأيام التي هي أقصى مدة النفاس والنفاس.
فإن قيل: أيام النقاء أقل من الطهر لأن الطهر عندنا عشرة أيام أقله، فكيف حكمتم بأنها طهر وحكمها حكم الطاهرات فيها؟ قلنا: ولا تقدمها حيض ولا نفاس بل تقدمها طهر وأطهار؛ لأن الحامل على ما بيناه لا ترى دم الحيض فالأيام وما تقدمها بمجموع ذلك أجمع طهر. فإن رأته بعد وضعها ساعة ثم انقطع تسعة أيام ثم رأته اليوم العاشر كانت جميع الأيام نفاساً لأنها نفاس عند رؤية الدم بعد الوضع ولم يحصل لها في أيام الانقطاع طهر وهو عشرة أيام، ورأت الدم الثاني قبل خروج العشر وهي أقصى مدة النفاس فكان الجميع نفاساً وهي نفاس في الجميع.

وإذا ولدت المرأة توأمين ورأت الدم عقيبها فإن النفاس يكون من المولود الأول. لأن النفاس عندنا هو الدم الخارج عقيب الولادة ولا يمنع كون أحد الولدين باقياً في بطنها من أن يكون نفاساً، وأيضاً لا يختلف أهل اللغة في أن المرأة إذا ولدت وخرج الدم عقيب الولادة فإنه يقال: قد نفس، ولا يعتبرون بقاء ولد في بطنها، ويسمى الولد منفوساً. قال الساعر وهو أبو صخر الهذلي مدح آل خالد بن أسيد بن أبي العاص بن أمية بن عبد سمس:

إذا نفّس المنفوس من آل خالدٍ بدا كرمٌ للنّاظرين وطيب
فسمي الولد منفوساً ومحال أن يكون الولد منفوساً إلا والام نفاساً لأن الدم نفسه يسمى نفساً على ما قدمناه.

فإذا ولدت الولد الثاني ورأت الدم عقيب ولادتها اعتبرت أقصى مدة النفاس من وقت ولادة الثاني لأن كل واحد من الدمين يستحق الاسم بأنه نفاس فينبغي أن يتناول كل واحد منها اللفظ، وإذا تناول الدم الأخير الاسم عددنا منه أكثر أيام النفاس واستوفينا أقصاه من الأخير لتناول الاسم له.

فإن قيل: إذا رآه عند وضع الأول مثلاً خمسة أيام ثم وضعت الثاني ورأت غيب وضعه عسره أيام فقد صارت خمسة عشر يوماً، وعندكم على ما ستم أن أقف، مدة النفاس عشرة أيام فكيف يكون الحكم في ذلك؟ قلنا: ما هذا دم ولادة واحدة بل دم عقيب ولادتين وإن كان

الحمل واحداً، وعندنا بلاخلاف بيننا أن النفاس هو الدَّم الَّذِي تراه المرأة عقيب ولادتها الولد، وقد رأت عقيب ولادتها الأول خمسة أيام فحكمتنا بأنها نفاس لتناول الاسم لها، فإذا وضعت الثاني ورأت عقبه الدَّم فقد رأت الدَّم عقيب ولادتها الولد الأخير فينبغي أن يتناوله الاسم فيجب أن تستوفي أقصى مدة النفاس من يوم وضعها الولد الأخير لتناول الاسم له فليحظ ذلك ويحقق فقد شاهدت جماعة ممن عاصرت من أصحابنا لا يحقق القول في ذلك ويقف على مسطور لبعض المصنفين ولا يتبينه ولا يحققه ويخرج عنه ويخطيء. فالله نسأل التوفيق والتسديد في المقال والفعال

باب غسل الأموات وما يتقدم ذلك في آداب المرض والعيادة وتلقين المحتضرين وما يتصل بذلك:

الأولى بالمرضى والأفضل له أن يكتُم مرضه ولا يشكوه. وقد روى في حدِّ الشَّكَايَةِ للمرض عن الصادق عليه السلام: أَنَّ الرَّجُلَ يَقُولُ: مُحِمْتُ الْيَوْمَ وَسَهَرْتُ الْبَارِحَةَ وَقَدْ صَدَقَ، وَلَيْسَ هَذَا شَكَايَةً إِنَّمَا الشَّكَايَةُ أَنْ يَقُولَ: ابْتَلَيْتُ بِأَلَمٍ يُبْتَلَى بِهِ أَحَدٌ وَأَصَابَنِي مَا لَمْ يُصَبِّ أَحَدًا.

وفي العيادة فضل كبير وثواب جزيل والرَّوَايَةُ بِذَلِكَ متظاهرة، ويستحب للمريض أن يأذن للعائدين حتَّى يدخلوا عليه فربما كانت لأحدهم دَعْوَةٌ مستجابة، ولا عيادة في أقلَّ من ثلاثة أَيَّام فإذا وجبت جعلت غِبًّا يَوْمًا فَيَوْمًا ثُمَّ يَغِبُّ يَوْمَيْنِ، فإذا طالت العلة تَرَكَ الْمَرِيضَ وَعِيَالَهُ. ولا عيادة في وجع العين، ومن السُّنَّةِ تخفيف العيادة وتعجيل القيام إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَرِيضُ يَحِبُّ الْإِطَالََةَ عِنْدَهُ. ولا يُعَادُ أَهْلُ الذُّمَّةِ وَلَا تُشْهَدُ جَنَائِزُهُمْ، وقد روى: أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ عِيَادَةُ الْمَرِيضِ. وَيُلْقَنُ الْمُحْتَضِرُ الشَّهَادَتَيْنِ وَكَلِمَاتِ الْفَرَجِ، وَقَدْ يَأْتِي ذِكْرُهَا فَإِنْ عَسَرَ عَلَيْهِ النَّزْعُ نَقَلَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي كَانَ يَكْثُرُ الصَّلَاةُ فِيهِ، وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يُوجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ بِأَنْ يَجْعَلَ بَاطِنَ قَدَمَيْهِ إِلَيْهَا بِحَيْثُ لَوْجَلَسَ كَانَ مُسْتَقْبَلًا إِلَيْهَا فَإِذَا قَضَى نَحْبَهُ - وَالتَّحَبُّ الْمُدَّةَ وَالْوَقْتَ يَقَالُ: قَضَى فُلَانٌ

كتاب الطهارة

نحبه إذا مات - فلتغمض عيناه ويطبّق فوه ويتمدّد . يداه إلى جنبيه ورجلاه، ويكون عنده من يذكر الله تعالى ويقرأ القرآن ويُقدّم النظر في أمره عاجلاً، ولا يُنتظر به دخول وقت ولاخروجه إلّا أن يكون غريقاً أو مصعوقاً أو مبطوناً،

وهو الذي علّته الذرّب وهو الإسهال. وكان زين العابدين عليه السلام يوم الطف مريضاً بالذرّب.

أومدّخناً أو مهدوماً عليه فإنّ هؤلاء يُنتظر بهم إلى أن يتغيّروا لأجل الاستظهار وتسبّر حالهم بعلامات الموت وأماراته، فإن عُرِف حالهم والآتركوا ثلاثة أيام.

وغسل الميت المؤمن أو المحكوم بإيمانه ومن في حكمه فرض واجب وهو من فروض الكفاية، واعلم أنّه كغسل الجنب في الصّفة والترتيب، يبدأ فيه بغسل اليدين على طريق الاستحباب، ثمّ الفرج ثمّ الرّأس ثمّ الميامن ثمّ المياسر، وشرح ذلك أن يوضع الميت على سرير غسّله، ويستحبّ أن تستقبل هاهنا بوجهه القبلة على ما ذكرناه أوّلاً في حال الاحتضار، ويجب أن تُستّر عورته بثوب يُوضع عليها أو بقميصه بعد نزع عنه، ويقصد إلى تليين مفاصله برفق حتّى لا ينكسر منه عضو فإن عسر عليه ذلك تركه ولم يتعرّض له، ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً في الفسنتين الأوّلين، ولا يمسحها في الثّالثة ولا يغمزها بحال وهذا الحكم سواء كان الميت رجلاً أو امرأة، تكون حاملاً فلا يمسح بطنها في شيء من الغسلات، ثمّ يغسل يديه بماء قراح.

والقراح؛ هو الخالص البّحث، وقد روى: أنّه يؤضّأ وضوء الصّلاة وذلك شاذّ والصّحيح خلافه وسيخنا أبو جعفر الطّوسي رحمه الله يراه احتياطاً في نهايته وفي مبسوطة وقال: قد روى أنّه يؤضّأ الميت قبل غسّله فمن عمل بها كان جائزاً، غير أنّ عمل الطّائفة على ترك العمل بذلك لأنّ غُسل الميت كغسل الجنابة ولا وضوء في غُسل الجنابة.

قال محمّد بن إدريس: فإذا كان عمل الطّائفة على ترك العمل بذلك فإنّ لا يجوز العمل بالرواية لأنّ العامل بذلك يكون مخالفاً للطّائفة وفيه مافيه.

ثمّ يغسل رأسه ولحيته برغوة السّدر ثلاث مرات، ثمّ يقلّبه على جنبه الأيسر ليبدو

السراير

له الأيمن ويغسله بماء السدر ثلاثاً أيضاً كما ذكرناه في الرأس من أصل العنق إلى قدمه، ثم يقلبه على جنبه الأيمن ليبدو له الأيسر ويغسله على ما ذكرناه في الأيمن في الصفة والعدة.

والمفروض من الأكفان للرجال والنساء ثلاثة أثواب: منزر وقميص وإزار مع القدرة والاختيار على الصحيح من المذهب، وبعض أصحابنا يذهب إلى أن الواجب في حال الاختيار قطعة واحدة وهو سلّار، والمسنون للرجال أن يزداد لفافة أخرى إما جبرة - بكسر الحاء وفتح الباء - أو ما يقوم مقامها، وخرقة يُشدُّ بها فخذه ويستحب أن يزداد أيضاً عمامة يعمم بها مُحَنَكًا، وإن كان امرأة زيدت على مستحب الرجال لفافة أخرى لشدّ ثدييها،

وروى نمط، والصحيح الأول وهذا مذهب شيخنا أبي جعفر الطوسي رحمه الله في كتابه الاقتصاد، لأن النمط هو الحبرة وقد زيدت على أكفانها لأن الحبرة مشتقة من التزين والتحسين، وكذلك النمط هو الطريقة وحقيقته الأكسية والفُرش ذات الطرائق، ومنه سوق الأنماط بالكوفة يقال: فلان على نمط واحد أي على طريقة واحدة، قال زهير: تعالين أنماطاً عناقاً وكيلة .

وإذا اختلف الورثة في الكفن اقتصر على المفروض منه وهو ثلاث قطع، وإذا أخذ السيل الميت أو أكله السبع وبقي الكفن كان للورثة دون غيرهم، ويحصل الكافور والأعلى في الاستحباب وزن ثلاثة عشر درهماً وثلاث الذي لم تمسه النار والخام الخالص الجلال،

ومعنى الجلال الجليل وهو الجيد يقال: جليل وجلال وطويل وطوال فهو من أوزان المبالغة وصفات الجودة.

ويليه في مقدار المستحب أربعة دراهم وفي بعض الكتب أربعة مثاقيل والمراد بها الدراهم هاهنا، ويليه في مقدار المستحب درهم واحد، والواجب ما وقع عليه اسم الكافور مع الوجدان. ويحصل أيضاً شيء من السدر للغسلة الأولى وقليل كافور للغسلة الثانية وشيء من القطن ليُحشى به دُبره والمواضع التي يخاف خروج شيء

كتاب الطهارة

منها، ونسب من الذريرة المعروفة بالقُمحة.

وذكر شيخنا أبو جعفر الطوسي في كتاب النسان قال: الذريرة هات فصص الطب وهو فصص نخاء
سه من الهد كآته فصص الساس، ودرر مسعودي وهب
على بن الحسن المسعودي الهدل رجل من جلّه أصحابنا له نسب عدّه في نسبه
المعروف المُرجم به مروج الذهب ومعادن الجوهر» في الوارح ودرها. وهذا
الكتاب كتاب حسن سسل على أساء حسه قال. اصل الطب حمسه اصاف
المسك والكافور والعود والعبر والزعفران كلّها تحمل من ارض الهد الآلزعفران.
والعبر قد يوجد بأرض الزنج والأندلس. قال: وانواع الأفانوه حمسه وعسرون صنفا ذكر
من جملة ذلك: السلخه والورس والأذن والزناد وفصص الذريرة. قال محمد بن
إدریس: والذي أراه أنّها نبات طيب غير الطيب المعهود يقال له: الفمّحان نبات طيب
يحملونه على رأس دنّ الخمر ويطبخنّ عليه لكسبها منه الرّيح الطّيبه. قد ذكره التابعه
الدّبائقي في سمره وفسره علماء أهل اللّغه على ماسرخناه وذكرناه. وقال صاحب كتاب
«البارع» قال الأصمعيّ وغيره: يُقال للّدى بعلو الخمر ملّ الذريره الفّمّحان. وقال
التابعه الجعديّ:

إذا قُضتْ خواتمه علاه ينسّر الفّمّحان من المدام

وهل الكافور الذي للغسله اللّانية من جملة اللّالة عسر درهماً ولب أم من غيرها؟
اختلف أصحابنا في ذلك فبعض قال: من جملةها. وبعض قال: من غيرها لامنّها. وهذا
هو الأظهر بينهم.

وتنذر الذريرة المقدّم ذكرها على الأكفان ويكتب على الأكفان: فلان يشهد أن لا إله
إلاّ الله وأنّ محمّداً رسول الله، بتربة الحسين عليه السّلام.

وقال الشيخ المفيد في رسالته إلى ولده: تُبلّ التربة بالماء ويكتب بها. وباقي المصنّفين
من أصحابنا يطلقون في كتبهم ويقولون: يكتب ذلك بتربة الحسين عليه السّلام، والذي
أختاره ما ذكره الشيخ المفيد لأنّه الحقيقة والمعهود في الكتابة لأنّ حقيقة ذلك التأثير
وليس إطلاقهم ممّا ينافي ذلك:

فإن لم توجد التربة فبالإصبع عند الضرورة.

ويستحب أن يكون الكفن قطنًا محضًا أبيض والكتان مكروه وليس بمحظور، والإبريسم المحض لا يجوز، وجملة الأمر وعقد الباب أن كل ثوب يجوز فيه الصلاة يجوز التكفن به إلا أن بعض الثياب أفضل من بعض. وما لا يجوز الصلاة فيه من الإبريسم المحض لا يجوز التكفن به.

والواجب أن يغسل ثلاث غسلات: الأولى بماء السدر والثانية بماء جلال الكافور والثالثة بالماء القراح، والماء القراح هو البَحْتُ الخالص من إضافة شيء إليه على ما ذكرناه.

وكيفية غسله مثل غسل الجنابة يغسل الغاسل يَدَي المَيِّت ثلاث مرّات، ثم ينجيّه بقليل أسنان وآخر يقلب عليه الماء، فإذا نجّاه بدأ بغسل رأسه ولحيته ثلاث مرّات، ثم يغسل جانبيه الأيمن ثلاث مرّات ثم الأيسر ثلاث مرّات وآخر يقلب الماء عليه، ثم يقلب بقیة ماء السدر ويغسل الأوتى ويطرح ماء آخر ويطرح القليل من الكافور ويضربه، ويغسله الغسلة الثانية مثل ذلك ثم يقلب بقیة ماء الكافور ويغسل الأوتى ويطرح فيها الماء القراح ويغسله الغسلة الثالثة مثل ذلك بالماء القراح ويمسح الغاسل يده على بطنه في الغسلتين الأوليين ولا يمسح في الغسلة الثالثة. وقد ذكرنا طرفاً من ذلك فيما مضى وأعدناه هاهنا للبيان وكلّمَا قلبه استغفر الله وسأله العفو، ثم ينشفه بثوب نظيف.

ويغتسل الغاسل فرضاً واجباً إمّا في الحال أو فيما بعده، فإن مسّ مائعاً قبل اغتساله وخالطه لا يفسده ولا ينجسه، وكذلك إذا لاقى جسد المَيِّت من قبل غسله إناءً ثم أفرغ في ذلك الإناء قبل غسله مائع فإنه لا ينجس ذلك المائع وإن كان الإناء يجب غسله لأنه لاقى جسد المَيِّت، وليس كذلك المائع الذي حصل فيه لأنه لم يلاق جسد المَيِّت.

وحمله على ذلك قياس وتجاوز في الأحكام بغير دليل والأصل في الأشياء الطهارة إلى أن يقوم دليل قاطع للعذر وإن كنّا متعبدین بغسل ما لاقى جسد المَيِّت لأن هذه نجاسات حكميات وليست عينيات، والأحكام الشرعيات تُثبتها بحسب الأدلة الشرعية. ولا خلاف بين الأئمة كافة أن المساجد يجب أن تُنزّه وتُجنّب النجاسات العينية، وقد أجمعنا بـلا خلاف بيننا على

كتاب الطهارة

أَنْ لَّنْ غَسَلَ مِيْتًا أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ وَيَجْلِسَ فِيهِ فَضْلًا عَنْ مَرُورِهِ وَجَوَازِهِ وَدَخُولِهِ إِلَيْهِ فَلَوْ كَانَ
نَجَسَ الْعَيْنَ لِمَا جَازَ ذَلِكَ وَآدَى إِلَى تَنَافُضِ الْأَدَلَّةِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمَاءَ الْمُسْتَعْمَلَ فِي الطَّهَارَةِ عَلَى
ضَرِبَيْنِ: مَاءٍ اسْتَعْمَلَ فِي الصَّغَرَى وَالْآخَرِ فِي الْكُبْرَى. فَأَمَّا الْمُسْتَعْمَلَ فِي الصَّغَرَى
لَا خِلَافَ بَيْنَنَا أَنَّهُ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ، وَالْمَاءُ الْمُسْتَعْمَلَ فِي الطَّهَارَةِ الْكُبْرَى الصَّحِيحُ عِنْدَ مُحَقِّقِي
أَصْحَابِنَا أَنَّهُ أَيْضًا طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ. وَمَنْ خَالَفَ فِيهِ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالَ: هُوَ طَاهِرٌ يَزِيلُ بِهِ
النَّجَاسَاتَ الْعَيْنِيَّاتِ وَلَا يَرْفَعُ بِهِ الْحَكَمِيَّاتِ فَقَدْ اتَّفَقُوا جَمِيعًا عَلَى أَنَّهُ طَاهِرٌ. وَمِنْ جِلَّةِ
الْأَغْسَالِ وَالطَّهَارَاتِ الْكُبَارِ غَسْلُ مَنْ غَسَلَ مِيْتًا فَلَوْ نَجَسَ مَا يَلَاقِيهِ مِنَ الْمَائِعَاتِ لَمَا كَانَ الْمَاءُ
الَّذِي قَدْ اسْتَعْمَلَهُ فِي غَسَلِهِ وَإِزَالَةِ حَدِّهِ طَاهِرًا بِالْإِتِّفَاقِ وَالْإِجْمَاعِ الَّذِينَ أَنْشَرْنَا إِلَيْهَا.
وَالْأَفْضَلُ أَنْ لَا يَكْفِيَنَّ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَغْتَسَلَ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ تَوْضُؤًا ثُمَّ كَفَّنَهُ فَيَأْخُذُ الْحَرَقَةَ الَّتِي
هِيَ الْخَامِسَةُ وَيَتْرَكَ عَلَيْهَا شَيْئًا مِنَ الْقُطْنِ وَيَنْثُرُ عَلَيْهَا شَيْئًا مِنَ الذَّرِيرَةِ وَيَشُدُّ بِهَا فِخْذِيهِ
وَيَضْمُمُهَا ضَمًّا شَدِيدًا وَيَحْشُو الْقُطْنَ عَلَى حَلْقَةِ الدَّبْرِ.
وَبَعْضُ أَصْحَابِنَا يَقُولُ فِي كِتَابِ لَهُ: وَيَحْشُو الْقُطْنَ فِي ذُبْرِهِ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ لِأَنَّا نُنَجِّبُ الْمَيْتَ كُلَّ
مَا نُجْنِبُهُ الْأَحْيَاءَ.

وَيَسْتَوْتِقُ مِنَ الْحَرَقَةِ ثُمَّ يُؤَزِّرُهُ وَيُلْبِسُهُ الْقَمِيصَ وَفَوْقَ الْقَمِيصِ الْإِزَارَ وَفَوْقَ الْإِزَارِ
الْحَبْرَةَ، وَيَتْرَكَ مَعَهُ جَرِيدَتَيْنِ رَطْبَتَيْنِ مِنَ النَّخْلِ إِنْ وَجَدْتَاهُمَا مِنَ الشَّجَرِ الرَّطْبِ، وَكَتَبَ عَلَيْهَا
مَا كَتَبَ عَلَى الْأُكْفَانِ، وَيَضَعُ إِحْدَاهُمَا مِنْ تَرْقَوَتِهِ الْيَمْنَى وَيُلْصِقُهَا بِجِلْدِهِ، وَالْأُخْرَى مِنَ الْجَانِبِ
الْأَيْسَرِ بَيْنَ الْقَمِيصِ وَالْإِزَارِ، وَيَضَعُ الْكَافُورَ عَلَى مَسَاجِدِهِ: جَبْهَتِهِ وَيَدَيْهِ وَعَيْنِي رُكْبَتَيْهِ
وَطَرْفَ أَصَابِعِ الرِّجْلَيْنِ؛ فَإِنْ فَضَلَ مِنْهُ شَيْءٌ تَرَكَهُ عَلَى صَدْرِهِ. وَلَا يَجْعَلُ فِي عَيْنِهِ وَلَا فِي سَمْعِهِ
وَلَا فِي فِيهِ وَلَا فِي أَنْفِهِ شَيْئًا مِنَ الْكَافُورِ وَالْقُطْنِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ خُرُوجَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَيَجْعَلُ
عَلَيْهِ شَيْئًا مِنَ الْقُطْنِ.

وَيَكْرَهُ قَطْعَ الْكَفَنِ بِالْحَدِيدِ وَيَكْرَهُ أَيْضًا بَلَّ الْخِيْطِ لِحَيَاتِهِ بِالرِّيقِ، ثُمَّ يَحْمِلُ إِلَى
الْمَصَلَّى فَيَصِلُ عَلَيْهِ عَلَى مَا نَذَكَرَهُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ.

وَأَفْضَلُ مَا يَمْشِي الْمَشِيعُ لِلْجَنَازَةِ خَلْفَهَا وَيَجُوزُ بَيْنَ جَنْبَيْهَا وَيَكْرَهُ أَنْ يَتَقَدَّمَهَا مَعَ
الِاخْتِيَارِ، فَإِذَا صَلَّى عَلَيْهِ حُمِلَ إِلَى قَبْرِهِ فَيَتْرَكَ عِنْدَ رِجْلِ الْقَبْرِ إِنْ كَانَ رَجُلًا، وَقَدَامَ الْقَبْرِ

تُمَايِلِي الْقَبْلَةَ إِنْ كَانَ امْرَأَةً، وَيَنْزِلُ إِلَى الْقَبْرِ مِنْ يَأْمُرُهُ الْوَلِيُّ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ إِنْ شَاءَ شَفَعًا وَإِنْ شَاءَ وَتَرًا، وَيُؤْخَذُ الْمَيِّتُ مِنْ عِنْدِ رَجُلِ الْقَبْرِ وَالْمَرْأَةِ مِنْ قَدَامِهِ فَيُسَلَّ سَلًّا فِي ثَلَاثِ دَفْعَاتٍ وَلَا يَفَاجَأُ بِهِ الْقَبْرَ دَفْعَةً وَاحِدَةً، وَيُوضَعُ فِي لَحْدِهِ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ وَيَحُلُّ عَقْدَ كَفْنِهِ، وَيَلْقَنَهُ الَّذِي يَدْفِنُهُ الشَّهَادَتَيْنِ وَالْإِفْرَارَ بِالنَّبِيِّ وَالْأَثَمَةَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، ثُمَّ يَضَعُ مَعَهُ شَيْئًا مِنْ تَرَبَةِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطُّوسِيُّ: تَكُونُ التُّرْبَةُ فِي لَحْدِهِ مُقَابِلَةً وَجْهِهِ. وَقَالَ فِي اقْتِصَادِهِ: تَكُونُ فِي وَجْهِهِ. وَقَالَ الشَّيْخُ الْمَقِيدُ: تَكُونُ التُّرْبَةُ نَحْتَ خَدِّهِ، وَهُوَ الَّذِي يَقْوَى عِنْدِي.

وَيَضَعُ خَدَّهُ عَلَى التُّرَابِ ثُمَّ يُشْرِجُ اللَّبْنَ عَلَيْهِ، وَيَخْرُجُ مِنْ عِنْدِ رَجُلِ الْقَبْرِ. وَيَكْرَهُ أَنْ يَنْزَلَ إِلَى الْقَبْرِ بِحِذَاءٍ أَوْ خَفٍّ، وَيَطْمُ الْقَبْرَ وَيَرْفَعُ مِنَ الْأَرْضِ مِقْدَارَ أَرْبَعِ أَصَابِعٍ مَفْرَجَاتٍ وَلَا يُعْلَى أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ وَيُرْبَعُ. وَيَكْرَهُ أَنْ يَطْرَحَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ تُرَابِهِ، وَيَسْتَحَبُّ لِمَنْ حَضَرَهُ أَنْ يَطْرَحَ بظَهْرِ كَفِّهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ التُّرَابَ وَيَتَرَحَّمُ عَلَيْهِ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ تَسْوِيَةِ الْقَبْرِ نَضَحَ الْمَاءَ عَلَى الْقَبْرِ مِنْ أَرْبَعِ جَوَانِبِهِ يَبْدَأُ بِالرَّأْسِ، فَإِذَا فَضَلَ مِنَ الْمَاءِ سِئَاءَ صَبَّ عَلَى وَسَطِ الْقَبْرِ وَيَتَرَحَّمُ عَلَيْهِ مَنْ حَضَرَهُ وَيَنْصَرِفُ وَيَتَأَخَّرُ الْوَلِيُّ أَوْ مَنْ يَأْمُرُهُ الْوَلِيُّ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقَبْلَةَ وَيَجْعَلُ الْقَبْرَ أَمَامَهُ وَيُنَادِي بِأَعْلَى صَوْتِهِ مَعِيدًا لِلتَّلْقَيْنِ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ عَلَى مَا رَوَى يُكْفَى عَنْ مَسْأَلَةِ الْقَبْرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي كِتَابٍ لَهُ وَهُوَ الْفَقِيهُ أَبُو الصَّلَاحِ الْحَلَبِيُّ تَلْمِيزَ السَّيِّدِ الْمُرْتَضَى رَحِمَهُمَا اللَّهُ: إِلَى أَنَّ الْمَلْقَنَ هَاهُنَا يَسْتَدِيرُ الْقَبْلَةَ وَيَسْتَقْبِلُ وَجْهَ الْمَيِّتِ وَيَلْقَنَهُ.

وَيَكْرَهُ أَنْ يَسْخَنَ الْمَاءُ لَغَسْلِ الْأَمْوَاتِ إِلَّا أَنْ يَدْعُوَ إِلَى ذَلِكَ حَاجَةً، وَيَكْرَهُ أَنْ يَصَبَّ الْمَاءُ الَّذِي يُغْسَلُ بِهِ الْمَيِّتُ فِي الْكَنِيفِ بِلِ الْمَسْتَحَبِّ اتِّخَاذَ حَفِيرَةٍ لِيَدْخُلَ الْمَاءُ إِلَيْهَا، وَيَكْرَهُ أَنْ يُرَكَّبَ الْمَيِّتُ فِي حَالِ غَسَلِهِ بَلْ يَكُونَ الْغَاسِلُ عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ وَلَا يَقْعُدُهُ وَلَا يَغْمُزُ بَطْنَهُ. وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ شِيعَ جَنَازَةُ الْمُؤْمِنِ أَنْ يُرْبَعَ جَنَازَتُهُ بِأَنْ يَحْمِلَهَا مِنْ أَرْبَعِ جَوَانِبِهِ يَبْدَأُ بِمُقَدِّمِ السَّرِيرِ الْأَيْمَنِ يَمْرُ عَلَيْهِ وَيَدُورُ مِنْ خَلْفِهِ إِلَى الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ يَمْرُ عَلَيْهِ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْمُقَدِّمِ كَذَلِكَ دَوْرَ الرَّحَى، وَفِي بَعْضِ الْكُتُبِ لَا يَقْدَحُهُ بِالْقَبْرِ دَفْعَةً وَاحِدَةً، وَالْقَدْحُ الْأَخْذُ بِالشَّدَّةِ. وَالْمَوْقُ الْمَأْمُورُ بِغَسْلِهِمْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ: فَضَرْبُ مِنْهُمْ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ لَا قَبْلَ الْمَوْتِ

كتاب الطهارة

ولا بعد الموت وهو الشهيد المقتول بين يدي إمام عدل أو بين يدي مَنْ نصبه في نصرته، ولا يكفن ويدفن معه جميع ما ينطلق عليه اسم النِّياب سواء أصابها دمه أو لم يصبها، ولا يكفن إلاَّ أن يُجَرَّد ويُسَلَّب فحينئذ يجب تكفينه، فأما غير النِّياب فينقسم إلى قسمين: سلاح وغير سلاح. فالسَّلاح يجب نزعه عنه سواء أصابه دمه أو لم يصبه بغير خلاف. وغير السَّلاح وهو الفرو والقلنسوة والخُفَّ فإن كان أصاب شيئاً من ذلك دمه: فقد اختلف قول أصحابنا فيه فبعض ينزعه عنه وإن كان قد أصابه دمه، وبعض لا ينزعه عنه إلاَّ أن يكون ما أصابه دمه فأما إن كان أصابه دمه فلا ينزعه، وهذا الذي يعوى في نفس: فإن نُقل من المعركة وبه رمقٌ ومات في غير المعركة وجب غسله.

وذكر السيّد المرتضى في مسائل خلافه في مسألة غسل السَّهيد قال: فإن قيل: لا خلاف في أنَّه إذا ارتُئْتُ يُغسل مع وجوب الشَّهادة، قلنا: إذا ارتُئْتُ فلم يجب في المعركة هذا آخر كلام المرتضى.

قال محمَّد بن إدريس رحمه الله: ارتُئْتُ بالآلف والراء السَّاكنة غير المعجمة والنَّاء المضمومة المنقطة من فوقها بنقطتين والنَّاء المنقطة بثلاث نقط المسدَّد إذا طعن أو ضرب فسقط، وتأويله أنَّه صار مرمياً به كما يلقي رُمُّ المتاع، وكذلك فلان رثَّ النِّياب. ويقال: كلَّ غَبَّ ورثَّ يقال: قد ارتُئْتُ فلان صريعاً إذا فعل به ما قدَّمناه، هكذا أورده المبرِّد في كتاب الاستعاقات.

والضَّرْب النَّائِي يجب أن يغتسل قبل موته ولا يجب غسله بعد موته وقُتِله، وهو المقتول قَوْداً والمرجومُ فإنَّها يؤمران بالاغتسال فإذا اغتسلا قُتِلَا ولا يجب غسلها بعد قتلها ويجب على مَنْ مَسَّها بعد القتل الغسل لأنَّه قد مَسَّ ميتاً بعد برده بالموت قبل تغسيله بعد الموت، ولا يظنُّ ظانٌّ أنَّ هذا مامسُّه إلاَّ بعد تطهيره، قلنا: مامسُّه بعد تطهيره بعد موته بل مامسُّه إلاَّ قبل تطهيره بعد موته، ولا يكفنان أيضاً بعد القتل لأنَّها يؤمران بالتكفين والتحنيط قبل القتل.

الضَّرْب الثَّالث يجب غسله بعد الموت وتكفينه كان ظالماً أو مظلوماً. وإذا وُجد من المقتول قطعةٌ فإن كان فيها عظم وكان ذلك العظم الصُّدر، وجب على مَنْ مَسَّه الغسل، ووجب تغسيل القطعة وتكفينها والصَّلَاة عليها وحكمها حكم الميت

نفسه، وإن كان العظم غير الصدر يجب جميع الأحكام الماضية إلا الصلاة عليها فإنها لا تجب.

قال شيخنا أبو جعفر في مسائل خلافه مسألة: إذا وجد قطعة من ميت فيها عظم وجب غسلها، ثم استدلل فقال: دليلنا إجماع الفرقة وأخبارهم. وأيضاً روى: أن طائفاً ألقوا يداً بمكة من وقعة الجمل فعرفت بالخانم وكانت يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد فغسلها أهل مكة وصلوا عليها.

قال محمد بن إدريس: الصحيح أن اليد ألقيت باليامة، ذكر ذلك البلاذري في تاريخه وهو أعرف بهذا الشأن، وأسيد، بفتح الألف وكسر السين.

فإن كانت القطعة خالية من العظم دفنت ولا يجب تكفينها ولا غسلها ولا الصلاة عليها، ولا يجب على من مسحها الغسل بل يجب عليه غسل مامسها به فحسب، وحكم قطعة قطعت من آدمي حتى ذلك الحكم.

والمحرم إذا مات غسل كما يغسل الحلال ويكفن كتكفينه غير أنه لا يقرب شيئاً من الكافور، وإن كان الميت صبيّاً غسل كفّ الرجل ويكفن ويحنط كذلك مثل الرجال، وإن كان الصبي ابن ثلاث سنين أو أقل من ذلك فلا بأس أن يغسله النساء عند عدم الرجال مجرداً من ثيابه، وكذلك الصبية إذا كان لها ثلاث سنين فمادونها جاز للرجال تغسيلها عند عدم النساء، فإن زادت على ذلك لم يميز وبعض أصحابنا يجوز في الصبي أن يغسله النساء إلى خمس سنين عند عدم الرجال، والأول أظهر في المذهب.

ولا بأس أن يغسل الرجل امرأته والمرأة زوجها وكذلك كل محرم محرم يغسل ذارجه من فوق الثياب في حال الاختيار.

وهو الأظهر عند أصحابنا ومذهب الشيخ أبي جعفر في سائر كتبه إلا في استبصاره فإنه قال: ذلك عند الاضطرار دون الاختيار.

وإن ماتت المرأة ومات الصبي معها في بطنها دفن معها، فإن كانت ذمية دفنت في مقابر المسلمين لحرمه ولدها، وجعل ظهرها إلى القبلة ليكون وجه الولد إلى القبلة إذا كان من مسلم. وإذا ماتت المرأة ولم يمت ولدها شق بطنها من الجانب الأيسر وأخرج الولد وخيط

كتاب الطهارة

الموضع وَغُسِّلَتْ وَدُفِنَتْ، فَإِنْ مَاتَ الْوَلَدُ وَلَمْ تَمُتْ هِيَ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا أَدَخَلَتْ الْقَابِلَةَ أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الرِّجَالِ يَدَهُ فِي فَرْجِهَا فَقَطَعَ الصَّبِيَّ وَأَخْرَجَهُ قِطْعَةً قِطْعَةً وَغَسَلَ وَكَفَّنَ وَدُفِنَ. وَلَا يُقَصُّ شَيْءٌ مِنْ شَعْرِ الْمَيِّتِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ وَلَا يَسْرَحُ رَأْسُهُ وَلَا لَحْيَتُهُ فَإِنْ سَقَطَ مِنْهُ شَيْءٌ جَعَلَ مَعَهُ فِي أَكْفَانِهِ، وَإِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَيِّتِ شَيْءٌ مِنَ النَّجَاسَةِ عِنْدَ الْفَرَاغِ مِنْ تَغْسِيلِهِ غَسَلَ مِنْهُ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْغَسْلِ، فَإِنْ أَصَابَ ذَلِكَ كَفَنَهُ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُغَسَّلُ مِنْهُ وَلَا يَقْرَضُ مَا لَمْ يَوْضِعْ فِي الْقَبْرِ، فَإِنْ وَضَعَ فِي الْقَبْرِ وَأَصَابَتْهُ النَّجَاسَةُ قُرِضَ الْمَوْضِعُ مِنَ الْكَفَنِ بِالْمَقْرَاضِ وَلَا يَغْسَلُ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: يَقْرَضُ بِالْمَقْرَاضِ، وَلَمْ يَفْضَلْ مَا فَضَّلْنَا بَلْ أَطْلَقَ ذَلِكَ إِطْلَاقًا وَمَا اخْتَرْنَاهُ مَذْهَبُ السَّيِّخِ الصَّدُوقِ عَلَى بْنِ بَابُوَيْهِ فِي رِسَالَتِهِ.

وَإِذَا لَمْ يَوْجَدْ لِفْسَلُهُ كَافُورٌ وَسَدْرٌ فَلْيَأْسَ أَنْ يَغْسَلَ ثَلَاثَ الْغَسَلَاتِ بِالْمَاءِ الْقَرَّاحِ، وَإِنْ وَجَدَ الْكَافُورَ وَالسَّدْرَ فَلْيَدِّ مِنْهُ فَإِنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ لِمُسْتَحَبِّ جَعْلِهِ عَلَى أَصَحِّ الْأَقْوَالِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَهُوَ سَلَّارٌ لَا يُوْجِبُ الثَّلَاثَ الْغَسَلَاتِ بَلْ غَسْلَةً وَاحِدَةً وَلَا يُوْجِبُ الْكَافُورَ وَلَا السَّدْرَ فِي الْغَسْلَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ. وَإِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ فِي الْبَحْرِ فِي مَرْكَبٍ، وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْأَرْضِ لِدَفْنِهِ غُسِّلَ وَحُطِّطَ وَكُفِّنَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ ثُمَّ يَثْقُلُ بِنُحْيٍ وَيُطْرَحُ فِي الْبَحْرِ لِيَرْسُبَ إِلَى فَرَارِ الْمَاءِ، وَهَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ مِنَ الْأَقْوَالِ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: يَتْرَكَ فِي خَايِبَةٍ وَيَسْنَدُ رَأْسَهَا وَيَرْمِي فِي الْبَحْرِ، وَرَدَّ بِذَلِكَ بَعْضَ الرِّوَايَاتِ وَاخْتَارَهُ سَيِّخُنَا أَبُو جَعْفَرٍ الطُّوسِيُّ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ.

وَلَا يَجُوزُ حَمْلُ مَيِّتَيْنِ عَلَى جَنَازَةٍ وَاحِدَةٍ مَعَ الْإِخْتِيَارِ لِأَنَّ ذَلِكَ بَدْعَةٌ، وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ حَفْرُ الْقَبْرِ قَدْرَ قَامَةِ أَوْ إِلَى التَّرْقُوءَةِ، وَيَكْرَهُ نَقْلَ الْمَيِّتِ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ لِيُدْفَنَ فِي بَلَدٍ غَيْرِهِ إِلَّا إِذَا نُقِلَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ مَشَاهِدِ الْأَثَمَةِ فَإِنَّ ذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ مَا لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ الْحَوَادِثُ وَالْأَنْفِجَارُ، فَإِذَا دُفِنَ فِي مَوْضِعٍ فَلَا يَجُوزُ تَحْوِيلُهُ وَلَا نَبْسُهُ وَنَقْلُهُ مِنْ مَوْضِعِهِ سِوَاءَ نَقْلِ إِلَى مَشْهَدٍ أَوْ إِلَى غَيْرِهِ بَلْ ذَلِكَ بَدْعَةٌ فِي شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ.

وَذَكَرَ سَيِّخُنَا أَبُو جَعْفَرٍ الطُّوسِيُّ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ مَسْأَلَةً: إِذَا أُنْزِلَ الْمَيِّتُ الْقَبْرِ يَسْتَحَبُّ أَنْ يَغْفَى بِثَوْبٍ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا كَانَ امْرَأَةً غَطَّى وَإِنْ كَانَ رَجُلًا لَمْ يَغْفَ.

قال محمد بن إدريس رحمه الله: ماوقفت لأحد من أصحابنا في هذه المسألة على مسطور فأحكيه، والأصل براءة الذمة من واجب أوندب وهذا مذهب الشافعي فلاحاجة بنا إلى موافقته على ما لدليل عليه. وقد يوجد في بعض نسخ أحكام النساء للشيخ المفيد: أن المرأة يُجْلَلُ القبر عند دفنها بثوب والرجل لأيمد عليه نوب، فإن كان ورد هذا فلانعدي به إلى قبر الرجل فليلاحظ ذلك.

ولا يترك من وجب عليه الصلْب على خشبته أكثر من ثلاثة أيام، فإن صلى عليه وهو على خشبته يُستقبل بوجهه وجه المصلّي ويكون هو مستدير القبلة.

هكذا تكون الصلاة عليه عند بعض أصحابنا المصنّفين، والصحيح من الأقوال والأظهر أنه ينزل بعد الثلاثة الأيام ويُغسَلُ وَيُكْفَنُ وَيُحْنَطُ وَيُصَلَّى عليه لأن الصلاة قبل الغسل والتكفين لا تجوز، وهذا مذهب شيخنا المفيد وشيخنا أبي جعفر الطوسي، إلا أن شيخنا أبا جعفر الطوسي لا يصلب المحارب إلا إذا قتل ويقول: يُقتل قوداً لاحقاً، ذكر ذلك في الجزء السادس من مبسوطه في كتاب قطاع الطريق، فلزمه على ذلك أن يأمره بالغسل والتكفين والتحنيط ثم يصلبه لأن المقتول قوداً بلا خلاف بيننا يؤمر أولاً بالغسل والتكفين ثم يقاد بعد ذلك وهو لا يغسله ولا يكفنه إلا بعد موته وإنزاله من خشبته، والصحيح أنه يقتل حياً لا قوداً لأن القتل يتحتّم عليه، وإن عفاولى المقتول، وهذا مذهب شيخنا المفيد أن المحارب إذا شهر السلاح، الأمام مخير بين الصلْب وبين قطعه من خلاف وبين النفي والآية معه عاضدة لقوله.

ويكره تخصيص القبور وتطينها والتظليل عليها والمقام عندها وتجديدها بعد اندراسها، ولا بأس بتطينها ابتداء، والكفن يؤخذ من نفس تركة الميت قبل إخراج جميع الحقوق من دين ووصية ونذر وكفارة وميراث، وإن كان الميت امرأة لزم زوجها إكفانها وتجهيزها ولا يلزم ذلك في مالها، فإن أثر الزوج أن يكفنها مما يخصه من تركتها ويصبيه فلا بأس به إذا لم يحسبه من أصل تركتها على ورثتها.

باب التعزية والسُّنة في ذلك وهيئة المصاب وما ينبغي أن يكون عليه من علامات المصيبة:

تعزية صاحب المصيبة سُنَّة ينبغي أن تراعى ولا تهمل، وفيها أجر كبير. فقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: من عزى حزيناً كُسى في الموقف حُلَّةً يُجرى بها. ويجوز التعزية قبل الدفن وبعد الدفن والأولى أن يكون بعد الدفن، وإذا عزى الرجل أخاه في الدين فليقل: ألهمك الله صبراً واحتساباً ووفرَّ لك الأجر ورحم المتوفى وأحسن الخلف على مُخلفيه، وإن قال: أحسن الله لك العزاء وربط على قلبك بالصبر ولا حرمك الأجر، كان حسناً. ويُجزئه أن يقول له: آجرك الله. وإن حضر ولم يتكلم أجزأه الحضور عن الكلام وإن كان الكلام مع الحضور أفضل، وإن كان المعزى جَزَعاً قلَقاً وعَظَته إن تَمَكَّن من ذلك وسَلَّاهُ بذكر الله تعالى وذكر رسوله والإسوة به عليه السلام وعَرَفَهُ ما عليه من الوزر في جزعه والأجر على صبره، وإن كان المعزى نتيماً مسح بده على رأسه وسكَّته بلطف ورفق ودعا له بحسن الخلافة وترحم على ميته.

وليس في تعزية النساء سُنَّة، ولا يجوز تعزية الضَّلال عن الحقِّ والمخالفين للاعتقاد الصحيح وأصناف الكفار، فإن اضطرَّ الإنسان إلى تعزيتهم إن اقتضت المصلحة له في دينه ودنياه ذلك فليعزهم وليدع لهم في التعزية بإلهام الصبر ولا يدع لهم بالأجر، ولا بأس أن يدعوهم بالبقاء، بذلك ثبت الخبر عن أئمة الهدى من آل محمد عليهم السلام. والمستحبُّ لمشييع الجنائز وحاضري أصحاب المصائب أن لا ينصرفوا حتى يأذنوا لهم في الانصراف بذلك جرت السُّنة، فإن كان المعزى جاهلاً بما ينبغي له من الإذن لهم في الانصراف فسكت عنهم انصرفوا بغير إذنه، وينبغي لصاحب المصيبة أن يتميز من غيره، ولا يجوز للوالدين شقَّ جيبهما على ولدهما فإن فعلاً ذلك أثماً وكانت عليهما كفارة يمين على كلِّ واحدٍ منهما على ما روى في بعض أخبارنا واستغفروا ربَّهما.

وينبغي لإخوان الميت أن يصنعوا لأهله طعاماً على حسب إمكانهم مدَّة ثلاثة أيَّام لشغل أهل المصيبة بمصيبتهم عن إعداد ما يحتاجون إليه لأنفسهم فإنهم يجوزون أجراً

السرائر

وَيَتَّبِعُونَ بِهِ سُنَّةً نَّابِتَةً عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَبِمَا صَنَعَهُ بِأَهْلِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ لَيْلَةَ وَرُودِ الْخَبَرِ بِشَهَادَتِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ فَاسْتَغْلَوْا عَنْ صَلَاحِ تَتَوُؤْنَهُمْ بِالمَصَابِ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

البكاء ليس به بأس وأما اللطم والخدش وجز الشعر والنَّوح بالباطل فإنه محرم إجماعاً،

وقال شيخنا أبو جعفر في مبسوطه: ويكره الجلوس للتعزية يومين وثلاثة. قال محمد بن إدريس رحمه الله: لم يذهب أحد من أصحابنا المصنفين إلى ذلك، ولا وضعه في كتابه وإنما هذا من فروع المخالفين وتحريجاتهم، وأى كراهة في جلوس الإنسان في داره للقاء إخوانه والدعاء لهم والتسليم عليهم واستجلاب الثواب لهم في لقائه وعزائه؟ وقال شيخنا أيضاً في مبسوطه: يجوز لصاحب الميت أن يتميز من غيره بإرسال طرف العمامة أو أخذ منثر فوقها على الأب والأخ، فأما غيرهما فلا يجوز على حال. قال محمد بن إدريس: لم يذهب إلى هذا سواه رحمه الله، والذي تقتضيه أصول مذهبنا، أنه لا يجوز اعتقاد ذلك وفعله سواء كان على الأب أو الأخ أو غيرهما؛ لأن ذلك حكم شرعي يحتاج إلى دليل شرعي ولا دليل على ذلك فيجب إطراره لئلا يكون الفاعل له مبدعاً لأنه اعتقاد جهل.

باب تطهير الثياب من النجاسات والبدن والأواني والأوعية:

الدم على ضربين: نجس وطاهر قليله وكثيره. فالطاهر على مذهب أهل البيت بغير خلاف بينهم دم السمك والبراغيث والبق وما أشبه ذلك مما ليس بمسفوح، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه. وقال مالك في دم البراغيث: إذا تقاحش غسل فإن لم يتقاحش لا بأس به، وقال: يغسل دم السمك والذباب، وسوى الشافعي بين الدماء كلها في النجاسة.

قال محمد بن إدريس: وقد يوجد في بعض كتب أصحابنا أن النجاسة على ضربين: دم وغير دم، فعمم ولم يخص وهذا تسامح وتساهل في التصنيف على أن العموم قد يخص بالأدلة

كتاب الطهارة

فلا يتوهم متوهم إذا وقف على ذلك المسطور أنه صحيح ظاهره، والدليل على طهاره دم السمك أنه لا خلاف في جواز أكله بدمه من غير أن يسفح دمه، ألا ترى أن سائر الدماء لما كانت نجسة لم يجز أكل الحيوان الذي هي فيه إلا بعد سفحها، وأيضاً قوله تعالى: قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعُمُهُ - إلى قوله - أَوْدَمًا مَسْفُوحًا، فأخبر تعالى أن ما عدا المسفوح ليس بمحرّم، ودم السمك ليس بمسفوح فوجب أن لا يكون محرّمًا، وأيضاً قوله تعالى: أَجَلٌ لَّكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ، يقتضى ظاهره إباحة أكل السمك وطهارته بجميع أجزائه لأن التحليل يقتضى الإباحة من جميع الوجوه، فإن قال قائل: كما أنه تعالى خصّ الدم المسفوح بالآية التي ذكرت فقد عمّ أيضاً سائر الدماء بقوله تعالى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَهَذِهِ الآية تقتضى تحريم سائر الدماء المسفوح وغيره، قلنا: دم السمك مخصوص من الآية العامة بما قدمناه من الدلائل، وبعد فإن الله تعالى لما قال: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ، وقال النبي صلى الله عليه وآله: أحلت لنا ميتتان، وقال تعالى: أَجَلٌ لَّكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ، ثم اتفقوا على أن آية الإباحة مرتبة على آية الحظر كأنه تعالى قال: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ إِلَّا الْجَرَادَ وَالسَّمَكَ، فوجب أن يكون حكم الدم كذلك وتكون آية الإباحة مرتبة على آية الحظر، ويكون التقدير: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ إِلَّا دَمَ السَّمَكِ وَمَا أَشْبَهَهُ، وأيضاً فإن العام يبنى على الخاص والمطلق على المقيد، مناله، إذا ورد حكم مطلق في موضع ثم ورد ذلك الحكم بعينه في موضع آخر مقيداً بصفة فإن مطلقه يكون محمولاً على مقيد، ويتبين بذلك التقييد مراد المخاطب بالمطلق، وهذا مما لا خلاف فيه بين من تكلم في أصول الفقه. فأما مسألة الخلاف أن يثبت حكم في موضع مطلقاً ثم يرد ما هو من جنس ذلك الحكم لابعينه في موضع آخر مقيداً، فهل يجب حمل المطلق هاهنا على ذلك المقيد أم لا؟ الصحيح من الأقوال أن لكل منها حكم نفسه لأنهما حكمان متغايران وإن كان جنسهما واحداً، ومناله كفارة الظهار مطلقاً، وكفارة قتل الخطأ مقيدة، فلا يحمل المطلق على المقيد هاهنا إلا بدليل منفصل لأنه يكون قياساً والقياس متروك عند أهل البيت عليهم السلام. وقد روى عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: لا بأس بدم ما لم يذك. فأما الكلام في دم البق والبراغيث وما أشبهها، فالدليل على ما ذهبنا إليه فيها الآية التي تقدمت وهو قوله تعالى: قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ - إلى قوله: أَوْدَمًا

مُسْفُوحًا، ودم البراغيت والبق ليس بمسفوح وليس هذا اعتمادًا على تعلق الحكم بصفة،
وتعويلًا على دليل الخطاب، بل الحكم يتعلق بشرط متى لم يُقَصَّرَ عليه لم يكن مؤثّرًا، وخرج من
أن يكون شرطًا على ما ذكرناه فيما تقدّم، فإن عورضنا بعموم قوله تعالى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ
وَالْدَّمُ، كان الكلام على ذلك ما تقدّم على ما اخترناه إجماع أصحابنا وفتاويهم وتصانيفهم،
فمنهم السيّد المرتضى رضى الله عنه يفتى به في مسائل خلافه وينظر الخصم عليه، وكذلك
سيحنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله يفتى به في مسائل خلافه وينظر الخصم عليه. فأما قوله في
جملة وعقوده: النجاسة على ضربين: دم وغير دم، وعدّ دم السمك وأدخله في جملة عموم قوله:
النجاسة، فتسامح وتساهل في التصنيف على ما فهمناه واعتذرنا لمن وجد ذلك في كلامه
وتصنيفه بأن العموم مخصوص بالأدلة وقد يوجد مثل ذلك في كلام الله سبحانه وكلام أنبيائه
وأئمتهم عليهم السلام وإلا يكون ذلك مناقضة في الأدلة وذلك لا يجوز بغير خلاف.

وجملة الأمر وعقد الباب أن الدم على تسعة أقسام:

ثلاثة منها قليلها وكثيرها طاهر؛ وهى دم السمك والبق والبراغيت وماليس بمسفوح
وقد مضى القول فيه.

وثلاثة منها قليلها وكثيرها نجس، لا يجوز الصلاة في ثوب ولا بدن أصابه منها قليل
ولا كثير إلا بعد إزالته بغير خلاف عندنا، وهى دم الحيض والاستحاضة والنفاس.
ودمان نجسان إلا أنها عفت الشريعة عمّن هما به ولا يمكنه التحرّز منها في كلّ وقت
بأن يكونا على صفة من السيلان بأن لا يرقيا في وقت من الأوقات، وهما الجراح الدامية
والقروح اللازمة، فلا بأس بالصلاة في الثوب والبدن إذا كانا على هذه الصفة وهما فيها
كثرا أو قلا للمكلف الذى هما به فحسب من غير اعتبار الدرهم وسعته، فإذا انقطع
سيلانها عمّن هما به اعتبر ما يعتبره غيره من سعة الدرهم وأقلّ من ذلك، وعمل عليه
على ما أتى بيانه فيما بعد إن شاء الله تعالى.

والدم التاسع ما ذكرناه من الثمانية الأجناس وهو دم باقى سائر الحيوان سواء
كان مأكول اللحم أو غيره نجس العين أو غير نجس العين.

وقد ذكر بعض أصحابنا المتأخرين من الأعاجم وهو الراوندى المكنى بالقطب: أن دم الكلب

كتاب الطهارة

والخنزير لا يجوز الصلاة في قليله ولا كثره مل دم الحيض، قال: لأنه دم نجس العين، وهذا خطأ عظيم وزلل فاحش لأن هذا هدم وخرق لإجماع أصحابنا فهذا الدم - أعنى التاسع من الدماء - نجس إلا أن الشارع عفا عن ثوب وبدن أصابه منه دون سعة الدرهم الواق وهو المضروب من درهم وثلاث، وبعضهم يقول: دون قدر الدرهم البغلي «منسوب إلى مدينه قديمه يقال لها: بغل، قريبة من بابل بينها وبينها قريب من فرسخ متصله ببلدة الجامعين، تجد فيها الحفرة والغسالون دراهم واسعة. شاهدت درهماً من تلك الدراهم وهذا الدرهم أوسع من الدينار المضروب بمدينة السلام المعتاد تقرب سعته من سعة أخمص الراحة. وقال بعض من عاصرت ممن له علم بأخبار الناس والأنساب: إن المدينة والدراهم منسوبة إلى ابن أبي البغل رجل من كبار أهل الكوفة اتخذ هذا الموضع قدماً، وضرب هذا الدرهم الواسع فنسب إليه الدرهم البغلي. وهذا غير صحيح لأن الدراهم البغلية كانت في زمن الرسول عليه السلام قبل الكوفة». فمتى كانت سعته أعنى سعة الدم في الثوب والبدن سعة هذا الدرهم لا وزنه ونقله وكان مجتمعاً في مكان واحد فلا يجوز الصلاة إلا بعد إزالته، وبعض أصحابنا يقول: سواء كان مجتمعاً في مكان واحد أو متفرقاً بحيب لوجع كان بمقدار الدرهم لا يجوز الصلاة فيه وهذا أحوط للعبادة.

والأول أقوى وأظهر في المذهب لأن الأصل براءة الذمة، لأن الإجماع على سعة قدر الدرهم فكل موضع ليست هي بسعة قدر الدرهم لا يجب إزالتها فمن ادعى أنه إذا اجتمع كان بقدر الدرهم يحتاج إلى دليل.

وماليس بدم من النجاسات يجب إزالة قليله وكثيره، من ذلك: البول والغائط من آدمي وغيره من الحيوان الذي لا يؤكل لحمه ويكون له دم سائل مسفوح، وما أكل لحمه فلا بأس ببوله وروثه وذرقه،

وبعض أصحابنا يستثنى من هذه الجملة إلا ذرق الدجاج خاصة، فإن أراد هاتنا بالدجاج غير الجلال فاستثناه له وجه، وإن أراد بالدجاج الجلال فلا وجه لاستثنائه لأنه استثناء من مأكل اللحم والجلال غير مأكل اللحم في حال جلله، فيصير الاستثناء غير حقيقي لأنه استثناء من غير الجنس والكلام في الحقائق، والصحيح أن الدجاج إذا كان غير جلال فإنه لا بأس

بنزقه لأن الإجماع من الطائفة حاصل على أن روث وبول وفرق كل مأكول اللحم من الحيوان طاهر والدجاج من ذلك، فالمراد بالدجاج هاهنا الجلال لأنه محتمل للجلال وغيره، فيحمل إطلاق ذلك على المقيّد على ماضى شرحه أولاً لئلا تتناقض الأدلة.

وما يكره لحمه يكره بوله وروثه مثل البغال والحمير والدواب، وإن كان بعضه أشدّ كراهة من بعض، وفي أصحابنا من قال: بول البغال والحمير والدواب وأرواثها نجس يجب إزالة قليلة وكثيره، والصحيح خلاف هذا القول. والمئى نجس من كل حيوان سواء كان مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم، يجب غسله ولا يجزىء فيه الفرق.

والخمر نجس بلا خلاف لا يجوز الصلّة في ثوب ولا بدن أصابه منها قليل ولا كثير، إلاّ بعد إزالتها مع العلم بها.

وقد ذهب بعض أصحابنا في كتاب له وهو ابن بابويه: إلى أن الصلّة تجوز في ثوب أصابه الخمر، قال: لأن الله حرّم شربها ولم يحرم الصلّة في ثوب أصابته، معتمداً على خبر روى وهذا اعتماد منه على أخبار آحاد لا توجب علماً ولا عملاً، وهو مخالف للإجماع من المسلمين فضلاً عن طائفته في أن الخمر نجسة. وقد أجمع أصحابنا على أن الصلّة لا تجوز في ثوب أصابته نجاسة إلاّ بعد إزالتها سواء كانت النجاسة قليلة أو كثيرة، إلا ما خرج بالإجماع من الدّم التاسع والدّم الذى لا يرقأ لموضع الضرورة لمن هو به على ماضى ذكرنا له، وألحق أصحابنا الفقاع بالخمر في جميع الأحكام.

وأسار الكفار على اختلاف ضروبيهم من مرتدّ وكافر أصليّ وكافر ملّى ومن حكمه حكمهم.

وجملة الأمر وعقد الباب أن ما يؤثّر التنجيس على ثلاثة أضرب: أحدها يؤثّر بالمخالطة، وثانيها بالملاقات، وثالثها بعدم الحياة. فالأول أبوال وخرؤ كل ما لا يؤكل لحمه وما يؤكل لحمه إذا كان جلاً، والشراب المسكر والفقاع والمئى والدّم المسفوح وكلّ مائع نجس بغيره. والثانى أن يماس الماء وغيره حيوان نجس العين وهو الكلب والخنزير والكافر. والثالث أن يموت في الماء وغيره حيوان له نفس سائلة، ولا حكم لما عدا ما ذكرناه

في التّجنيس.

وكلّ نجاسة تحبّ إزالة قليلها وكثيرها، فإنّه يجب إزالتها عن الثّياب والأبدان أدركها الطرف أو لم يدركها إذا تحقّق ذلك، فإن لم يتحقّق ذلك وشكّ فيه لم يحكم بنجاسة الثّوب إلّا ما أدركه الحسّ فمتى لم يدركها فالثّوب على أصل الطّهارة،

وليس لغلبة الظّنّ هاهنا حكم لأنّه مذهب أبي حنيفة، فإن وجد في بعض كتبنا وتصنيف أصحابنا شيء من ذلك فإنّه محمول على التّقية. وقال بعض أصحابنا: إذا ترشّش على الثّوب أو البدن مثل رؤوس الأبر فلا ينجس بذلك، والصّحيح الأوّل لأنّ الإجماع على ذلك حاصل. وإذا تحقّق حصول النّجاسة في الثّوب ولم يُعلم موضعه بعينه، وجب غسل الثّوب كلّهُ، وإن علم أنّه في موضع مخصوص وجب غسل ذلك الموضع لا غير، ولا يتعدّى إلى غير ذلك الموضع سواء كانت النّجاسة رطبة أو يابسة، وإن عُلم أنّ النّجاسة حصلت في أحد الكميّن ولم يتميّز، غسّلها معاً ولم يجر له التّحرّي.

الماء الذي ولغ فيه الكلب والخنزير إذا أصاب الثّوب وجب غسله لأنّه نجس، وإن أصابه من الماء الذي يغسل به الإناء فإن كان من الغسلة الأوّلة يجب غسله، وإن كان من الغسلة الثّانية أو الثّالثة لا يجب غسله.

وقال بعض أصحابنا: لا يجب غسله سواء كان من الغسلة الأوّلة أو الثّانية وما اخترناه المذهب. قال السيّد المرتضى في التّأصريات: قال النّاصر: ولا فرق بين ورود الماء على النّجاسة وبين ورود النّجاسة على الماء. قال السيّد: وهذه المسألة لأعرف فيها نصّاً لأصحابنا ولا نقولاً صريحاً، والسّافعي يفرّق بين ورود الماء على النّجاسة وورودها عليه فيعتبر القلّتين في ورود النّجاسة على الماء ولا يُعتبر في ورود الماء على النّجاسة، وخالفه سائر الفقهاء في هذه المسألة، ويقوى في نفسى عاجلاً إلى أن يقع التأمّل لذلك صحّة مذهب إليه السّافعي، والوجه فيه: إنّنا لو حكمنا بنجاسة الماء القليل الوارد على النّجاسة لأدّى ذلك أنّ الثّوب لا يظهر من النّجاسة إلّا بإيراد كرم من الماء عليه وذلك يشقّ، فدل على أنّ الماء إذا ورد على النّجاسة لا يعتبر فيه القلّة والكثرة كما يعتبر فيها يرد النّجاسة عليه. قال محمّد بن إدريس رحمه الله: وما قوى في نفس السيّد صحيح مستمرّ على أصل المذهب وفتاوى الأصحاب.

ولأبأس بعرق الجنب والحائض إذا كانا خاليين من نجاسة، فإن كان على بدنهما نجاسة وعرقا نجس الثوب الذي عرقا فيه سواء كانت الجنابة من حرام أو حلال على الصحيح من الأقوال وأصول المذهب.

وقال بعض أصحابنا: إن كانت الجنابة من حرام وجب غسل ماعرق فيه. وقال الشيخ أبو جعفر الطوسي رحمه الله في مبسوطه: على ما رواه بعض أصحابنا، ثم قال في موضع آخر من مبسوطه: فإن عرق فيه وكانت الجنابة من حرام روى أصحابنا أنه لا يجوز الصلاة فيه فإن كانت من حلال لم يكن به أبأس، ويقوى في نفسى أن ذلك تغليظ في الكراهة دون فساد الصلاة لو صلى فيه، ألا ترى إلى قوله رضى الله عنه الأول: رواه بعض أصحابنا، وقوله الثاني: روى أصحابنا وفي الأول قال: رواه بعض أصحابنا، وشيخنا المفيد رحمه الله رجع عما ذكره في مقننته في رسالته إلى ولده. والغرض من هذا التنبيه أن من قال: إذا كانت الجنابة من حرام وجب غسل ماعرق فيه رجع عن قوله في كتاب آخر فقد صار ما اخترناه إجماعاً.

وعرق الإبل الجلالة يجب إزالته، على ما ذهب إليه بعض أصحابنا دون عرق غيرها من الجلالات. وأما أسار الجلالات فقد بينّا أن أسار جميع الحيوانات من البهائم وذوات الأربع مأكول اللحم وغير مأكول اللحم والطيور جميعها طاهرة ما عدا الكلب والخنزير فلا وجه لإعادته. وكل نجاسة أصابت الثوب أو البدن وكانت يابسة والثوب كذلك لا يجب غسلها وإنما يستحب مسح اليد بالتراب ونضح الثوب.

وإذا أصاب الأرض أو الحصير أو البارية بول أو غيره من المائعات النجسة وطلعت عليه الشمس وجففته فإنه يطهر بذلك ويجوز السجود عليه والتيمم به، وإن جففته غير الشمس لم يطهر ولا يطهر غير ما قلناه من الثياب بطلوع الشمس عليه وتجفيفه. وقد روى: أن ما طلعت عليه الشمس فقد طهرته من الثياب،

وهذه رواية شاذة ضعيفة لا يلتفت إليها ولا يعرج عليها والعمل على ما قلناه غير أنه يجوز الوقوف عليه في الصلاة إذا كان موضع السجود طاهراً ولم تكن النجاسة رطبة فيتعدى إليه. وقال الشيخ أبو جعفر الطوسي في مسائل الخلاف: الأرض إذا أصابها نجاسة مثل البول وما أنشبهه وطلعت عليها الشمس أوهبت عليها الريح حتى زالت عين النجاسة فإنها تطهر،

كتاب الطهارة

وبه قال السَّافِعِيُّ في القديم. قال مُحَمَّد بن إدريس رحمه الله: وهذا غير واضح لا يجوز القول به لأنه مخالف لمذهبنا وإجماعتنا على التمسس دون هبوب الرياح، وهذا مذهب السَّافِعِيِّ اختاره الشيخ هاهنا ثم رجع عنه في مسألة في الكتاب المسار إليه بأن قال مسألة: إذا بال على موضع من الأرض وجففت الشمس طهر الموضع وإن جفَّ بغير الشمس لم يطهر، وكذلك الحكم في البوارى والحصر سواء. وقال السَّافِعِيُّ: إذا زالت أوصافها بغير الماء بأن يجففت الشمس أوتبَّ عليها الريح فإنه يطهر في قوله القديم، فهذا يدلُّ على ما بيناه.

ولا يجوز إزالة شيءٍ من النجاسات بغير الماء المطلق من سائر المائعات ولا يحكم بطهارة الموضع بذلك، وفي أصحابنا من أجازه. ومن صلى في بوب فيه نجاسة غير معفو عنها مع العلم بذلك بطلت صلاته، وإن علم أنَّ فيه نجاسة ثم نسبها وصلى كان مثل الأول عليه الإعادة سواء خرج الوقت أولم يخرج الوقت،

بغير خلاف بين أصحابنا في المسألتين معاً، إلا من سيخنا أبي جعفر في استبصاره فحسب دون سائر كتبه فإنه ذهب في الاستبصار إلى أنه: إذا كان بوب الإنسان نجاسة وعلم بها ثم نسبها وصلى فإن كان الوقت باقياً وجب عليه الإعادة وإن كان الوقت خرج وتقضى فلا إعادة عليه، والصحيح وجوب الإعادة مع تقدّم العلم سواء خرج الوقت أولم يخرج نسبها أو علمها.

وإن لم يعلم وصلى على أصل الطهارة ثم علم أنه كان نجساً بعد خروج وقت تلك الصلاة فلا يجب عليه الإعادة أيضاً بخلاف، فإن كان الوقت باقياً:

فبين أصحابنا خلاف في هذه المسألة فبعض يذهب إلى وجوب الإعادة عليه، وبعض منهم يقول: لا يجب عليه الإعادة، وهذا الذي يقوى في نفسى وبه أفنى لأن الإعادة فرض ثانٍ يحتاج إلى دليل شرعى وهذا المكلف امتثل الأمر وصلى صلاة شرعية مأموراً بها بغير خلاف، وهذا مذهب شيخنا أبي جعفر في استبصاره وتأويل أخباره واعتقاده، وإن كان في أول نهايته يذهب إلى خلاف هذا.

والمذى والودى طاهران عندنا لا يجب إزالتها، والقيء ليس بنجس وفي أصحابنا من قال: هو نجس والأول المعتمد، والصديد والقيح حكمهما حكم القيء سواء، وكل ما لا تتم

الصَّلَاةُ فِيهِ مَنْفَرْدًا مِثْلَ الْخَفِّ وَالنَّعْلِ وَالْقَلَنْسُوءِ وَالتَّكَّةِ وَالْجُورِبِ وَالسَّيْفِ وَالْمِنْطَقَةِ وَالْخَاتَمِ وَالسَّوَارِ وَالْدَمْلَجِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ إِذَا أَصَابَهُ نَجَاسَةٌ لَمْ يَكُنْ بِالصَّلَاةِ فِيهِ بَأْسٌ إِذَا انْطَلَقَ عَلَيْهِ اسْمُ اللِّبَاسِ وَالْمَلْبُوسِ، فَأَمَّا مَا لَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَلْبُوسِ وَلَمْ يَكُنْ لِبَاسًا فَلَا يَجُوزُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ الصَّلَاةُ إِذَا أَصَابَتْهُ نَجَاسَةٌ وَإِنْ كَانَ لَا تَتِمُّ الصَّلَاةُ فِيهِ مَنْفَرْدًا لِأَنَّهُ غَيْرُ لِبَاسٍ.

وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ مِنَ الْمَيِّتَاتِ لَا يَنْجَسُ التَّوْبُ وَلَا الْبَدَنُ وَالْمَانِعُ الَّذِي يَمُوتُ فِيهِ مَاءٌ كَانَ أَوْ غَيْرُهُ وَإِنْ تَغَيَّرَ أَوْصَافُ الْمَاءِ بِهِ، وَطِينُ الطَّرِيقِ لَا بَأْسَ بِهِ مَا لَمْ يُعْلَمَ فِيهِ نَجَاسَةٌ، وَإِذَا أَصَابَ التَّوْبُ مَاءَ الْمَطَرِ وَقَدْ خَالَطَهُ شَيْءٌ مِنَ النِّجَاسَةِ فَإِنْ كَانَ جَارِيًا مِنَ الْمِيزَابِ وَالْمَطَرِ مَتَّصِلٌ مِنَ السَّمَاءِ فَلَا يَنْجَسُ التَّوْبُ وَالْبَدَنُ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ أَحَدُ أَوْصَافِ الْمَاءِ، فَإِنْ سَكَتَ السَّمَاءُ وَبَقِيَ مَاءُ الْمَطَرِ مُسْتَنْقَعًا اعْتَبِرَ فِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ حَكْمِ الْمِيَاهِ الرَّائِدَةِ غَيْرِ مِيَاهِ الْآبَارِ بِالْقَلَّةِ وَالْكَثَرَةِ وَتَغَيَّرَ أَحَدُ الْأَوْصَافِ بِالنِّجَاسَاتِ فَيَحْكَمُ فِيهِ بِذَلِكَ، وَهَذَا حَكْمُ الْوَكْفِ مَعَ اتِّصَالِ الْمَطَرِ مِنَ السَّمَاءِ وَانْقِطَاعِهِ.

وَالْمَاءُ الَّذِي يُسْتَنْجَى بِهِ أَوْ يُغْتَسَلُ بِهِ مِنَ الْجَنَابَةِ إِذَا رَجَعَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى ثَوْبِهِ لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ بَغَيْرِ خِلَافٍ، فَإِنْ انْفَصَلَ مِنْهُ وَوَقَعَ عَلَى نَجَاسَةٍ ثُمَّ رَجَعَ عَلَيْهِ وَجِبَ إِزَالَتُهُ. وَإِذَا حَصَلَ مَعَهُ ثَوْبَانِ أَحَدُهُمَا نَجِسٌ وَالْآخَرُ طَاهِرٌ وَلَمْ يَتَمَيَّزْ لَهُ الطَّاهِرُ وَلَا يَتِمَكَّنُ مِنْ غَسْلِ أَحَدِهِمَا،

قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: يَصَلِّي فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ وَجُوبًا، وَقَالَ بَعْضُ مِنْهُمْ: يَنْزَعُهُمَا وَيَصَلِّي عَرِيَانًا، وَهَذَا الَّذِي يَقْوَى فِي نَفْسِي وَبِهِ أَفْتَى لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ بَيْنَ أَصْحَابِنَا فِيهَا خِلَافٌ وَدَلِيلُ الْإِجْمَاعِ مَنْفِيٌّ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالاحتياطُ يُوجِبُ مَا قُلْنَا، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بَلِ الْاحتِيَاظُ يُوجِبُ الصَّلَاةَ فِيهِمَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ لِأَنَّهُ إِذَا صَلَّى فِيهِمَا جَمِيعًا تَبَيَّنَ وَتَيَقَّنَ بَعْدَ فِرَاقِهِ مِنَ الصَّلَاتَيْنِ مَعًا أَنَّهُ قَدْ صَلَّى فِي نَوْبِ طَاهِرٍ، قُلْنَا: الْمُؤَثَّرَاتُ فِي وَجْهِ الْأَفْعَالِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُقَارَنَةً لَهَا لَا مُتَأَخَّرَةً عَنْهَا، وَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ عِنْدَ افْتِتَاحِ كُلِّ فَرِيضَةٍ أَنْ يَقْطَعَ عَلَى ثَوْبِهِ بِالطَّهَارَةِ وَهَذَا يَجُوزُ عِنْدَ افْتِتَاحِ كُلِّ صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَاتَيْنِ أَنَّهُ نَجِسٌ وَلَا يَعْلَمُ أَنَّهُ طَاهِرٌ عِنْدَ افْتِتَاحِ كُلِّ صَلَاةٍ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِطَهَارَةِ ثَوْبِهِ وَبَدَنِهِ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَفْتَحَ

كتاب الطهارة

الصَّلَاة وهو شاكٌّ في طهاره موبه، ولا يجوز أن تكون صلاته موقوفة على أمر يظهر فيما بعد، وأيضاً كون الصَّلَاة واجبة وجهه يقع عليه الصَّلَاة فكيف يؤثر في هذا الوجه ما يأتي بعده؟ ومن شأن المؤثر في وجوه الأفعال أن يكون مفارناً لما لا يتأخر عنها على ما بيننا، فإن قيل: أليس الدَّاخل في الصَّلَاة يعلم أن وجوب مادخل فيه موقوف على تمامه؟ قلنا: معاذ الله أن نقول ذلك بل كلُّ فعل يأتيه في الوقت فهو واجب ولا يقف على أمر منتظر وإنما يقف صحته على الاتصال والمراد بذلك أنه إذا اتصل فلا قضاء عليه وإذا لم يتصل فالفقضاء واجب، فأما الوجوب واستحقاق الثَّواب فلا يتغير بالوصل والقطع بين ذلك أنه ربما وجب القطع وربما وجب الوصل، فلو تغير بالقطع والوصل وجوبه لم يصح دخوله في الوجوب وليس لأحد أن يقول: إنه بعد الفراغ من الصَّلَاتين يقطع على براءة ذمته وأنَّ العبادة مجزئة، قلنا: لا يصح ذلك لأنَّ بعد الفراغ قد سقط عنه التكليف وينبغي أن يحصل له اليقين في حال ما وجب عليه وينبغي أن يتميز له في حال ما وجب عليه حتى يصح منه الإقدام عليه، وتميزه له من غيره وذلك يكون قبل فراغه من الصَّلَاة. وقد ذكر السَّيد المرتضى في مسائل خلافه عند مناظرته لأبي حنيفة في أنَّ المتيمَّم إذا دخل في صلاته ثم وجد الماء فالواجب عليه أن يمضي في صلاته، وعند أبي حنيفة الواجب عليه قطعها قياساً على الصَّغيرة التي تعتدُّ بالشهور ثم اعتدَّت شهراً ثم رأت الدَّم انتقلت عدتها إلى الإقراء لأنَّ الشهور قد حصلت بدلاً من الإقراء، كذلك التَّيمُّم.

قال المرتضى: عليه نحن نقول: إذا انتقلت عدتها إلى الإقراء احتسب لها بما مضى قرؤاً فأما من يقول: لا يحتسب، فله أن يفرق بينها وبين التَّيمُّم؛ وذلك أنَّ المرأة قد تعتدُّ بعدة مشكوك فيها عندهم لا نعلم ما حكمها ويكون أمرها موقوفاً على ما ينكشف فيما بعد، فإن ظهر حمل اعتدَّت به وإن لم يظهر حمل اعتدَّت بالإقراء، وليس كذلك التَّيمُّم لأنَّه لا يجوز أن يستفتح الصَّلَاة وهو شاكٌّ فيها، ولا يجوز أن تكون موقوفة على أمر يظهر، فلم يلزم من رأى الماء في الصَّلَاة الاستئناف لهذه العلَّة وإن لزم المعتدَّة بالشهور الانتقال إلى الإقراء، هذا آخر كلام المرتضى رحمه الله، ألا ترى إلى قوله: لا يجوز أن يستفتح الصَّلَاة وهو شاكٌّ فيها ولا يجوز أن يكون موقوفة على أمر يظهر. فهذا يدلُّك على ما نبهنا عليه من أدلة المسألة فإنها هي بعينها.

وَمَنْ كَانَ مَعَهُ ثَوْبٌ نَجَسَ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَاءِ نَزَعَهُ وَصَلَّى عُريَانًا، فَإِنْ لَمْ يَتِمَّكَانَ مِنْ نَزَعِهِ خَوْفًا عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الْبَرْدِ صَلَّى فِيهِ وَلَا إِعَادَةً عَلَيْهِ، وَقَدْ رَوَى: أَنَّهُ إِذَا تَمَكَّنَ نَزَعَهُ أَوْغَسَلَهُ وَأَعَادَ الصَّلَاةَ.

بول الصَّبِيِّ الرَضِيعِ وَحَدَّهُ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ سَنَتَيْنِ؛ نَجَسَ، إِذَا أَصَابَ الثَّوْبَ يَكْفَى أَنْ يُصَبَّ الْمَاءُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ عَصْرِ لَهُ وَقَدْ طَهَّرَ، وَبُولُ الصَّبِيِّ لَا بَدَّ مِنْ عَصْرِهِ مَرَّتَيْنِ مِثْلَ بُولِ الْبَالِغِينَ وَإِنْ كَانَ لِلصَّبِيِّ دُونَ الْحَوْلِينَ. فَإِذَا تَمَّ لِلصَّبِيِّ حَوْلَانِ وَجِبَ عَصْرُ الثَّوْبِ مِنْ بُولِهِ.

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي كِتَابٍ لَهُ: وَإِذَا أَصَابَ نَوْبَ الْإِنْسَانِ كَلْبٌ أَوْ خَنْزِيرٌ أَوْ بَعْلَبٌ أَوْ أَرَنْبٌ أَوْ فَأْرَةٌ أَوْ وَزْغَةٌ وَكَانَ رَطْبًا، وَجِبَ غَسْلُ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَصَابَهُ فَإِنْ لَمْ يَتَّعِنِ الْمَوْضِعَ وَجِبَ غَسْلُ الثَّوْبِ كُلِّهِ. وَكَذَلِكَ إِنْ مَسَّ الْإِنْسَانَ بِيَدِهِ أَحَدُ مَا ذَكَرْنَاهُ أَوْ صَافِحَ ذِمِّيًّا وَجِبَ عَلَيْهِ غَسْلُ يَدِهِ إِنْ كَانَ رَطْبًا وَإِنْ كَانَ يَابِسًا مَسَحَهُ بِالتُّرَابِ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ رَحِمَهُ اللَّهُ: هَذَا الْقَوْلُ غَيْرُ وَاضِحٍ لِأَنَّ هَذَا خَبْرٌ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ أَوْ رَدَّهُ الْمُصَنِّفُ عَلَى مَا وَجَدَهُ، أَمَّا الْكَلْبُ وَالْخَنْزِيرُ فَصَحِيحٌ مَا قَالُ، وَأَمَّا الْبَعْلَبُ وَالْأَرَنْبُ فَلَا خِلَافَ بَيْنِ أَصْحَابِنَا، إِلَّا أَنَّ أَسَارَ السَّبَاعِ طَاهِرَةٌ وَكَذَلِكَ السَّبَاعُ طَاهِرَةٌ عَنْدهُمْ بِغَيْرِ خِلَافٍ الْآنَ، وَإِنَّمَا أَبُو حَنِيفَةَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ السَّبَاعَ نَجَسَةٌ فَعَلَى هَذَا لَا يَصِحُّ مَا قَالَهُ هَذَا الْقَائِلُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: الْفَأْرَةُ وَالْوَزْغَةُ، فَلَا خِلَافَ أَيْضًا فِي أَنَّ سُورَ الْفَأْرِ طَاهِرٌ وَأَنَّهُ يَدْخُلُ الْمَانِعَ وَيُخْرِجُ مِنْهُ وَلَا يَنْجَسُهُ بِغَيْرِ خِلَافٍ، وَأَمَّا الْوَزْغَةُ فَإِنَّهَا لَا نَفْسَ لَهَا سَائِلَةٌ كَالذَّبَابِ وَالزَّنَابِيرِ، وَمَا لِنَفْسٍ لَهُ سَائِلَةٌ لَا يَنْجَسُ الْمَانِعَ بِمَوْتِهِ فِيهِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ الْقَوْلُ بِأَنَّ سُورَهُ نَجَسٌ وَمَلَاقَاهُ وَهُوَ رَطْبٌ يَنْجَسُهُ؟ وَأَمَّا الذَّمَّى فَصَحِيحٌ مَا قَالُ فِيهِ فَلْيَلْحَظْ ذَلِكَ.

دُمُ الْخَيْضِ يَجِبُ غَسْلُهُ وَيَسْتَحَبُّ حَتُّهُ وَقَرْصُهُ وَلَيْسَ بِوَاجِبِينَ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْغَسْلِ أَجْزَأُ، فَإِنْ بَقِيَ لَهُ أَثَرٌ اسْتَحَبَّ صَبْغُهُ بِالْمِشْقِ،

بِكَسْرِ الْمِيمِ وَتَسْكِينِ الشَّيْنِ وَهُوَ الْمَغْرَةُ بِتَحْرِيكِ الْغَيْنِ وَهُوَ طِينٌ أَصْفَرُ يُقَالُ لَهُ: الْمِشْقُ، وَمَا كَانَ مِنْهُ أَحْمَرُ يُقَالُ لَهُ: الْمِصْرُ يَصْبِغُ بِهِ الثِّيَابَ وَالْأُرْدِيَةَ وَمِنْهُ رَدَاءٌ مَحْصَرٌ وَنَوْبٌ مَحْصَرٌ بِالضَّادِ غَيْرُ الْمَعْجَمَةِ أَيْ مَصْبُوغٌ بِالْمِصْرِ الَّذِي هُوَ الْمَغْرَةُ أَوْ بِمَا يُغَيِّرُ لَوْنَهُ.

كتاب الطهارة

يجوز الصلاة في ثوب الحائض مالم يعلم فيه نجاسة، وكذلك في ثوب الجنب المذنب والوذى طاهران. ولا يجوز الصلاة في ثياب الكفار التي باسروها بأجسامهم الرطبة أو كانت الثياب رطبة، ولا بأس بتياب الصبيان مالم يعلم فيها نجاسة، والنجاسة إذا كانت يابسة لا يتنجس بها الثوب.

العلقة نجسة، والمراد بذلك الدم الذي يستحيل منه المضغة لا الدود الذي يقال له العلق.

إذا بال الإنسان على الأرض فتطهيره أن يطرح عليه ذنوب من ماء، والذنوب الدلو الكبيرة، ويحكم بطهارة الأرض وطهارة الموضع الذي ينتقل إليه ذلك الماء، فإن بال إنسان وجب أن يطرح مثل ذلك وعلى هذا أبداً لأن النبي عليه السلام أمر بذنوب من ماء على بول الأعرابي إذا بال في موضع فإنه يزول حكم نجاسته بستة أشياء:

أحدها أن يكثر عليه الماء حتى يستهلكه فلا يرى له لون ظاهر ولا رائحة. والثاني أن يمر عليه سيل أو ماء جار فإنه يطهره. الثالث أن يحفر الموضع في حال رطوبة البول فينتقل جميع الأجزاء الرطبة فيحكم بطهارة ماعداه. الرابع أن يحفر الموضع وينقل ترابه حتى يغلب على الظن أو يعلم أنه نقل جميع الأجزاء التي أصابها النجاسة. الخامس أن يجر عليها مطر أو يجر عليها سيل فيقف فيه بمقدار ما يكون كراً من الماء. السادس أن يجف الموضع بالشمس فإنه يحكم بطهارته فإن جف بغير الشمس لم يطهر.

النجاسة على ضربين: مانع وجامد. فالمائع قد قدمنا حكمه وكيفية تطهيرها من الأرض، والجامد لا يخلو من أحد أمرين:

أما أن يكون عيناً قلته متميزة عن التراب أو مستهلكة، فإن كانت عيناً قائمة كالعذرة والدم وجلد الميتة ولحمه نظرت: فإن كانت نجاسة يابسة فإذا أزالها عن المكان كان مكانها طاهراً، وإن كانت رطبة فإذا أزالها بقيت رطوبتها في المكان فتلك الرطوبة بمنزلة البول وقد مضى حكمه.

وإن كانت العين مستهلكة فيها كجلود الميتة ولحمها والعذرة، نحو ذلك فهذا المكان لا يطهر بصب الماء عليه.

مَنْ حمل حيواناً طاهراً مثل الطيور وغيرها أو مثل جمل صغير أو صبيّاً صغيراً لم تبطل صلاته، فإن حمل قارورة فيها نجاسة مشدودة الرأس بالشمع أو بالرصاص فجعلها في كمّه أوجِبَتْه بطلت لأنّه حامل لنجاسة.

وفى الناس مَنْ قال: لا تبطل صلاته قياساً على حمل حيوان فى جوفه نجاسة. والأوّل هو الصحيح لأنّ القياس عند فقهاء آل الرّسول عليهم السّلام متروك.

لا يجوز للمشرك دخول شيء من المساجد لا بالإذن ولا بغير الإذن، ولا يحلّ لمسلم أن يأذن له فى ذلك لأنّ المشرك نجس والمساجد تُنزّه عن النّجاسات، ولا يجوز الدّباغ إلّا بالأجسام الطّاهرة مثل: قشور الرّمّان والعفص والقَرظ والشّت.

بالنّاء المنقّطة بثلاث نقط وهو نبت طيّب الرائحة مرّ الطّعْم يديغ به، قال تَابُطُ شراً: كأنّما حثّثوا حصّاً قوادمه وآمَ خِشَفَ بَذَى شَتَّ وَطِيبَاقِي قال الأصمعيّ: هما نبتان، هكذا ذكره الجوهريّ فى كتاب الصّحاح. قال محمّد بن إدريس رحمه الله: وليس هو النّسَبَ الَّذِي هو الحجارة بالباء المنقّطة نقطة واحدة فإنّها لا يديغ بها، وإنّما نَبَّهَتْ على ذلك لأنّ شيخنا أباجعفر الطّوسيّ أورد فى المبسوط: ولا يجوز الدّباغ إلّا بما يكون طاهراً مثل الشّبِّ والقَرظ. وسمعت بعض أصحابنا يصحف ذلك فىقول: الشّبِّ، بالباء المنقّطة من تحتها نقطة واحدة فأردتُ إيضاح ذلك وألّيجرى تصحيف فيه.

إِسْلَامُ السَّبِقِ

إلى معرفة الحق

لعلاء الدين أبي الحسن علي بن أبي الفضل
الحسن بن أبي الجود الحلبي

في التكليف الشرعى من كتاب إشارة السبق

وإذا تقدّم الكلام في أركان التكليف العقلى فسنشير إلى أركان التكليف الشرعى وهو خمسة: الصلاة والزكاة والصوم والحجّ والجهاد.

فأما ركن الصلاة فمن شرط صحّة أدائها الإسلام والبلوغ وكمال العقل وهما شرطاً وجوبهما أيضاً ولها مع ذلك شروط وهى مقدّماتها وهى فرض وسنة على وجه فالفرض منها الطهارة وستر العورة والوقت والقبلة وعدد الرّكعات ومكان الصّلاة وموضع السّجود بالجبهة.

أما الطهارة فهى إمّا من حدث أو من نجس والاولى إمّا صغرى أو كبرى وكلاهما إمّا اختيارية أو إضطرارية. فالطهارة من الحدث الأصغر إختياراً هى الوضوء والموجب له خاصّة إمّا البول أو الغائط أو الرّيح أو النّوم الغالب أو ما به يرتفع التّحصيل من سكر أو جنون أو إغماء أو الإستحاضة القليلة للنّساء. ومن الحدث الأكبر إختياراً أيضاً هى الغسل والموجب له خاصّة أى وحدة الجنابة وهى إمّا خروج الماء الدّافق على أىّ حال كان؛ من نوم أو يقظة أو شهوة أو غيرها. وإمّا التّقاء الحتّانين قبلاً كان أحدهما أو دُبراً. ويوجب الطّهارتين معاً الحيض وهو ما يحدث بالنّساء من خروج الدّم إبتداء إلى حيث يتميّز لهّن بصفته المخصوصة أو بعادة مألوفة وأكبره عشرة أيّام وأقلّه ثلاثة متواليّة. وما بين التّلاثة إلى العشرة بحسب العادة. فإن نقص عمّا هو أقلّه أو زاد على ما هو أكبره، لم يك حيصاً.

وأكثر أيامه هي أقل أيام الطهر بين المحضين ولا حد لأكثره فتعتبر المبتدأة بين حيضتيها أقل أيام طهرها إن كان خروج الدم مسمرًا بها ونعمل على أن ما رآه منه فيها ليس حصًا سواء إسمر بها أو لا، أكثر أيامه أو أقلها. ومنى يميز لها عملت على التميز إلى أن نسمر عاديها به فعمل عليها ومنى عذر عملت على المروى. إنا أن ترك الصلاة كما لزم الحائض في السهر الأول بلانه أيام وفي الثاني عسره أو في كل شهر سبعة أيام إلى حبب تتميز لها أو يسفر لها عادة والإسباحه المخصوصه وهى ما نراه من الدم في أيام طهرها من الحوض فإن كانت كبره لزمها في كل يوم من أيامها بغير حسوها ونجدد الوضوء لكل صلاه وثلاثة أغسال للفجر غسل وللظهر والعصر مله وكذا للمغرب والعشاء الآخر. وإن كانت منوسطه لم يلزمها ليومها إلا غسل واحد للفجر مع تجديد وضوئها وبغير الحسو كما ذكرناه. ومنى ما فعلت بحبب عليها من ذلك كان حكمها حكم الطاهر وإلا فلا.

والنفاس: هو ما يحصل الدم عند الولادة وحكمه حكم الحوض إلا في أقله؛ فإنه لا حد له وكل ما يحرم علىجنب من فراءة العزائم ومس كابة المصحف أو الأسهاء السريفة أو دخول المساجد الخارجين عن المسجدين السريفين الإلهي والنبوي لا عابر سبيل وعبورها مطلقاً أو اللبث فيها أو وضع سىء فيها يحرم أيضاً على الحائض والمسنحاضه التي لا تحترز ما يلزمها والنفساء وكل ما يكره له من الأكل أو السرب لا عن مضمة وإسنشاق أو نوم وخضاب لا عن وضوء يكره هن ولا يلزم الحائض قضاء صلاتها أيام حيضها. بل الصوم ولا يصح طلاقها فيها إلا أن يكون غير مدخول بها أو غائباً عنها زوجها شهراً فما زاد فيحرم وطؤها فيها ويلزم فيه كفارة .

ومس الميت من البشر، قبل غسله. كل واحد من هذه الأحداث الأربعة يلزم فيه الوضوء والغسل جميعاً.

فالوضوء يتقدمه أمور مفروضة وهى السّرة عند الخلوة للحاجة وتوفى إستقبال القبلة وإستدبارها بكل واحد من الحديثين وعند المجامعة أيضاً والإستبراء بنتر مخرج البول نلاتاً وخرطه كذلك على وجه الإجتهد فيه تحرّراً من البلة فإنها إن حصلت مع ما ذكرناه، لم يكن لها حكم كالمدنى والودنى وإلا وجب منها الوضوء إذا لم يتقدّمها جنابة والغسل إن

كتاب الطهارة

نفدّمها بعبد سرعى وغسل المخرج بالماء ومسمى مخرج الغائط اذا لم يسهّاه بالأحجار الطّاهرة أو بما يفهم مقامها من الطّهارات عدا المطعومات والعظام إمّا بالانه أو واحد معرّن بحسب غلبه الظّنّ بالنّقاء ولا يكون الإسجبار بها إلّا إذا لم يكن بعدّ وإلا مى حصل وجب الإسئنجاء بالماء ولو جمع بينهما كان أنم فضلًا.

ومسنونة وهى نفدّم رجله السرى دخولاً معوّذاً والمضى خروجاً داعياً مغفلاً الرّأس ونجّنب إسقبال السّمس والهمر والأفنبه والسّطوط والسّوانع ومسافط النّمر ومواضع اللّعن وأفياء النّزال ومساكن الحيوان وتلقى الرّيح بالبول والارض الصّلبه مع الإمساك عن الأكل والسّرب والسّواك والحدب إلّا الدّعاء عند الإسئنجاء والذّكر سراً ويفارنه ما فروضه النّيه وهى الفصد إله لرفع حكم الحدب وإسباحه ما سباح به من صلاة أو غيرها إمّا لوجوبه أو لوجهه إن كان المتوضّى عارقاً بوجه الوجوب أو بكونه مندوباً إذا لم يكن واجباً طاعة لله وفربة إليه مع مفارئة اخر جزء منها واسئحاجها حكماً إلى أخره وهذا حكم كلّ نّة من نّاب العبادات عبّ العباده وكونها إمّا واجبه أو مندوبه، أداءً أو فضاءً إن كانت ممّا يئنملها على الوجه المعبر من الطّاعه والفره مع مفارئها وإستدامه حكمها وغسل الوجه من قصاص شعر الرّأس إلى محادر شعر الذّفن مرّه. وغسل اليد اليمنى وبعدها اليسرى مرّة مرّة من المرافق إلى أطراف الأصابع. والمسح من مقدّم الرّأس مقدار ما يقع عليه إسمه أقلّه إصبع واحده ببقبه النّداوه لا بناء مسأئف ومسح ظاهر القدمين كذلك من رؤوس أصابعها إلى موضع معقد السّراك أقلّه بإصبعين، اليمنى باليمنى واليسرى باليسرى. ولومسح من الكعبين إلى رؤوس الأصابع لجاز وترتيبه على الوجه المذكور. فلو قدّم وأخر فيه بطل. وكذلك إن لم يتابع بعضه ببعض بحيث يئفّ غسل عضو قبل موالاته بغسل العضو الآخر وكذا إن سكّ فى شىء من واجباته قبل الفراغ منه فأما إن كان نسكّه بعد استيفاء جلته والقيام عنه فلا عبرة به ومنى كان السّكّ فى الحدب مع تيقّن الطّهاره كان الحكم لها فلا يئحتاج تجدّدها وبالعكس من ذلك يئجب تجديدها. وكذا فى تيقّنهما ممّا والشّكّ فى السابق والمسبوق منها. وكذا فى إستواء الشّكّ فيها وفقد التّرجيح، ولما سنّنه: غسل كفّيه من نوم أو بول مرّة، ومن غائط مرّتين والمضمضة والإستئشاق كلّ منها بكفّ

إشارة السبق

بلايا وسننه غسل الوجه واليدين فإن زاد بطل وضوؤه ولا يكسر السّعر في غسل ذراعه وبدأه الرّجل بظاهرها والنّسنه بباطنهما وعكسه المرآة وجمع أصابع الكفّ المتوسطة التّلاثة لمسح الرّأس بها ومسح الرّجلين بجملته الكفّين مفرجاً أصابعهما والدّعاء في كلّ موضع من ذلك وعند إنهائه والسّوكت وبرك الممدل.

والأغسال المفروضة منها الخمسة المذكورة وسادسها تغسل المّت.

والمسنونة تخصّ منها بالجمعه غسلان لبومها وليلتها. وكذا اليوم الفطر وليلته وستّة لسهر رمضان أوّل ليلة منه وليلة نصفه وليلة سبعة عشر وليالي الأفراد التّلاثة ليلة تسعة عشر وإحدى وعشرين وبلايا وعشرين وسبعة لإحرامى العمرة والحجّ ودخول الحرم ومكّة ومسجد الحرام وزيارة الكعبة ويوم عرفة وزيارته البيت من منى وأربعة لدخول مدينة الرّسول ومسجده وزيارة قبره وزيارته فبر كلّ إمام من ولده وخمسة لبوم المبعث والأضحى والغدير والمباهلة وليلة نصف شعبان. وبانية للإستسقاء والإسنخارة والحاجة والسّكر والنّوبة من كبائر الذّنوب المولود حين وضعه. ولقضاء صلاة الكسوف مع إحراق الفرص ونعمد تركها ولقصد رؤية مصلوب مسلم بعد ثلاثة أيام جملتها أربعة وبلايون غسلًا ويفارن غسل الجنابة ما فروضه والنّنة ومقارنتها وإسندامتها وغسل الرّأس إلى أن يبلغ الماء أصول سعره وغسل الجانب الأيمن من رأس العنق إلى محب القدم وكذا الجانب الأيسر ونرتبه فإن لم يعمّ الماء صدره وظهره غسلها وإن كان عليه خاتم أو ما لم يدخل الماء تحته حرّكه وبحركه. إن اغتسل تحت ميزاب وتخلّل السّعر ولا يحتاج إلى ترتبه إن إرتس في كرّ أو ماء جار بل يكون إرتقاسه بجملته وحكم السّكّ فيه حكمه في الوضوء والحدب الأصغر في أنثائه يتوضأ بعده إحباطاً وقيل يتمّه ولا سىء عليه.

وما سننه متقدّمًا غسل اليدين بلايا وكذا الإستسقاء والمضمضة ومقارنًا صبّ الماء على الرّأس بلايا وعلى كلّ واحد من الجانبين والدّعاء والموالة وكونه بصاع من ماء فما زاد ولا يحتاج معه إلى وضوء لاقبله ولا بعده بل بمجرده ستياب الصّلاة ومّا يتقدّمه فرضًا إستبراء الرّجل خاصّة بالبول وتنظيف ما أصاب البدن من نجاسة يغسلها وهل يعتبر في وجوبه دخول وقت فريضة لمن لا قضاء عليه أم لا؟ فيه خلاف وكما يعتبر طهارة الماء في.

كتاب الطهارة

كل وضوء وغسل بعنبر أيضاً أن لا يكون مغصوباً والنحرى في الأواني غير جائز وصفه جميع الأغسال الواجبة والمندوبة كصفه غسل الجنابة إلا في نعتها بالنية.

والطهارة الإضرارية هي النسم المستعمل بدلاً من كل واحد منها ولا يكون إلا بتراب طاهر مع وجوده أو ما ينوب منابه من حجر أو مدر أو رمل عند فقده مع تضيق وقت الفرض وفقد الماء جملة وندرج فيه عدم ما به يحصل من الآلة واليمن والخوف من إسهاله أو من الفصد إلى الموضع الذي هو فيه أو لكونه نجساً أو لغلبة الظن بفوق الصلاة قبل إدراكه بعد الضرب طلباً له في الجهات الأربع رمية سهم في حزن الأرض وسهمين في سهلها في كل جهة ذلك فإن كان التيمم بسبب مانع من استعمال الماء كمرض وسبه فلا بعنبر فيه الضرب لطلب الماء ويجب فيه ضرب كفيه جميعاً على ما يتيمم به بعد الفصد إليه بنية ونفضهما ومسح الوجه بهما من قصاص شعر الرأس إلى أطراف الأنف مما يلي الحاجب لا المارن ومسح ظاهر الكفين من الزند إلى طرف الأصابع اليمنى بباطن الكف الأيسر وبالعكس. ونزيبه فإن كان حدنه أكبر ضرب بوجهه ضربة وليده أخرى.

وغسل المبت تتقدمه إسحجاً بآ توجهه إلى القبلة عند الاحتضار والتلاوة عنده وتلقينه ولا يحضره جنب ولا حائض ولا يوضع على صدره حديد ولا يمتد على شيء من أعضائه ولا يناح عليه بالباطل ولا بالحق مع رفع الصوت ويكون تغسيله تحت ظل من سقف أو غيره موجهاً على سرير أو ما يرفعه وإعداد حفرة لماء غسله ولا يتخطاه غاسله بل يقف على يمينه وكل ما يتعلق به من غسل أو تكفين وصلاة ودفن فرض على الكفاية.

ويقارن غسله ما فرضه البداءة أولاً بالسدر الذي لا يسلبه بإضافته إليه إطلاق إسم الماء عليه في هيئة غسل الجنابة ثم جانبه الأيمن وهو مدار على الأيسر ثم الأيسر وهو مدار على الأيمن وتانيها بماء الكافور الخالص وتالنها بالماء القراح على الهيئة المذكورة وتجدد النية في تغسيلاته الثلاثة ويغسله بماء بارد مع الاختيار مستور العورة في كل ذلك.

وما سننه تنجيته بالأشنان والماء وتنظيف ما على بدنه بهما وتلين أصابعه برفق وتوضئته ولا يعضض ولا يستنشق ومسح بطنه بلين أولاً وثانياً وإكثار ذكر العفو وصب الماء على رأسه وجانبيه ثلاثاً في كل مرة وغسل رأسه أولاً برغوة السدر وغسل صدره

إشارة السبق

وظهره بالماء وتخليل رأسه وجسده بإدارة اليد عليه في حال تغسيله. ومتى خرج من بعض منافذه ساء غسله ولا يجوز نثته ولا تقلبم أظافره ولا منشط شعره ولا إزالة نسيء منه ولا ينبغي ذلك رجله بالحجر ولا غسله بالصابون ولا التدخين عنده ببخور ولا غيره ولا تطيبه بما سوى الكافور فإن كان مُحَرَّمًا فلا به أنصًا. وكلّ مقنول يغسل إلّا قنبل الجهاد الحقّ فإنه يصلى عليه ويدفن ولا تنزع عنه إلّا الخفّ وما لم يصبه ساء من دمه كالقروة والسرّاويل ولا ينزع إذا أصابه الدّم ومتى مات بعد حمله عن موضع القتال غُسل وكُفّن وكلّ ما وجد من أعضاء الإنسان إذا كان فيه عظم أو كان من صدره، يغسل وبكفّن وصلى عليه. ولا يلزم هذا في ما عدا ذلك ولا في السّقط أيضًا لدون أربعة أشهر ولكن يلقّها. وما زاد عليها فلا بدّ من تغسيله وتكفينه. ويجوز أن يتولّى الزوج تغسيل الزّوجة عند فقد النّساء وكذا حكمها معه إذا لم يوجد من يغسله من الرّجال. وقد روى جواز ذلك في الأقارب من كلّ واحد من الرّجال وكلّ واحدة من النّساء. وقيل: إذا لم يوجد أحد منهم يجوز لأجانب من الرّجال إذا لم يوجد سواهم تغسل الأجنبيّات من النّساء في بابهنّ وعيونهنّ مغمضة. وكذا النّساء في تغسيلهنّ الرّجال. وقيل: يدفن كلّ منهم من غير غسل ويكفّن في أبواب بلانه واحبا إزار ودرع ومنزّر وأفضله أبيض الفطن أو الكتّان. ويعبر طهارته ولا يعدل مع وجود الفطن إلى غيره ويزاد فيه ندبًا بنقاهه أخرى وحبّرة وعمامة تحنّك بها وبرخى طرفاها. وخرفه سدّ فخذه بحسب على الإزار والدّرع بالتّربة الحسنة ما يلقن به ويجعل فيه جريد نحل أو غرّد من رطب السّجر عند تعدّره على قدر عظم الذّراع كلّ منها مكتوب عليه ذلك ملفوف باللفظن. ومحتط بالكافور مساحده السّبعة وسائغه بلانه عسر درهماً ولب وافلّه مسال أو درهم أو ما تبسّر منه ويدفن على جانبه الأيمن موجّهاً إلى القبلة واجباً ويسمع الجنّازة ندباً ولا يفاجأ به القبر بل ينفل إليه ثلاث مرّات والرّجل بوضع فيه سلّا من قبل رجله يسبق برأسه إليه والمرأة من قبل وسطها بالعرض ويكون طولاً إمّا فامه أو إلى الرّقوه واسعاً قدر جلوس الجالس متخذاً فيه إمّا لحد أو سقّ مهياً له الصّفيح أو اللّبن أو ما يقوم مقامها. وإذا وضع خلّت عقد أكفّانه وجعل خده على التّراب أو التّربة الحسنة. ولقن حننن. وجملة ما يسحب من بلفنه الإقرار بشهادتي الإخلاص الوحداينة والنّبوة

كتاب الطهارة

وبالأتمة والبعث والنسور والجنة والنار وينضد ويحسى عليه التراب ويرفع هبته على الأرض مسطحاً لامسناً قدر سير أو دونه وبدأ برس الماء عليه من عند رأسه مداراً حتى ينهي إليه وبلقن يرفع الصوت بعد الإنصراف عنه ومما نذر عليه في الكفن الذريرة المعروفة بالمعصية مع وجودها والصلاة عليه مذكور في موضعها.

وأما الطهارة من النجس فينبغي معرفه النجاسات وهي إمّا دم اللّانة المذكورة لا فسحة في كسرها ولا قلبها بل هما في الحكم واحد وما عداها من باقى الدماء المحكوم بنجاستها معفو عن قلبها وهو ما نقص عن سعة الدرهم الوافى المضروب من درهم وبلت والنزاهة عنه أفضل وفي الدماء ما لا حرج في قلبه ولا كسره وهو دم البقي والبراغيب والسّمك والجروح اللاّزمة والفروح الدّامة مع تعذّر النحرز منها وإمّا بول وروب فعنبر فيها ما لا يؤكل لحمه من الحيوان أو ما يؤكل إذا كان جلاًلاً والجلل أكل العذرة لا سواها ويستبرأ بحبسه عنها ويغذيه بعلف طاهر والمدة للإبل أربعون يوماً وللبحر عسرون وللنّساء عسرة أيّام. وروى سبعة وللبطة خمسة أيّام وكذا للدجاج وفل ثلاثة وللسمك يوم ولله وغير ذلك بما يزيل حكم الجلل منه وإمّا منى وهو سواء بالنسبة إلى كلّ حيوان وإمّا مسروب وهو خمر والفقاع وكلّ سراب مسكر وإمّا حيوان وهو الكلب والخنزير والكافر على اختلاف جهات كفره والتعلب والأرنب مخلف فيها وإمّا مبه ماله نفس سائلة من الحيوان لا ما ليس كذلك كالزّنابير وما أسبهاها وعرق الإبل الجلاله وعرق الجنب من حرام فيه خلاف.

وكيفيّة النّظهير من هذه النّجاسات إن كان البدن فيغسل ما عليه حتى يزول عينها والبّاب بعصرها مرّتين والانيّة بإداره الماء فيها وفريقفه منها ثلاثاً ومن ولوغ الكلب خاصّة نكون الأولى منهنّ بالتراب والأرض وما في حكمها من حصر أو بوار ففرغ السّمس لها حتى يجفّ والنّعل بدلكه في التّراب حتى لا يبقى لها أنر والخمر بإتقلابها خلأً والخزف وما ينقلب عبته بالنّار والكافر بالإسلام والذي نزل عين النّجاسه وحكمها ويسح الصّلاة مع الإخنار الماء فإن كان نجساً لم يجز إسعالمه في ذلك ويجوز في ما عداه وإن كان طاهراً. فإمّا مضاف بالاعتصار أو الإسخراج فكذلك أو ممّا تمازجه ممّا يضاف إليه من

إشارة السبق

الطَّاهِرَاتِ فَإِنْ لَمْ نَسْلِبْهُ الْإِضَافَةَ إِطْلَاقَ إِسْمِ الْمَاءِ عَلَيْهِ جَازٍ إِسْتِعْمَالُهُ وَإِلَّا فَلَا أَوْ مُطْلَقٌ فَإِمَّا جَارٍ وَلَا يَنْجَسُهُ إِلَّا مَا غَيَّرَ مِنَ النَّجَاسَةِ لَوْنَهُ أَوْ طَعْمَهُ أَوْ رِيحَهُ أَوْ رَاكِدٌ فَإِمَّا بِمَجْمُوعٍ كَثِيرٍ وَهُوَ مَا بَلَغَ كُرًّا أَوْ زَادَ عَلَيْهِ. وَحُكْمُهُ حَكْمُ الْجَارِي وَالْكُرُّ أَلْفٌ وَمِائَتَانِ رَطْلٌ عِرَاقِيَّةٌ وَزَنًّا وَثَلَاثَةُ أَسْبَارٍ وَنِصْفٌ طَوَّلًا فِي عَرْضٍ فِي عُمُقٍ مَسَاحَةٌ أَوْ قَلِيلٌ وَهُوَ مَا نَقَصَ عَنِ الْكُرِّ فَيَنْجَسُ بِكُلِّ مَا أَصَابَهُ مِنَ النَّجَاسَةِ وَبَطْهَرٍ بِزِيَادَتِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَوْ صَافِهِ مُتَغَيِّرَةً بِهَا إِلَى أَنْ يَبْلُغَهُ أَوْ يَزِيدَ عَلَيْهِ أَوْ نَبِيعٌ وَهُوَ مَاءُ الْبَيْتْرِ فَأَصْلُهُ الطَّهَارَةُ إِلَّا أَنْ يَنْجَسَ بِكُلِّ نَجَاسَةٍ وَقَعَتْ فِيهِ سِوَاءِ تَغَيَّرَ أَوْ لَا وَسِوَاءِ كَانَ مَآوُهُ كَبِيرًا أَوْ قَلِيلًا وَلَا يَطْهَرُ إِلَّا بِالنَّزْحِ مِنْهُ فَإِنْ كَانَ الْوَاقِعُ فِيهِ خَمْرًا أَوْ فُقَاعًا أَوْ سَرَابًا مُسَكَّرًا أَوْ مَنِيًّا أَوْ دَمَ حَبْضٍ أَوْ إِسْتِحَاضَةً أَوْ نَفَاسٍ أَوْ مَاتَ فِيهِ بَعِيرٌ أَوْ غَلِبَتْهُ النَّجَاسَةُ الَّتِي غَيَّرَتْ أَحَدَ أَوصَافِهِ وَلَمْ يَزَلِ التَّغْيِيرُ إِلَّا بِنَزْحِ جَمِيعِ الْمَاءِ أَوْ كَانَتْ النَّجَاسَةُ الْوَاقِعَةُ فِيهِ غَيْرَ مَنْصُوصٍ عَلَى مَقْدَارِ نَزْحِهَا، نَزْحَ الْمَاءِ كُلِّهِ. فَإِنْ تَعَدَّرَ تَرَاوَحَ عَلَيْهِ أَرْبَعَةُ رِجَالٍ مُتَنَابِهِينَ أَوَّلَ النَّهَارِ إِلَى آخِرِهِ وَإِنْ مَاتَ فِيهِ أَدْمَى كَبِيرٌ أَوْ صَغِيرٌ مُسْلِمٌ أَوْ كَافِرٌ، نَزْحَ سَبْعُونَ دَلْوًا وَلَوِ لَوْتُ الْفَرَسَ أَوْ الْحِمَارَ أَوْ الْفِيلَ أَوْ مَا فِي حُكْمِهِمْ كُرًّا وَلَكِنِيرِ الدَّمِ الْمَعْفُوقِ عَنْ فُلْبِلِهِ أَوْ الْعِدْرَةِ الرُّطْبَةِ أَوْ الْمُنْقَطَعَةِ إِذَا كَانَتْ يَابِسَةً خَمْسُونَ دَلْوًا وَلِقَلِيلِهِ وَمَا لَمْ يَنْقَطِعْ مِنَ الْعِدْرَةِ الْيَابِسَةِ عَسْرَةَ دَلَاءٍ وَلِلْكَلْبِ أَوْ الْخَنَزِيرِ أَوْ الشَّاةِ أَوْ مَا فِي مَقْدَارِ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ ثَمَانًا لَفَرَقٍ بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ فِيهِ أَرْبَعُونَ دَلْوًا وَكَذَا الْبَوْلُ الْبَشَرِيُّ الْبَالِغُ وَلِلدَّجَاجَةِ أَوْ الْحِمَامَةِ أَوْ مَا فِي مَقْدَارِهَا مِنْ كِبَارِ الطَّيْرِ وَصَغَارِهَا وَلِارْتِمَاسِ الْجَنْبِ وَلِلْفَأْرَةِ الْمَفْسُخَةِ أَوْ الْمُنْتَفَخَةِ وَلِبَوْلِ الطِّفْلِ الْإِكْلَ لِكُلِّ مَنْ ذَلِكَ سَبْعُ دَلَاءٍ. وَلَمُوتِ الْفَأْرَةِ وَالْحَبَّةِ أَوْ الْعَقْرَبِ وَالْوَزْغَةِ أَوْ بَوْلِ الطِّفْلِ الرُّضْعِ ثَلَاثَ دَلَاءٍ. وَلِلْعَصْفُورِ أَوْ مَا فِي مَقْدَارِهِ دَلْوًا وَاحِدًا وَمَتَى يَغَيَّرَ مَآوُهُ بِنَجَاسَةٍ وَنَزْحَ الْمَقْدَارِ الْمَسْرُوعِ وَلَمْ يَزَلِ التَّغْيِيرُ وَجِبَ النَّزْحُ إِلَى أَنْ يَزُولَ. وَإِنْ زَالَ قَبْلَ تَكْمِيلِ الْمَقْدَارِ وَجِبَ تَكْمِيلُهُ. وَإِنْ وَقَعَ فِيهِ أَجْنَسٌ مُخْتَلِفَةٌ كُلُّ جِنْسٍ مِنْهَا لَهُ نَزْحٌ مُخْصُوصٌ عَمِلَ بِالْأَغْلَبِ وَهَلْ إِذَا بَاسَرَهُ الْكَافِرُ حَبًّا أَوْ حَيَوَانَ نَجَسَ يَنْزَحُ الْمَاءُ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ إِحْتِبَاطًا فِيهِ خِلَافٌ.

شرح الإسناء

في مسائل الحلال والحرام

لأبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن بن أبي زكريا
يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلي المشتهر بالحق والحق الحق

٦٠٢ - ٦٧٦ هـ

كتاب الطهارة

الطهارة: اسم للوضوء أو الغسل أو التيمم على وجه له تأبير في استباحه الصلاة وكل واحد منها ينقسم إلى: واجب ومندوب.

فالواجب من الوضوء: ما كان لصلاة واجبه، أو طواف واجب أو لمس كتابه القرآن إن وجب، والمندوب ما عداه.

والواجب من الغسل: ما كان لأحد الأمور الثلاثة، أو لدخول المساجد أو لعراءة العزائم إن وجبا؛ وقد يجب: إذا بفي لطلوع الفجر من يوم يجب صومه بفدر ما بغسل الجنب، ولصوم المستحاضة إذا غمس دُمها الفطنة. والمندوب ما عداه.

والواجب من التيمم: ما كان لصلاة واجبة عند تضييق وقتها، وللجنب في أحد المسجدين ليخرج به. والمندوب ما عداه.

وقد تجب الطهارة: بنذر وشبهه.

وهذا الكتاب يعتمد على أربعة أركان:

الأول: في المياه: وفيه أطراف:

الأول: في الماء المطلق:

وهو كل ما يستحق إطلاق اسم الماء عليه من غير إضافة. وكله طاهر مزيل للحدب والخبث، وباعتبار وقوع النجاسة فيه ينقسم إلى جار ومحقون وماء بئر.

أما الجاري: فلا ينجس إلا بأسبلاء النجاسة على أحد أوصافه، ويظهر بكثرة الماء الطاهر عليه - مندافاً - حتى يزول نغره، ويلحق بحكمه ماء الحيام إذا كان له مآده، ولو ما زجه طاهر فغيره أو غير من قبل نفسه لم يخرج عن كونه مطهراً مادام إطلاق اسم الماء بائناً عليه. وأما المحفون: فما كان منه دون الكر فإنه ينجس بملاقاة النجاسة ويظهر بالقاء كر عليه فما زاد دفعه، ولا يظهر بإغامه كرًا على الأظهر وما كان منه كرًا فصاعدًا لا ينجس إلا أن تغير النجاسة أحد أوصافه، ويظهر بالقاء كر عليه فكر حتى يزول النغير، ولا يظهر بزوال النغير من نفسه ولا بتصفية الرياح ولا بوقوع أجسام طاهرة فيه تزيل عنه النغير والكر ألف ومئات رطل بالعراقي، على الأظهر أو ما كان كل واحد من طوله وعرضه وعمقه ثلاثة أسبار ونصفًا، ويستوى في هذا الحكم مياه الغدران والحياض والأواني على الأظهر. وأما ماء البئر: فإنه ينجس بتغيره بالنجاسة إجماعًا، وهل ينجس بالملاقاة؟ فيه تردد، والأظهر التنجس.

وطريق تطهيره بنزع جمعه إن وقع فيها مسكر أو فقاع أو منى أو أحد الدماء الثلاثة على فول مسهور، أو مات فيها بعير أو نور. وإن تعذر استيعاب مائها تراوح عليها أربعة رجال كل اثنين - دفعه - يومًا إلى الليل.

وبنزع كر إن مات فيها دابة أو حمار أو بقرة، وبنزع سبعين إن مات فيها إنسان، وبنزع خمسين إن وقعت فيها عذرة يابسة فذايت - والمروى أربعون أو خمسون - أو كبير الدّم كذبيح النّساء - والمروى من ثلاثين إلى أربعين - وبنزع أربعين إن مات فيها نعلب أو أرنب أو خنزير أو سنور أو كلب وسبهه ولبول الرّجل، وبنزع عسرة للعذرة الجامدة وقليل الدّم كدم الطّبر والرّعاف اليسبر والمروى دلاء يسيرة، وبنزع سبع لموت الطّير والفأرة - إذا تفسّخت أو انتفخت - ولبول الصّبيّ الذي لم يبلغ ولاغتسال الجنب ولوقوع الكلب وخروجه حيًّا، وبنزع خمس لذرّ الدّجاج الجلال، وبنزع ثلاث لموت الحية والفأرة. وبنزع دلو لموت العصفور وشبهه ولبول الصّبيّ الذي لم يغتذّ بالطّعام، وفي ماء المطر وفيه البول والعذرة وخرء الكلاب ثلاثون دلوًا. والدّلو التي ينزع بها ما جرت العادة باستعمالها.

فروع ثلاثة:

الأول: حكم صعر الحيوان في النزع حكم كبره.

الثاني: اختلاف أجناس النجاسة موجب لمضاعف النزع، وفي مضاعفه مع السائل تردد أحوطه التضعف إلا أن يكون بعضا من جملة لها مقدار فلا يزيد حكم أبعاضها عن جملتها.

الثالث. إذا لم يعدد للنجاسة منزوح نزع جميع مائها، فإن بعدد نزعها لم يطهر إلا بالترواح، وإذا تغير أحد أوصاف مائها بالنجاسة، قل: بنزع حتى نزول الغفر، وقل: ينزع جميع مائها. فإن تعدد لغزارنه تراوح عليها أربعة رجال، وهو الأولى. وبسحب: أن يكون بين البشر والبالوعة خمس أذرع إذا كانت الأرض صلبة أو كانت البشر فوق البالوعة، وإن لم يكن كذلك فسيح. ولا يحكم بنجاسة البشر إلا أن يعلم وصول ماء البالوعة إليها، وإذا حكم بنجاسة الماء لم يحز استعماله في الطهارة مطلقاً، ولا في الأكل ولا في الشرب إلا عند الضرورة، ولو استبه الإناء النجس بالطاهر وجب الامتناع منها وإن لم يجد غير مائها تبسم.

الثاني: في المضاف:

وهو كل ما اعتصر من جسم أو مزج به مزجاً يسلبه إطلاق الاسم، وهو طاهر لكن لا يزال حدثاً إجماعاً ولا خبئاً على الأظهر، ويجوز استعماله فيها عدا ذلك، ومتى لاقته النجاسة نجس قليله وكثيره [إجماعاً] ولم يحز استعماله في أكل ولا شرب، ولو مزج طاهره بالمطلق اعتبر في رفع الحدث به إطلاق الاسم عليه.

وتكره الطهارة بماء أسخن بالشمس في الآنية وبماء أسخن بالنار في غسل الأموات. والماء المستعمل في غسل الأخبات نجس سواء تغبر بالنجاسة أو لم يتغير غذا ماء الاستنجاء فإنه طاهر ما لم يتغير بالنجاسة أو تلاقيه نجاسة من خارج، والمستعمل في الوضوء طاهر ومطهر، وما استعمل في رفع الحدث الأكبر طاهر، وهل يرفع به الحدث ثانياً؟ فيه تردد، والأحوط المنع.

الثالث: في الأسار:

وهي كلها طاهرة عدا سؤر الكلب والخنزير والكافر، وفي سؤر المسوخ تردّد والطّهارة أظهر، ومن عدا الخوارج والغلاة من أصناف المسلمين طاهر الجسد والسؤر. ويكره سؤر الجلال، وسؤر ما أكل الجيف إذا خلا موضع الملاقاة من عين النجاسة، والحائض التي لا تؤمن، وسؤر البغال والحمير والفأرة والحية، وما مات فيه الوزغ والغرب.

وينجس الماء بموت الحيوان ذى النفس السائلة دون ما لا نفس له، وما لا يدرك بالطرف من الدّم لا ينجس الماء، وقيل: ينجسه، وهو الأحوط.

الركن الثاني: في الطّهارة المائية:

وهي: وضوء وغسل. وفي الوضوء فصول:

الفصل الأوّل: في الأحداث الموجبة للوضوء:

وهي ستة: خروج البول والغائط والريح من الموضع المعتاد، ولو خرج الغائط بما دون المعدة نقض في قول، والأشبه أنّه لا ينقض، ولو اتفق المخرج في غير الموضع المعتاد نقض، وكذا لو خرج الحدث من جرح ثم صار معتاداً. والنوم الغالب على الحاستين، وفي معناه: كلّ ما أزال العقل من إغماء أو جنون أو سكر، والاستحاضة القليلة، ولا ينقض الطّهارة مذي ولا وذي ولا دى ولا دم ولو خرج من أحد السبيلين عدا الدماء الثلاثة، ولا قيء ولا نخامة ولا تقليم ظفر ولا حلق شعر ولا مسّ ذكرٍ ولا قُبُل ولا دُبُر ولا لمس امرأة ولا أكل ما مسّه النار ولا ما يخرج من السبيلين إلّا أن يخالطه شيء من النواقض.

الثاني: في أحكام الخلوة:

وهي ثلاثة:

الأوّل: في كَيْفِيَّةِ التَّخْلِى: ويجب فيه ستر العورة، ويستحبّ ستر البدن، ويحرم استقبال

كتاب الطهارة

القبلة واستدبارها، ويستوى في ذلك الصحارى والأنبئة، ويجب الانحراف في موضع قد بُنى على ذلك.

الثاني: في الاستنجاء ويجب غسل موضع البول بالسَّاء ولا يجزى غيره مع الفدرة، وأقل ما يجزى سلا ما على المخرج، وغسل مخرج الغائط بالسَّاء حتى يزول العين والأثر ولا اعتبار بالرائحة، وإذا تعدى المخرج لم يجز إلا الماء، وإذا لم يتعد كان مخيراً بين الماء والأحجار والماء أفضل والجمع أكمل، ولا يجزى أقل من ثلاثة أحجار: ويجب إمرار كل حجر على موضع النجاسة ويكفى معه إزالة العين دون الأثر، وإذا لم ينق بالثلاثة فلا بد من الزيادة حتى ينقى، ولو نقى بدونها أكملها وجوباً، ولا يكفي استعمال الحجر الواحد من ثلاث جهات، ولا يستعمل الحجر المستعمل ولا الأعيان النجسة ولا العظم ولا الروث ولا المطعوم ولا صيقل يزلق عن النجاسة، ولو استعمل ذلك لم يظهر.

الثالث: في سنن الخلوة:

وهي: مندوبات ومكروهات.

فالمندوبات: تغطية الرأس والتسمية وتقديم الرجل اليسرى عند الدخول والاستبراء والدعاء عند الاستنجاء وعند الفراغ وتقديم اليمنى عند الخروج والدعاء بعده.

والمكروهات: الجلوس في الشوارع والمشارع ونحت الأشجار المتعرة ومواطن التزال ومواضع اللعن، واستقبال الشمس والقمر بفرجه أو الرِّيح بالبول، والبول في الأرض الصلبة وفي تقوِّب الحيوان وفي الماء واقفاً وجارياً، والأكل والشرب والسَّواك، والاستنجاء باليمين وباليسار وفيها خاتم عليه اسم الله سبحانه، والكلام إلا بذكر الله تعالى أو آية الكرسي أو حاجة يضرُّ فوتها.

الثالث: في كيفية الوضوء:

وفروضة خمسة:

الأول: النية: وهي: إرادة تفعل بالقلب. وكيفيتها أن ينوى الوجوب أو الندب

شرائع الإسلام

والقربة، وهل يجب نية رفع الحدث أو استباحة شيء مما يشترط فيه الطهارة؟ الأظهر أنه لا يجب. ولا تعتبر النية في طهارة الثياب ولا غير ذلك مما يقصد به رفع الخبث، ولو ضم إلى نية التقرب إرادة التبرّد أو غير ذلك كانت طهارته مجزئة. ووقت النية عند غسل الكفين وتنضيّق عند غسل الوجه ويجب استدامة حكمها إلى الفراغ.

تفريع:

إذا اجتمعت أسباب مختلفة توجب الوضوء كفى وضوء واحد بنية التقرب، ولا يفتقر إلى تعيين الحدث الذي يتطهّر منه وكذا لو كان عليه أغسال، وقيل: إذا نوى غسل الجنابة أجزأ عن غيره، ولو نوى غيره لم يجز عنه، وليس بشيء.

الفرض الثاني: غسل الوجه: وهو ما بين منابت الشعر في مقدّم الرأس إلى طرف اللّذن طوّلاً، وما استملت عليه الأبهام والوسطى عرضاً، وما خرج عن ذلك فليس من الوجه. ولا عبرة بالأنزع ولا بالأغم ولا بمن تجاوزت أصابعه العذار أو قصرت عنه بل يرجع كلّ منهم إلى مستوى الخلقة فيغسل ما يغسله. ويجب أن يغسل من أعلى الوجه إلى اللّذن، ولو غسل منكوساً لم يجز على الأظهر، ولا يجب غسل ما استرسل من اللّحية ولا تخليلها بل يغسل الظاهر، ولو نبت للمرأة لحية لم يجب تخليلها وكفى إفاضة الماء على ظاهرها.

الفرض الثالث: غسل اليدين: والواجب غسل الذراعين والمرفقين والابتداء من المرفق، ولو غسل منكوساً لم يجزء على الأظهر ويجب البداءة باليمين. ومن قطع بعض يده غسل ما بقى من المرفق، وإن قطعت من المرفق سقط فرض غسلها، ولو كان له ذراعان دون المرفق أو أصابع زائدة أو لحم نابت وجب غسل الجميع، ولو كان فوق المرفق لم يجب غسله، ولو كان له يد زائدة وجب غسلها.

الفرض الرابع: مسح الرأس: والواجب منه ما يسمّى به ماسحاً، والمندوب مقدار

كتاب الطهارة

ثلاث أصابع عرضاً، ويختصّ المسح بمقدّم الرأس، ويجب أن يكون بنداوة الوضوء ولا يجوز استئناف ماء جديد له، ولو جفّ ما على يده أخذ من لحيته وأشفار عينيه، فإن لم يبق نداوة استأنف.

والأفضل مسح الرأس مقبلاً ويكره مدبراً على الأتنبه، ولو غسل موضع المسح لم يجزء، ويجوز المسح على الشّعر المختصّ بالمقدّم وعلى البشرة، ولو جمع عليه شعراً من غيره ومسح عليه لم يجزء وكذلك لو مسح على العمامة أو غيرها ممّا يستر موضع المسح.

الفرض الخامس: مسح الرّجلين: ويجب مسح القدمين من رؤوس الأصابع إلى الكعبين، وهما قبتا القدمين، ويجوز منكوساً وليس بين الرّجلين ترتيب، وإذا قطع بعض موضع المسح مسح على مابقى، فإن قطع من الكعب سقط المسح على القدم. ويجب المسح على بشرة القدم ولا يجوز على حائل. من خفّ أو غيره إلّا للتقيّة أو الضّرورة، وإذا زال السّبب أعاد الطّهارة على قول، وقيل: لا تجب إلّا لحدث، والأول أحوط.

مسائل ثمان:

الأولى: التّرتيب واجب في الوضوء [يبدأ غسل] الوجه قبل اليمنى واليسرى بعدها ومسح الرّأس ثالثاً والرّجلين أخيراً، فلو خالف أعاد الوضوء - عمداً كان أو نسياناً - إن كان قد جفّ الوضوء، وإن كان البلل باقياً أعاد على ما يحصل معه التّرتيب.

الثّانية: الموالاة واجبة، وهى أن يغسل كلّ عضو قبل أن يجفّ ما تقدّمه، وقيل: بل هى المتابعة بين الأعضاء مع الاختيار ومراعاة الجفاف مع الاضطرار.

الثّالثة: الفرض فى الغسلات مرّة واحدة والثّانية سنّة والثالثة بدعة، وليس فى

المسح تكرار.

الرّابعة: يجزى فى الغسل ما يسمّى به غسلًا وإن كان مثل الدّهن، ومن فى يده خاتم أو سير فعليه إيصال الماء إلى ما تحته وإن كان واسعاً استحبّ له تحريكه.

الخامسة: من كان على بعض أعضاء طهارته جبائر؛ فإن أمكنه نزاعها أو تكرار الماء عليها حتّى يصل إلى البشرة وجب وإلّا أجزأه المسح عليها سواء كان ما تحته طاهراً أو

نجسًا، وإذا زال العذر استأنف الطهارة على تردد فيه.

السادسة: لا يجوز أن يتولى وضوءه غيره مع الاختيار، ويجوز عند الاضطرار.
السابعة: لا يجوز للمحدث مس كتابه القرآن، ويجوز له أن يمس ما عدا الكتابة.
الثامنة: من به السلس قيل: يتوضأ لكل صلاة، وقيل: من به البطن إذا تجدد حدثه في أثناء الصلاة يتطهر ويبني.

وسنن الوضوء: هي: وضع الإناء على اليمين والاغتراف بها والتسمية والدعاء. وغسل اليدين قبل إدخالهما الإناء من حدث النوم أو البول مرةً ومن الغائط مرتين والمضمضة والاستنشاق والدعاء عندهما وعند غسل الوجه واليدين وعند مسح الرأس والرجلين وأن يبدأ الرجل بغسل ظاهر ذراعيه وفي الثانية بباطنها، والمرأة بالعكس، وأن يكون الوضوء بمُدٍّ، ويكره أن يستعين في طهارته وأن يمسح بلل الوضوء عن أعضائه.

الرابع: في أحكام الوضوء:

من يتيقن الحدث وشك في الطهارة أو يتيقنهما وشك في المتأخر تطهر، وكذا لو يتيقن ترك عضو أتي به وبما بعده، وإن جفّ البلل استأنف، وإن شك في شيء من أفعال الطهارة - وهو على حاله أتي بما شك فيه ثم بما بعده، ولو يتيقن الطهارة وشك في الحدث أو في شيء من أفعال الوضوء - بعد انصرافه - لم يُعَد، ومن ترك غسل موضع النجس أو البول وصلى أعاد الصلاة عامداً كان أو ناسياً أو جاهلاً، ومن جدد وضوءه بنية الندب ثم صلى وذكر أنه أخلّ بعضو من إحدى الطهارتين، فإن اقتصرنا على نية القربة فالطهارة والصلاة صحيحتان، وإن أوجبنا نية الاستباحة أعادهما.

ولو صلى بكل واحد منهما صلاةً أعاد الأولى بناءً على الأول ولو أحدث عقيب طهارة منها ولم يعلمها بعينها أعاد الصلاتين إن اختلفتا عدداً وإلا فصلاة واحدة ينوي بها ما في ذمته، وكذا لو صلى بطهارة ثم أحدث وجدّد طهارة ثم صلى أخرى وذكر أنه أخلّ بواجب من إحدى الطهارتين.

ولو صلى الخمس بخمس طهارات وتيقن أنه أحدث عقيب إحدى الطهارات أعاد

ثلاث فرائض: ثلاثاً واثنتين وأربعاً، وفيل: يعيد خمساً، والأول أسبه.

وأما: الغسل

ففيه الواجب والمندوب:

فالواجب ستة أغسال: غسل الجنابة والحيض والاستحاضه إلى سبب الكرُسْفُ
والنَّفاس ومسّ الأموات من النَّاس قبل نغسلهم وبعد بردهم وغسل الأموات.
وبيان ذلك في خمسة فصول:

الأول في الجنابة:

والنَّظر في السَّبب والحكم والغسل

أما سبب الجنابة فأمران:

الإنزال: إذا علم أنَّ الخارج مني، فإن حصل ما يشتبه به وكان دافقاً تقارنه السَّهْوَة
وفتور الجسد وجب الغسل، ولو كان مريضاً كفت السَّهْوَة وفتور الجسد في وجوبه، ولو تجرَّد
عن السَّهْوَة والدَّفَق - مع اشتباهه - لم يجب، وإن وجد على جسده أو ثوبه منياً وجب
الغسل إذا لم يشركه في الثَّوب غيره.

والجماع: فإن جامع امرأته في قبلها والتقى الختانان وجب الغسل وإن كانت الموطوءة
ميتة وإن جامع في الدُّبُر ولم يُنزل وجب الغسل على الأصحّ: ولو وطأ غلاماً فأوقبه ولم يُنزل
قال المرتضى رحمه الله: يجب الغسل معولاً على الإجماع المركّب، ولم يثبت الإجماع، ولا يجب
الغسل بوطء البهيمة إذا لم يُنزل.

تفريع:

الغسل يجب على الكافر عند حصول سببه لكن لا يصحّ منه في حال كفره فإذا
أسلم وجب عليه وصحّ منه، ولو اغتسل ثمّ ارتدّ ثمّ عاد لم يبطل غسله.

شرائع الإسلام

وأما الحكم:

فبحرم عليه: قراءة كل واحدة من العزائم، وقراءة بعضها حتى البسمة إذا نوى بها أحدهما، ومس كتابة القرآن أو سىء عليه اسم الله تعالى سبحانه، والجلوس في المساجد ووضع شئ فيها، والجواز في المسجد الحرام أو مسجد النبي صلى الله عليه وآله خاصة، ولو أجنب فيهما لم يقطعها إلا بالتيمم.

ويكره له: الأكل والنسب، وتخف الكراهة بالمضمضة والاستنشاق، وقراءة ما زاد على سبع آيات من غير العزائم، وأسدمن ذلك قراءة سبعين وما زاد أغلظ كراهية، ومس المصحف، والنوم حتى يغتسل أو يتوضأ [أو يتيمم]، والخضاب.

وأما الغسل:

فواجباته خمس: النية، واستدامه حكمها إلى آخر الغسل، وغسل البشرة بما يسمى غسلًا، وتخليل ما لا يصل إليه الماء إلا به، والترتيب؛ يبدأ بالرأس ثم بالجانب الأيمن ثم الأيسر ويسقط الترتيب بارتماسية واحدة.

وسنن الغسل: تقديم النية عند غسل اليدين وتنظيف عند غسل الرأس، وإمرار اليد على الجسد، وتخليل ما يصل إليه الماء، استظهارًا، والبول أمام الغسل، والاستبراء وكيفيته أن يمسح من المقعدة إلى أصل القضيب ثلاثًا ومنه إلى رأس الحشفة ثلاثًا وينتره ثلاثًا، وغسل اليدين ثلاثًا قبل إدخالها الإناء، والمضمضة والاستنشاق، والغسل بصاع .

مسائل ثلاث:

الأولى: إذا رأى للمغتسل بللًا مشتبهاً بعد الغسل، فإن كان قد بال أو استبرأ لم يعد وإلا كان عليه الإعادة.

الثانية: إذا غسل بعض أعضائه ثم أحدث، قيل: يعيد الغسل من رأس، وقيل يقتصر على إتمام الغسل، وقيل: يتمه ويتوضأ للصلاة، وهو الأنسب.

الثالثة: لا يجوز أن يغسله غيره مع الإمكان، ويكره أن يستعين فيه.

الفصل الثاني: في الحيض:

وهو يشتمل على بيانه وما يتعلق به:

أما الأول:

فالحيض: الدم الذي له تعلق بانقضاء العدة، ولقليله حدّ وفي الأغلب يكون أسود غليظاً حارّاً يخرج بحرقة.

وقد يشبهه بدم العذرة فتعتبر بالقطنة، فإن خرجت مطوّقة فهو العذرة، وكلّ ما تراه الصبيّة قبل بلوغها تسعاً فليس بحيض، وكذا قيل فيما يخرج من الجانب الأيمن. وأقلّ الحيض ثلاثة أيّام وأكبره عشرة، وكذا أقلّ الطهر. وهل ينشترط التوالى في الثلاثة أم يكفي كونها في جملة عشرة؟ الأظهر الأول. وما تراه المرأة بعد بأسها لا يكون حيضاً، وتيأس المرأة ببلوغ ستين وقيل: في غير القرشيّة والنبطيّة ببلوغ خمسين سنة. وكلّ دم رآته المرأة دون الثلاثة فليس بحيض مبتدئة كانت أو ذات عادة، وما تراه من الثلاثة إلى العشرة ممّا يمكن أن يكون حيضاً فهو حيض [سواء] تجانس أو اختلف، وتصير المرأة ذات عادة بأن ترى الدم دفقة ثمّ ينقطع على أقلّ الطهر فصاعداً ثمّ تراه ثانياً بمثل تلك العدة ولا عبرة باختلاف لون الدم.

مسائل خمس:

الأولى: ذات العادة تترك الصلّة والصوم برؤية الدم إجماعاً وفي المبتدئة تردّد الأظهر أنّها تحتاط للعبادة حتّى تمضي لها ثلاثة أيّام.

الثانية: لو رأت الدم ثلاثة أيّام ثمّ انقطع ورأت قبل العاشر كان الكلّ حيضاً، ولو تجاوز العشرة رجعت إلى التفصيل الذي نذكره، ولو تأخّر بمقدار عشرة أيّام ثمّ رآته كان الأول حيضاً منفرداً والثاني يمكن أن يكون حيضاً مستأنفاً.

الثالثة: لو انقطع لدون عشرة فعليها الاستبراء بالقطنة، فإن خرجت نقيّة اغتسلت،

شرائع الإسلام

وإن كانت ملطخة صبرت المبتدئة حتى تنقى أو تمضي لها عشرة أيام. وذات العادة تغتسل بعد يوم أو يومين من عاداتها فإن استمر إلى العاشر وانقطع فضت ما فعلته من صوم، وإن تجاوز كان ما أتت به مجزئاً.

الرابعة: إذا طهرت، جاز لزوجها وطؤها قبل الغسل على كراهية.
الخامسة: إذا دخل وقت الصلاة فحاضت وقد مضى مقدار الطهارة والصلاة وجب عليها القضاء، وإن كان قبل ذلك لم يجب، وإن طهرت قبل آخر الوقت بمقدار الطهارة وأداء ركعة وجب عليها الأداء ومع الإخلال القضاء.

وأما ما يتعلق به: فثمانية أشياء:
الأول: يحرم عليها كل ما يسترط فيه الطهارة كالصلاة والطواف ومسّ كتابة القرآن، ويكره حمل المصحف ولمس هامشه ولو تطهرت لم يرتفع حدثها.

الثاني: لا يصحّ منها الصوم.
الثالث: لا يجوز لها الجلوس في المسجد ويكره الجواز فيه.
الرابع: لا يجوز لها قراءة شيء من العزائم ويكره لها ما عدا ذلك، وتسجد لو تلت السجدة وكذا إن استمعت على الأظهر.

الخامس: يحرم على زوجها وطؤها حتى تطهر ويجوز له الاستمتاع بما عدا القبل، فإن وطأ عامداً عالماً وجب عليه الكفارة وقيل: لا تجب، والأول أحوط. والكفارة في أوله دينار وفي وسطه نصف وفي آخره ربع. ولو تكرّر منه الوطء في وقت لا تختلف فيه الكفارة لم تتكرّر وقيل: بل يتكرّر، والأول أقوى. وإن اختلفت تكرّرت.

السادس: لا يصحّ طلاقها إذا كانت مدخولاً بها وزوجها حاضر معها.
السابع: إذا طهرت وجب عليها الغسل وكيفية مثل غسل الجنابة لكن لا بدّ معه من الوضوء قبله أو بعده وقضاء الصوم دون الصلاة.

الثامن: يستحبّ أن تتوضأ في وقت كلّ صلاة وتجلس في مصلاًها بمقدار زمان صلاتها ذاكراً لله تعالى، ويكره لها الخضاب.

الفصل الثالث: في الاستحاضة: وهو يشتمل على أقسامها وأحكامها: أما الأول:

فدم الاستحاضة - في الأغلب - أصفر بارد رقيق يخرج بفتور. وقد يتفق بمثل هذا الوصف حيضاً إذ الصفرة والكثرة في أيام الحيض حيض وفي أيام الطهر طهر. وكل دم تراه المرأة، أقل من ثلاثة أيام، ولم يكن دم فرج ولا جرح، فهو استحاضة. وكذا كل ما يزيد عن العادة ويتجاوز العشرة أو يزيد عن أكثر أيام النفاس أو يكون مع الحمل على الأظهر أومع اليأس أو قبل البلوغ. وإذا تجاوز الدم عشرة أيام وهي ممن تحيض فقد امتزج حبضها بطهرها فهي إما مبتدئة وإما ذات عادة - مستقرة أو مضطربة -.

فالمبتدئة ترجع إلى اعتبار الدم، فما شابه دم الحيض فهو حيض وما شابه دم الاستحاضة فهو استحاضة بشرط أن يكون ما سابه دم الحيض لا ينقص عن ثلاثة ولا يزيد عن عشرة، فإن كان لونه لوناً واحداً أو لم يحصل فيه شرطاً التمييز رجعت إلى عادة نسائها - إن اتفقت -، وقيل: أو عادة ذوات أسنانها من بلدها، فإن كنَّ مختلفات جعلت حيضها في كل شهر سبعة أيام أو عشرة من سهر وثلاثة من آخر مخيرة فيها وقيل: عشرة، وقيل: ثلاثة والأول أظهر.

وذات العادة: ١: المستقرة العادة: تجعل عاداتها حيضاً ومساواة استحاضة، فإن اجتمع لها مع العادة تميز قيل: تعمل على العادة، وقيل: تعمل على التميز، وقيل: بالتخير والأول أظهر. وهاهنا مسائل:

الأولى: إذا كانت عاداتها مستقره عدداً ووقتاً فرأت ذلك العدد متقدماً على ذلك الوقت أو متأخراً عنه تحيضت بالعدد وألغت الوقت لأن العادة تتقدم وتتأخر سواء رأت بصفة دم الحيض أو لم تكن.

الثانية: إذا كانت عاداتها مستقرة وقتاً لا عدداً لورأت الدم قبل العادة وفي العادة، فإن

شرائع الإسلام

لم يتجاوز العشرة فالكُلّ حيض، وإن تجاوز جعلت العادة حيضًا، وكان ماتقدها استحاضة. وكذا لورأت في وقت العادة وبعدها. ولورأت قبل العادة وفي العادة وبعدها، فإن لم تتجاوز العشرة فالجميع حيض، وإن زاد على العشرة فالحيض وقت العادة والطرفان استحاضة.

الثالثة: إذا كانت عاداتها مستقرة عددًا لا وقتًا لو كانت عاداتها في كل شهر مرة واحدة عددًا معينًا، فرأت في شهر مرتين بعدد أيام العادة كان ذلك حيضًا، ولو جاء في كل مرة أزيد من العادة لكان ذلك حيضًا إذا لم يتجاوز العشرة فإن تجاوز تحيضت بقدر عاداتها وكان الباقي استحاضة.

٢- والمضطربة العادة: ترجع إلى التمييز فتعمل عليه ولا تترك هذه الصلاة إلا بعد مضي ثلاثة أيام على الأظهر. فإن فقد التمييز فهاهنا:

مسائل ثلاث:

الأولى: لو ذكرت العدد ونسيت الوقت، قيل: تعمل في الزمان كله ما عمله المستحاضة وتغتسل للحيض في كل وقت يُحتمل انقطاع الدّم فيه وتقضى صوم عاداتها. الثانية: لو ذكرت الوقت ونسيت العدد، فإن ذكرت أول حيضها أكملته ثلاثة أيام. وإن ذكرت آخره جعلته نهاية الثلاثة وعملت في بقية الزمان ما عمله المستحاضة، وتغتسل للحيض في كل زمان تفرض فيه الانقطاع وتقضى صوم عشرة أيام احتياطًا ما لم يقصر الوقت الذي عرفته عن العشرة. الثالثة: لو نسيتها جميعًا فهذه تنحيض في كل شهر سبعة أيام أو ستة، أو عشرة من شهر وثلاثة من آخر مادام الاشتباه باقياً.

وأما الأحكام فنقول:

دم الاستحاضة إما أن لا ينقب الكرسف، أو ينقبه ولم يسيل، أو يسيل؛ وفي الأول يلزمها تغيير القطنه وتجديد الوضوء عند كل صلاة ولا تجمع بين الصلاتين

بوضوء واحد.

وفي الثاني: يلزمها مع ذلك تغيير الخرقه والغسل لصلاة الغداة.

وفي الثالث: يلزمها مع ذلك غسلان غسل للظهر والعصر تجمع بينهما وغسل للمغرب والعشاء تجمع بينهما.

وإذا فعلت ذلك صارت بحكم الطاهرة وإن أخلت بذلك لم تصح صلاتها وإن أخلت بالأغسال لم يصح صومها.

الفصل الرابع: في النفاس:

النفاس: دم الولادة وليس لقليله حد فجاز أن يكون لحظة واحدة. ولو ولدت ولم تر دمًا لم يكن لها نفاس ولو رأت قبل الولادة كان طهرًا، وأكثر النفاس عشرة أيام على الأظهر. ولو كانت حاملاً باثنتين وتراخت ولادة أحدهما كان ابتداء نفاسها من وضع الأول وعدد أيامها من وضع الأخير. ولو ولدت ولم تر دمًا ثم رأت في العاشر كان ذلك نفاسًا ولو رأت عقيب الولادة ثم طهرت ثم رأت العاشر أو قبله كان الدمان وما بينهما نفاسًا. ويحرم على النفساء ما يحرم على الحائض وكذا ما يكره ولا يصح طلاتها وغسلها كغسل الحائض سواء.

الفصل الخامس: في أحكام الأموات:

وهي خمسة:

الأول: في الاحتضار:

ويجب فيه توجيه الميت إلى القبلة بأن يلقى على ظهره ويجعل وجهه وباطن رجله إلى القبلة. وهو فرض على الكفاية، وقيل: هو مستحب.

ويستحب تلقينه الشهادتين، والإقرار بالنبى والأنمة عليهم السلام، وكلبات الفرج، ونقله إلى مصلاه، ويكون عنده مصباح إن مات ليلاً ومن يقرأ القرآن، وإذا مات غمضت عيناه وأطبق فوه ومدّت يداه إلى جنبيه وغطى بتوب، ويعجل تجهيزه إلا أن يكون

شرائع الإسلام

حاله مشتبهاً فيستبرأ بعلامات الموت أو يصبر عليه ثلاثة أيام.
ويكره أن يطرح على بطنه حديد وأن يحضره جنب أو حائض.

الثاني: التَّغْسِيلُ:

وهو فرض على الكفاية وكذا تكفينه ودفنه والصلاة عليه وأولى الناس به أولاهم
بميراثه.

وإذا كان الأولياء رجالاً ونساءً فالرجال أولى والزَّوج أولى بالمرأة من كل أحد في
أحكامها كلها، ويجوز أن يغسل الكافر المسلم إذا لم يحضره مسلم ولا مسلمة ذات رحم،
وكذا تغسل الكافرة المسلمة إذا لم تكن مسلمة ولا ذورحم، ويغسل الرجل محارمه من
 وراء الثياب إذا لم تكن مسلمة وكذا المرأة، ولا يغسل الرجل من ليست له بمحرم إلا وهما
دون ثلاث سنين، وكذا المرأة ويغسلها مجردة.

وكل مظهر للشهادتين وإن لم يكن معتقداً للحق يجوز تغسيله عدا الخوارج والغلاة،
والشهيد الذي قتل بين يدي الإمام ومات في المعركة لا يغسل ولا يكفن ويصلى عليه،
وكذا من وجب عليه القتل يؤمر بالاغتسال قبل قتله ثم لا يغسل بعد ذلك.
وإذا وجد بعض الميت؛ فإن كان فيه الصدر أو الصدر وحده غُسل وكفن وصلى عليه
ودفن، وإن لم يكن وكان فيه عظم غُسل ولف في خرقة ودفن وكذا السَّقَط إذا كان له أربعة
أشهر فصاعداً، وإن لم يكن فيه عظم اقتصر على لفه في خرقة ودفنه وكذا السَّقَط إذا لم
تلجج الروح.

وإذا لم يحضر الميت مسلم ولا كافر ولا محرم من النساء دفن بغير غسل ولا تقريبه
الكافرة وكذا المرأة، وروى: أنهم يغسلون وجهها ويديها.

ويجب إزالة النجاسة من بدنه أولاً ثم يغسل بماء السدر؛ يبدأ برأسه ثم بجانبه الأيمن
ثم الأيسر، وأقل ما يُلْقَى في الماء من السدر ما يقع عليه الاسم، وقيل: مقدار سبع ورقات.
وبعد ماء الكافور على الصفة المذكورة وبماء القراح أخيراً كما يغتسل من الجنابة.
وفي وضوء الميت تردّد الأسبه أنه لا يجب. ولا يجوز الاقتصار على أقل من الغسلات

كتاب الطهارة

المذكورة إلا عند الضرورة، ولو عُدِم الكافور والسدر غسل بالماء الفراح، وقيل لا سبط الغسلة بفوات ما يطرح فيها، وفيه تردد.

ولو خيف من تغسيله تناثر جلده كالمحنرق والمجدور، يتبعم بالراب كما بسم الحى العاجز.

وسنن الغسل: أن يوضع على ساحة مستقبل القبلة وأن يغسل بحب الظلال وأن نجعل للماء حفيرة - وبكره إرساله في الكنief ولا بأس بالبالوعة - وأن ينفق فمسه وينزع من تحته وتسرع عورته ولبن أصابعه برفق.

ويغسل رأسه برغوة السدر أمام الغسل ويغسل فرجه بالسدر والخرص ويغسل يديه ويبدأ بسق رأسه الأيمن، ويغسل كل عضو منه ثلاث مراب في كل غسلة، ويمسح بطنه في الغسلتين الأولتين إلا أن يكون الميت امرأة حاملاً. وأن يكون الغاسل منه على الجانب الأيمن، ويغسل الغاسل يديه مع كل غسلة ثم ينشفه ببوب بعد الفراع.

ويكره أن يجعل الميت بين رجليه وأن يُفَعده وأن يقص أظفاره وأن يُرَجِّل ساعده وأن يغسل مخالفاً، فإن اضطرَّ غَسَّله غَسَلَ أهل اخلاف.

الثالث: في تكفينه:

ويجب أن يكفن في ثلاثة أقطاع مئزر وقميص وإزار. ويجزىء عند الضرورة قطعه، ولا يجوز التكفين بالحرير.

ويجب أن يسمح مساجده بما تيسر من الكافور إلا أن يكون الميت محرماً فلا يفر به الكافور، وأقل الفضل في مقدار درهم وأفضل منه أربعة دراهم وأكمله ثلاثة عشر درهماً وثلاثاً، وعند الضرورة يدفن بغير كافور، ولا يجوز تطييبه بغير الكافور والذرية.

وسنن هذا القسم: أن يغتسل الغاسل قبل تكفينه أو يتوضأ وضوء الصلاة، وأن يُزاد للرجل حبرة عبرية غير مطرزة بالذهب، وخرقة لفخذه يكون طولها ثلاثة أذرع ونصفاً وفي عرض شبر تقريباً فيشد طرفاها على حقويه ويلف بما استرسل منها فخذه لفاً شديداً بعد أن يجعل بين أليتيه شيء من القطن وإن خشي خروج شيء فلا بأس أن يُحشى في

شرائع الإسلام

دبره قطعاً، وعمامة يعمّم بها محنكاً يلفّ رأسه بها لفّاً ويخرج طرفاها من تحت الحنك ويلقيان على صدره، وتزاد للمرأة على كفن الرجل لفافة لثدييها ونمطاً ويوضع لها بدلاً من العمامة فتاع.

وأن يكون الكفن قطعاً وتنز على الحبرة واللفافة والقميص ذريره وتكون الحبرة فوق اللفافة والقميص باطنها، وتكتب على الحبرة والقميص والإزار والجريدتين اسمه وأنه شهد الشهداء وإن ذكر الأئمة عليهم السلام وعدّدهم إلى آخرهم كان حسناً ويكون ذلك ببربه الحسين عليه السلام، فإن لم توجد فبالإصبع فإن فقدت الحبرة تجعل بدلها لفافة أخرى.

وأن يخاط الكفن بخيوط منه ولا يُبلّ بالرقيق ويجعل معه جريدتان من سعف النخل فإن لم يوجد فمن السدر فإن لم يوجد فمن الخلاف وإلاً فمن شجر رطب، ويجعل إحداها من جانب الأيمن مع ترقوته يلصقها بجلده والأخرى من جانب الأيسر بين القميص والإزار. وأن يسحق الكافور بيده ويجعل ما يفضل عن مساجده على صدره، وأن يطوى جانب اللفافة الأيسر على الأيمن والأيمن على الأيسر.

ويكره تكفينه بالكثان، وأن يعمل للأكفان المبتدئة أكمام، وأن يكتب عليها بالسّواد، وأن يجعل في سمعه أو بصره شيئاً من الكافور.

مسائل ثلاث:

الأولى: إذا خرج من الميّت نجاسة بعد تكفينه فإن لاقت جسده غسلت بالماء، وإن لاقت كفنه فكذا ذلك إلا أن يكون بعد طرحه في القبر فإنّها تقرض، ومنهم من أوجب قرضها مطلقاً، والأول أولى.

الثانية: كفن المرأة على زوجها وإن كانت ذات مال لكن لا يلزمه زيادة على الواجب، ويؤخذ كفن الرجل من أصل تركته مقدّماً على الديون والوصايا فإن لم يكن له كفن دفن عُرياناً، ولا يجب على المسلمين بذل الكفن بل يستحبّ وكذا ما يحتاج إليه الميّت من كافور وسدر وغيره.

كتاب الطهارة

الثالثة: إذا سقط من الميت شيء من سعة أو جسده وجب أن يطرح معه في كفته.

الرابع: في مواراته في الأرض:

وله مقدمات مسنونة كلها: أن يمسي المسنع وراء الجنازة أو إلى أحد جانبيها، وأن تُربّع الجنازة ويبدأ بمقدمها الأيمن ثم يدور من ورائها إلى الجانب الأيسر، وأن يُعلم المؤمنون بموت المؤمن، وأن يقول المشاهد للجنازة: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَجْعَلْنِي مِنَ السَّوَادِ الْمُخْتَرَمِ -، وأن يضع الجنازة على الأرض إذا وصل القبر مما يلي رجله والمرأة مما يلي القبلة، وأن ينعله في ثلاث دفعات، وأن يرسله إلى القبر سابقاً برأسه والمرأة عرضاً، وأن ينزل من يتناوله حافياً ويكسف رأسه ويحل أزاره. ويكره أن يتولى ذلك الأقارب إلا في المرأة، ويسنح أن يدعو عند إنزاله في القبر.

وفي الدفن فروض وسنن:

والفرض: أن يُؤارى في الأرض مع القدرة، وراكب البحر يُلقى فيه أمانقلاً أو مستوراً في وعاء كالخابية أو سببها مع تعذر الوصول إلى البر، وأن يضجعه على جانبه الأيمن مستقبل القبلة إلا أن يكون امرأة غير مسلمة حاملاً من مسلم فيستدبر بها القبلة. والسنة: أن يحفر القبر قدر القامة أو إلى الترقوة ويجعل له لحدماً يلي القبلة، ويحل عقد الأكفان من قبل رأسه ورجليه، ويجعل معه شيء من تربة الحسين عليه السلام، ويُلقنه ويدعوه له ثم يشرح اللبن ويخرج من قبل رجل القبر، ويهيل الحاضرون عليه التراب بظهور الكف قائلين: إنا لله وإنا إليه راجعون، ويرفع القبر مقدار أربع أصابع ويربّع ويصب عليه الماء من قبل رأسه ثم يدور عليه فلن فضل من الماء شيء ألقاه على وسط القبر، وتوضع اليد على القبر ويترحم على الميت، ويلقنه الولي بعد انصراف الناس عنه بأرفع صوته، والتعزية مستحبة وهي جائزة قبل الدفن وبعده ويكفي أن يراه صاحبها. ويكره فرش القبر بالساج إلا عند الضرورة، وأن يهيل ذو الرحم على رحمه، وتخصيص القبور وتجديدها، ودفن الميتين في قبر واحد، وأن ينقل الميت من بلد إلى بلد آخر إلا إلى أحد المشاهد، وأن يستند إلى قبر أو يمشي عليه.

الخامس: في اللواحق: وهى مسائل أربع:

الأولى: لا يجوز نبش القبور ولا نقل الموقى إلى بلد بعد دفنهم ولا شق الثوب على غير الأب والأخ.

الثانية: الشهيد يدفن بثيابه وينزع عنه الخفان والفرو، أصابها الدم أو لم يصبها على الأظهر، ولا فرق بين أن يُقتل بحديد أو بغيره.

الثالثة: حكم الصبى والمجنون إذا قتل شهيدين حكم البالغ العاقل.

الرابعة: إذا مات ولد الحامل قطع وأخرج وإن ماتت هى دون شق جوفها من الجانب الأيسر وانتزع، وخيط الموضع.

وأما الأغسال السنونة:

فالمشهور منها ثمانية وعشرون غسلاً:

ستة عشر للوقت: وهى: غسل يوم الجمعة ووقته ما بين طلوع الفجر إلى زوال الشمس وكلما قرب من الزوال كان أفضل ويجوز تعجيله يوم الخميس لمن خاف عوز الماء وقضاؤه يوم السبت، وستة فى شهر رمضان أول ليلة منه وليلة النصف وسبع عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرين وثلاث وعشرين، وليلة الفطر، ويومى العيدين، ويوم عرفة، وليلة النصف من رجب، ويوم السابع والعشرين منه، وليلة النصف من شعبان، ويوم الغدير، والمباهلة. وسبعة للفعل: وهى: غسل الإحرام، وغسل زيارة النبى صلى الله عليه وآله، والأئمة عليهم السلام، وغسل المفطر فى صلاة الكسوف مع احتراق القرص إذا أراد قضاءها على الأظهر، وغسل التوبة سواء كان عن فسق أو كفر، وصلاة الحاجة، وصلاة الاستخارة. وخمسة المكان: وهى: غسل دخول الحرم، والمسجد الحرام، والكعبة، والمدينة، ومسجد النبى صلى الله عليه وآله.

مسائل أربع:

الأولى: ما يستحب للفعل والمكان يقدم عليهما وما يستحب للزمان يكون بعد دخوله.

كتاب الطهارة

الثانية: إذا اجتمعت أغسال مندوبة لا تكفى نية القرية ما لم ينو السبب، وقيل: إذا انضم إليها غسل واجب كفاه نية القرية، والأول أولى.
الثالثة والرابعة: قال بعض فقهاءنا بوجوب غسل من سعى إلى مصلوب لبراه عامداً بعد ثلاثة أيام وكذلك غسل المولود، والأظهر الاستحباب فيهما.

الركن الثالث: في الطهارة الترابية:

والنظر في: أطراف أربعة

الأول: في ما يصحّ معه التيمم:

وهو ضروب:

الأول: عدم الماء: ويجب عنده الطلب فيضرب غلوة سهمين في كل جهة من جهاته الأربع إن كانت الأرض سهلة، وغلوة سهم إن كانت حزنة. ولو أخل بالضرب حتى ضاق الوقت أخطأ وصحّ تيممه وصلاته على الأظهر. ولا فرق بين عدم الماء أصلاً ووجود ماء لا يكفيه لطيهارته.

الثاني: عدم الوصولة إليه: فمن عديم التّمن فهو كمن عديم الماء وكذا إن وجده بمن يضرّ به في الحال، وإن لم يكن مضرّاً به في الحال لزمه ترائه ولو كان بأضعاف منه المعناد وكذا القول في الآلة.

الثالث: الخوف: ولا فرق في جواز التيمم بين أن يخاف لصاً أو سبعاً أو يخاف ضياع مال وكذا لو خشي المرض المسديد أو الشين باستعماله الماء جاز له التيمم، وكذا لو كان معه ماء للشرب وخاف العطش إن استعمله.

الطرف الثاني: فيما يجوز التيمم به:

وهو كلّ ما يقع عليه اسم الأرض. ولا يجوز التيمم بالمعادن ولا بالرماد ولا بالنبات المنسحق كالأشنان والدقيق. ويجوز التيمم بأرض التورة والجص ونراب القبر والتراب المستعمل في التيمم. ولا يصحّ التيمم بالتراب المغصوب ولا بالنّجس ولا بالوَحْل مع

شرائع الإسلام

وجود التراب، وإذا مزج التراب بشيء من المعادن فإن استهلكه التراب جاز وإلا لم يجوز. ويكره بالسبخة والرمل. ويستحب أن يكون من رُبا الأرض وعواليها. ومع فقد التراب يتيمم بغبار ثوبه أو لبد سرجه أو عرف دابته. ومع فقدان ذلك يتيمم بالوَحْل.

الطَّرْف الثالث: في كَيْفِيَّة التَّيَمُّم:

ولا يصحّ التيمم قبل دخول الوقت ويصحّ مع تضيّقه، وهل يصحّ مع سعته؟ فيه تردد، والأحوط المنع.

والواجب في التيمم: النية، واستدامة حكمها والترتيب يضع يديه على الأرض ثم يمسح الجبهة بهما من قصاص الشعر إلى طرف أنفه ثم يمسح ظاهر الكفين، وقيل: باستيعاب مسح الوجه والذراعين، والأول أظهر.

ويجزئه في الوضوء ضربة واحدة لجبهته وظاهر كفيه، ولا بدّ فيها هو بدل من الغسل من ضربتين وقيل: في الكلّ ضربتان، وقيل: ضربة واحدة، والتفصيل أظهر.

وإن قطعت كفاه سقط مسحها واقتصر على الجبهة، ولو قطع بعضهما مسح على ما بقي. ويجب استيعاب مواضع المسح في التيمم فلو أبقى منها شيئاً لم يصحّ. ويستحب نفذ اليدين بعد ضربهما على الأرض. ولو تيمم وعلى جسده نجاسة صحّ تيممه كما لو تطهر بالماء وعليه نجاسة لكن في التيمم يُراعى ضيق الوقت.

الطَّرْف الرابع: في أحكامه:

وهي عشرة:

الأول: من صلى بتيممه لا بعيد سواء كان في حضر أو سفر، وقيل: فيمن تعمّد الجنابة وخشى على نفسه من استعمال الماء يتيمم ويصليّ ثم يعيد وفيمن منعه زحام الجمعة عن الخروج مثل ذلك. وكذا من كان على جسده نجاسة ولم يكن معه ماء لإزالتها، والأظهر عدم الإعادة.

الثاني: يجب عليه طلب الماء فإن أخلّ بالطلب وصلىّ ثم وجد الماء في رحله أو مع أصحابه

تطهر وأعاد الصلوة.

الثالث: من عُدِمَ الماء وما يُتَيَمَّم به لفيد أو حبس في موضع نجس، قيل: يغسل ويعيد، وقيل: يؤخر الصلوة حتى يرتفع العذر فإن خرج الوقت فغسل، وقيل: يسقط الفرض أداء وقضاء، وهو الأشبه.

الرابع: إذا وجد الماء قبل دخوله في الصلوة تطهر، وإن وجده بعد فراغه من الصلوة لم يجب الإعادة، وإن وجده وهو في الصلوة قيل: يرجع ما لم يركع، وقيل: يمضي في صلاته ولو تلبس بتكبيرة الإحرام حسب، وهو الأظهر.

الخامس: المتيمم يستبج ما يستبيحه المتطهر بالماء.

السادس: إذا اجتمع ميت وجنب ومحدث ومعهم من الماء ما يكفي أحدهم؛ فإن كان ملكاً لأحدهم اختص به، وإن كان ملكاً لهم جميعاً أو لا مالك له أو مع مالك يسمع ببذله فالأفضل تخصيص الجنب به، وقيل: بل يختص به الميت وفي ذلك تردد.

السابع: الجنب إذا تيمم بدلاً من الغسل ثم أحدث أعاد التيمم بدلاً من الغسل سواء كان حدنه أصغر أو أكبر.

الثامن: إذا تمكن من استعمال الماء انتقض تيممه ولو فقد بعد ذلك افتقر إلى تجديد التيمم، ولا ينتقض التيمم بخروج الوقت ما لم يحدث أو يجد الماء.

التاسع: من كان بعض أعضائه مريضاً لا يقدر على غسله بالماء ولا مسحه جاز له التيمم ولا ببعض الطهارة.

العاشر: يجوز التيمم لصلاة الجنازة مع وجود الماء بنية الندب ولا يجوز له الدخول به في غير ذلك من أنواع الصلوة.

الرَّكْنُ الرَّابِعُ: فِي النِّجَاسَاتِ وَأَحْكَامِهَا:

الْقَوْلُ فِي النِّجَاسَاتِ:

وهي عشرة أنواع:

الأول والثاني: البول والغائط بما لا يؤكل لحمه إذا كان للحيوان نفس سائلة سواء

شرائع الإسلام

كان جنسه حراماً كالأسد أو عَرَضَ له التَّحْرِيمُ كالجَلال، وفي رَجِيعٍ ما لا نفس له سائلة وبوله تَرَدَّدَ، وكذا في ذرق الدَّجَاجِ الجَلال والأظْهر الطَّهارة.

الثَّالث: المَنَى وهو نجس من كُلِّ حيوان حَلَّ أكله أو حرم، وفي مَنَى ما لا نفس له تَرَدَّدَ، والطَّهارة أَشْبَه.

الرَّابِع: المَيْتَةُ ولا يَنْجَسُ من المَيْتات إِلَّا ما له نفسٌ سائلة، وكُلُّ ما يَنْجَسُ بالموت فما قطع من جسده نُجِسَ حَيًّا كان أو مَيْتًا، وما كان منه لا تَحِلُّه الحَيَاة كالْعَظْم والشَّعْر فهو طاهر إِلَّا أن تكون عينه نجسة كالكلب والخنزير والكافر على الأظْهر، ويجب الغسل على من مَسَّ مَيْتًا من النَّاسِ قبل تطهيره وبعد برده بالموت، وكذا من مَسَّ قطعة منه فيها عظم، وغسل اليد على من مَسَّ ما لا عظم فيه أو مَسَّ مَيْتًا له نفس سائلة من غير النَّاسِ.

الخامس: الدِّمَاء ولا يَنْجَسُ منها إِلَّا ما كان من حيوان له عِرْق لا يكون له رَشْحًا كدم السَّمَك أو شبيهه.

السَّادس والسَّابِع: الكلب والخنزير وهما نجسان عَيْنًا وَلُعَابًا، ولو نَزَا كلب على حيوان فأولده روعى في إلحاقه بأحكامه إطلاق الاسم وما عداها من الحيوان فليس بنجس، وفي النَّعْل والأَرنب والفأرة والوزغة تَرَدَّدَ، والأظْهر الطَّهارة.

الثَّامن: المسكرات وفي تنجيسها خلاف والأظْهر النَّجاسة، وفي حكمها العَصِير إذا غُلِيَ واشتدَّ وإن لم يُسَكَّر.

التَّاسِع: الفُقَّاع.

العاشر: الكافر وضابطه كُلُّ من خرج عن الإسلام أو من انتحلّه وجحد ما يعلم من الدِّين ضرورة كالخوارج والغلاة، وفي عَرَقِ الجَنْب من الحرام وعرق الإبل الجَلالة والمسوخ خلاف، والأظْهر الطَّهارة. وما عدا ذلك فليس بنجس في نفسه وإنَّما تعرض له النَّجاسة. ويكره بول البغال والحمير والدَّوَابِّ.

الْقَوْلُ: في أَحكام النَّجاسات:

تجب إزالة النَّجاسة عن الثَّياب والبدن للصَّلاة والطَّواف ودخول المساجد، وعن

كتاب الطهارة

الأواني لاستعمالها، وعفى عن التوب والبدن عما سق المحرز عنه من دم الروح والجروح التي لا ترفى وإن نثر، وعما دون الدرهم البغلي سعه من الدم انسفوح الذي لس من أحد الدماء الثلاثة، وما زاد عن ذلك نجب إزاله إن كان مخمعا، وإن كان مسفوحا قبل: هو عفو، وقبل: نجب إزاله، وقبل: لا نجب إلا أن سفاحس، والأول أظهر.

ومحوز الصلاة فيما لا سم الصلاة فيه منفردا، وإن كان فيه حساس لم يُعَف عنها في غيره. ويحصر الباب من النجاسات كلها إلا من بول الرضيع فإنه يحكى حسب الماء عليه. وإذا علم موضع النجاسة غُسل وإن جهل غُسل كل موضع تخفى فيه الأسباب، وبغسل التوب والبدن من البول مرتين، وإن لاقى الكلب والخنزير أو الكافر بوب الإنسان رطباً غُسل موضع الملاقاة واجبا، وإن كان بابسا رسه بالماء استحبابا، وفي البدن يغسل رطباً وقبل: يمسح يابسا، ولم يثبت.

وإذا أخل المصلي بإزالة النجاسة عن بوبه أو بدنه أعاد في الوقت وخارجه، فإن لم يعلم تم علم بعد الصلاة لم نجب عليه الإعادة مطلقاً وقبل: بعيد في الوقت، والأول أظهر. ولورأى النجاسة وهو في الصلاة فإن أمكنه إلقاء التوب وسر العوره بغيره وجب وأنتم، وإن نعدر إلا بما يبطلها استأنف. والمربية للصبي إذا لم يكن لها بوب إلا واحد غسلته في كل يوم مرة، وإن جعلت تلك الفسلة في آخر النهار أمام صلاة الظهر كان حسناً. وإن كان مع المصلي توبان وأحدهما نجس لا يعلمه بعينه صلى الصلاة الواحدة في كل واحد منها منفرداً على الأظهر، وفي الثياب الكثيرة كذلك إلا أن يضيق الوقت فيصل عرياناً.

ويجب أن يلقي التوب النجس ويصلي عرياناً إذا لم يكن هناك غيره، وإن لم يمكنه صلى فيه وأعاد وقيل: لا يعيد، وهو الأشبه.

والشمس إذا جففت البول وغيره من النجاسات عن الأرض والبوارى والحضر طهر موضعه، وكذا كل ما لا يمكن نقله كالنباتات والأبنية.

وتطهر النار ما أحالته، والأرض باطن الخف وأسفل القدم والنعل. وماء الغيث لا ينجس في حال وقوعه ولا حال جريانه من ميزاب وشبهه إلا أن يتغير

شرائع الإسلام

بالنجاسة.

والماء الذي يغسل به النجاسة نجس سواء كان في الغسلة الأولى أو الثانية وسواء كان متلوًا بالنجاسة أو لم يكن وسواء بهى على المغسول عين النجاسة أو نفى، وكذا القول في الإناء على الأظهر. وقيل: في الذنوب إذا ألقى على نجاسة الأرض تطهر الأرض مع بهائه على طهارته.

القول: في الآنية:

ولا يجوز الأكل والسرب في آنية من ذهب أو فضة ولا استعمالها في غير ذلك. ويكره المفَضُّض، وقيل: يجب اجتناب موضع الفضة، وفي جواز اتخاذها لغير الاستعمال تردّد والأظهر المنع. ولا يحرم استعمال غير الذهب والفضة من أنواع المعادن والجواهر ولو تضاعفت أثمانها، وأواني المسركين طاهرة حتى يعلم نجاستها. ولا يجوز استعمال شيء من الجلود إلّا ما كان طاهرًا في حال الحياة ذكبيًا، ويستحبّ اجتناب ما لا يؤكل لحمه حتى يُدبغ بعد ذكاته: ويستعمل من أواني الخمر ما كان مقبرًا أو مدهونًا بعد غسله، ويكره ما كان خشبيًا أو قرعًا أو خزفًا غير مدهون. ويغسل الإناء من ولوغ الكلب ثلاثًا أو لاهنّ بالتراب على الأصحّ، ومن الخمر والجُرذ ثلاثًا بالماء والسبع أفضل، ومن غير ذلك مرّة واحدة والثلاث أحوط.

المختصر النافع

لأبي القاسم محمد الدين جعفر بن الحسن بن أبي زكريا
يحيى بن الحسن بن سعيد المذلي الشهير بالمشقوب والمفتقور الحلي
٦٠٢ - ٦٧٦ هـ

كتاب الطهارة

وأركانه أربعة: الركن الأول: في المياه:

والنظر في المطلق والمضاف والأسار.

أما المطلق: فهو في الأصل طاهر ومطهر يرفع الحدث وبزيل الخبث وكله ينجس باستيلاء النجاسة على أحد أوصافه، ولا ينجس الجارى منه بالملاقاة، ولا الكثير من الرّاكد، و ينجس القليل من الرّاكد بالملاقاة على الأصحّ، وحكم ماء الحمام حكمه إذا كان له إمادة، وكذا ماء الغيث حال نزوله، وفي تقدير الكثرة روايات أشهرها ألف ومائتا رطل، وفسره الشيخان بالعراقي. وفي نجاسة البئر بالملاقاة قولان، أظهرهما التنجيس.

منزوحات البئر:

وينزح - لموت البعير والتور وانصباب الخمر - ماؤها أجمع، وكذا قال الثلاثة في المسكرات، وألحق الشيخ الفقّاع والميّ والدماء الثلاثة فإن غلب الماء تراوح عليها قوم اثنين اثنين يوماً، ولموت البغل والحمار ينزح كُرّ وكذا قال الثلاثة في الفرس والبقرة. ولموت الإنسان سبعون دلوًا، وللعذرة عشرة فإن ذابت فأربعون أو خمسون، وفي الدّم أقوال، والمروى في دم ذبيح الشاة من ثلاثين إلى أربعين، وفي القليل دلاء يسيرة، ولموت الكلب وشبهه أربعون، وكذا في بول الرّجل، وألحق الشيخان بالكلب موت الثعلب والأرنب والشاة، وروى في الشاة تسع أوعتر، وللسّنور أربعون، وفي رواية سبع، ولموت الطّير واغتسال

المختصر النافع

الجنب سبع، وكذا للكلب لو خرج حيًّا وللقارة إن تفسّخت، وإلاّ فثلاث، وقيل: دلو. ولبول الصبيّ سبع وفي رواية ثلاث. ولو كان رضيعاً فدلو واحد، وكذا في العصفور وشبهه.

ولو غيّرت النجاسة ماءها تنزح كلّها، ولو غلب الماء فالأولى أن تنزح حتى يزول التغيّر ويستوفي المقدّر، ولا ينجس البئر بالبالوعة ولو تقاربتا ما لم تتصل نجاستها لسكن يستحبّ تباعدهما قدر خمس أذرع إن كانت الأرض صلبة أو كانت البئر فوقها وإلاّ فسبع. وأما المضاف: فهو مالا يتناوله الاسم بإطلاقه ويصحّ سلبه عنه كالمختصر من الأجسام والمصعد والمزوج بما يسلبه الإطلاق، وكلّه طاهر لكن لا يرفع حدثاً، وفي طهارة محلّ الخبث به قولان أصحهما: المنع، وينجس بالملاقاة وإن كثّر، وكلّ ما يمازج المطلق ولم يسلبه الإطلاق لا يخرج عن إفادة التطهير وإن غيّر أحد أوصافه، وما يرفع به الحدث الأصغر طاهر ومطهر، وما يرفع به الحدث الأكبر طاهر، وفي رفع الحدث به ثانياً قولان، المرويّ: المنع وفيما يزال به الخبث إذا لم يغيّره النجاسة قولان، أشبههما: التنجّس عدا ماء الاستنجاء.

ولا يغتسل بغسالة الحجام إلاّ أن يعلم خلّوها من النجاسة، وتكره الطهارة بماء أسخن بالشَّمْس في الآنية وبماء أسخن بالنّار في غسل الأموات. وأما الأسار: فكُلّها طاهرة عدا سور الكلب والخنزير والكافر. وفي سور ما لا يؤكل لحمه قولان، وكذا في سور المسوخ، وكذا ما أكل الجيف مع خلّو موضع الملاقاة من عين النجاسة، والطهارة في الكلّ أظهر.

وفي نجاسة الماء بما لا يدركه الطرف من الدّم قولان، أحوطهما: النجاسة. ولو نجس أحد الإناءين ولم يتعيّن اجتناب ماؤهما، وكلّ ماء حكم بنجاسته لم يميز استعماله ولو اضطرّ معه إلى الطهارة تيمّم

يسلّ لزمها مع ذلك تغيير الخرقه وغسل للغداة، وإن سال لزمها مع ذلك غسلان: غسل للظّهر والعصر تجمع بينهما، وغسل للمغرب والعشاء تجمع بينهما، وكذا تجمع بين صلاة اللّيل والصّبح بغسل واحد إن كانت متنقّلة، وإذا فعلت ذلك صارت طاهراً.

الركن الثاني: في الطهارة المائية:

وهي وضوء وغسل.

فالوضوء: يستدعى بيان أمور:

الأول: في موجباته:

وهي خروج البول والغائط والريح من الموضع المعتاد والنوم الغالب على الحاستين والا ستحاضة القليلة، وفي مس باطن الدبر وباطن الإحليل قولان، أظهرهما أنه لا ينقض.

الثاني: في آداب الخلوة:

والواجب ستر العورة، ويحرم استدبار القبلة واستقبالها ولو كان في الأبنية على الأنبياء، ويجب غسل مخرج البول ويتعين الماء لإزالته، أقل ما يجزئ مثلاً ما على الحشفة، وغسل موضع الغائط بالماء وحده الإنقاء، فإن لم يتعد المخرج تخيير بين الأحجار والماء، ولا يجزئ أقل من ثلاثة ولو نقي بما دونها، ويستعمل الخزف بدل الأحجار، ولا يستعمل العظم ولا الروث ولا الحجر المستعمل.

وسننها: تغطية الرأس عند الدخول، والتسمية، وتقديم الرجل اليسرى والاستبراء والدعاء عند الدخول وعند النظر إلى الماء وعند الاستنجاء وعند الفراغ، والجمع بين الأحجار والماء والاقتصار على الماء إن لم يتعد، وتقديم اليمنى عند الخروج.

مكروهاتها: ويكره الجلوس في الشوارع والمشارع ومواضع اللعن وتحت الأشجار المثمرة وفي النزال، واستقبال الشمس والقمر، والبول في الأرض الصلبة وفي مواطن الهواء وفي الماء جارياً وراكداً، واستقبال الريح به، والأكل والشرب والسواك، والاستنجاء باليمين، وباليسار وفيها خاتم عليه اسم الله تعالى، والكلام إلا بذكر الله أو لضرورة.

الثالث: في الكيفية:

والفروض سبعة:

الأول: النية مقارنة لغسل الوجه ويجوز تقديمها عند غسل اليدين واستدامة

حكمها حتى الفراغ.

والثاني: غسل الوجه وطوله من قصاص شعر الرأس إلى الذقن وعرضه ما اشتملت عليه الإبهام والوسطى، ولا يجب غسل ما استرسل من اللحية ولا تحليلها
والثالث: غسل اليدين مع المرفقين مبتدئاً بهما، ولو نكس فقولان، أشبههما: أنه لا يجزىء. وأقل الغسل ما يحصل به مساه ولودهنًا.

والرابع: مسح مقدم الرأس ببقية البلل بما يسمى مسحاً، وقيل: أقله ثلاث أصابع مضمومة، [ولو استقبل فالأشبه الكراهية]. ويجوز على الشعر أو البشرة، ولا يجزىء على حائل كالعمامة.

والخامس: مسح الرجلين إلى الكعبين وهما قبّتا القدم، ويجوز منكوساً، ولا يجوز على حائل من خفّ وغيره إلا للضرورة.

والسادس: الترتيب يبدأ بالوجه ثم باليمين ثم باليسرى ثم بالرأس ثم بالرجلين ولا ترتيب فيها.

والسابع: الموالاة وهي أن يكمل طهارته قبل الجفاف.

مسائل:

والفرض في الغسلات مرة؛ والثانية سنة، والثالثة بدعة، ولا تكرار في المسح، ويحرك ما يمنع وصول الماء إلى البشرة وجوباً كالحاتم ولو لم يمنع حرّكه استحباباً، والجبائر تنزع إن أمكن وإلا مسح عليها ولو في موضع الغسل، ولا يجوز أن يولّى وضوءه غيره اختياراً، ومن دام به السلس يصلّى كذلك، وقيل: يتوضأ لكل صلاة، وهو حسن. وكذا المبطلون، ولو فجأه الحدث في الصلاة توضأ وبني.

والسنن عشرة: وضع الإناء على اليمين، والاغتراف بها، والتسمية، وغسل اليدين مرة للنوم والبول، ومرتين للغائط قبل الاغتراف، والمضمضة، والاستنشاق، وأن يبدأ الرجل بظاهر ذراعيه والمرأة بباطنهما، والدعاء عند غسل الأعضاء، والوضوء بماء، والسواك عنده، ويكره الاستعانة فيه والتمنل منه.

الرَّابِع: في الأحكام:

فمَنْ تَيَقَّنَ الْحَدَثَ وَشَكَّ فِي الطَّهَارَةِ أَوْ تَيَقَّنَهَا وَجَهِلَ الْمَتَأَخَّرَ تَطَهَّرَ، وَلَوْ تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَشَكَّ فِي الْحَدَثِ أَوْ شَكَّ فِي شَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ الْوُضُوءِ بَعْدَ انْصِرَافِهِ بَنَى عَلَى الطَّهَارَةِ وَلَوْ كَانَ قَبْلَ انْصِرَافِهِ أَتَى بِهِ وَبِمَا بَعْدَهُ. وَلَوْ تَيَقَّنَ تَرَكَ عَضْوَاتِي بِهِ عَلَى الْحَالَيْنِ وَبِمَا بَعْدَهُ وَلَوْ كَانَ مَسْحًا، وَلَوْ لَمْ تَبْقَ عَلَى أَعْضَائِهِ نَدَاوَةٌ أَخَذَ مِنْ لِحْيَتِهِ وَأَجْفَانِهِ وَلَوْ لَمْ تَبْقَ نَدَاوَةٌ اسْتَأْنَفَ الْوُضُوءَ. وَبَعِيدَ الصَّلَاةِ لَوْ تَرَكَ غَسَلَ أَحَدِ الْمَخْرُجِينَ وَلَا يَعِيدُ الْوُضُوءَ، وَلَوْ كَانَ الْخَارِجُ أَحَدَ الْحَدِيثَيْنِ غَسَلَ مَخْرَجَهُ دُونَ الْآخَرِ، وَفِي جَوَازِ مَسِّ كِتَابَةِ الْمُصْحَفِ لِلْمَحْدَثِ، قَوْلَانِ أَصَحُّهُمَا الْمَنْعُ.

الغسل

وَأَمَّا الْغَسْلُ فَفِيهِ الْوَاجِبُ وَالنَّدْبُ. فَالْوَاجِبُ مِنْهُ سِتَّةٌ.

الأول: غسل الجنابة:

وَالنَّظَرُ فِي مَوْجِهِ وَكَيْفِيَّتِهِ وَأَحْكَامِهِ.

أَمَّا الْمَوْجِبُ: فَأَمْرَانِ:

١- إِنْ زَالَ الْمَاءُ يَقِظَةً أَوْ نَوْمًا وَلَوْ اشْتَبَهَ اعْتَبِرَ بِالذَّفْقِ وَفَتُورِ الْبَدَنِ، وَتَكْفَى فِي الْمَرِيضِ الشَّهْوَةُ، وَيَغْتَسِلُ الْمُسْتَيْقِظُ إِذَا وَجَدَ مَنِيًّا عَلَى جَسَدِهِ أَوْ نَوْبَهُ الَّذِي يَنْفَرِدُ بِهِ.

٢- الْجَمَاعُ فِي الْقَبْلِ وَحَدَّهُ غَيُوبَةُ الْحَشْفَةِ وَإِنْ أَكْسَلَ، وَكَذَا فِي دُبُرِ الْمَرْأَةِ عَلَى الْأَشْبَهِ. وَفِي وَجُوبِ الْغَسْلِ بَوَاطِنُ الْغَلَامِ تَرَدَّدٌ وَجُزْمٌ عِلْمُ الْهَدْيِ بِالْوُجُوبِ.

وَأَمَّا كَيْفِيَّتُهُ: فَوَاجِبُهَا خَمْسَةٌ:

النِّيَّةُ مَقَارَنَةً لَغَسْلِ الرَّأْسِ أَوْ مُتَقَدِّمَةً عِنْدَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ، وَاسْتِدَامَةُ حَكْمِهَا غَسْلَ الْبَشَرَةِ بِمَا يَسْمَى غَسْلًا وَلَوْ كَانَ كَالذَّهْنِ، وَتَحْلِيلُ مَا لَا يَصِلُ الْمَاءُ إِلَيْهِ إِلَّا بِهِ، وَالتَّرْتِيبُ يَبْدَأُ بِرَأْسِهِ ثُمَّ مِيَامِنُهُ ثُمَّ مِيَاْسَرُهُ وَيَسْقُطُ التَّرْتِيبُ بِالْإِرْتِمَاسِ.

وَسُنَّتُهَا سَبْعَةٌ: الْاسْتِبْرَاءُ وَهُوَ أَنْ يَعْصِرَ ذَكَرَهُ مِنَ الْمَقْعَدَةِ إِلَى طَرَفِهِ ثَلَاثًا وَيَنْتَرَهُ ثَلَاثًا، وَغَسْلُ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، وَالْمُضْمَضَةُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَإِمْرَارُ الْيَدِ عَلَى الْجَسَدِ، وَتَحْلِيلُ مَا يَصِلُ الْمَاءُ إِلَيْهِ، وَالْغَسْلُ بِصَاعٍ.

وأما أحكامه:

فيحرم عليه قراءة العزائم، ومسّ كتابة القرآن، ودخول المساجد إلا اجتيازاً عدا المسجد الحرام ومسجد النّبى صلى الله عليه وآله وسلم. ولو احتلم فيهما تيمّم لخروجه، ووضع شئ فيها على الأظهر.

ويكره قراءة ما زاد على سبع آيات، ومسّ المصحف وحمله، والنوم مالم يتوضأ، والأكل والسّرب مالم يتمضمض ويستنشق، والخضاب. ولو رأى بللاً بعد الغسل أعاد إلا مع البول أو الاجتهاد، ولو أهدب في أثناء غسله ففبه أقوال، أصحّها: الإتمام والوضوء، ويجزىء غسل الجنابة عن الوضوء، وفي غيره تردّد أظهره أنّه لا يجزىء.

الثاني: غسل الحيض: والنظر فيه وفي أحكامه: وهو في الأغلب دم أسود أو أحمر غليظ حارّ له دفع، فإن استبه بالعذر حكم لها بتطوق القطن، ولا حيض مع سنّ اليأس ولا مع الصّغر، وهل يجتمع مع الحمل؟ فيه روايات أشهرها أنّه لا يجتمع. وأكثر الحيض عشرة أيّام وأقلّه ثلاثة أيّام، فلو رأت يوماً أو يومين فليس حيضاً، ولو كمل ثلاثة في جملة عشرة فقولان، المرويّ أنّه حيض. وما بين الثلاثة إلى العشرة حيض وإن اختلف لونه؛ ما لم يعلم أنّه عُذر أو قرح. ومع تجاوز العشرة ترجع ذات العادة إليها.

والمبتدئة والمضطربة إلى التّميّز، ومع فقدته ترجع المبتدئة إلى عادة أهلها وأقرانها. فإن لم يكن أو كنّ مختلفات رجعت هي والمضطربة إلى الروايات وهي ستة أو سبعة أو ثلاثة من شهر وعشرة من آخر.

وتثبت العادة باستواء شهرين في أيّام رؤية الدّم ولا تثبت بالشّهر الواحد، ولورات في أيّام العادة صفرة أو كدرة، وقبلها أو بعدها بصفة الحيض وتجاوز العشرة فالترجيح للعادة، وفيه قول آخر.

وتترك ذات العادة الصّوم والصّلاة برؤية الدّم، وفي المبتدئة والمضطربة تردّد، والاحتياط للعبادة أولى حتّى يتيقّن الحيض، وذات العادة مع الدّم تستظهر بعد عاداتها بيوم أو يومين ثمّ تعمل ما تعمله المستحاضة، فإن استمرّ وإلا قضت الصّوم، وأقلّ الطّهر عشرة

كتاب الطهارة

أَبَام وَلَاخَذَ لَاكْرَه.

وَأَمَّا الْأَحْكَامُ فَلَا يَنْعَمُ لَهَا صَلَاةٌ وَلَا صَوْمٌ. وَلَا طَوَافٌ وَلَا يَرْفَعُ لَهَا حَدَبٌ، وَمَحْرَمٌ عَلَيْهَا دُخُولُ الْمَسَاجِدِ إِلَّا اجْتِبَازًا عَدَا الْمَسْجِدِينَ، وَوَضْعُ سِئَاءٍ فِيهَا عَلَى الْأَظْهَرِ، وَفِرَاءُ الْعِزَائِمِ، وَمَسُّ كِتَابَةِ الْقُرْآنِ، وَيَحْرَمُ عَلَى زَوْجِهَا وَطَوَّافِهَا مَوْضِعُ الدَّمِ وَلَا يَصَحُّ طَلَاُفُهَا مَعَ دُخُولِهِ بِهَا وَحُضُورِهِ، وَيَجِبُ عَلَيْهَا الْغَسْلُ مَعَ النَّفَاءِ وَفَضَاءِ الصَّوْمِ دُونَ الصَّلَاةِ وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ تَسْجُدَ لَوْ سَمِعْتَ السَّجْدَةَ؟ الْأَشْبَهُ نَعَمْ. وَفِي وَجوبِ الْكَفَّارَةِ بِوُطْنِهَا عَلَى الزَّوْجِ رَوَايَتَانِ أَحْوِطُهَا الْوَجُوبُ، وَهِيَ أَى الْكَفَّارَةِ دِينَارٌ فِي أَوَّلِهِ، وَنِصْفٌ فِي وَسْطِهِ وَرَبْعٌ فِي آخِرِهِ. وَيَسْتَحَبُّ لَهَا الْوُضُوءُ لَوْ قَتَلَ كُلَّ فَرِيضَةٍ وَذَكَرَ اللَّهُ عَالَى فِي مَصَلَّاهَا بَعْدَ صَلَاتِهَا، وَيَكْرَهُ لَهَا الْخُضَابُ وَقِرَاءَةُ مَا عَدَا الْعِزَائِمَ وَحَمْلُ الْمُصْحَفِ وَلِمَسُّ هَامِسِهِ وَالِاسْتِمَاعُ مِنْهَا بِمَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرَّكْبَةِ وَطَوَّافُهَا قَبْلَ الْغَسْلِ. وَإِذَا حَاضَتْ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ فَلَمْ تَصَلِّ مَعَ الْإِمَامِ قَضَتْ، وَكَذَا لَوْ أَدْرَكَتْ مِنْ آخِرِ الْوَقْتِ قَدْرَ الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةَ وَجِبَتْ أَدَاءُ وَمَعَ الْإِهْمَالِ قَضَاءٌ، وَتَغْتَسِلُ كَاغْتَسَالَ الْجَنْبِ لَكِنْ لَا بَدَّ مَعَهُ مِنَ الْوُضُوءِ.

والثالث: غسل الاستحاضة:

وَدَمُهَا فِي الْأَغْلَبِ أَصْفَرُ بَارِدٌ رَقِيقٌ لَكِنْ مَا تَرَاهُ بَعْدَ عَادَتِهَا مُسْتَمِرًّا أَوْ بَعْدَ غَايَةِ النَّفَاسِ وَبَعْدَ الْيَأْسِ وَقَبْلَ الْبُلُوغِ وَمَعَ الْحَمْلِ عَلَى الْأَشْهَرِ فَهِيَ اسْتِحَاضَةٌ وَلَوْ كَانَ عَيْبُطًا، وَيَجِبُ اعْتِبَارُهُ، فَإِنْ لَطَخَ بَاطِنُ الْقِطْنَةِ لَزِمَهَا إِبْدَالُهَا وَالْوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَإِنْ غَمَسَهَا وَلَمْ يَسِلْ لَزِمَهَا مَعَ ذَلِكَ تَغْيِيرُ الْحَرَقَةِ وَغُسْلُ اللَّغْدَةِ، وَإِنْ سَالَ لَزِمَهَا مَعَ ذَلِكَ غَسْلَانِ: لِلظَّهْرِ وَالْعَصْرِ تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَغُسْلُ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا، وَكَذَا تَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالصَّبْحِ بِغَسْلِ وَاحِدٍ إِنْ كَانَتْ مُتَنَفِّلَةً، وَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ صَارَتْ طَاهِرًا. وَلَا تَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ وَعَلَيْهَا اسْتَظْهَارُ فِي مَنَعِ الدَّمِ مِنَ التَّعَدَّى بِقَدْرِ الْإِمَامِ. وَكَذَا يَلْزَمُ مِنْ بِهِ السَّلْسُ وَالْبَطْنُ.

الرَّابِع: غَسْل النَّفَاس:

ولا يكون نفاس إلا مع الدَّم ولو ولدت نائمًا.
نَمْ لا يكون الدَّم نفاسًا حتَّى تراه بعد الولادة أو معها، ولا حدًّا لأفَّله، وفي أكثره روايات أسهرها أنَّه لا يزيد عن أكثر الحيض، ويعتبر حالها عند انقطاعه قبل العترة، فإن خرجت القطنه نقيَّة اغتسلت، وإلَّا توفَّعت النَّقاء أو انقضاء العسرة، ولو رأت بعدها دمًا فهو استحاضة.

والنَّفَساء كالحائض فيما يحرم عليها ويكرهه، وغسل كفلسها في الكيفيَّة، وفي استحباب تقديم الوضوء على الغسل وجواز تأخيرها عنه.

الخامس: غَسْل الأَمْوَات:

والنَّظَر في أمور أربعة:

الأوَّل: الاحتضار: والفرض فيه استقبال الميِّت بالقبلة على أحوط القولين بأن يُلقَى على ظهره ويجعل وجهه وباطن رجليه إليها. والمسنون: نقله إلى مصلاه وتلقينه الشَّهادتين والإقرار بالنبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم وبالأئمة عليهم السَّلام وكلمات الفرج، وأن تغمض عيناه ويطبق فوه وتمدِّدها إلى جنبه ويغطِّي بثوب، وأن يقرأ عنده القرآن ويسرج عنده إن مات ليلاً ويعلم المؤمنون بموته، ويعجل تجهيزه إلَّا مع الاشتباه، ولو كان مصلوبًا لا يترك أزيد من ثلاثة أيَّام. ويكره أن يحضره جنب أو حائض، وقيل يكره أن يجعل على بطنه حديد.

الثَّاني: الغسل: وفروضة: إزالة النَّجاسة عنه، وتغسيله بماء السُّدر ثمَّ بماء الكافور ثمَّ بالقراح، مرتبًا كغسل الجنابة، ولو تعذَّر السُّدر والكافور كفت المَرَّة بالقراح، وفي وجوب الوضوء قولان، والاستحباب أشبه. ولو خيف من تغسيله تناثر جسده ييمَّم.

وسنَّه: أن يوضع على مرتفع موجَّهًا إلى القبلة مظللاً، ويفتح جيبه وينزع ثوبه من تحته وتستر عورته وتلين أصابعه برفق ويغسل رأسه وجسده برغوة السُّدر ويغسل فرجه بألحرض، ويبدأ بغسل يديه ثمَّ يشقَّ رأسه الأيمن ويغسل كلَّ عضو منه ثلاثًا في كلِّ غسلة

كتاب الطهارة

ويمسح بطنه في الأوليين إلا الحامل، ويقف الغاسل عن يمينه، ويجفر للماء حفيرة، وينسف بنوب. ويكره إقعاده وقصّ أظفاره وترجيل شعره وجعله بين رجلي الغاسل، وإرسال الماء في الكنيف، ولا بأس بالبالوعة.

الثالث: في الكفن: والواجب منه: منزر وفميص وإزار مما تجوز الصلاة فيه للرجال، ومع الضرورة تجزئ اللفافة، وإمساس مساجده بالكافور وإن قلّ. والسّنن: أن يغتسل قبل تكفينه أو يتوضّأ، وأن يزداد للرجل حبرة يمنية عبرية غير مطرزة بالذهب، وخرقة لفخذه وعمامة تثني عليه محنكاً، ويخرج طرفا العمامة من الحنك ويلقيان على صدره، ويكون الكفن قطناً وتطيب بالذرية ويكتب على الحبرة والقميص واللفافة والجريدتين: فلان يشهد أن لا إله إلا الله. ويجعل بين إلبته قطناً، وتزاد المرأة لفاقة أخرى لثدييها ونمطاً وتبدل بالعمامة قناعاً.

ويسحق الكافور باليد، وإن فضل عن المساجد ألقى على صدره، وأن يكون درهماً أو أربعة دراهم، وأكمله ثلاثة عشر درهماً وثلاثاً، ويجعل معه جريدتان، إحداها من جانبه الأيسر بين قميصه وإزاره، والأخرى مع ترقوة جانبه الأيمن يلصقها بجلده، وتكونان من النخل، وقيل: فإن فقد فمّن السدر، وإلا فمّن الخلاف، وإلا فمّن غيره من الشجر. ويكره بلّ الخيوط بالريق، وأن يعمل لما يبتدأ من الأكفان أكمام وأن يكفن في السواد. وتجمير الأكفان أو تطيب بغير الكافور والذرية، ويكتب عليه بالسواد وأن يجعل في سمع الميت أو بصره شيء من الكافور. وقيل يكره أن يقطع الكفن بالحديد.

الرابع: الدفن: والفرض فيه مواراته في الأرض على جانبه الأيمن موجّهاً إلى القبلة، فلو كان في البحر وتعذر البرّ ثقل أو جعل في وعاء وأرسل إليه، ولو كانت ذمية حاملة من مسلم، قيل: تدفن في مقبرة المسلمين، يستدبر بها القبلة إكراماً للولد.

وسننه: إتباع الجنّاة أو مع جانيبيها وتربيعها وحفر القبر قدر قامة أو إلى الترقوة، وأن يجعل له لحد، وأن يتحفى التازل إليه ويحلّ أزواره ويكشف رأسه ويدعو عند نزوله، ولا يكون رجلاً إلا في المرأة. ويجعل الميت عند رجلى القبر إن كان رجلاً وقدامه إن كانت امرأة، وينقل مرتين ويصبر عليه وينزل في الثالثة سابقاً برأسه؛ والمرأة عرضاً. ويحلّ عقد

كفنه ويلقنه ويجعل معه تربة ويشرج اللحد ويخرج من قبل رجليه ويهيل الحاضرون بظهور الأكف مسترجعين ولا يهيل ذوالرحم.

ثم يطمّ القبر ولا يوضع فيه من غير ترابه، ويرفع مقدار أربع أصابع مربّعا، ويصب عليه الماء من رأسه دورا، فإن فضل ماء صبّه على وسطه، ويضع الحاضرون الأيدي عليه مترحين، ويلقنه الولي بعد انصرافهم، ويكره فرش القبر بالساج - إلا مع الحاجة - وتخصيصه وتجديده، ودفن ميتين في قبر واحد، ونقل الميت إلى غير بلد موته إلا إلى المشاهد المشرفة.

ويلحق بهذا الباب مسائل:

الأولى: كفن المرأة على زوجها ولو كان لها مال.

الثانية: كفن الميت من أصل تركته قبل الوصية والدين والميراث.

الثالثة: لا يجوز نبش القبر ولا نقل الموقى بعد دفنهم.

الرابعة: الشهيد إذا مات في المعركة لا يغسل ولا يكفن، بل يصلى عليه ويدفن بشيابه

وينزع عنه الخفان والفرو.

الخامسة: إذا مات ولد الحامل قطع وأخرج، ولو ماتت هي دونة يشقّ جوفها من

الجانب الأيسر وأخرج. وفي رواية، يخاط بطنها.

السادسة: إذا وجد بعض الميت وفيه الصدر فهو كالو وجد كله، وإن لم يوجد الصدر

غسل وكفن ما فيه عظم، ولف في خرقة ودفن ما خلا من عظم. قال الشيخان: ولا يغسل

السقط إلا إذا استكمل شهورا أربعة، ولو كان لدونها لف في خرقة ودفن.

السابعة: لا يغسل الرجل إلا رجل وكذا المرأة، ويغسل الرجل بنت ثلاث سنين

مجردة وكذا المرأة، ويغسل الرجل محارمه من وراء الثياب وكذا المرأة.

الثامنة: من مات مُحْرِمًا كان كالمُحَلٍّ، لكن لا يُقَرَّبُ الكافور.

التاسعة: لا يغسل الكافر ولا يكفن ولا يدفن بين مقبرة المسلمين.

العاشرة: لو لا في كفن الميت نجاسة غسلت ما لم يطرح في القبر وقرضت بعد جعله فيه.

كتاب الطهارة

السادس: غسل من مسّ ميتاً: يجب الغسل بمسّ الميت الآدمي بعد برده بالموت، وقبل تطهيره بالغسل على الأظهر.
وكذا يجب الغسل بمسّ قطعة فيها عظم، سواء أبيت من حيٍّ أو ميت، وهو كغسل الحائض.

وأما المندوب من الأغسال: فالمسهور غسل الجمعة، ووقته ما بين طلوع الفجر إلى الزوال وكلّما قرب من الزوال كان أفضل، وأوّل ليلة من شهر رمضان، وليلة النّصف منه، وليلة سبع عشرة وتسع عشرة، وإحدى وعشرين، وثلاث وعشرين، وليلة الفطر، ويومى العيدين، ويوم عرفة، وليلة النّصف من رجب، ويوم المبعث، وليلة النّصف من شعبان، والغدير، ويوم المباهلة، وغسل الإحرام، وزيارة النّبي صلى الله عليه وآله وسلّم والأئمة عليهم السّلام ولقضاء الكسوف، وللتوبة، ولصلاة الحاجة، والاستخارة، ولدخول الحرم والمسجد الحرام والكعبة، والمدينة ومسجد النّبي صلى الله عليه وسلّم، وغسل المولود.

الرّكن الثالث: في الطهارة التّرابيّة:

والنّظر في أمور أربعة:

الأوّل: شرط التّيمم عدم الماء أو عدم الوصلة إليه أو حصول مانع من استعماله كالبرد والمرض، ولو لم يوجد إلّا ابتياعاً وجب وإن كثر الثّمّن، وقيل: ما لم يضرّ في الحال، وهو الأشبه. ولو كان معه ماء وخشى العطش تيمّم إن لم يكن فيه سعة عن قدر الضّرورة، وكذا لو كان على جسده نجاسة ومعه ما يكفيه لإزالتها أو للوضوء أزالها وتيمّم، وكذا من معه ماء لا يكفيه لطهارته، وإذا لم يوجد للميت ماء تيمّم كالحيّ العاجز.

الثّاني: فيما يَتيمّم به، وهو التّراب الخالص دون ما سواه من المنسحقة كالأشنان والدّقيق، والمعادن كالكحل والزّرنخ، ولا بأس بأرض النّورة والجصّ، ويكره بالسّبخة والرّمّل. وفي جواز التّيمّم بالحجر تردّد، وبالجواز قال الشّيخان. ومع فقد الصّعيد تيمّم بغبار الثّوب واللّبّد وعرف الدّابة، ومع فقدّه بالوحل.

المختصر النافع

الثالث: في كَيْفِيَّتِهِ: ولا يصحّ قبل دخول الوقت ويصحّ مع تضيّقه، وفي صحّته مع السّعة قولان أحوطهما التّأخير. وهل يجب استيعاب الوجه والذّراعين بالمسح؟ فيه روايتان أشهرهما اختصاص المسح بالجبهة وظاهر الكفّين. وفي عدد الضّربات أقوال أجودها للوضوء ضربة، وللغسل اثنتان. والواجب فيه النّية واستدامة حكمها، والترتيب يبدأ بمسح الجبهة ثمّ بظاهر اليمنى، ثمّ بظاهر اليسرى.

الرّابع: في أحكامه وهي نهائية: الأوّل: لا يعيد ما صلّى بتيمّمه، ولو تعمّد الجنابة لم يجزئ التيمّم ما لم يخف التّلف، فإن خشي فتيمّم وصلّى ففي الإعادة تردّد، أشبهه أنّه لا يعيد، وكذا من أحدث في الجامع ومنعه الرّحام يوم الجمعة تيمّم وصلّى، وفي الإعادة قولان، الأجود الإعادة.

الثّاني: يجب على من فقد الماء: الطّلب في الحزنة غلوة سهم، وفي السّهلة غلوة سهمين، فإن أخلّ فتيمّم وصلّى ثمّ وجد الماء تطهّر وأعاد.

الثّالث: لو وجد الماء قبل شروعه تطهّر إجماعاً، ولو كان بعد فراغه فلا إعادة ولو كان في أثناء الصّلاة فقولان أصحّها البناء ولو كان على تكبيرة الإحرام.

الرّابع: لو تيمّم الجنب ثمّ أحدث ما يوجب الوضوء أعاد بدلاً من الغسل.

الخامس: لا ينقض التيمّم إلّا ما ينقض الطّهارة المائيّة ووجود الماء مع التمكن من

استعماله.

السّادس: يجوز التيمّم لصلاة الجنّاة مع وجود الماء ندباً.

السّابع: إذا اجتمع ميّت ومحدث وجنب وهناك ماء يكفي أحدهم تيمّم المحدث.

وهل يخصّ به الميّت أو الجنب؟ فيه روايتان أشهرهما أن يخصّ به الجنب.

الثّامن: روى فيمن صلّى بتيمّم فأحدث في الصّلاة ووجد الماء قطع وتطهّر وأتمّ،

ونزّها الشّيخان على النّسيان.

الرَّكْنُ الرَّابِعُ: فِي النَّجَاسَاتِ:

وَالنَّظَرُ فِي أَعْدَادِهَا وَأَحْكَامِهَا:

وهي عشرة: البول، والغائط مما لا يؤكل لحمه ويندرج تحته الجلال، والمني والميتة مما يكون له نفس سائلة، وكذا الدَّم والكُلب والخنزير والكافر وكل مسكر والفُقَاع. وفي نجاسة عَرَقِ الجنب من الحرام، وعرق الإبل الجلالة، ولعاب المسوخ، وذرق الدَّجَاج والثعلب والأرنب والفأرة والوزغة اختلاف، والكراهية أظهر.

وَأَمَّا أَحْكَامُهَا فَعَشْرَةٌ:

الأول: كلُّ النجاسات يجب إزالة قليلها وكثيرها عن التَّوْبِ والبدن عدا الدَّم فقد عفى عَمَّا دون الدرهم سعة في الصَّلَاة ولم يعف عَمَّا زاد عنه، وفيما بلغ قدر الدرهم مجتمعاً روايتان، أشهرهما وجوب الإزالة.

ولو كان متفرقاً تجب إزالته، وقيل تجب مطلقاً؛ وقيل بشرط التفاحش.

الثاني: دم الحيض: تجب إزالته وإن قلَّ، وألحق الشَّيْخُ به دم الاستحاضة والنَّفَاس، وعفى عن دم القروح والجروح التي لا ترقأ، فإذا رقا اعتبر فيه سعة الدرهم.

الثالث: يجوز الصَّلَاة فيما لا يَتِمُّ الصَّلَاة فيه منفرداً مع نجاسته كالتُّكَّة والجورب والقلنسوة.

الرَّابِع: يغسل الثَّيَاب والبدن من البول مرَّتين، إلَّا من بول الصَّبِيِّ فَإِنَّهُ يَكْفِي صَبُّ الْمَاءِ عَلَيْهِ، وَيَكْفِي إِزَالَةُ عَيْنِ النَّجَاسَةِ وَإِنْ بَقِيَ اللَّوْنُ.

الخامس: إذا علم موضع النجاسة غسل؛ وإن جهل غسل كلَّ ما يحصل فيه الاشتباه، ولو نجس أحد الثَّوْبَيْنِ ولم يعلم عينه، صَلَّى الصَّلَاة الواحدة في كلِّ واحد مرَّة. وقيل يطرحهما ويصلي عرياناً.

السادس: إذا لاقى الكلب أو الخنزير أو الكافر ثوباً أو جسداً وهو رطب غسل موضع الملاقاة وجوباً، وإن كان يابساً رُسَّ التَّوْبِ بالماء استحباباً.

السَّابِع: من علم النجاسة في ثوبه أو بدنه وصلى عامداً أعاد في الوقت وبعده، ولو نسي في حال الصَّلَاة فروايتان أشهرهما: أنَّ عليه الإعادة. ولو لم يعلم وخرج الوقت فلا قضاء.

المختصر النافع

وهل يعيد مع بقاء الوقت؟ فيه قولان، أسبهما أنه لا إعادة. ولو رأى النجاسة في أثناء الصلاة أزالها وأتم، أو عنه ما هي فيه، إلا أن يفتقر ذلك إلى ما ينافي الصلاة فيبطلها. الثامن: المربة للصبي إذا لم يكن لها إلا نوب واحد اجتازت بغسله في اليوم والليلة مرة واحدة.

التاسع: من لم يتمكن من تطهير نوبه ألقاه وصلى عرياناً، ولو منعه مانع صلى فيه، وفي الإعادة قولان، أسبهما أنه لا إعادة.

العاسر: الشمس إذا جفت البول أو غيره عن الأرض والبوارى والحصر جازت الصلاة عليه، وهل تطهر؟ الأنسبه نعم، والنار ما أحالته، وتطهر الأرض باطن الخف والقدم مع زوال النجاسة، وقيل في الذنوب يلقي على الأرض النجسة بالبول أنها تطهرها مع بقاء ذلك الماء على طهارته.

ويلحق بذلك النظر في الأواني، ويحرم منها استعمال الأواني الذهب والفضة في الأكل وغيره، وفي المفضض قولان أسبهما الكراهية. وأواني المسركين طاهرة ما لم يعلم نجاستها بمباشرتهم أو بملاقاة نجاسة، ولا يستعمل من الجلود إلا ما كان طاهراً في حال حياته مذكى، ويكره مما لا يؤكل لحمه حتى يدبغ على الأنسبه، وكذا يكره من أواني الخمر ما كان خشباً أو قرعاً. ويغسل الإنا من ولوغ الكلب ثلاثاً، وأولاهن بالتراب على الأظهر. ومن الخمر والفارة ثلاثاً، والسبع أفضل، ومن غير ذلك مرة، والثلاث أحوط.

الجامع للشرائع

للشيخ أبي زكريا يحيى بن أحمد بن يحيى بن الحسن
بن سعيد الهذلي
٦٠١ - ٦٨٩ هـ / ١٢٩٠ م

كتاب الطهارة

باب المياه:

قال الله تعالى: وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا.

ولا تجوز إزالة النجاسة ورفع الحذب إلا بالماء المطلق، فإذا خالطه طاهر كالزعران وشبهه؛ فإن سلبه اسم الماء لم يجز رفع الحذب وإزالة النجاسة به وإن لم يسلبه جاز ذلك فيه. وإن وقعت فيه نجاسة وكان في مصنع أو غدير ونسبها وكان كراً ومبلغه ألف ومائتا رطل بالبغدادى، أو كان ثلاثة أشبار ونصفاً طولاً في عرض وفي عمق - لم ينجسه، إلا أن يغلب على لونه أو طعمه أو رائحته، ويظهر يزوالها بالماء أو الهواء أو التراب أو من قبل نفسه، فإن زالت النجاسة بمسك أو كافور لم يظهر لأنها ساتران لامزylan، وإن كان دون كر نجس بكل حالٍ ويظهر بأن يتّم كراً.

ولو جمع بين نصفى كر نجسين لطهرا، فإن فرقاً بعد فعلى الطهارة إلا أن تكون النجاسة عيناً قائمة.

أحكام البشر:

وإن كان الماء في بثر نجس بما يرد عليها منها. وطريق تطهيرها أن ينزع منها ما قدره الشرع وما لم يقدر فيه شيئاً فالأصل ألا يستعمل لأنه نجس فإذا نزع كله فقد ذهب وجاء غيره طاهراً.

الجامع للشرائع

وينزح لموت الإنسان سبعون دلوًا بالدلو المعتادة، وللعذرة الرطبة أو اليابسة التي تقطعت ولكنير الدّم - غير الدّماء الثلاثة خمسون دلوًا، وينزح لموت الشاة وتسببها ولبول الرّجل فيها أربعون دلوًا، وللعذرة اليابسة والدّم القليل - غير الثلاثة - عشر. وينزح منها لارتقاس الجنب - ولا يظهر هو - وللكلب يخرج منها حيًا ولبول الصّبي الذي أكل الطّعام ولموت الحمامة ولموت الدّجاجة وتسببها ولموت الحية والفأرة - تنفسخ أو تنفسخ - سبع.

وينزح لذرق الدّجاج خمس، وينزح لموت الحية والفأرة يخرج لوقتها وللعقرب والوزغ - على الفضل - ثلاث، وينزح دلو واحد لبول الرّضيع غير آكل الطّعام وموت العصفور وتسببها. وينزح منها قدر كرموت الخيل والبغال والحمير والبقر. وينزح كلّها لموت البعير ووقوع الخمر والمسكر والفقّاع والدّماء الثلاثة - الحيض والاستحاضة والنّفاس - والمثى فإن تعذّر لغزارته تراوح على نزحها أربعة رجال اثنين اثنين من أوّل النّهار إلى آخره. وينزح منها لما غير أحد أو صافها من النّجاسات المقدّرة ماقدّر فإن طابت به، وألا ينزح حتّى تطيب.

ولا ينجس الماء الجارى من العيون والأنهار إلّا بما غلب عليه من النّجاسة، وماء الحماّم سبيله الماء الجارى إذا كانت له مادة من المجرى ولا بدّ من كون المادة ممّا لا يقبل النّجاسة بانفرادها أو اتّصالها بما فيه، ويجوز استعمال الماء النّجس عند الضّرورة في الشّرب وسقى الدّوابّ والزّروع ولا بأس باستعمال ماء الوضوء والغسل الواجب والتّدب في الطّهارة وإزالة النّجاسة لأنّه ماء مطلق، والمياه الجارية من الميازيب من المطر كالمياه الجارية.

وإذا استبسه الباء الطّاهر والنّجس في إنائين تركا ولم يجز التّحرى وكذا ما زاد أو كان في أحدهما ماء وفي الآخر بول، وماء البحر طهور، ويكره ما قصد إلى تشميسه، وسور كلّ حيوان طاهر طاهر، وسور كلّ حيوان نجس نجس كالكلب والخنزير، ويكره استعمال سور الحائض غير المأمونة وسور القارة، والجنب والحائض ليسا بنجسين، ولا فرق بين عرق الجنابة من حلال أو حرام في طهارتها، ويكره عرق الحرام وعرق الإبل الجلالة، ولا بأس

بسور الهرة ويكره سور الدجاج.

وإذا عجن عجين بماء نجس فروى: أنه يؤكل وأن النار طهرته، وروى: أنه يباع من مستحل الميتة، وروى: أنه يدفن. وإذا استعمل ماء نجسًا في طهارة عالمًا به فطهارته فاسدة وعليه إعادة ماصلي به منها، وإن لم يكن عالمًا ثم علم أعاد ما كان في الوقت، وإن تقدمه العلم أعاد بكل حال.

ولا يحتاج غسل الثياب والأواني ونزع الآبار من النجاسات إلى نية فلو غسله غير عالم بنجاسته يطهر، ويكره التداوى بالعيون الحمية ولا بأس بالوضوء منها. والظاهرة بماء زمزم لا تكره، ويستحب أن يكون بين البئر والبالوعة سبع أذرع في الأرض الرخوة والبئر تحت البالوعة، وخمس أذرع في الصلبة أو كون البئر فوق البالوعة من جميع جوانبها في كله، ويجوز من قرب أو بعد إذا لم يفسد الماء.

ويكره استعمال الماء الأجن مع وجود الماء الطيب، ولا ينجس الماء وغيره بموت ما لانفس له سائلة فيه، وكره ما مات فيه العقرب والوزغة أو دخلتا فيه حيثن لمكان السم، وإذا باشر حيوان طاهر حيًا لم ينجسه كالهرة والفأرة وسببهما، وإن باشره نجس حيًا كالكلب والخنزير نجسه إن كان قليلًا أو ماء بئر. وروى: في البئر يقع فيها ماء المطر فيه البول والعذرة وروب الدواب وخرؤ الكلاب ينزع منها ملاتون دلوا وإن كانت مبخرة. وروى: عن الفأرة تقع في البئر ولم تنتن نزع أربعين دلوا وحمل على التدب. وروى: في الثور نزع الماء كله. وروى: في لحم الخنزير عشرون دلوا. وروى: في البئر يقع فيها قطرات من بول أودم أو شيء من غيرها كالبعرة ونحوها ينزع منها دلاء

وسئل على عليه السلام أيتوضأ من فضل وضوء جماعة المسلمين أو من ركو أبيض مخمر؟ فقال: بل فضل جماعة المسلمين فإن أحب دينكم إلى الله الخفيفة السمحة السهلة.

باب الأنجاس:

ويجب تطهير الثوب والبدن للصلاة وموضع السجود.

والنجاسة: الخمر وكل مسكر والفقاع والمنى والدم المسفوح وبول وروث ما لا يؤكل

الجامع للشرائع

لحمه والكلب والخنزير والكافر وميتة ذى النفس السائلة.

ويغسل البدن من البول مرتين، والثوب مرة في الجارى، ومرتين في الرّاكذ. ودم السمك وشبهه طاهر لأنّه ليس بمسفوح، وقليل دم الحيض والاستحاضة والنفاس ككثيرها في وجوب الإزالة، ولا يجب إزالة دم الجروح والقروح إذا شقّ إزالتها ولم يقف سيلانها، وقد عفى عن دم دون سعة الدرهم الكبير عدا ما ذكرناه في ثوب أو بدن فإن كان مفرقاً لو اجتمع لكان بسعة الدرهم فلا بأس به، وعفى عن النجاسة فيما لا يتم الصّلاة فيه بانفراده كالنّكة والجورب والقلنسوة والنعل والإزالة أفضل.

ولا يظهر النّى بفركه وإنما يظهر بالماء المطلق كغيره، وبول الصّبي قبل أن يطعم يصبّ عليه الماء صبّاً ولا يحتاج إلى عصر، فإن أكل الطّعام أو كان بول صبيّة وجب غسله بكلّ حال، وبول وروث ما أكل لحمه طاهران، وإذا أصاب بعض الثّوب أو البدن نجاسة ثمّ جهل موضعها غسل ذلك كلّّه، فإن ظنّ في ثوبه نجاسة رشّه بالماء فإن جهل الموضع رشّه كلّّه، وإذا أعار ثوبه ذميّاً ثمّ استردّه بنى على طهارته.

وإذا مسّ حيواناً نجساً رطبين أو أحدهما رطب غسل يده أو مامسّه به فإن كانا يابسين مسح عضوه بالتراب، وإذا مسّ ذلك ثوباً رطبين أو أحدهما غسل، فإن كانا يابسين رشّ الموضع بالماء إن تعيّن فإن لم يتعنّ رشّ الثّوب كلّّه، وروى: إن كان كلب صيد لم يرشّ. ولا يعيد صلاته من لم يرشّ، أو يمسح بالتراب في ما ذكرناه.

وإذا مسّ بثوبه أو بيده ميتاً من غير النّاس غسل يده أو ثوبه وإن كانا يابسين، وإن مسّ ببعض أعضائه ميتاً من النّاس بعد برده وقبل تطهيره اغتسل وإن مسّ ذلك ثوبه غسله ولا يغتسل، ولا يغسل ثوبه ولا يده من مسّه قبل برده أو بعد تطهيره، وكذا إن مسّ قطعة منه فيها عظم أو قطعة ذات عظم قطعت من حيّ، فإن لم يكن ذات عظم غسل يده فقط. والأرض والبوارى والحصر وما عمل من نبات الأرض سوى نياب القطن والكتّان تنجس بالمائع كالبول وشبهه وتطهر بتجفيف الشّمس لها ويسجد عليها ويقيم بالأرض، وكذلك جميع نبات الأرض فإن جفّ بغيرها لم يطهر.

والخفّ والنّعل يطهران بالأرض، والخمر تطهر بانقلابها خلاّ بعلاج وغير علاج - وترك

العلاج أفضل - وتطهر آنيته بطهارتها. ويطهر الكافر بالإسلام.

ويجب تطهير الآنية لقبح الشرب والأكل للنجس، وتطهر الآنية من النجاسات بالغسل مرة واحدة سوى آنية الولوغ والخمر، وروى: أنها تغسل ثلاثاً وتختص آنية ولوغ الكلب بالتراب في الأولى خاصة، ويستحب في الخمر أن تغسل آنيته سبعاً وفي الجرد: فأرة كبيرة تموت في الآنية كذلك، وليس في الخنزير تراب.

والمدى والودى طاهران، وكذلك القيء والقبيح والصديد وماء المطر حال سقوطه إذا وقع على نجاسة لم ينجس إلا أن يغلب النجاسة عليه، وماء الاستنجاء غير المتغير بالنجاسة وماء الغسل من الجنابة طاهران إلا أن يقعا على نجاسة، والصقيل كالسيف والمرأة تصيبها النجاسة لا يطهران إلا بالماء.

ومن حصل معه توبان أحدهما متحقق النجاسة واشتبهها تجنبها وصلى عرياناً وروى: أنه يصلى في كل واحد منها الصلاة وإن صحّ ذلك حمل على أنه قد فرض عليه الصلاة مرتين كما يصلى عند التباس القبلة الصلاة أربع مرات، وإذا علم حصول النجاسة في موضع محصور ثم استبه تجنب الكل لأنه لا يتخلص من القبيح إلا بذلك وإن كان غير محصور لم يجب ذلك فيه للحرج، والمربية للصبي لا تملك إلا نوباً تغسله في كل يوم مرة وصحت صلاتها فيه.

وإذا أحالت النار نجاسة طهر رمادها، ودخان عين النجس طاهر، ولا يطهر جلد الميتة بالدباغ ولودبغ سبعين مرة، وأواني الخمر ما كان قرعاً أو خشباً إذا غسل طهر والأولى تجنبه. وتجوز الصلاة في نوب الحائض والجنب إذا لم يكن فيها نجاسة، ويغسل دم الحيض من الثوب بالماء وحته وقرضه ليسا واجبين، ويستحب صبغه بما يغير لونه، وعن أبي عبد الله عليه السلام: تصبغه بمسقى حتى يختلط، والعلقة نجسة. ولا بأس بالصلاة في نوب الصبي ما لم يعلم فيه نجاسة، ويغسل من الطنفسة والفراس من البول يصيبه وهو تخين الحسنو ما ظهر.

وطبن الطريق طاهر، ويستحب إزالته بعد ثلاثة أيام، وإذا حمل أحد طرفي النوب طاهراً وكان الآخر نجساً لم تبطل صلاته إذا لم يحمله وإن تحرك بحركته، وإذا كان الثوب

الجامع للشرائع

نجسًا يغسل بعضه طهر المغسول منه، وأواني المشركين وثيابهم وفرشهم التي استعملوها وموانعهم يحكم بنجاستها، وما كان من حبوب وثياب جدد وأوانٍ جدد فعلى الطهارة، ولا يجوز أن يدخلوا المساجد ولا يجوز للمسلم أن يأذن لهم فيه ولا يجوز حمل حيوان نجس العين - كالكلب - في الصلاة وأنّ حمل قارورة مشدودة فيها نجاسة لم يجوز.

وما غسل به النجاسة ولم تغيرة فهو طاهر كماء الاستنجاء - على قول - وقيل: هو نجس من الغسلة الأولى لانفصاله عن محلّ نجس وطاهر من الثانية لانفصاله عن طاهر، ولا يقال: إنه نجس بأول وروده، إذ لو كان كذلك لم يطهر.

وشعر الكلب والخنزير نجسان على قول الأكثر، وقال المرتضى بطهارتهما، ولا بأس بمالاتحه الحياة من غيرها كالصوف والشعر والوبر والعظم والظلف والحافر ولبن الحيوان الطاهر وعرقه، ولا عبرة بأثر النجاسة وريحها في الثوب والبدن بعد إزالتها.

باب الاستطابة وسنن الحمام:

الاستنجاء واجب من البول والغائط، فإن لم يفعل وصلى فعليه الإعادة، ولا يجب الاستنجاء من غيرها من الأحداث. ويحرم استقبال القبلة واستدبارها ببول أو غائط في الصحارى والبنيان، فإن كان الموضع مبنياً على ذلك انحرف إن أمكنه ويجب أن يستتر. ويستحب أن يقدم رجله اليسرى داخلاً واليمنى خارجاً، وأن يتعوذ بالله من الشيطان. ويغطى رأسه ويدعو الله عند الدخول والخروج والاستنجاء وعند الفراغ منه، ويمسح يده على بطنه.

ويكره استقبال الشمس والقمر والربيع بالبول، والحديث في الماء الجاري والراكذ وفي الرّاكد أشدّ كراهية، وأفنية الدور، ومواضع اللّعن في النّزال، ومساقط النّار، وجحرة الحيوان، والبول في صلب الأرض، وقائماً والتّطميع به في الهواء، والأكل والشّرب والسّواك، والكلام إلّا بذكر الله، أو حكاية الأذان عند سماعه، وقراءة القرآن إلّا آية الكرسيّ فإنّها عوذة أو ما اضطر إليه، ويحرم ذلك في الموضع الذي يتأذى المسلمون به، وليجلس على نجوة.

كتاب الطهارة

ويجب غسل الإحليل من البول مرتين ولا تجزئ التراب والحجر، وإن عدى العائط مخرجه وجب استعمال الماء، وإن لم يتعدّ خير بين الماء وأبكار الأحجار الثلاثة، والجمع أفضل يبدأ بالأحجار، والاقتصار على الماء أفضل منه على الحجر، ويجزئ الخرق والخزف والخلد الطاهر، فإن زالت النجاسة بحجر واحد كفى وأتمّ الثلاثة سنّه فإن لم ينو زاد عليها والوبر أفضل. ويجزئ الحجر ذوالقرون الثلاثة.

ولا يحل الاستنجاء بما لا يزبل النجاسة كالحديد الصّفل وفسر السّض، ولا بما هو مطعوم أو له حرمة أو كان روثاً أو عظماً، فإن زالت النجاسة بذلك أم وطهر المحل، وفل: لا يطهر. ولا حدّ ماء الاستنجاء والغرض النّقاء. والتّختم في السار لسّ سنّه فإن فعله وكان عليه من أسماء الله أو رسله أو أئمة حوّله عند الاستنجاء لأنّ الاستنجاء بالسار هو السنّة. وينبغي أن يستعمل كلّ حجر من الثلاثة على جميع محلّ النجاسة، ولو استعمل كلّ حجر في إزالة جزءٍ منه جاز. ويستنجى للمقعدة ثمّ الإحليل، ويمسح من عند المقعدة إلى تحت الأثنين ثلاثاً ويمسح القضيب ثلاثاً وينتره ثلاثاً ثمّ يغسله، فإن رأى بعد ذلك بللاً لم يضره، وإن لم يفعل ذلك ثمّ رأى بللاً أعاد الوضوء

ويكره إطالة الجلوس على الخلاء، وعن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السّلام: الاستنجاء بالماء البارد يقطع البواسير. ولا يلزمه أن يدخل الأثملة في دبره وإنما عليه ما ظهر، وروى محمد بن عليّ بن محبوب عن سعدان بن مسلم عن عبد الرّحيم قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السّلام في الحصى يبول فيلقى من ذلك شدّة ويرى البلل بعد البلل قال: يتوضأ وينتضح ثوبه في النّهار مرّة واحدة.

وإذا دخل الحّمّ وجب عليه ستر عورته، قبله ودبره ودبره مستور باليتيه، والفخذ ليست بعورة عند أكثر أصحابنا وليغضّ بصره. والسّنة التّوّر في كلّ خمسة عشرة، ولو استعملها قبل ذلك لكان زيادة في النّظافة، وإذا طلى القضيب والأثنين بالنّورة فقد استتر، والتّد لك بالدقيق ليس بسرف إنّما السّرف فيما أضّرّ بالبدن وأتلف المال، والتّد لك بالخناء يذهب بالسّهك ويحسنّ الوجه ويطيّب النّكهة، ولا ينبغي إدمان الحّمّ.

ولا بأس أن تتورّ الجنب، ويكره أن يدهن ويخضب، ويكره للرّجل والمرأة أن يجنبا

مختضبين حتى يأخذ الحناء مأخذه، وأن يختضب المرأة حائضاً، ويكره دخول الولد الحام مع الوالد لئلا يرى عوره، ولا بأس بقراءة القرآن في الحام، ويكره أن يدخل الماء إلا بمنزر فإن له أهلاً، ولو اغتسل بارزاً لجاز إذا لم يره أحد.

وعن أبي الحسن الأول عليه السلام: ولا يغتسل من السيء التي يجتمع فيها ماء الحام فإنه يجتمع فيها غسالة اليهودي والنصراني والمجوس - تمام الخبر - وعن الرضا عليه السلام سئل عن مجتمع الماء في الحام من غسالة الناس يصيب الثوب، قال: لا بأس. ولا بأس أن يغتسل من الحام المسلم والنصراني إذا كانت له مادة، وحلق الأبط أفضل من نتفه وطلية أفضل من حلقه.

والسنن الحنيفة خمس في الرأس: المضمضة والاستنشاق والسواك وفرق الشعر وقص السارب. وخمس في البدن: قص الأظفار وحلق العانة والأبطين والختان والاستنجاء وكان شعر رسول الله صلى الله عليه وآله وفره وهى إلى شحمة الأذن.

والسواك سنة عند كل صلاة وخاصة صلاة الليل ويكره في الحام، والتسويك بالإبهام والمسبحة عند الوضوء سواك ويستاك عرضاً، ويدهن غباً ويكتحل وترّاً، وقد يترك السواك لضعف الأسنان، وقص الأظفار يوم الجمعة وإن شئت في سائر الأيام، ويبدأ بالخنصر اليسرى ويختم بالخنصر اليمنى، ويكره القص بالأسنان، ويحسن قص ما قصصت ودفنه وكذا دفن الشعر والدم وحك الظفر بعد قصه، والنساء يتركن من أظفارهن فهو أزين لهن. والخضاب سنة ولا تخل المرأة كفها من الخضاب ولا تعطل نفسها وإن كانت مسنة ولو بقلادة في عنقها، ولا بأس بخضاب اللحية بالسواد، وقد قتل السبط عليه السلام وهو مخضوب بالوسمة، وقيل في قوله تعالى: وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ، منه الخضاب بالسواد.

والختان واجب على الرجال ومكرمة في النساء، ويستحب أن لاتستأصل فإنه أنور لوجهها، وحلق الرأس لا بأس به في الرجال في غير حج وعمرة، وهو جمال لكم، ومثله بأعدائكم، ومعناه في وصفه عليه السلام الخوارج يرقون من الدين كما يرق السهم من الرمية وعلامتهم التسييت وهو الحلق وترك الدهن. ويكره القزع وقال: اعفوا اللحى

كتاب الطهارة

وحقوا السَّوَارِبَ، وينبغي أن يؤخذ من اللحية ما جاوز القبضة. ويكره نتف السَّبِّ، وكان على عليه السَّلام لا يرى بأسًا بجزه.

وقال الصادق: عليه السَّلام قَلَمُوا أَظْفَارَ كُم بوم اللَّيْلَاءِ، واستَحَمُوا يوم الأَرْبَعَاءِ، وَأَصَابُوا حاجتكم من الحِجَامَةِ يوم الخميس، وتَطَيَّبُوا بِأَطْيَبِ طَيِّبِكُمْ يوم الجمعة. ولا يَحْتَجِمُ يوم الجمعة أَصْلًا، وأخذ شعر الأنف يحسن الوجه، ويستحب غسل الرَّأْسِ بالسَّدر والخطمي كلَّ يوم جمعة، وقيل للخارج من الحِمَامِ: طاب منك ما طهر وطهر منك ما طاب. وقيل لجعفر بن محمد عليهما السَّلام: الأنخل لك الحِمَامُ؟ فقال: لا، المؤمن خفيف المؤونة. وإذا اغتسل الإنسان في فضاء حاذر على عورته.

باب الطَّهَارَةِ:

وهي ضربان: وضوءٌ وغسلٌ وما هو بدل عنها، وكلُّها ضربان: واجبٌ وندبٌ. فواجب الوضوء: للصَّلاة والطَّوَّافُ المَفْرُوضِينَ. وندبه: لهما مندوبين ولدخول المساجد وقراءة القرآن وحمل المصحف وأفعال الحجِّ عدا الطَّوَّافُ الفَرَضَ وصلاته وتجديده مع بقاء حكمه لكلِّ صلاة. والتَّأَهُّبُ لصلاة الفَرَضِ قبل وقته، وللكون على الطَّهَارَةِ، وللنَّوْمِ عليه، وللصَّلاة على الجنائز، وللسَّعى في الحاجة، ولزيارة قبور المؤمنين، ولنوم الجنب، ولجماع المحتلم، ولجماع غاسل المَيِّتِ ولم يغتسل، ولم يرد غسل المَيِّتِ وهو جنب، والحائض تذكُر الله في مَصَلَّاهَا لالرفع الحدث. والغسل الواجب ستَّة: غسل الجنابة، والحِيض، والاستحاضة على وجهه، والنَّفَاس، ومسَّ أموات النَّاسِ بعد البرد وقبل التَّطهير، وغسل الأموات.

ونَدَبُ الغسل: غسل يوم الجمعة إلى الزَّوالِ أداءً، وبعده يوم السَّبْتِ لقضائه وتقديمه يوم الخميس خوف عوز الماء يوم الجمعة، وغسل العيدين وأولى ليلة من شهر رمضان وليلة النِّصْفِ منه وليلة سبع عشرة منه وليلة تسع عشرة وليلة إحدى وعشرين وثلاث وعشرين - والغسل أوَّلَ ليل هذه اللَّيَالِي وروى أنَّ الصادق عليه السَّلام كان يغتسل ليلة ثلاث وعشرين أوَّلَها وآخرها - وليلة الفطر وليلة النِّصْفِ من رجب ويوم السَّابع والعشرين منه

الجامع للشرائع

وليلة نصف شعبان، وغسل الإحرام للحجّ والعمرة ودخول مكة ودخول المسجد الحرام والكعبة والطواف ودخول المدينة ودخول مسجد النبي صلى الله عليه وآله وزيارته وزيارة الأئمة عليهم السلام ويوم الغدير - وهو الثامن عشر من ذي الحجة - ويوم المباهلة - وهو رابع وعشرون منه - وغسل المباهلة وغسل التوبة لكفر أو فسق وغسل تعمّد السعي لرؤية المصلوب بعد ثلاثة أيام كفارة لسعيه - وروى غسل قتل الوزغة وقال بعض شيوخنا: علته خروجه من ذنوبه - وغسل قضاء صلاة الكسوف المحرق كل القرص بتعمّد تركها وغسل صلاتي الحاجة والاستخارة وغسل يوم عرفة وغسل يوم نيروز الفرس وغسل المولود.

وإذا اجتمعت أغسال من هذه أجزأ عنها غسل واحد، وما كان منها لفعل فالتسنة أن يفعله على الغسل فإن أحدث قبل الفعل أعاد الغسل، وما كان منها لوقت فإذا فعله فيه كفاه ولا يبالى بحدث بعده.

وليس شيء من الأغسال المندوبة برافع للحدث بل لا بدّ قبله أو بعده من الوضوء، وغسل الجنابة كافٍ بمجرد في استباحة الصلاة ورفع الحدث، وباقى الأغسال الواجبة يفتقر إلى الوضوء، وروى: أنها تكفي.

والوضوء كافٍ إلا وضوء الحائض والجنب ووضوء سائر الأغسال الواجبة، وإذا اجتمع غسل الجنابة والجمعة وغيرها من الأغسال المفروضة والمسنونة أجزأ عنها غسل واحد، فإن نوى الواجب أجزأ عن التّدب، وإن نوى به المسنون فقد فعل سنة وعليه الواجب، وإن نوى به الواجب والتّدب قيل: أجزأ عنها، وقيل: لا يجوز لأن الفعل الواحد لا يكون واجباً وندباً.

والطّهارة الاختيارية بالماء والاضطرارية بالتراب؛ فمنها ما هو بديل عن الوضوء، ومنها ما هو بديل عن الغسل الواجب، وقال بعض أصحابنا: قد يكون التيمم بدلاً من غسل الإحرام إذا لم يجد الماء وسنن في التيمم واجب ما هو بديل عن الوضوء وندبه إن شاء الله تعالى.

باب الوضوء:

والسنة وضع الإناء على اليمين وغسل اليدين قبل إدخالهما فيه مرة من بول أو نوم ومرتين من الغائط، وتقديم الاستنجاء على الوضوء، وفتح العين عند الوضوء، والدعاء إذا شاهد الماء، والتسمية، وأخذ الماء باليمين، وتولى الوضوء بها إلا في مسح الرجل اليسرى، وأخذ الماء بها وإدارته إلى اليسار في غسلها، والدعاء عند غسل الوجه واليدين ومسح الرأس والرجلين وبعد الفراغ، والسواك، والمضمضة، والاستنشاق ثلاثاً ثلاثاً بكف واحدة ويبدأ بالمضمضة، وتثنية غسل الوجه واليدين - ولا تكرار في المسح - ووضع الرجل الماء على ظاهر ذراعيه والمرأة بالعكس - وجعل الغسل المسنون كالواجب - ووضع المرأة القناع في صلاة المغرب والغداة فتمسح كالرجل، ولها أن لاتضعه في الباقي، وتدخل إصبعها تحته، ومسح مقدم الرأس قدر ثلاث أصابع مضمومة عرضاً مع الشعر إلى قصاصه والرجلين من رؤوس الأصابع إلى الكعبين بالكفين، والوضوء بماء من ماء.

ويكره الاستعانة بالغير في الوضوء والتمنل، ولا يجوز المسح على الخفين والشمسك والنعل السندية ويجوز في التقيّة والضرورة المسح على الخفين، ولا يجوز غسل الرجلين بدلاً عن المسح إلا لتقيّة، وأن يوضّوه الغير مع القدرة، وغسل الرأس، ومسح أحد جانبيه ومؤخره وكلّه، ومسح الأذنين وغسلها، وغسل ما قبل منها ومسح ما أدبر وتخليلها، والمسح على حائل كالعمامة إلا صاحب الجبائر فإنه يمسح عليها ويصلي ولا يعيد - ويغسل المجروح ماحول الجرح لابطنه - ومسح الرأس والرجلين بماء جديد، ومسح باطن القدمين، والمسح على شعر جمعه، وتليت الغسل واستقبال شعر اليدين

ويجب النية في كل طهارة من وضوء وغسل وتيمم.

ولا يصح الطهارة من الكافر، وهي بالقلب وإن جمع بين القلب واللسان جاز، وينوى أنه يتوضأ لرفع الحدث أو استباحة فعل لا يصح إلا بطهارة أو يستحب فيه، ويستصحبها حكماً وهو أن لا يغيّر نيته بما يخالفها فإن فعل وكان في الغسل بنى وإن كان في الوضوء وجفّ ماسبق استأنفه، وإن لم يجفّ بنى عليه، فإن نوى بغيره رفع الحدث والتبرّد جاز، ومحلّها المعين عند غسل الوجه ويجوز عند غسل اليدين أو المضمضة.

وغسل الوجه من قصاص شعر الرأس إلى مجاور شعر الذقن طولاً، ومادارت عليه الوسطى والإبهام عرضاً في الأغلب، فإن غسله منكوساً جاز لأنه غاسل وخالف السنة، وقيل: لا يجوز. وغسل اليدين من المرفقين ويدخلها فيه إلى أطراف الأصابع، ومسح مقدم الرأس مقدار ما يقع عليه اسم المسح، ومسح الرجلين من رؤوس الأصابع إلى الكعبين، ويجوز بالعكس وبإصبع واحدة وهما قَبَّتَا القدمين، والترتيب كما رتبّه الله تعالى.

ويجب تقديم اليمين على اليسار، فإن خالف قدّم المؤخّر وأخّر المقدم مالم يجفّ السّابق، والمتابعة بين أعضاء الطّهارة، فإن فرّق وجفّ ماسبق استأنف الوضوء وإن لم يجفّ بنى عليه،

ويجب نزع الخاتم الضيّق وشبهه وتحريك الواسع، ولا يلزم البحث عما أحاط به الشعر إتما يغسل مظهر، ولا يجب تخليل اللحية ولا غسل ما استرسل منها، ولا يجوز للمحدث مسّ كتابة القرآن، ولا يكره للصبيان ذلك لأنّهم غير مخاطبين، ويجوز الجمع بين الصلوات الكثيرة بالوضوء، وتجديده أفضل.

ومن قطع بعض عضوه مسح أو غسل باقيه وإن قطع كلّ سقط عنه وضاً الباقي، وروى عليّ بن جعفر عن أخيه موسى عليه السّلام قال: سألته عن رجل قطعت يده من المرفق كيف يتوضّأ؟ قال: يغسل ما بقى من عضده، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: الوضوء مدّ والغسل صاع وسيأتى أقوام بعدى يستقلّون ذلك فأولئك على خلاف سنّتي، والنّابت على سنّتي معى فى حظيرة القدس.

ويجوز المسح على مقدّم الرأس وإن كان فيه شعر ولا يلزم إيصاله إلى نفس البشرة فإن استقبل الشعر بالمسح أجزأه لأنّه ماسح، وإن كان له يدان على ذراع أو مفصل واحد أوله أصابع زائدة وجب غسلها، وإن أراد غسل رجله للنظافة قدّمه على الوضوء أو أخره والتّقديم أفضل.

ومن نوى بوضوئه صلاة استباحها وغيرها، فإن ترك النّية أو عضواً أو بعض عضوّاً يجب غسله أو مسحه أو ترك التّرتيب أو الموالاة أو استأنف ماء للمسح أو مسح على حائل مختاراً أو وضاً غيره كذلك أو مسح على غير محلّ المسح أو على الجبائر من غير خوف أو

استقبل شعر اليدين أو مسح على الجمّة بطل وأعاد ماصلي به.

باب السهو في الطهارة:

من صلى محدثاً تطهر وأعاد الصلاة، فإن تيقن الحدث والطهارة ولا يعلم السابق أو تيقن الحدث وشك في الطهارة أو شك فيها تطهر، فإن تيقن الطهارة وشك في الحدث بنى على الطهارة، فإن شك في الطهارة أو بعضها وهو على حالها تطهر أو فعل البعض المشكوك فيه مالم يجف السابق فإن جف استأنف الوضوء، فإن قدم ما يؤخر سهواً ثم ذكر قدم ما يقدم وبني مالم يجف السابق، فإن شك بعد انصرافه من حال الطهارة لم يلتفت إليه. ومن توضأ لكل صلاة وضوء ثم ذكر أنه أحدث عقيب إحدى الطهارات أو ترك عضواً من إحداها لا يدرى من أيها كان توضأً وأعاد الكل، فإن توضأً لصلاة ولم يحدث ولم يصل ثم جدد الوضوء ثم صلى ثم ذكر ترك عضو من إحدى الطهارتين كذلك فصلاته صحيحة فإن ذكر في هذه أنه أحدث عقيب إحدى الطهارتين كذلك أعاد الوضوء والصلاة، فإن صلى بالأول ثم جدد الوضوء وصلى ثم ذكر ترك عضو كذلك فعله إعادة الأولى فقط وهلمّ جرأً، فإن توضأً وصلى ثم جدده ثم صلى ثم ذكر حدثاً عقيب إحدى الصلاتين كذلك صحت الصلاتان معاً وعلى هذا.

باب نواقض الطهارة:

وهي على ثلاثة أقسام: ما يوجب الوضوء، وما يوجب الغسل، وما يوجبها معاً. فالأول: البول والغائط والنوم الغالب على العقل وما أشبه النوم كالإغماء والجنون والريح المتيقن خروجها وقليل الاستحاضة. والثاني: الجنابة. والثالث: الحيض والاستحاضة - على وجه - والنفاس ومس أموات الناس بعد بردهم وقبل تطهيرهم على خلاف. ومن مسح على الخفين لأمر أباحه له أو مسح على الجبائر لأجل العذر ثم زال ذلك العذر

الجامع للشرائع

لم ينتقض وضوءه، وقال بعض أصحابنا: يستأنف الوضوء، ولا ينقض الوضوء ما يخرج من الدبر من دود وغيره إلا الغائط أو شيئاً ملوثاً به، والخارج من تحت المعدة وقد انسد المعتاد أو لم ينسد ناقض ولا ينتقض وضوء المسلم بارتداده إذا رجع إلى الإسلام، ولا ينقضه فعل الكبائر ولا شيء سوى ما قد مناه.

باب الجنابة:

وهي بالجماع في فرج آدمي حتى أوميت قبل أو دبر، ويجب عليهما الغسل وإن لم ينزلا ولا غسل على مجامع غير آدمي، وبإزالة المني من رجل أو امرأة بشهوة وغير شهوة وقد لا يندفق لضعف.

وعلامة مني الرجل بياضه وتخافته وريحه ريح الطلع رطباً وريح البيض جافاً وقد يخرج رقيقاً أصفر كمنى المرأة لعلّة، ويخرج محمراً إذا جهد نفسه. فإن أجنب الكافر ثم أسلم وجب عليه الغسل.

ويحرم على الجنب: الصلاة، وقراءة عزائم القرآن وهي أربع: سجدة ألم وحم السجدة والنجم وقرأ باسم ربك، ودخول المساجد إلا عابر سبيل إلا المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله، ووضع شيء فيها، ومس كتاب المصحف وكل كتابة فيها من أساء الله أو أساء أنبيائه أو أثمته عليهم السلام.

ويكره له: الأكل والشرب حتى يتمضمض ويستنشق، والنوم حتى يتوضأ، والخضاب، وحمل المصحف ومسّه إلا الكتابة، وقراءة ما عدا العزائم، والارتكاس في راكد الماء وإن كثر.

ويستحب له: غسل يديه قبل إدخالها الإناء ثلاثاً، والمضمضة والاستنشاق، والغسل بصاع من ماء، والرجل والمرأة معاً يغتسلان بخمسة أمداد، والدعاء عند الغسل، وتثنية غسل العضو وتثليثه.

ويجب عليه: الغسل بإيصال الماء إلى أصول شعره بأقل ما يسمّى به غاسلاً ونية الغسل على ما قد مناه واستصحابها حكماً، والترتيب: الرأس ثم الجانب الأيمن ثم الأيسر،

كتاب الطهارة

فإن ارغس في الماء ارتقاسة أجزأه، وعلى الرجل الاسبراء بالبول فإن لم سأت له فالإجها، ولا يجب ذلك على المرأة، فإن جامعها ثم ألصق نطفه بعد الغسل لم بعده. فإن لم سبراً الرجل عمداً ثم وجد بللاً أعاد الغسل، وإن اسبراً ثم وجد بللاً لم بضرة.

ولا يجب الموالاة وروى محمد بن علي بن محبوب عن علي بن السندي عن حماد بن عيسى عن شعيب عن أبي حنبل قال: سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصب بوبه منياً ولم يعلم أنه احتلم قال: ليغسل ما وجد بوبه ولو سواً. وروى الحسن بن سعيد عن أخيه الحسن عن زرعه عن سباعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يرى في بوبه المنى بعد ما أصبح ولم يكن رأى في منامه أنه قد احتلم، قال: فليغتسل وليغسل ثوبه ويعد صلاته. وروى أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اغتسل أبي من الجنابة فقبل له. قد بقيت لمعة من ظهرك لم يصبها الماء فقال: ما كان عليك لو سكت، ثم مسح تلك اللمة بيده.

وإذا احتلم الرجل والمرأة وأنزلا وجب الغسل وإن لم ينزلا لم يجب، وإذا غسل رأسه ثم أحدث أعاد الغسل، وقبل: ثم وينوضاً، وقيل: من غير وضوء وروى في الجنب ينتهي إلى هدة فيها ماء يخاف أن يصب عنه الماء الذي يغتسل به: يأخذ كفاً أمامه وكفاً عن يمينه وكفاً عن يساره وكفاً عن خلفه ثم يغتسل.

وإمرار اليد على أعضاء الطهارة لا يجب، وإن طال الشعر لم يلزمه غسل ما استرسل منه، فإن كان على رأس المرأة حسوتخين يمنع الوصول وجب إزالته، وإن كان عليه حسو أودهن رقيق لا يمنع لا يجب إزالته، ويجب تحويل السوار والخاتم والدمليج ونسبها لضيقها، وإن كان واسعاً حرّكه.

ولا يجب الغسل والوضوء من المذي مخففاً بالذال المعجمة، ويقال: مذي وأمذي مثل منى وأمنى من المنى مسندداً لأنه يبنى أى يراق وسميت منياً لما يراق فيها من الدماء. ولا وضوء وغسل من الودى بالذال المهملة مخففاً وهو ماء تخين عقيب البول، يقال: ودى لأودى ومنه الودى. فإن جامع خنتى مشكلاً في الدبر وجب الغسل، وفي القبل لا يجب لجواز كونه زائداً من الرجل.

باب: الحيض والاستحاضة والنفاس:

الحيض: دم يجب له نرك الصوم والصلاة، ولقليله حدّ والصفرة والكدر في أيام الحيض حبض وفي أيام الطهر طهر، فإن استبه بدم القرح استلقت على ظهرها رافعة رجلها وأدخل الوسطى فإن خرج من الجانب الأسر فهو حبض ومن الأيمن فمن القرحة، وإن التبس بدم العذرة اسندخل فطنه فإن تطوف به فمن العذرة، وإن انغمست فمن الحبض.

وأقلّ الحيض ثلاثة أيام منوالات وأكثره عشرة، وإن توالى ثلاثة أيام ثم يفرق إلى العشرة فالكلّ حيض، وأقلّ الطهر بين حيضتين عشرة أيام، ولاحدّ لأكثره. ويحرم على الحائض الصوم والصلاة والطواف والاعتكاف ودخول المساجد إلاّ عبارة سبيل إلاّ المسجدين ولا تدع فيها شيئاً ومسّ كتابة القرآن والأسماء المعظمة، ويحرم على الزوج والسيد وطؤها، ويحرم عليها كتابته ونمكينه، فإن فعل مع العلم به وبتحريمه كفر في أول الحيض بدینار أو عشرة دراهم وفي أوسطه بنصفه وفي آخره بربعه. ولا كفارة على الجاهل بحالها أو بالتحريم ويعزرها الإمام مع العلم، فإن كرّر الوطء لم يتكرّر الكفارة، وإن كانت أمته تصدّق بثلاثة أمداد من طعام على ثلاثة مساكين متى كان، ويحرم طلاقها إن كانت مدخولاً بها غير غائب عنها زوجها على وجه.

ولا يصحّ منها وضوء وغسل يرفعان الحدث، وتقضى الصوم دون الصلاة، ويستحبّ لها غسل الجمعة والإحرام والعیدین والوضوء لذكر الله تعالى في مصلاتها زمان صلاتها. ويكره لها الخضاب ومسّ المصحف وحمله وقراءة ما عدا العزائم.

وإذا انقطع الدم اغتسلت كغسل الجنب وتتوضأ قبله أو بعده، وإذا رأت تركت الصلاة والصوم، فإن استمر ثلاثة أيام أو ما زاد عليها إلى العشرة وانقطع فالكلّ حيض، وإن تجاوزها جعلت ما كان منه بصفة الحيض - وهو الأسود الثخين المحتدم - حيضاً إذا استمرّ ثلاثاً وما كان رقيقاً أصفر بارداً استحاضة، فإن لم يتميز تحيضت حيض نساءها فإن اختلفن تحيضت في كلّ شهر سبعة أيام أو ثلاثة.

وإن كانت ذات عادة ذاكرة لوقتها وعددها عملت على العادة تميز أول تمميز وقيل: إن

كتاب الطهارة

فَنِيَزَّ رَجَعَتْ إِلَيْهِ، وَإِنْ نَسِيَتْهُمَا مَعًا وَتَمَيَّزَ لَهَا الدَّمُ عَمِلَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَمَيَّزْ مَحَضَتْ فِي كُلِّ سَهْرٍ سَبْعَةَ أَوَّلَانَةٍ، فَإِنْ ذَكَرْتَ الْوَقْتَ دُونَ الْعَدَدِ مَحَضَتْ فِي الْوَقْتِ أَقْلَ الْحَيْضِ ثُمَّ عَمِلَ الْمَسْحَاضَةَ وَصَامَتْ وَصَلَّتْ وَلَا يَطَّأُهَا الزَّوْجُ وَلَا يَطْلُقُهَا بَاقِي الْعُسْرَةِ وَاعْتَسَلَتْ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ لَجُوزِ انْقِطَاعِ الدَّمِ إِلَيْهَا، وَتَقْضَى الصَّوْمُ عُسْرَةً احْتِيَاظًا فِي زَمَانِ نَعْنِ الطَّهَارَةِ، وَبَطْلُهَا وَيَطَّأُهَا فِيهِ.

وَإِنْ ذَكَرْتَ الْعَدَدَ دُونَ الْوَقْتِ؛

فَإِنْ كَانَ لَهَا طَهَرُ بَيِّقِينَ، مِثْلُ أَنْ تَقُولَ: كَانَ حَيْضِي خَمْسَةَ أَيَّامٍ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَّلِ لَا أَدْرِي مَوْضِعَهَا، فَإِنَّهَا تَعْمَلُ عَمَلَ الْمَسْتَحَاضَةِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ وَتَصُومُ وَتَصَلِّي وَلَا تُطْلُقُ وَلَا تَوَطُّأُ وَتَغْتَسِلُ بَعْدَ مَضَى الْخَمْسَةِ الْأَوَّلَى عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ لَجُوزِ انْقِطَاعِ الدَّمِ فِيهَا وَعِنْدَ مَضَى الْعُسْرِ كَذَلِكَ وَتَعْمَلُ عَمَلَ الْمَسْتَحَاضَةِ بَاقِيَ الشَّهْرِ وَتَطْلُقُ وَتَوَطُّأُ وَتَصُومُ وَتَصَلِّي، فَإِنْ جَاءَ الشَّهْرُ الثَّانِي كَذَلِكَ فَعَلْتَ كَمَا ذَكَرَ وَتَقْضَى صَوْمُ الْخَمْسَةِ فِي زَمَانِ نَعْنِ الطَّهَارَةِ لِأَنَّا نَعْتَبِرُ تَعْيِينَ النِّيَّةِ فِي الصَّوْمِ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا طَهَرُ بَيِّقِينَ، كَمَنْ قَالَتْ: كَانَ حَيْضِي إِحْدَى الْعَشْرَاتِ لَا أَدْرِي أَيَّاهَا فَإِنَّهَا تَعْمَلُ عَمَلَ الْمَسْتَحَاضَةِ طَوْلَ الشَّهْرِ وَتَغْتَسِلُ عِنْدَ انْقِضَاءِ كُلِّ عُسْرِ لَجُوزِ انْقِطَاعِ الدَّمِ فِيهِ وَتَصُومُ وَتَصَلِّي وَلَا تُطْلُقُ وَلَا تَوَطُّأُ وَفِي الشَّهْرِ الثَّانِي مِثْلَهُ، وَتَقْضَى فِيهِ عَشْرِينَ يَوْمًا لِيَحْصَلَ لَهَا مَنَعَةُ عَشْرَةِ بَيِّقِينَ فَتَبْرَأَ ذَمَّتْهَا.

فَإِنْ قَالَتْ: كَانَ حَيْضِي عَشْرَةً وَكُنْتُ أَخْلَطُ إِحْدَى الْعَشْرَاتِ بِالْأُخْرَى يَوْمًا، فَلَهَا يَوْمٌ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ وَيَوْمٌ فِي آخِرِهِ طَهَرُ بَيِّقِينَ.

فَإِنْ قَالَتْ: كُنْتُ أَخْلَطُ يَوْمًا أَوْ أَكْثَرَ، فَتَعَيَّنَ طَهَرُهَا كَذَلِكَ.

فَإِنْ قَالَتْ: كَانَ عَشْرَةٌ لَا أَدْرِي إِحْدَى الْعَشْرَاتِ بِأَنْفَرَادِهَا أَمْ مَخْتَلِطَةً، فَيَلْسُ لَهَا حَيْضٌ وَطَهَرُ بَيِّقِينَ فَإِنْ رَأَتْ فِي الْعَشْرَةِ ثَلَاثَةَ مَتَفَرِّقَةٍ أَوْ سَاعَاتٍ فِيهَا يَتَلَفَّقُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لَفَقَتْ ثَلَاثَةً وَكَانَتْ وَحْدَهَا حَيْضًا عَلَى رَاوِيَةِ يُونُسَ وَعَلَى خِلَافِهَا الْكُلَّ اسْتَحَاضَةً، وَلَوْ رَأَتْ يَوْمَيْنِ وَنِصْفًا وَانْقَطَعَ لَمْ يَكُنْ حَيْضًا لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَمِرَّ ثَلَاثَةً بِإِخْلَافٍ بَيْنَ أَصْحَابِنَا.

وَإِذَا انْقَطَعَ عَنْهَا الدَّمُ لِدُونَ الْعَشْرَةِ اسْتَبْرَأَتْ نَفْسَهَا بِقَطْنَةٍ، فَإِنْ خَرَجَتْ مَلَوْنَةً فَهِيَ

الجامع للشرائع

بحكم الحائض، وإن خرجت بيضاً اغتسلت وجاز للزوج والسيد وطؤها وإن كان لأقل الحيض، وأن تعجل أمرها بغسل الفرج ووضوء الصلاة ثم وطئها، وإذا بلغت العشرة فلا استبراء عليها.

وإذا صامت طاهراً ثم حاضت أفطرت للدم وأمسكت بعد العصر وقضت، وإن دخل وقت الصلاة وخرج وهي حائض فلاقضاء عليها، وإن دخل وقتها ثم حاضت فإن تمكنت من الطهارة والصلاة فلم تفعل قضت الصلاة وإن لم يبلغ ذلك فلاقضاء، وإن كانت حائضاً ثم طهرت في بعض نهار الصوم أمسكت وعليها القضاء.

وتستقر عادة المرأة بتوالي حيضتين أو ثلاث لوقت وعدد سواء فترد المختلف منه إليها.

دم الاستحاضة:

وما رأت من الدم دون ثلاث أيام، أو ثلاثة متفرقة وبعد أكثر أيام الحيض والنفاس وبعد بلوغ ستين سنة في القرشية والنبطية وخمسين سنة في غيرها والزائد على عاداتها - وهي دون عشرة - وتجاوز العشرة - وما رأتها الحامل بعد عشرين يوماً من وقت عاداتها فذلك دم استحاضة.

وإن رأتها الحامل في أيام عاداتها واستمر ثلاثة أيام كان حيضاً، وقيل: إنه استحاضة بكل حال. وإذا كان دم الاستحاضة يسيراً لا يظهر على القطن كان عليها الوضوء لكل صلاة وتصلّى عقيبته بلا فصل، فإن أخرته بطل واستأنفت غيره وتغير القطن والحرق، وإن ظهر عليها فعلها مثل ذلك وغسل واحد لصلاة الغداة، وإن ظهر ورشح على القطن فعلها ذلك مع غسليْن؛ غسل للظهر والعصر تجمع بينهما تؤخر الظهر وتعجل العصر بغير نافلة بينها وغسل للمغرب والعشاء مثل ذلك.

وهي إذا فعلت ذلك بحكم الطاهرات وهي مريضة فلا يقام عليها حد لا يوجب القتل، ويكره لها دخول الكعبة، ويحل للزوج والسيد وطؤها فإن لم تفعله كان للسيد وللزوج جبرها عليه، ومتى صامت ولم تفعل الغسل في حال، قضت الصوم، ومتى صلت ولم تتوضأ أولم

تغتسل وتتوضأ معاً، في حال قضت الصلاة.

دم النفاس:

والنفاس: دم تراه عقيب الولادة لتهايم أو نقصان، ولها حكم الحائض في كلٍّ محرّم ومكروه وأكثر الأيام، ولا حدّ لأقلّها، وإذا ولدت توأمين ورأت الدّم عقيبهما لكلّ واحد منها نفاس، فلورأته خمسة أيّام عقيب الأوّل وعشرة عقيب الثاني لكان كلّ نفاساً. وإذا رأت الدّم عقيب الولادة وانقطع فرجع يوم العاشر فكّله نفاس، وإن لم تره إلا يوم العاشر أو عقيب الولادة ولم يرجع كان ذلك وحده نفاساً، فإن رأته بعد العاشر لم يكن نفاساً لمضى وقته، فإن تطهّرت ثمّ ولدت ولم تردّ ما لم تنتقض طهارتها. وانقطاع دم الاستحاضة ليس بحدث فلو انقطع في الصّلاة أتمّتها، وإن فرغت من الوضوء وانقطع في وقت واحد صلّت به.

باب التيمّم:

التيمّم ظهور المسلم يستباح به الصّلاة ولا يرفع الحدث، وأما يجوز عند عدم الماء أو عدم تمنه أو آله، فإن وجده بتمن وجب سراؤه وإن كرّ تمنه مع القدرة، وإن بيع نسيئة سراه وإن لم يجد تمنه في الحال، وإن وهّب له وجب القبول. أو الخوف من استعماله على نفسه أو ماله، ولا فرق بين أن يكون الخوف من برد أو مرض أو تلف وروى: فيمن اختار الجنابة اغتسل وإن لحقه مرض، وإن خاف التلف تيمّم وصلى ولا إعادة، وإن لم يخبرها تيمّم إذا خاف مرضاً ولم يعد. ومن كان في الجامع يوم الجمعة أو يوم عرفة فأحدث ولم يمكنه الخروج لكثرة الناس تيمّم وصلى وأعاد؛ وروى: فيمن نسي الماء في رحله وتيمّم الإعادة في الوقت وأما في غير ذلك فلا إعادة لأنّه فعل أحد الطّهورين. ويتيمّم في آخر وقت الحاضرة. ويجوز التيمّم لصلاة النافلة وقضاء فريضة على كلّ حال، ويؤدّى بذلك ما شاء من النوافل وفوائت الفرائض والفرض لدخول وقته وتجديده أفضل مع بقاء حكمه. ويتيمّم

الجامع للشرائع

من كان معه قليل ماء يحتاج إليه للشرب ليحفظ به نفسه ومن معه ماء لا يكفي للطهارة ومن تيمم عن غسل ثم أحدث ومعه ماء يكفي للوضوء.

ومن كسر بعض أعضاء طهارته أو أكثرها جاز له أن يتيمم، وإن كان في بعض عضو كسر جاز له المسح على الخرقه أو الجبائر بالماء ويغسل باقيه ويوضئ باقي الأعضاء، ومن أجنب في مسجد الله تعالى أو مسجد رسوله صلى الله عليه وآله تيمم وخرج متيمماً، ولا يجب ذلك في غيرهما.

ويجوز التيمم سفرًا وحضرًا مع الأعذار للمحدث والجنب وغيرهما طويلاً كان السفر أو قصيراً، ويجوز التيمم للنوم من فراشه ولصلاة الجنائز مع وجود الماء، ومن خاف فوت الحاضرة إن تطهر بالماء تيمم.

ويجب على الإنسان طلب الماء في السهل والحزن فإن تيمم من غير طلب مع التمكن فلا تيمم له إلا أن يخاف على نفسه أو متاعه، ويتيمم المجدور والمحترق وذو الجروح والقروح من الجنابة وتببها.

واجبات التيمم:

ويجب فيه: النيّة ومقارنتها مسح الوجه والقصد به استباحة الصلاة بدلاً عن غسل أو وضوء - ووضع يديه على الأرض، ومسح الوجه بهما من قصاص شعر الرأس إلى طرف الأنف الذي يرغم به في الصلاة لا المارن، ومسح ظهر كفّه اليمنى ببطن كفّه اليسرى من الزند إلى أطراف الأصابع، ومسح ظهر اليسرى ببطن اليمنى كذلك. والترتيب: يبدأ بالوجه ثم باليمنى ثم باليسرى.

ما يتيمم به:

والتيمم يكون بالأرض أو ما أطلق عليه اسمها، ولا يجوز بالمعادن والنبات والشجر والرّماد، ويجوز بالحصّ وأرض النّورة، ويبدأ بالتراب فإن لم يجده فبغبار ثوبه أو عرف دابته أو سرجها أولبدها، فإن لم يجده تيمم بالحجر فإن لم يجده فبالوحل، فإن لم يجده مسح بالتلج

كتاب الطهارة

جميع أعضاء الطهارة إن كان عليه وضوء أو جميع جملته إن كان عليه غسل، فإن لم يجده آخر الصلاة حتى يجدد ولا قضاء عليه.

ويكره التيمم بالرمل وأرض السبخ، ويستحب من الرّياة وتفريج أصابعه حين ضرب يديه ونفض يديه من التراب لأننا لا نعتبر تراباً تعلق بالأعضاء، وإذا اجتمع محدث وميت وجنب ومعهم ماء، فإن كان ملكاً لأحدهم لم يقهر عليه، ولو استعمله المحدث والجنب وجمع ثم غسل به الميت جاز إذا لم يكن عليها نجاسة يفسده، وإذا كان عليه وضوء ضرب بيده مرة، وإن كان جنباً أو المرأة حائضاً أو نفساء أو مس الميت ضرب يديه ضربتين ضربته للوجه وضربة لليدين والكيفية واحدة.

ونواقض التيمم نواقض الطهارة بالماء، ويبطل التيمم وجدان الماء والتمكّن من استعماله، ومن كان على ثوبه أو بدنه نجاسة ومعه مايكفيه لإزالتها فقط أزالها به وتيمم، وإن ييمه غيره مع القدرة بطل تيممه، وييمم الميت لتعذر الماء أو لعذر به بصفة تيمم الجنابة، ويستباح بالتيمم ما استبيح بالماء، وإذا وجده توضأ إن كان تيممه عن وضوء واغتسل إن كان عن غسل وإن وجد الماء بعد التحريمة أتمها وإن عدم قبل التحليلة صلى بتيممه ما شاء. وروى إن وجده قبل الركوع تطهر به واستأنفها وإن وجده بعد أتمها.

باب أحكام الأموات:

يشتمل هذا الباب على: الغسل، والتكفين، والصلاة، والدفن، وتتقدّم على ذلك من السنن عيادة مرضى المسلمين وإقلال اللبث عندهم إلا أن يؤثروا ذلك، وأن يدعوله وتمنى البقاء والعافية ويعاد بتحفه يتحف بها ولو بتفاحة أو سفر جلة أو مشموم.

ويدعو العوّاده، ولا بأس أن يصف مرضه، ولا يشكو وهو قوله: بليت بالم بيتل به أحد، وعائد المريض في مخارف الجنة، وإذا طال به المرض ترك وعياله، ولا عيادة في وجع العين، والمرض فيه تكفير السيئات، وحى يوم كفارة سنة، وحى يومين كفارة سنتين وحى ثلاثة أيام كفارة سبعين سنة وحى الطفل كفارة لأبويه.

ومن السنة عند الاحتضار استقبال القبلة بباطن قدميه ملقى على قفاه وتلقينه

الشهادتين وأسماء الأئمة عليهم السلام واحداً واحداً، وكلبات الفرج - لا إله إلا الله الحليم الكريم إلى آخره، ولا يمسك على أعضائه حال النزاع لأن في ذلك راحته، ولا يضرب الحاضر إحدى راحتيه على الأخرى لئلا يحبط أجره، ولا يحضره جنب ولا حائض وروى أن الملائكة تأذى بهما، ولا بأس أن يلبس غسله.

فإن يصعب عليه خروج نفسه نقل إلى مصلاة وفرش تحته ما كان يصلي عليه، ويتلى القرآن عنده وخاصة الصافات وغمض عيناه، وأطبّق فوه، وشُدّ لحياء بعصاية إلى رأسه، ومُدّ يده وساقاه وسُجّي بثوب، وأسرج عنده مصباح إلى الغداة - إن مات ليلاً - وذكر الله عنده ولم يُترك وحده، ولا حديدة على بطنه، ولا ينبغي أن ينتظر به النهار أو الليل بل يُعجل إلا المصعوق، والمسكت والمدخن عليه والمهدوم والمبطون حتى يبين أمرهم، فإن لم يبين فإلى ثلاثة أيام ثم يجهزون.

وإذا بلغ السقط أربعة أشهر غُسل وكُفّن وحُطّ ودونها يدفن بدنه، وإن مات الولد في بطنها وماتت وهي ذمية وأبوه مسلم دفنت مع المسلمين ظهرها إلى القبلة، وإن مات هو دونها أدخلت امرأة أو رجل يده فأخرجه، فإن ماتت دونه شقّ بطنها من يسارها وأخرج وخيط الفتق.

والمقتول بين يدي إمام عدل أو نائبه في نصرته والحرب قائمة لا يغسل ودمه طهوره وثيابه كفنه فإن جرد كُفّن ويصلى عليه، فإن ارتث أى حمل وبه رمق ومات بعد الحرب فكغيره من القتلى، وكلّ قتيل مسلم ظالماً كان أو مظلوماً يُغسل ويُكفّن ويصلى عليه، وإن وجدت عظامه بلا لحم فكذلك، وإن قطع بنصفين فعل بما فيه القلب كذلك، وإن وجد لحم ذوعظم بغير قلب فكذلك إلا في الصلاة، وإن وجد لحم بلا عظم دفن فقط. ومن وجب عليه القتل حداً أو قوداً أمر بالغسل والتكفين ثم قتل أو رجم وصلى عليه، ولا يجوز ترك المصلوب أكثر من ثلاثة أيام ثم ينزل ويوارى.

وإذا خيف من تغسيل الميت بقطع أعضائه صبّ عليه الماء، فإن خيف أيضاً يُمّ بالتراب بصفة تيمّم الجنب العاجز بالزمانة، وإن كان صبيّاً له ثلاث سنين جاز للنساء تغسيله مجرداً وإن كان الأكثر فثيابه، وإن كانت صبيةً لثلاث سنين غسلها الرجال الأجانب

كتاب الطهارة

بنوبها ولاكثر من ذلك ندفن بلا غسل، وإن مات المسلم بين رجال ونساء مسلمين أو رجال فقط غسله أولى الرجال به في الإرت، وإن مات بين نساء مسلمات وفيهن زوجته أو ذات محرمة كأمه وأخته غسلته بنوبه، وإن لم يكن فيهن من ذكرنا وكان عنده رجال ذمّون أمر النساء الذمى بالغسل وغسل المسلم وإن لم يكونوا دفن بلا غسل.

وإن ماتت المسلمة بين نساء مسلمات أو رجال ونساء مسلمين غسلتها المسلمة، وإن ماتت بين رجال مسلمين فيهم زوج أو ذو محرم لها غسلها بنوبها، وإن لم يكن فيهم ذلك دفن بلا غسل، وروى: أنهم يغسلون منها ما ليس بعوره بطن كفيها ثم وجهها ثم ظهر كفها، وإن ماتت بين رجال مسلمين ونسوة ذميات أمر الرجال النسوة بالغسل وتغسل المسلمة. ويجوز للزوجين أن ينظر كل منهما إلى الآخر بعد الموب سوى العورة، وإنما يجب تغسيل المسلم وأطفالهم ومجانبتهم.

والغسل ستمل على: الواجب والتدب والمكروه والمحذور.

فالواجب تنجية الميت، وغسله ثلاثة أغسال على صفة غسل الجنابة بلا وضوء، وقيل: الواجب واحد. وغسل الخارج من نجاسة منه في أثناء الغسل، ونم وكذا قبل التكفين ولا يعاد، ونجريدته من ثيابه إلا عورته إلا لعذر.

ويكره: الغسل تحت السماء مع القدرة، وإسخان الماء له إلا لبرد يخاف منه الغاسل، وغمر بطنه في الثالثة وغمر بطن الحبل، وركوبه في حال الغسل وبين رجله، وإدخال الماء مسامعه ومنخريه، وإدخال ماء الغسل في الكنيف.

ويحرم: قص شعره، وتخليل ظفره، وتسريح رأسه ولحيته، وحلق شعره وكشف عورته، وإقعاده ونفضه، وختانه، ويستحب أن يجعل في كفته ماسقط من شعره وظفره.

ويستحب: توجيهه إلى القبلة حال غسله كحالة الاحتضار، وإضافة قليل سدر إلى الماء الأول، ونصف مثقال من كافور إلى الثاني، وتنجيتها بالحرض والسدر، ولف خرقة على يد الغاسل إلى الزند وطرحها إذا غسله، ويوضئه من غير مضمضة واستنشاق، وتلين أصابعه إن أمكن والرفق به، وغسل رأسه بسدر قد ضربه بالماء في إناء نظيف حتى رغا وأشنان، وغسل شق الرأس الأيمن من لحيته ووجهه ثم شقه الأيسر في كل غسلة، وغسل

الجامع للشرائع

موضع التَّجْوِ نَلَاءً، وتُنِيَّةُ غَسْلِ الْأَعْضَاءِ وَنَلِيْنَهَا، وَتُنِيَّةُ الْأَغْسَالِ وَنَلِيْنَهَا عَلَى قَوْلٍ، وَإِكْثَارُ الْمَاءِ عِنْدَ حَقْوِيهِ وَوَرَكِبِهِ وَتَحْتَ أَبْطَلِهِ.

وَالذَّكْرُ وَالِاسْتِغْفَارُ عِنْدَ الْغَسْلِ وَأَنْ يَفِفَ عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ، وَأَنْ يَغْسَلَ وَاحِدَ وَيَصُبُّ عَلَيْهِ آخَرَ، وَيَغْسِلُ الْغَاسِلُ يَدِيهِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ كُلَّمَا فَرَّغَ مِنْ غَسَلَةٍ، وَفَتَقَ جِيبَ ثَوْبِ الْمَيِّتِ وَنَزَعَهُ مِنْ أَسْفَلٍ وَإِكْثَارُ الْمَاءِ لِلْغَسْلِ، وَرَوَى: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَغْسَلَهُ بِسَبْعِ قَرَبٍ مِنْ بَثْرَغَسٍ، وَغَسَلَ الْأَوَانِي عِنْدَ الْفَرَاغِ مِنْ كُلِّ غَسَلَةٍ، وَتَجْفِيفَ الْمَيِّتِ بِنُوبٍ بَعْدَ غَسَلِهِ، وَيَغْسِلُ الْغَاسِلُ ثَمَّ يَكْفِنُ مَا لَمْ يَخْفُفْ حَادِنًا بِهِ فَيَتَوَضَّأُ ثَمَّ يَكْفِنُهُ، وَيَفْرَضُ بَعْدَ التَّكْفِينِ مَا أَصَابَ كَفَنَهُ مِنَ الْخَارِجِ مِنْهُ بِالْمَقْرَاضِ، وَإِدْخَالَ مَاءِ الْغَسْلِ فِي حَفْرَةٍ جَدِيدَةٍ وَيَجُوزُ إِدْخَالُهُ فِي الْبَالُوَةِ.

وَيُبْطَلُ حُكْمُ الْجَنَابَةِ وَالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ بِالمَوْتِ، وَرَوَى أَبُو بَصِيرٍ عَنْ أَحَدِهِمَا فِي الْجَنْبِ إِذَا مَاتَ قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا غَسَلَةٌ وَاحِدَةٌ. وَرَوَى عَمَّارُ السَّابَاطِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ سَنَلُ عَنْ الْمَرْأَةِ إِذَا مَاتَتْ فِي نَفَاسِهَا كَيْفَ تَغْسَلُ؟ قَالَ: مِثْلُ غَسْلِ الطَّاهِرِ وَكَذَلِكَ الْخَائِضُ وَكَذَلِكَ الْجَنْبُ إِنَّمَا يَغْسَلُ غَسْلًا وَاحِدًا فَقَطْ. وَرَوَى عِيصُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ وَهُوَ جَنْبٌ غَسَّلَ غَسْلًا وَاحِدًا ثَمَّ اغْتَسَلَ بَعْدَ ذَلِكَ.

فِي التَّكْفِينِ:

وَالوَاجِبُ مِنَ الْكَفَنِ ثَلَاثَةُ أَثْوَابٍ: مِثْرٌ وَقِيمَصٌ وَإِزَارٌ. وَقِيلَ: وَاحِدٌ يُلَفُّ بِهِ جَسَدُ الْمَيِّتِ وَالسَّنَّةُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا بَرْدٌ أَحْمَرٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ مَحْضِ الْإِبْرِسِمِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِزْجًا بِهِ وَلَا يَجْعَلُ لَهُ كَمَّ ابْتِدَاءً وَلَا زَرْ، وَيَجُوزُ تَكْفِينُهُ فِي الْقَمِيصِ وَلَا يَقْطَعُ كَمَّهُ وَيَقْطَعُ زَرَّهُ، وَيَسْتَحَبُّ التَّكْفِينُ فِي الْقَطَنِ الْأَبْيَضِ، وَيَجُوزُ فِي الْكَتَّانِ وَمَا جَازَتْ الصَّلَاةُ فِيهِ. وَأَفْضَلُ الْحَنُوطِ ثَلَاثَةُ عَشَرَ دِرْهَمًا وَثَلَاثُ دِرْهَمٍ، وَالْقَصْدُ أَرْبَعُ مِثَاقِيلَ، وَأَقْلَهُ دِرْهَمٌ وَيَجُوزُ دُونُهُ وَلَا يَحْنُطُ بِالمَسْكِ.

وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يُضَافَ إِلَى الثَّلَاثَةِ خَرْقَةٌ لَشَدِّ الْفَخْذَيْنِ طَوْلُهَا ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ وَنِصْفٌ فِي عَرْضِ شِبْرِ إِلَى شِبْرِ وَنِصْفٍ، وَشَدُّ الْحَقْوَيْنِ وَالْوَرَكَيْنِ إِلَى الْفَخْذَيْنِ، وَإِخْرَاجُ رَأْسِهَا مِنْ تَحْتَ

كتاب الطهارة

رجله إلى جانب الأيمن وغمره في الموضع الذي لَفَّ فيه الخرقه، وحبره بمنبّه غير مطرّزه بذهب أو إبريسم، وعمامة ليست من الكفن يضع وسطها على رأسه ويثبتها بالدوير ويضع طرفها على صدره بعد تحنيكه بها وتزاد المرأة على ذلك خرقه لشدّ يديها إلى صدرها ويسدّ ظهرها، وإزاراً ومقنعة ليست من الكفن، وكون الإزار عريضاً يبلغ من الصدر إلى الساقين يؤزّرها به.

وسحق الكافور باليد ووضعه على مساجده السبعة وردّ القميص عليه بعده، وأن يجعل معه جريدتين خضريّين من النخل والافمن الخلاف والافمن السدر والافمن كان من رطب النّسج قدرهما عظم الذراع، ولا يجوز اليابس يضع إحداها مع جانبه الأيمن يلصقها بجملده من ترقوته إلى حيث بلغت، والأخرى مع الأيسر كذلك ما بين القميص والإزار، وروى: أن إحداها يترك من الركبتين نصفاً إلى الساق ونصفاً إلى الفخذ والأخرى تحت أبطه الأيمن.

وقطع الكفن بغير حديد، وخياطة الكفن بغزله، ولا يبل الخيط بالرّيق ولا يقرب ببخور، وإن لم يوجد حبرة أقام مقامها لفافة أخرى وأن يكتب على الجريدتين والحبرة والأكفان والعمامة الشّهادتان وأساء الأئمة عليهم السلام بالتربة أو بالإصبع إن لم توجد، وأن يؤخذ قدر رطل من قطن ليحشى به ما يخاف خروج شيء منه ويكرر للمرأة منه. ويحشى الدبر وقُبُل المرأة به بعد ذرّ «ذريّة» على القطن وفرش الحبرة على موضع طاهر وذريّة عليها ثمّ الإزار كذلك ثمّ القميص، وعقد الكفن ثمّ إلى رأسه ورجليه، والمحرم إدامات فعل به كما يفعل بالحلال إلّا الكافور، والزيادة على واجب الكفن وتدبه بدعة. ويكره الكتابة بالسّواد على الكفن، والتّكفين في المصبوغ والأسود، وجعل القطن في فيه إلّا الخوف شيء منه، وجعل الكافور في فيه وسمعه وبصره، وتعميمه بلا حنك.

وإذا فرغ من ذلك حمل إلى قبره، والواجب دفنه مستقبل القبلة، والسنة أن يكون رجلاه شريقيّة، رأسه غريباً على جانبه الأيمن، ويستحبّ إعلام أهل دينه ليصلوا عليه، وأن يمشوا خلفه أو من جانبيه اختياراً، وأن يربّعه بالابتداء بالأيمن من مقدّم سريره دور الرّبي حتّى يرجع إلى المقدّم من جانب الأيسر، والدعاء عند نظرها بالمأثور ووضع جنازة الرّجل

الجامع للشرائع

عند رجلى القبر والمرأة قدام القبر مما يلي القبلة، وحمله إلى قبره في ثلاث دفعات وليكن النازل الولي أو من يأمره حافياً من وراء الرجلين وخروجه كذلك وتراً أو شفعاً حاسر الرأس محلول الإزار يسله سلاً داعياً عند رؤية القبر.

ويؤخذ الرجل من قبل رأسه من قبل رجلى القبر والمرأة عرضاً والأحق بها الزوج، فإن تعذر فذو المحرم فإن تعذر فامرأة صالحة، فإن تعذرت فأجنبى صالح، يأخذ شخص من قبل كتفها وأخريدخل يده تحت حقوبها.

ويحل عقد الكفن ويضع خده على التراب يكشف وجهه ويجعل التربة معه، ويلحده قدماً يجلس فيه الرجل متمكناً، والقبر قدرقامة أو إلى الترقوة، وليحمل إلى بعض المشاهد، ويلقن عند وضعه في اللحد ويحركه ويدعوله عند تشريح اللحد باللبن، وإن كان القبر ندياً فلا بأس بفرشه بساج أو صفاة، ويهيل عليه التراب الحاضرون بظهور أكفهم بعد قبض التراب بالأصابع إلا ذا الرحم، وكذلك لا ينزل إلى القبر إلا الولد فإنه يدخل والده بترابه، ولا ينزله جنب ولا حائض، ويسوى القبر ويربع ولا يستنم ويحصب وينضح بالماء في أربعة جوانبه يبدأ بالرأس، والفضل على وسطه، ويضع اليد عليه حتى تؤثر فيه، ويلقنه الولي أو غيره جاهراً بعد انصراف الناس عنه مستقبلاً وجهه فإن خاف لقنه سراً.

ويجوز التعزية قبل الدفن وبعده، ولا يجوز لطم الخد وجز الشعر ونتفه، ولا بأس بشق الثوب في موت الوالد والأخ، ولا يحل في موت الزوجة والولد.

ويكره النياحة ووضع الرداء في مصيبة غيره ونزول القبر بالخفين، ونقل الميت إلى بلد آخر إلا إلى مشهد شريف، وتعزية الشاية لغير المحرم.

ويحرم نبشه بعد الدفن، وروى: رخصة في جواز نقله إلى بعض المشاهد سمعت مذاكرة. وإذا مات ميت بعرفات فالأفضل حمله إلى الحرم ودفنه، وينبغي وضع الخداء والرداء لدى المصيبة، ومن السنة عمل الطعام إليه لاشتغاله بمصابه، ولا ينبغي الجلوس للمسيح حتى يوضع الميت في لحده ثم لا بأس به، ولا بأس أن يغشى قبر الرجل والمرأة بالثوب، ونهى النبي عليه السلام عن القعود على القبر والصلاة عليه والبناء عليه، ولا يركب المشيع فإذا رجع فلا بأس، وإذا وضع يده على قبر المؤمن فليقم مستظهره

مستقبل القبلة، وإذا دُعِيَ إلى وليمة وجنازة أجاب الجنازة.
ويستحب إعداد الكفن وتجويده ويؤجر كلما نظر إليه، ومن الأمانة ألا يخبر الغاسل بما رأى، ومن كفن ميتاً فكأنما كساه إلى يوم القيامة، ومن قبره فكأنما بواه بيتاً موافقاً له.
ويكره تغسيل المخالف، فإن اضطر غسّله غسله ولم يعر به جريدة، ويكره الضحك بين القبور، وليس من السنة القيام عند مرور الجنازة، ولا بأس بتكفين الميت وتجهيزه وتحنيطه من الزكاة، فإن حرمة بدن المؤمن ميتاً كحرمة حياً، فإن أتاه شخص بكفن آخر وعليه دين لم يقض به دينه، وأصلح به ورثته شأنهم، ولا يدفن ميتان في قبر إلا لضرورة، ولا يحمل ميتان على جنازة واحد.

وأما الصلاة عليه فستذكر في باب الصلاة إن شاء الله.

قَوْلُ عَبْدِ الْاَكْبَرِ

فِي مَسَائِلِ الْحَسَالِ وَالْحَمَلِ

للشيخ جمال الدين أبي منصور الحسن بن سديد الدين يوسف بن زبر الدين
علي بن محمد بن مطهر الحلبي المشتهر بالعلامة الحلبي والعلامة على الإطلاق

٦٤٧ - ٧٢٦ هـ

كتاب الطهارة

وفيه مقاصد:

الأول في المقدمات: وفيه فصول:

الأول في أنواعها:

الطهارة: غسل بالماء أو مسح بالتراب متعلق بالبدن على وجه له صلاحية التأثير في العبادة وهي: وضوء وغسل وتيمم، وكل واحد منها إما واجب أو ندب فالوضوء يجب للواجب من الصلاة والطواف ومس كتابة القرآن، ويستحب للصلاة والطواف المندوبين ودخول المساجد وقراءة القرآن وحمل المصحف والنوم وصلاة الجنائز والسعي في الحاجة وزيارة المقابر ونوم الجنب وجماع المحتلم وذكر الحائض والكون على طهارة والتجديد.

والغسل يجب لما وجب له الوضوء ولدخول المساجد وقراءة العزائم إن وجبا ولصوم الجنب مع تضيق الليل إلا لفعله ولصوم المستحاضة مع غمس القطن، ويستحب للجمعة من طلوع الفجر إلى الزوال، ويقضى لوفات إلى آخر السبت وكلما قرب من الزوال كان أفضل، وخائف الإعواز يقدمه يوم الخميس فلو وجد فيه أعاده، وأول ليلة من رمضان ونصفه وسبع عشرة وتسع عشرة وإحدى وعشرين وثلاث وعشرين وليلة الفطر ويومى العيدين ويلتقى نصف رجب ونصف شعبان ويوم المبعث والغدير والمباهلة وعرفة ونبروز الفرس وغسل الإحرام والطواف وزيارة النبي والأئمة عليهم السلام وتارك صلاة

قواعد الاحكام

الكسوف عمداً مع استيعاب الاحتراق والمولود وللّسعى إلى رؤية المصلوب بعد ثلاثة أيام والتوبة عن فسق أو كفر وصلاة الحاجة والاستخارة ودخول الحرم ومكة والمسجد الحرام والكعبة والمدينة ومسجد النّبي عليه السّلام، ولاتداخل وإن انضم إليها واجب ولا يشترط فيها الطّهارة من الحدثين ويقدم ما للفعل والمكان وما للزمان فيه. والتيمّم يجب للصّلاة والطّواف الواجبين والخروج الجنب من المسجدين. والمندوب ما عداه وقد تجب الثلاثة باليمين والنذر والعهد.

الفصل الثّاني: في أسبابها:

يجب الوضوء لخروج البول والغائط والريح من المعتاد وغيره مع اعتياده، والنّوم المبطل للحاستين مطلقاً، وما أزال العقل، والاستحاضة القليلة، والمستصحب للنّواقض كالذود الملطّخ ناقض أمّا غيره فلا، ولا يجب بغيرها كالمدى والقىء وغيرهما. ويجب الغسل بالجنابة والحيض والاستحاضة مع غمس القطنه والنّفاس ومسّ الميت من النّاس بعد برده قبل الغسل أو ذات عظم منه وإن أبينت من حيّ، وغسل الأموات ولا يجب بغيرها، ويكفى غسل الجنابة عن غيره منها لو جامعته دون العكس فإن انضمّ الوضوء فأشكال، ونية الاستباحة أقوى إشكالاً. ويجب التيمّم بجميع أسباب الوضوء والغسل وكلّ أسباب الغسل أسباب الوضوء إلّا الجنابة فإنّ غُسلها كافٍ عنه وغسل الأموات كافٍ عن فرضه.

الفصل الثّالث: في آداب الخلوة وكيفية الاستنجاء:

يجب في البول غسله بالماء خاصّة أقلّه مثلاه، وفي الغائط المتعدّي كذلك حتّى يزول العين والأثر ولا عبرة بالرائحة، وغير المتعدّي تجزئ ثلاثة أحجار وشبهها من خرق وخشب وجلد مزيلة للعين والماء أفضل كما أنّ الجمع في المتعدّي أفضل، ويجزئ ذوا الجهات الثّلاث والتّوزيع على أجزاء المحلّ، وإن لم ينقّ بالثلاثة وجب الرّائد، ويستحبّ الوتر ولو نقى بدونها وجب الإكمال، ولا يجزئ المستعمل ولا التّجسس ولا ما يزلق عن النّجاسة،

كتاب الطهارة

ويحرم بالربوب والعظم وذى الحرمه كالمطعموم ورببه الحسن عليه السلام ويجزىء.
ويجب على المتخلى ستر العوره، ويحرم استقبال القبلة واستدبارها مطلقا، وينحرف في
المبنى عليهما، ويستحب ستر البدن وتغطيه الرأس والتسميه وتقديم اليسرى دحولا
واليمنى خروجاً والدعاء عندهما وعند الاستنجاء والفراغ منه، والاستبراء في البول
للرجل بأن يمسح من المفعدة إلى أصل الفغضب ثلاثاً ومنه إلى رأسه ثلاثاً وينثره ثلاثاً، فإن
وجد بللاً بعده مستبهاً لم يلتفت، ولو لم يستبرأ أعاد الطهارة، ولو وجد بعد الصلاه
أعاد الطهارة خاصه وغسل الموضع ومسح بطنه عند الفراغ.

ويكره استقبال الشمس والقمر بفرجه في الحدين، واستقبال الريح بالبول في
الصلبه وقائماً ومطمحاً، وفي الماء جارياً وراكداً، والحدب في السوارع والمسارح ومواضع
اللعن وتحت المنمرة وفي النزال وجحرة الحيوان والأفنية ومواضع التأذى والسواك عليه،
والأكل والشرب والكلام إلا بالذكر أو حكاية الأذان أو قراءة آية الكرسي أو طلب الحاجة
المضرّ فورها، وطول الجلوس والاستنجاء باليمين واليسار وفيها خاتم عليه اسم الله تعالى
أو أنبيائه أو الأئمة عليهم السلام أو قصه من حجر زمزم فإن كان حوله.

فروع:

- أ: لو توضأ قبل الاستنجاء صح وضوءه، وعندى أن التيمم إن كان لعذر لا يمكن
زواله كذلك. ولو صلى والحال هذه أعاد الصلاه خاصة.
ب: لو خرج أحد الحدين اختص مخرجه بالاستنجاء.
ج: الأقرب جواز الاستنجاء في الخارج من غير المعتاد إذا صار معتاداً.
د: لو استجمر بالنجس بغير غائط وجب الماء وبه تكفى الثلاثة غيره.

المقصد الثاني: في المياه: وفصوله خمسة:

أ: في المطلق والمراد به ما يستحق إطلاق اسم الماء عليه من غير قيد ويمتنع سلبه عنه وهو
المطهر من الحدث والخبث خاصة مادام على أصل الحلقة، فإن خرج عنها بمازجة طاهر فهو

قواعد الاحكام

على حكمه وإن تغير أحد أوصافه مالم يفتر صدق اسم الماء عليه إلى قيد فيصير مضافاً، وإن خرج بمازجة النجاسة فأقسامه ثلاثة:

الأول: الجارى وإنما ينجس بتغير أحد أوصافه الثلاثة أعنى اللون والطعم والرائحة التى هى مدار الطهورية وزوالها لا مطلق الصفات كالحرارة بالنجاسة إذا كان كراً فصاعداً ولو تغير بعضه نجس دون ما قبله وبعده وماء المطر حال تقاطره كالجارى، فإن لاقته نجاسة بعد انقطاع تقاطره فكالواقف وماء الحمام كالجارى إن كانت له مادة هى كراً فصاعداً وإلا فكالواقف.

فروع:

أ: لو وافقت النجاسة الجارى فى الصفات فالوجه عندى الحكم بنجاسته إن كان تغير بمثلها على تقدير المخالفة وإلا فلا.

ب: لو اتصل الواقف القليل بالجارى لم ينجس بالملاقاة ولو تغير بعضه بها اختص المتغير بالتنجس .

ج: الجريات المارة على النجاسة الواقعة طاهرة وإن قلت عن الكر مع التواصل الثانى: الواقف غير البثر إن كان كراً فصاعداً مائناً على إشكال هو إلف ومائناً رطل بالعراقي أو ثلاثة أشبار ونصف طولاً فى عرض فى عمق لا ينجس بملاقاة النجاسة بل بتغيره فى أحد أوصافه، وإن نقص عنه نجس بالملاقاة لها وإن بقيت أحد أوصافه سواء قلت النجاسة كرؤوس الإبر من الدم أو كثرت. وسواء كان ماء غدير أو أنية أو حوض أو غيرها، والحوالة فى الأشبار على المعتاد والتقدير تحقيق لا تقريب.

فروع:

أ: لو تغير بعض الزائد على الكروان كان الباقي كراً فصاعداً اختص المتغير بالتنجيس وإلا عم الجميع.

كتاب الطهارة

ب: لو اغترف ماء من الكر المتصل بالنجاسة المتميزة كان المأخوذ طاهراً والباقي نجساً، ولو لم يتميز كان الباقي طاهراً أيضاً.

ج: لو وجد نجاسة في الكر وسك في وقوعها قبل بلوغ الكربة أو بعدها فهو طاهر، ولو سك في بلوغ الكربة فهو نجس.

الثالث: ماء البئر إن غيّرت النجاسة أحد أوصافه نجس إجماعاً وإن لاقته من غير تغيير فقولان أقربهما البقاء على الطهارة.

الفصل الثاني: في المضاف والأسار:

المضاف: هو ما لا يصدق إطلاق اسم الماء عليه ويمكن سلبه عنه؛ كالمعتصر من الأجسام والممتزج بها مزجاً يخرج عن الإطلاق، وهو طاهر غير مطهر لأن الحدب ولا من الخبث، فإن وقعت فيه نجاسة فهو نجس قليلاً كان أو كثيراً، فإن مزج طاهره بالمطلق فإن بقي الإطلاق فهو مطلق وإلا فمضاف، و سور كل حيوان طاهر، و سور النجس و هو الكلب والخنزير والكافر نجس، و يكره سور الجلال و آكل الجيف مع طهارة الفم والحائض المتهمة والدجاج والبغال والحمير والفأرة والحية وولد الزنا.

فروع:

لو نجس المضاف ثم امتزج بالمطلق الكثير فغير أحد أوصافه فالمطلق على طهارته، فإن سلبه الإطلاق خرج عن كونه مطهراً لا طاهراً.

ب: لو لم يكفه المطلق للطهارة فتتم بالمضاف الطاهر وبقي الاسم صحّ الوضوء به، و الأقرب وجوب التتميم.

ج: لو تغير المطلق بطول لبثه لم يخرج عن الطهورية ما لم يسلبه التغير الإطلاق.

الفصل الثالث: في المستعمل:

أما ماء الوضوء فإنه طاهر مطهر وكذا فضلته وفضلة الغسل، وأما ماء الغسل من

الحدث الأكبر فإنه طاهر إجماعاً ومطهر على الأصح.
والمستعمل في غسل النجاسة نجس وإن لم يتغير بالنجاسة عداماء الاستنجاء فإنه طاهر مطهر مالم يتغير بالنجاسة أو يقع على نجاسة خارجة، والمستعمل في الأغسال المندوبة مطهر إجماعاً، وتكره الطهارة بالمسّس في الآنية وتغسيل الميت بالمسخن بالنار إلا مع الحاجة، وغسالة الحام لا يجوز استعمالها إلا مع العلم بخلوها من النجاسة، والمتخلف في التوب بعد عصره طاهر فإن انفصل فهو نجس.

الفصل الرابع: في تطهير المياه النجسة:

أما القليل إنما يطهر بإلقاء كردفة عليه لا بإتمامه كراً على الأصح. ولا بالنبع من تحته، وأما الكثير فإنه يطهر بذلك إن زال التغير وإلا وجب إلقاء كراً آخر، فإن زال وإلا فآخر وهكذا، ولا يطهر بزوال التغير من نفسه أو بتصفيق الرياح أو بوقوع أجسام طاهرة فيه غير الماء فيكفي الكر وإن لم يزل التغير به لو كان، ولو تغير بعضه وكان الباقي كراً طهر بزوال التغير بتموجه.

والجاري يطهر بتكاثر الماء وتدافعه حتى يزول التغير، والمضاف بإلقاء كردفة وإن بقي التغير مالم يسلبه الإطلاق فيخرج عن الطهورية أو يكن التغير بالنجاسة فيخرج عن الطهارة، وماء البثر بالنزح حتى يزول التغير، وأوجب القائلون بنجاستها بالملاقاة نزح الجميع لوقوع المسكر أو الفقاع أو المني أو دم الحيض أو الاستحاضة أو النفاس أو موت بعير، فإن تعذر تراوح عليها أربعة رجال يوماً كل اثنين دفعة.

ونزح كرموت الذابة أو الحمار أو البقرة، وسبعين دلواً لموت الإنسان، وخمسين للعدرة الرطبة والدم الكثير كذبح الشاة غير الدماء الثلاثة، وأربعين لموت الثعلب أو الأرنب أو الخنزير أو السنور أو الكلب أو لبول الرجل، وثلاثين لماء المطر المخالط للبول والعدرة وخرؤ الكلاب، وعشرة للعدرة اليابسة والدم القليل كذبح الطير والرّاعف القليل، وسبع لموت الطير كالحمامة والنعام وما بينهما وللأفارة مع التفسخ أو الانتفاخ ولبول الصبي وغتسال الجنب ولخروج الكلب منها حياً، وخمس لذرق جلال الدجاج، وثلاث للأفارة

كتاب الطهارة

والحيّة ويستحبّ للعقرب والوزغة، ودلو للعصفور وشبهه وبول الرضيع قبل اغتذائه بالطعام.

فروع:

- أ: أوجب بعض هؤلاء نزح الجميع فيها لم يرد فيه نصّ وبعضهم أربعين.
- ب: جزء الحيوان وكلّه سواء وكذا صغبره وكبيره وذكره وأنثاه ولا فرق في الإنسان بين المسلم والكافر.
- ج: الحوالة في الدلو على المعتاد فلو اتخذ آلة تسع العدد فالأقرب الاكتفاء.
- د: لو تغيرت البئر بالجيفة حكم بالنجاسة من حين الوجدان.
- هـ: لا يجب النية في النزح فيجوز أن يتولاه الصبي والكافر مع عدم المباشرة.
- و: لو تكررت النجاسة تداخل النزح مع الاختلاف و عدمه.
- ز: إنّما يجرئ العدد بعد إخراج النجاسة أو استحالتها.
- ح: لو غار الماء سفل النزح فإن عاد كان طاهراً ولو اتصلت بالنهر الجاري طهرت، ولو زال تغيرها بغير النزح والاتصال فالأقرب نزح الجميع وإن زال ببعضه لو كان على إشكال.

الفصل الخامس: في الأحكام:

* يحرم استعمال الماء النجس في الطهارة وإزالة النجاسة مطلقاً، وفي الأكل والشرب اختياراً، فإن تطهر به لم يرتفع حدثه، ولو صلى أعادهما مطلقاً، أما لو غسل ثوبه به فإنه يعيد الصلاة إن سبقه العلم مطلقاً وإلا ففى الوقت خاصّة، وحكم المستبى بالنجس حكمه، ولا يجوز له التحرّى وإن انقلب أحدهما بل يتيمّم مع فقد غيرهما، ولا تجب الإراقة بل قد يجرم عند خوف العطش، ولو استبى المطلق بالمضاف تطهر بكل واحد منها طهارة، ومع انقلاب أحدهما فالوجه الوضوء والتيمّم، وكذا يصلى في الباقي من التوبين وعارياً مع احتمال الثاني خاصّة.

ولو اشتبه بالمغصوب وجب اجتنابها فإن تطهر بها فالوجه البطلان، ولو غسل ثوبه أو بدنه من النجاسة به أو بالمشتبه به طهر، وهل يقوم ظن النجاسة مقام العلم؟ فيه نظر أقرب ذلك إن استند إلى سبب وإفلا، ولو شهد عدل بنجاسة الماء لم يجب القبول وإن استند إلى السبب ويجب قبول العدلين، فإن عارضهما مثلها فالوجه إلحاقه بالمشتبه، ولو أخبر الفاسق بنجاسة مائه أو طهارته قبل، ولو علم بالنجاسة بعد الطهارة وشك في سبقها عليها فالأصل الصحة، ولو علم سبقها وشك في بلوغ الكربة أعاد، ولو شك في نجاسة الواقع بنى على الطهارة وينجس القليل بموت ذى النفس السائلة فيه دون غيره وإن كان من حيوان الماء كالتمساح، ولو اشتبه استناد موت الصيد في القليل إلى الجرح أو الماء احتمل العمل بالأصلين، والوجه المنع.

ويستحب التباعد بين البئر والبالوعة بقدر خمس أذرع مع صلاية الأرض أو فوقية البئر وإلا فسبح، ولا يحكم بنجاسة البئر مع التقارب ما لم يعلم وصول ماء البالوعة إليهما مع التغير عندنا ومطلقاً عند آخرين.

ويكره التداوى بالمياه الحارة من الجبال التي يشم منها رائحة الكبريت، ومامات فيه الوزغة والعقرب أو خرجتا منه، ولا يطهر العجين بالنجس بخبره بل باستحاله رماداً وروى يبعه على مستحل الميتة أودفته.

المقصد الثالث: في النجاسات: وفيه فصلان:

الأول:

في أنواعها وهي عشرة: البول والغائط من كل حيوان ذى نفس سائلة غير مأكول، وإن كان التحريم عارضاً كالجلال، والمني من كل حيوان ذى نفس سائلة وإن كان مأكولاً، والدم من ذى النفس السائلة مطلقاً، والميتة منه، والكلب، والخنزير وأجزاؤهما وإن لم تحلها الحياة كالعظم، والمسكرات، ويلحق بها العصير إذا غلى واشتد، والفقاع، والكافر سواء كان أصلياً أو مرتداً وسواء انتمى إلى الإسلام كالخوارج والغلاة أولاً، ويلحق بالميتة ما قطع من ذى النفس السائلة حياً وميتاً.

كتاب الطهارة

ولا ينجس من الميتة ما لا تحلّ الحياة، كالعظم والشعر إلا ما كان نجس العين كالكلب والخنزير والكافر، والدم المتخلف في اللحم ممّلا يقذفه المذبح طاهر، وكذا ما لا نفس له سائلة كالسّمك وشبهه، وكذا مَنِيَّةُ، والأقرب طهارة المسوخ ومن عدا الخوارج والغلاة والنواصب والمجسّمة من المسلمين، والفأرة والوزغة والتعلب والأرنب وعرق الجنب من الحرام والإبل الجلّالة.

والمتولّد من الكلب والنّساء يتبع الاسم، وكلب الماء طاهر، ويكره ذرق الدّجاج وبول البغال والحمير والدّوابّ وأروانها.

فروع:

أ: الخمر المستحيل في بواطن حبّات العنب نجس.

ب: الدّود المتولّد من الميتة أو من العذرة طاهر.

ج: الآدمي ينجس بالموت، والعلاقة نجسة وإن كانت في البيضة

د: اللّبن تابع.

هـ: الإنفحة: وهي لبن مستحيل في جوف السّخلة طاهرة وإن كانت ميتة.

و: جلد الميتة لا يطهر بالدّباغ، ولو اتّخذ منه حوض لا يتّسع للكرّ نجس الماء فيه وإن احتمله فهو نجس والماء طاهر، فإن توضّأ منه جاز إن كان الباقي كرّاً فصاعداً.

الفصل الثّاني: في الإحكام:

يجب إزالة النّجاسة عن البدن والثّوب للصّلاة والطّواف ودخول المساجد، وعن الأواني لاستعمالها لمستقراً، سواء قلّت النّجاسة أو كثرت عدا الدّم فقد عفى عن قليله في الثّوب والبدن وهو مانقص عن سعة الدرهم البغليّ إلّادّم الحيض والاستحاضة والنّفاس و نجس العين، وعفى أيضاً عن دم القروح اللّازمة والجروح الدّامية وإن كنّ مع مشقة الإزالة، وعن النّجاسة مطلقاً فيما لا تتمّ الصّلاة فيه منفرداً كاللّثة والجورب والخاتم والتعل وغيرها من الملابس خاصّة إذا كانت في محالّها ولو زاد الدّم عن سعة الدرهم مجتمعاً

وجبت إزالته، والأقرب في المتفرق الإزالة إن بلغه لو جمع.

ويغسل الثوب من النجاسات العينية حتى يزول العين، أما الحكمية كالبول اليابس في الثوب فيكفي غسله مرة، ويجب العصر إلا في بول الرضيع فإنه يكتفى بصب الماء عليه، ولواشتهبه موضع النجاسة وجب غسل جميع ما يحتمل ملاقاتها له، وكل نجاسة عينية لاقت محلاً طاهراً؛ فإن كانا يابسين لم يتغير المحل عن حكمه إلا الميت فإنه ينجس الملاقى له مطلقاً ويستحب رش الثوب الذي أصابه الكلب أو الخنزير أو الكافر يابس، ولو كان أحدهما رطباً نجس المحل، ولو صلى وعلى بدنه أو ثوبه نجاسة مغلظة وهي التي لم يعف عنها عالماً أو ناسياً أعاد مطلقاً، ولو جهل النجاسة أعاد في الوقت لا خارجه ولو علم في الأثناء ألقى الثوب واستتر بغيره وأتم ما لم يفتقر إلى فعل كثير، أو استدبار فيستأنف، وتجزئ المربية للصبي ذات الثوب الواحد، أو المرءى بغسله في اليوم مرة ثم يصلى بابقه فيه وإن نجس بالصبي لا بغيره.

ولو اشتبه الطاهر بالنجس وفقد غيرها صلى في كل واحد منها الصلاة الواحدة، ولو تعدد النجس زاد في الصلاة على عدده بواحد، ومع الضيق يصلى عارياً، ولو لم يجد إلا النجس يبين نزعه وصلى عارياً ولا إعادة عليه، ولو لم يتمكن من نزعه لبرد أو غيره صلى فيه ولا إعادة.

وتطهر الحصر والبواري والأرض والنبات والأبنية بتجفيف الشمس خاصة من نجاسة البول وشبهه كالماء النجس لا ما يبقى عين النجاسة فيه، وتطهر النار ما أحالته، والأرض باطن النعل وأسفل القدم، وتطهر الأرض بإجراء الماء الجارى أو الزائد على الكر عليها لا بالذنوب وشبهه، وتطهر الخمر بالانقلاب خلاً وإن طرح فيها أجسام طاهرة ولو لاققتها نجاسة أخرى لم تطهر بالانقلاب؛ وطين الطريق طاهر ما لم يعلم ملاقة النجاسة له ويستحب إزالته بعد ثلاثة أيام، ودخان الأعيان النجسة ورمادها طاهران، وفي تطهير الكلب والخنزير إذا وقعا في المملحة فصارا ملحاً والعذرة إذا امتزجت بالتراب و تقادم عهدها حتى استحالت تراباً نظر.

وتكفى إزالة العين والأثر وإن بقيت الرائحة واللون لعسر الإزالة كدم الحيض و

كتاب الطهارة

يستحب صبغه بالمستق و سبهه، و يستحب الاسظهار بتسنه الغسل و سله بعد إزاله العين، و أما يطهر بالغسل ما يمكن نزع الماء المغسول به عنه لا ما لا يمكن كالمناعب و إن أمكن إيصال الماء إلى أجزائها بالضرب.

فروع:

- أ: لو جبر عظمه بعظم نجس وجب نزعه مع الإمكان.
- ب: لا يكفي إزاله عين النجاسة بغير الماء كالفرك، ولو كان الجسم صفيلاً كالسيف لم تطهر بالمسح.
- ج: لو صلى حاملاً لحیوان غير مأكول صحت صلاته بخلاف الفاروره المصومة المستملة على النجاسة، ولو كان وسطه مشدوداً بطرف جبل طرفه الآخر مسدود في نجاسة صحت صلاته و إن تحركت بحركته.
- د: ينبغي في الغسل ورود الماء على النجس فإن عكس نجس الماء ولم يطهر المحل.
- هـ: اللبن إذا كان ماؤه نجساً أو نجاسة طهر بالطبخ على إنسكال، ولو كان بعض أجزائه نجاسة كالعذرة.
- و: لو صلى في نجاسة معفو عنها كالدم اليسير أو فيا لا يتم الصلاه فيه منفرداً في المساجد بطلت.

كلام في الآنية: وأقسامها ثلاثة:

- أ: ما يتخذ من الذهب أو الفضة: يحرم استعمالها في أكل و شرب و غيره و هل يحرم اتخاذها لغير الاستعمال كتزين المجالس؟ فيه نظر أقربه التحريم، و يكره المفضض، و قيل: يجب اجتناب موضع الفضة.
- ب: المتخذ من الجلود: ويشترط طهارة أصولها وتذكيته سواء أكل لحمها أولاً، نعم يستحب الدبغ فيها لا يؤكل لحمه، أما المتخذ من العظام فإما يشترط فيه طهارة الأصل خاصة.

ج: المتخذ من غير هذين يجوز استعماله مع طهارته وإن غلا نمنه وأوانى المسركين طاهرة وإن كانت مستعملة ما لم يعلم مباشرتهم لها برطوبة وتغسل الآنية من ولوغ الكلب ثلاث مرّات أولاهنّ بالتّراب ومن ولوغ الخنزير سبع مرّات بالماء ومن الخمر والجرذ ثلاث مرّات ويستحبّ السّبع، ومن باقى النّجاسات ثلاثاً استحباباً والواجب الإنقاء وهذا الاعتبار مع صبّ الماء فى الآنية، أمّا لو وضعت فى الجارى أو الكرّ فإنّها تطهر مع زوال العين بأول مرّة.

فروع:

أ: لو تطهر من آنية الذهب أو الفضة أو المغصوبة أو جعلها مصباً لماء الطّاهرة صحّت طهارته وإن فعل محرماً بخلاف الطّاهرة فى الدّار المغصوبة.
ب: لا يمزج الماء بالتّراب.

ج: لو فقد التّراب أجزأ مشابهه من الأشنان والصّابون، ولو فقد الجميع اكتفى بالماء ثلاثاً، ولو خيف فساد المحلّ باستعمال التّراب فكالفالق، ولو غسله بالماء عوض التّراب لم يطهر على إشكال.

د: لو تكرّر اللوغ لم يتكرّر الغسل ولو كان فى الأثناء استأنف.
هـ: آنية الخمر من القرع والخشب والخزف غير المغصور كغيره.

المقصد الرّابع: فى الوضوء و فصوله ثلاثة:

الأول: فى أفعاله: وفروضة سبعة:

الأول: النّية وهى إرادة إيجاد الفعل على الوجه المأمور به سرعاً. وهى شرط فى كلّ طهارة عن حدث لآعن خبث لأنّها كالترك ومحلّها القلب، فإن نطق بها مع عقد القلب صحّ وإلا فلا، ولو نطق بغير ما قصّده كان الاعتبار بالقصد. ووقتها استحباباً عند غسل كفّيه المستحبّ وجوباً عند ابتداء أول جزء من غسل الوجه ويجب استدامتها حكماً إلى آخر الوضوء، ويجب فى النّية القصد إلى رفع الحدث أو استباحة فعل مشروط بالطّاهرة

كتاب الطهارة

والتَّفَرَّبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَأَنْ يُوَفِّعَهُ لَوْجُوهُهُ أَوْ نَدْبِهِ أَوْ لَوْجُوهِهَا عَلَى رَأْيِهِ ذُو الْحَدَثِ الدَّائِمِ
كَالْمَبْطُونِ وَصَاحِبِ السَّلْسِ وَالْمُسْتَحَاضَةِ يَنْوِي اسْتِبَاحَةَ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى رَفْعِ الْحَدَثِ
فَالْأَقْوَى الْبَطْلَانُ.

فروع:

- أ: لو ضَمَّ النَّبَرُ دَصَحَ عَلَى إِنْكَالٍ وَلَوْ ضَمَّ الرَّيَاءُ بَطُلَ.
- ب: لا يفتقر إلى تعيين الحدث وإن تعدَّد فلو عَيَّنَهُ ارْتَفَعَ الْبَاقِي وَكَذَا لو نَوَى اسْتِبَاحَةَ
صَلَاةٍ مَعِيْنَةٍ اسْتَبَاحَ مَا عَدَّهَا وَإِنْ نَفَاها سَوَاءٌ كَانَتْ الْمَعِيْنَةُ فَرْضًا أَوْ نَفْلًا.
- ج: لا تَصَحُّ الطَّهَارَةُ مِنَ الْكَافِرِ لِعَدَمِ التَّفَرُّبِ فِي حَقِّهِ إِلَّا الْخَائِضُ الطَّاهِرُ تَحْتَ
الْمُسْلِمِ لِإِبَاحَةِ الْوُطْئِ إِنْ تَرَطَّنَا الْغُسْلُ - لِلضَّرُورَةِ، فَإِنْ أَسْلَمْتَ أَعَادْتَ وَلَا تَبْطُلُ
بِالْإِرْتِدَادِ بَعْدَ الْكِهَالِ وَلَوْ حَصَلَ فِي الْأَثْنَاءِ أَعَادَ.
- د: لو غَزَبَتِ النَّيَّةُ فِي الْأَثْنَاءِ صَحَّ الْوُضُوءُ وَإِنْ اقْتَرَنْتَ بِغُسْلِ الْكَافِرِينَ نَعَمْ لو نَوَى النَّبَرُ
فِي بَاقِي الْأَعْضَاءِ بَعْدَ غَرْوَبِ النَّيَّةِ فَالْوَجْهَ الْبَطْلَانُ.
- هـ: لو نَوَى رَفْعَ حَدَثٍ وَالْوَاقِعَ غَيْرَهُ فَإِنْ كَانَ غَلْطًا صَحَّ وَإِلَّا بَطُلَ.
- و: لو نَوَى مَا يَسْتَحَبُّ لَهُ كَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فَالْأَقْوَى الصَّحَّةُ.
- ز: لو شَكَّ فِي الْحَدَثِ بَعْدَ يَقِينِ الطَّهَارَةِ الْوَاجِبَةِ فَتَوَضَّأَ احتياطاً ثُمَّ تَيَقَّنَ الْحَدَثَ فَالْأَقْوَى
الْإِعَادَةُ.

ح: لو أَغْفَلَ لَمْعَةً فِي الْأَوَّلَى فَانْغَسَلَتْ فِي الثَّانِيَةِ عَلَى قَصْدِ النَّدْبِ فَالْأَقْوَى الْبَطْلَانُ وَكَذَا لو
انْغَسَلَتْ فِي تَجْدِيدِ الْوُضُوءِ.

ط: لو فَرَّقَ النَّيَّةُ عَلَى الْأَعْضَاءِ بَانَ قَصْدُ غَسْلِ الْوَجْهِ رَفْعَ الْحَدَثِ عَنْهُ وَعِنْدَ غَسْلِ
الْيَدَيْنِ الرَّفْعُ عَنْهَا لَمْ يَصَحَّ. أَمَّا لو نَوَى غَسْلَ الْوَجْهِ عَنْده لَرَفَعَ الْحَدَثَ وَغَسَلَ الْيَمْنَى
عِنْدَهُ لَرَفَعَ الْحَدَثَ وَهَكَذَا فَالْأَقْرَبُ الصَّحَّةُ.

ي: لو نَوَى قَطْعَ الطَّهَارَةِ بَعْدَ الْإِكْمَالِ لَمْ تَبْطُلْ وَلَوْ نَوَاهُ فِي الْأَثْنَاءِ لَمْ تَبْطُلْ فِيهَا مَضَى إِلَّا
أَنْ يَخْرُجَ عَنِ الْمَوَالَاةِ.

يا: لو وضأه غيره لعذر تولى هو النية.

يب: كل من عليه طهارة واجبة ينوى الوجوب وغيره ينوى الندب، فإن نوى الوجوب وصلى به فرضاً أعاد فإن تعددتا مع تخلل الحدث أعاد الأولى خاصة ولو دخله الوقت في أثناء المنعوبة فأقوى الاحتمالات الاستئناف.

الثاني: غسل الوجه بما يحصل به مساه و إن كان كالدهن مع الجريان، وحده من قصاص شعر الرأس إلى محادر شعر الذقن طولاً وما استملت عليه الإبهام والوسطى عرضاً، ويرجع الأتزع والأغم وقصير الأصابع وطولها إلى مستوى الخلقة ويغسل من أعلى الوجه فإن نكس بطل، ولا يجب غسل مسترسل اللحية ولا تخليلها وإن خفت وجب وكذا لو كانت للمرأة بل يغسل الظاهر على الذقن وكذا شعر الحاجب والأهداب والشارب.

الثالث: غسل اليدين من المرفق إلى أطراف الأصابع فإن نكس أولم يدخل المرفق بطل، ويغسل الزائدة مطلقاً إن لم يتميز عن الأصلية وإلا غسلت إن كانت تحت المرفق واللحم والإصبع الزائدان إن كانا تحت المرفق ولو استوعب القطع محلّ الفرض سقط الغسل وإلا غسل ما بقى

فروع:

أ: لو افتقر الأقطع إلى من يوضئه بأجرة وجبت مع المكنة وإن زادت عن أجرة المثل وإلا سقطت أداء وقضاء.

ب: لو طالت أظفاره فخرجت عن حدّ اليد وجب غسلها ولو كان تحتها وسخ يمنع وصول الماء وجب إزالته مع المكنة.

ج: لو انكشطت جلدة من محلّ الفرض وتدلّت منه وجب غسلها ولو تدلّت من غير محلّه سقط ولو انكشطت من غير محلّ الفرض وتدلّت منه وجب غسلها.
د: ذوالرأسين والبدنين يغسل أعضاؤه مطلقاً.

الرابع: مسح الرأس والواجب أقل ما يقع عليه اسمه ويستحبّ بقدر ثلاث أصابع مقبلاً

كتاب الطهارة

ويكره مدبراً ومَحْلَه المَقْدَم فلا يَجْزئُ غيره، ولا يَجْزئُ الغسل عنه ولا المسح على حائل وإن كان من شعر الرأس غير المَقْدَم بل إمّا على البُسرة أو على السَّعَر المختصّ بالمَقْدَم إذا لم يخرج عن حدّه، فلو مسح على المسترسل أو على الجعد الكائن في حدّ الرأس إذا خرج بالمدّ عنه لم يَجْزئ.

الخامس: مسح الرّجلين: والواجب أقلّ ما يقع عليه اسمه ويستحبّ بلات أصابع ومَحْلَه ظهر القدم من رؤوس الأصابع إلى الكعبين وهما حدّ المفصل بين السّاق والقدم ولو نكس المسح جاز، ولو استوعب القطع محلّ الفرض سقط المسح وإلّا مسح على الباقي، ويجب المسح على البُسرة ويجوز على الحائل كالحفّ وسببه للضرورة أو التّقية خاصّة فإن زال السّبب ففي الإعادة من غير حذب إسكال.

ولا يَجْزئُ الغسل عنه إلّا للتّقية، ويجب أن يكون مسح الرأس والرّجلين ببقية ندوة الوضوء فإن استأنف بطل ولو جفّ ماء الوضوء قبله أخذ من لحيته وحاجبيه وأسفار عينيه ومسح به فإن لم يبق ندوة استأنف.

السادس: التّرتيب: يبدأ بغسل وجهه ثمّ بيده اليمنى ثمّ اليسرى ثمّ يمسح رأسه ثمّ يمسح رجليه ولا ترتيب بينهما، فإن أُخِلّ به أعاد مع الجفاف وإلّا على ما يحصل معه التّرتيب والنسيان ليس عذراً ولو استعان بتلاثة للضرورة فغسلوه دفعة لم يَجْزئ.

السّابع: الموالاة ويجب أن يعقب كلّ عضو بالسّابق عليه عند كماله فإن أُخِلّ وجفّ السّابق استأنف وإلّا فلا، وناذر الوضوء موالياً لو أُخِلّ بها فالأقرب الصّحة والكفارة.

الفصل الثّاني: في مندوباته:

ويتأكّد السّواك وإن كان بالرّطب للمصائم آخر النّهار وأوله سواء، ووضع الإناء على اليمين والاغتراف بها والتّسمية والدّعاء، وغسل الكفّين قبل إدخالها الإناء مرّة من حدث النّوم والبول ومرّتين من الغائط وثلاثاً من الجنابة، والمضمضة والاستنشاق ثلاثاً ثلاثاً والدّعاء عندهما وعند كلّ فعل، وبداة الرّجل بغسل ظاهر ذراعيه وفي النّائية بباطنها والمرأة بالعكس والوضوء بمُدّ ونثنية الغسلات والأسهر التّحريم في الثّالثة، ولا تكرار في المسح، ويكره الا ستعانة والتّمندل وتحرم التّولية اختياراً.

الفصل الثالث: في أحكامه:

يستباح بالوضوء الصلاة والطواف للمحدث إجماعاً، ومسّ كتابة القرآن إذ يحرم عليه مسّها على الأقوى، وذو الجبيرة ينزعها مع المكنة أو يكرّر الماء حتى يصل البشرة، وإن تعذراً مسح عليها وإن كان ماتحتها نجساً وفي الاستيناف مع الزوال، إشكال، والخاتم أو السّير أو شبههما إن منع وصول الماء حرّك وجوباً وإلاً استحباباً، وصاحب السّلس والمبطون يتوضّآن لكل صلاة عند الشروع فيها وإن تجدد حدنها وكذا المستحاضة.

وغسل الأذنين ومسحهما بدعة وكذا التطوّق إلاً للتقيّة وليس مبطلاً، ولوتيّقن الحدث وشكّ في الطّهارة تطهّر دون العكس ولو تيقّنها متّحدين متعاقبين وشكّ في المتأخّر فإن لم يعلم حاله قبل زمانها تطهّر وإلاً استصحابه، ولو علم ترك عضو أتى به وبما بعده فإن جفّ البلل استأنف، ولو شكّ في شيء من أفعال الطّهارة فكذلك إن كان على حاله وإلاً فلا التفات في الوضوء وفي المرقس والمعتاد على إشكال، ولو ترك غسل أحد المخرجين وصلى أعاد الصلاة خاصّة وإن كان ناسياً أو جاهلاً بالحكم.

ويستترط طهارة محلّ الأفعال عن الخبث لا غيره، ولو جدّد ندباً وذكر إخلال عضو من إحداها أعاد الطّهارة والصلاة وإن تعدّدت على رأى، ولو توضّأ وصلى وأحدث ثمّ توضّأ وصلى أخرى ثمّ ذكر الإخلال المجهول أعادها مع الاختلاف عدداً بعد الطّهارة ومع الاتفاق يصلى ذلك العدد وينوى به ما في ذمته، ولو كان السكّ في صلاة يوم أعاد صباحاً ومغرباً وأربعاً، والمسافر يجتزىء بالثنائية والمغرب، ولو كان الإخلال من طهارتين أعاد أربعاً صباحاً ومغرباً وأربعاً مرتين، والمسافر يجتزىء بثنائيتين والمغرب بينها والأقرب جواز إطلاق النية فيها والتعيين فيأتى بثلاثة ويتخير بين تعيين الظّهر أو العصر أو العشاء فيطلق بين الباقيتين مراعيّاً للترتيب وله الإطلاق الثنائى فيكتفى بالمرتين.

ولو كان الترك من طهارتين في يومين فإن ذكر التفريق صلى عن كلّ يوم ثلاث صلوات وإن ذكر جمعهما في يوم واستبّه صلى أربعاً، وتظهر الفائدة في إتمام أحد اليومين وتقصير الآخر حتّى وبالتّخير وجوب تقديم فائتة اليوم على حاضرته لا غير، ولو جهل الجمع والتفريق صلى عن كلّ يوم ثلاث صلوات وكذا البحث لو توضّأ حسّاً لكلّ صلاة طهارة

عن حدث تم ذكر تخلل حدث بين الطهارة والصلاة واستبه.
ولو صلى الخمس بثلاث طهارات فإن جمع بين الرباعيتين بطهاره صلى أربعاً صباحاً
ومغرباً وأربعاً مرتين [والمسافر يجتزئ بتنائييتين والمغرب بينهما] وإلا اكتفى بالثلاث. ونجب
الطهارة بماء مملوك أو مباح طاهر، ولو جهل غصبية الماء صحت طهارته وجاهل الحكم
لا يعذر ولو سبق العلم فكالعالم.

المقصد الخامس: في غسل الجنابة: وفيه فصلان:

الأول: في سببه وكيفية:

الجنابة تحصل للرجل والمرأة بأمرين:

إنزال المنى مطلقاً وصفاته الخاصه رائحة الطلع والتلذذ بخروجه والتدفق، فإن
استبه اعتبر بالدفق والشهوة وتكفى الشهوة في المريض، فإن تجرد عنها لم يجب الغسل
إلا مع العلم بأنه منى.

وغيوبة الحشفة في فرج آدمي قبل أو دبر، ذكر أو أنثى، حتى أوميت أنزل معه أولاً،
فاعلاً أو مفعولاً على رأى، ولا يجب في فرج البهيمة إلا مع الإنزال.

وواجد المنى على جسده أو نوبه المختص به جنب بخلاف المشترك ويسقط الغسل
عنها ولكل منها الائتمام بالآخر على إشكال ويعيد كل صلاة لا يحتمل سبقها، ولو خرج
منى الرجل من المرأة بعد الغسل لم يجب الغسل إلا أن تعلم خروج منيها معه.

ويجب الغسل بما يجب به الوضوء وواجباته النية عند أول الاغتسال ويجوز تقديمها
عند غسل الكفين مستدامة الحكم إلى آخره، وغسل جميع البشرة بأقل اسمه بحيث
يصل الماء إلى منابت الشعر وإن كف، وتخليل كل ما يصل إليه الماء إلا به، وتقديم
الرأس ثم الجانب الأيمن ثم الجانب الأيسر فإن عكس أعاد على ما يحصل معه الترتيب،
ولا ترتيب مع الارتماس وشبهه وفي وجوب الغسل لنفسه أو لغيره خلاف.

ويستحب المضمضة والاستنساغ والغسل بصاع وإمرار اليد على الجسد وتخليل
ما يصل إليه الماء والاستبراء للرجل المنزل بالبول، فإن تعذر مسح من المقعدة إلى أصل

القضيب ثلاثاً ومنه إلى رأسه كذلك وينتره ثلاثاً.

الفصل الثاني: في الأحكام:

يحرم على الجنب قبل الغسل الجلوس في المساجد ووضع شيء فيها والاجتياز في المسجد الحرام ومسجد النبي عليه السلام، ولو أجنب فيهما تيمم واجباً للخروج منها ويجب أن يقصد أقرب الأبواب إليه، ويحرم عليه قراءة العزائم وأبعاضا حتى البسملة إذا نواها منها، ومس كتابة القرآن وما عليه اسم الله، ويكره الأكل والشرب إلا بعد المضضة والاستنشاق، والنوم إلا بعد الوضوء والخضاب، وقراءة ما زاد على سبع آيات وتستد الكراهية فيها زاد على سبعين، وتحرم التولية اختياراً، ويكره الاستعانة ويجوز أخذ ماله في المسجد والجواز فيه.

فروع:

أ: الكافر المجنب يجب عليه الغسل و شرط صحته الإسلام ولا يسقط بإسلامه ولا عن المرتد ولو ارتد المسلم بعد غسله لم يبطل.

ب: يحرم مس المنسوخ حكمه خاصة دون المنسوخ تلاوته خاصة.

ج: لو وجد بللاً مشتبهاً بعد الغسل لم يلتفت إن كان قد بال أو استبرأ وإلا أعاد الغسل دون الصلاة الواقعة قبل الوجدان.

د: لا موالاة هنا نعم يشترط عدم تجدد حدث أكبر أو أصغر فإن تجدد أحدهما في الأثناء أعاد فيها على الأقوى.

هـ: لا يجب الغسل بغيبوبة بعض الحشفة ويجب على مقطوعها لو غيب بقدرها وفي الملفوف نظر.

و: لو خرج المني من تقبة في الصلب فالأقرب اعتبار الاعتقاد وعدمه

ز: لا يجب نقض الصفائر إذا وصل الماء إلى ماتحتها وإن لم يمس الماء الشعر بجملته.

ح: لا يجزئ غسل النجس من البدن عن غسله من الجنابة بل يجب إزالة النجاسة أولاً ثم الاغتسال ثانياً.

كتاب الطهارة

ط: لو وجد المرئس لمعه لم يصبها الماء فأقوى الاحتمالات الاجراء بغسلها لسقوط
الربيب ثم غسلها و غسل ما بعدها لمساواة الرأس ثم الإعادة لعدم صدق الوحده.

المقصد السادس: في الحيض: وفيه فصلان:

الأول: في ماهيته:

الحيض دم يقذفه الرحم إذا بلغت المرأة ثم يعادها في أوقات معلومة غالباً لحكمه
بريئة الولد، فإذا حملت صرف الله تعالى عنه صورة ذلك الدم إلى نغذته، فإذا وضع
الحمل خلغ الله تعالى عنه صورة الدم وكساه صورة اللبن لاغذاء الطفل، فإذا خلب المرأة
من حمل ورضاع بهى ذلك الدم لا مصرف له فبسنف في مكان، ثم يخرج في الغالب في كل
سهر ستة أيام أو سبعة أو أقل أو أكثر بحسب قرب المزاج من الحرارة وبعدها، وهو في
الأغلب أسود يخرج بحرقة وحرارة فإن استبه بالعذرة حكم لها بالنطون وللرح إن خرج
من الأيمن.

وكل ما تراه قبل بلوغ تسع سنين أو بعد سن اليأس؛ وهو ستون للفرسيه والتبطينه و
خمسون لغيرهما، أودون ثلاثة أيام أو بلانة متفرقة أو زائداً عن أقصى مدة الحيض
أو النفاس فليس حيضاً ويجامع الحمل على الأقوى، وأقله ثلاثة أيام متواليه وأكره عسره
وهي أقل الطهر، وكل دم يمكن أن يكون حيضاً فهو حبض وإن كان أصفر أو غيره، فلو
رأت ثلاثة ثم انقطع عسرة ثم رأت ثلاثة ففها حيضان، ولو استمر ثلاثة وانقطع ورأته قبل
العاشر وانقطع على العاشر فالدمان وما بينهما حيض، ولو لم ينقطع عليه فالحيض الأول
خاصة.

ولو تجاوز الدم العشرة؛ فإن كانت ذات عادة مسنقرة وهي التي يتساوى دماها أخذاً أو
انقطاعاً شهرين متواليين رجعت إليها، وإن كانت مضطربة أو مبتدئة رجعت إلى التميز
شروطه اختلاف لون الدم ومجاوزته العشرة، وكون ما هو بصفة الحيض لا ينقص عن
الثلاثة ولا يزيد على العشرة فجعلت الحيض ما شابهه والباقي استحاضة، ولو فقدتا التميز
رجعت المبتدئة إلى عادة نساها، فإن فقدن أو اختلفن فإلى عادة أقرانها، فإن فقدن أو
اختلفن تحيضت هي والمضطربة في كل شهر بسبعة أيام أو بثلاثة من شهر وعسرة من آخر
ولها التخيير في التحييض، ولو جامع التميز والعادة فلا أقوى العادة إن اختلفا زماناً.

قواعد الاحكام

فروع:

أ: لورأت ذات العادة المستقرة العدد متقدماً على العادة أو متأخراً فهو حيض لتقدم العادة تارة وتأخرها أخرى.

ب: لورأت العادة والطرفين أو أحدهما فإن تجاوز العترة فالحيض العادة وإلا فالجميع.

ج: لو ذكرت المضطربة العدد دون الوقت تخيرت في تخصيصه وإن منع الزوج التعيين، وقيل: تعمل في الجميع عمل المستحاضة وتغتسل لانقطاع الحيض في كل وقت نحتمله وتقضى صوم العدد، ولو انعكس الفرض تحيضت بثلاثة واغتسلت في كل وقت يحتمل الانقطاع وفضت صوم عشرة احتياطاً إن لم يقصر الوقت عنه وتعمل فيما تجاوز الثلاثة عمل المستحاضة.

د: ذاكرة العدد النسائية للوقت قد يحصل لها حيض بيقين وذلك بأن تعلم عددها في وقت يقصر نصفه عنه فيكون الزائد على النصف وضعفه حيضاً بيقين بأن يكون الحيض ستة في العشر الأول فالخامس والسادس حيض، ولو كان سبعة فالرابع والسابع وما بينهما حيض، ولو كان خمسة من التسعة الأولى فالخامس حيض، فلو ساوى النصف أوقصر فلا حيض بيقين.

هـ: لو ذكرت النسائية العادة بعد جلوسها في غيرها رجعت إلى عاداتها، ولو تبينت ترك الصلاة في غير عاداتها لزمها إعادتها وقضاء ما صامت في الفرض في عاداتها، فلو كانت عاداتها ثلاثة من آخر الشهر فجلست السبعة السابقة تم ذكرت قضت ما تركت من الصلاة والصيام في السبعة وقضت ما صامت من الفرض في الثلاثة.

و: العادة قد تحصل من حيض وطهر صحيحين وقد تحصل من التميز كما إذا رأت في الشهر الأول خمسة أسود وباقي الشهر أصفر أو أحمر وفي الثاني كذلك، فإذا استمرت الحمرة في الثالث أو السوداء جعلت الخمسة الأولى حيضاً والباقي استحاضة عملاً بالعادة المستفادة من التمييز.

كتاب الطهارة

ز: الأحوط ردّ النَّاسِيَةِ للعدد والوقت إلى أسوأ الاحتمالات في مآتيه: منع الزَّوْج من الوطء ومنعها من المساجد وقراءة العزائم وأمرها بالصَّلوات والغسل عند كلِّ صلاه وصوم جميع رمضان وفشاء أحد عشر على رأى وصوم يومين أوَّل وحادى عشر، فضاء عن يوم وعلى ما اخترناه تضاف إليهما النَّائى ونائى عشر ويجزئها عن النَّائى والحادى عشر يوم واحد بعد النَّائى وقيل الحادى عشر.

ح: إذا اعتادت مقادير مختلفة متسفة ثم استحيضت رجعت إلى نوبة ذلك الشهر فإن نسيته رجعت إلى الأقلّ فالأقلّ إلى أن تنتهى إلى الطرف.

الفصل الثانى: فى الأحكام:

يحرم على الحائض كلَّ عبادة مشروطة بالطهارة كالصَّلاة والطَّواف ومسَّ كتابه القرآن، ويكره حمله ولس هامته، ولا يرتفع حدنها لو تطهّرت ولا يصحَّ صومها، ويحرم عليها الجلوس فى المسجد، ويكره الجواز فيه ولو لم تأمن التلويح حرم أيضاً، وكذا يحرم على المستحاضة وذى السَّلس والمجروح معه، ويحرم قراءة العزائم وأبعاضها ويكره ما عداها، ولو تلت السَّجدة أو استمعت سجدة، ويحرم على زوجها وطؤها قبلاً فيعزّر لو تعمّده عالماً، وفى وجوب الكفّارة قولان أقربها الاستحباب وهى دينار فى أوّله قيمته عشرة دراهم ونصفه فى أوسطه وربعه فى آخره، ويختلف ذلك بحسب العادة فالثَّانِى أوَّل لذات السَّنة ووسط لذات الثَّلاثة فإن كرّره تكرّرت مع الاختلاف زماناً أو سبق التكفير وإلا فلا. ولو كانت أمتة تصدّق بثلاثة أمداد من طعام، ويجوز له الاستمتاع بما عدا القبل، ولا يصحّ طلاقها مع الدَّخول وحضور الزَّوج مطلقاً أو حكمه وانتفاء الحمل، ويجب عليها الغسل عند الانقطاع كالجنباء لكن يجب الوضوء سابقاً أو لاحقاً، ويجب عليها قضاء الصَّوم دون الصَّلاة إلا ركعتى الطَّواف، ويستحبُّ لها الوضوء عند وقت كلِّ صلاة والجلوس فى مصلاها ذاكرة لله تعالى بقدرها، ويكره لها الخضاب.

وتترك ذات العادة العبادة برؤية الدَّم فيها والمبتدئة بعد مضى ثلاثة على الأحوط، ويجب عليها عند الانقطاع قبل العاشر الاستبراء بالقطنه فإن خرجت نقيّة طهرت وإلا

صبرت المبتدئة إلى النِّفَاء أو مضى العسرة، وذات العادة تغتسل بعد عاداتها بيوم أو يومين فإن انقطع على العاسر أعادت الصَّوم وإن تجاوز أجزاءها فعلها ويجوز لزوجه الوطء قبل الغسل على كراهية، وينبغي له الصَّبر حتى تغتسل فإن غلبته الشَّهوة أمرها بغسل فرجها، وإذا حاضت بعد دخول وقت الصَّلاة بقدر الطَّهارة وأدائها قضتها ولا يجب لو كان قبله، ولو طهرت قبل الانقضاء بقدر الطَّهارة وأداء ركعة وجب أداؤها، فإن أهملت وجب القضاء ولو قصر الوقت عن ذلك سقط الوجوب.

المقصد السَّابع: في الاستحاضة:

وهي في الأغلب أصفر بارد رقيق ذو فتور، وقيدنا بالأغلب لأنه قد يكون بهذه الصِّفات حيضاً فإنَّ الصَّفرة والكدر في أيام الحيض حيض وفي أيام الطَّهر طهر، وكلُّها ليس بحيض ولا قرح ولا جرح فهو استحاضة وإن كان مع اليأس، ثم إن ظهر على القطنة ولم يغمسها وجب عليها تجديد الوضوء عند كلِّ صلاة وتغيير القطنة، وإن غمسها من غير سيل وجب مع ذلك تغيير الخرق والغسل لصلاة الغداة، وإن سال وجب مع ذلك غسل للظَّهر والعصر وغسل آخر للمغرب والعشاء مع الاستمرار وإلا فأتان أو واحد ومع الأفعال تصير بحكم الطَّاهر، ولو أخلت بشيء من الأفعال لم تصحَّ صلاتها، ولو أخلت بالأغسال لم يصحَّ صومها وانقطاع دمها للبرء يوجب الوضوء.

المقصد الثَّامن: في النفاس:

وهو دم الولادة فلو ولدت ولم ترَ دمًا فلا نفاس وإن كان تاماً، ولورأت الدَّم مع الولادة أو بعدها وإن كان مضغة فهو نفاس، ولورأت قبل الولادة بعدد أيام الحيض وتخلَّل النِّفَاء عشرة فالأوَّل حيض وماع الولادة نفاس، وإن تخلَّل أقلَّ من عشرة فالأوَّل استحاضة ولا حدَّ لأقلِّه فجاز أن يكون لحظة وأكثره للبتدئة أو مضطربة الحيض عشرة أيام ومستقيمته ترجع إلى عاداتها في الحيض إلا أن ينقطع على العشرة فالجميع نفاس، ولو ولدت التَّوأمين على التَّعاقب فابتداء النفاس من الأوَّل والعدد من الثَّاني، ولو لم ترَ إلا في العاشر فهو

كتاب الطهارة

النَّفَاس، ولورأته مع يوم الولادة خاصّة فالعشرة نفاس ولورأته يوم الولادة وانقطع عشرة
ثم عاد فالأول النَّفَاس والثاني حيض إن حصلت شرائط، والنَّفَاس كالخائض في جميع
الأحكام.

المقصد التاسع: في غسل الأموات: وفيه خمسة فصول:

مقدمة:

ينبغي للمريض ترك الشكاية كأن يقول: ابتليت بما لم يُبتَل به أحد، وسبهه. ويستحبّ
عبادته إلّا في وجع العين وأن يأذن لهم في الدّخول عليه، فإذا طالت علته تركّ وعباله،
ويستحبّ تخفيف العيادة إلّا مع حبّ المريض الإطالة، ويجب الوصيّة على كلّ من عليه حقّ،
ويستحبّ الاستعداد بذكر الموت في كلّ وقت وحسن ظنّه بربه، وتلقين من حضره الموت
الشهادتين والإقرار بالنّبى والأئمة عليهم السّلام، وكلمات الفرج، ونقله إلى مصلاه إن
تعرّ خروج روحه، والإسراج إن مات ليلاً، وقراءة القرآن عنده، وتغميض عينيه بعد
الموت، وإطباق فيه، ومدّ يديه إلى جنبه، وتغطيته بثوب، وتعجيل تجهيزه إلّا مع الاشتباه
فيرجع إلى الأمارات أو يصبر عليه ثلاثة أيّام، وفي وجوب الاستقبال به إلى القبلة حالة
الاحتضار قولان. وكيفيّة أن يلقي على ظهره ويجعل وجهه وباطن رجله إلى القبلة بحيث
لوجلس لكان مستقبلاً، ويكره طرح حديد على بطنه وحضور جنب أو حائض عنده.

الفصل الأوّل: في الغسل: وفيه مطلبان:

الأوّل: الفاعل والمحلّ:

يجب على كلّ مسلم على الكفاية تغسيل المسلم ومن هو بحكمه وإن كان سقطاً
له أربعة أشهر أو كان بعضه إذا كان فيه عظم، ولو خلا من العظم أو كان للسّقط أقلّ من
أربعة أشهر لُفّاً في خرقه ودفنا، وحكم ما فيه الصّدر أو الصّدر وحده حكم الميّت في
التّغسيل والتّكفين والصّلاة عليه والدّفن وفي الحنوط إشكال.

وأولى الناس بالميّت في أحكامه أولاهم بميراثه، والزّوج أولى من كلّ أحد والرّجال

أولى من النساء، ولا يغسل الرجل إلا رجلًا أوزوجته وكذا المرأة يغسلها زوجها أو امرأة، وملك اليمين كالزوجة ولو كانت مزوجة فكالأجنبية، ويغسل الخنثى المشكل محارمه من وراء الثياب، ولو فقد المسلم وذات الرحم أمرت الأجنبية الكافر بأن يغتسل ثم يغسله غسل المسلمين، ولو كان امرأة وفقدت المسلمة وذو الرحم أمر الأجنبية الكافرة بالاغتسال والتغسيل، وفي إعادة الغسل لو وجد المسلم بعده إشكال.

ولدى الرحم تغسيل ذات الرحم من وراء الثياب مع فقد المسلمة وبالعكس مع فقد المسلم، ولكل من الزوجين تغسيل صاحبه اختياريًا، ويغسل الرجل بنت ثلاث سنين الأجنبية مجردة وكذا المرأة، ويجب تغسيل كل مظهر للشهادتين وإن كان مخالفًا عدا الخوارج والغلاة.

والشهيد المقتول بين يدي الإمام إن مات في المعركة صلى عليه من غير غسل ولا كفن فإن جرد كفن خاصة ويؤمر من وجب قتله بالاغتسال قبله ثلاثًا على إشكال والتكفين والتحنيط ويجزىء، ولو فقد المسلم والكافر وذات الرحم دفن بغير غسل ولا تقربه الكافرة وكذا المرأة، وروى أنهم يغسلون محاسنها يديها ووجهها، ويكره أن يغسل مخالفًا فإن اضطر غسّله غسل أهل الخلاف.

المطلب الثاني: في الكيفية:

يجب أن يبدأ الغاسل بإزالة النجاسة عن بدنه ثم يستر عورته ثم يغسله ناويًا بماء طريح فيه من السدر ما يقع عليه اسمه ولو خرج به عن الإطلاق لم يجزىء مرتبًا كالجنبابة ثم بماء الكافور كذلك ثم كذلك بالقراح، ولو فقد السدر والكافور غسّله ثلاثًا بالقراح، ولو خيف تناثر جلد المحترق والمجدور لو غسّله يمه مرة على إشكال وكذا لو خشى الغاسل على نفسه من استعمال الماء أوفقد الغاسل.

ويستحب وضع الميت على ساحة مستقبل القبلة تحت الظلال وفتح قميصه ونزعه من تحتته وتلين أصابعه برفق وغسل رأسه برغوة السدر أولًا ثم فرجه بماء السدر والحرص ويديه ويوضئه، والبدأة بشق رأس الأيمن ثم الأيسر وتليث كل غسلة في كل عضو ومسح

كتاب الطهارة

بطنه في الأولين إلا الحامل، والوقوف على الأيمن وغسل يدي الغاسل مع كل غسلة وتنشيفه بثوب بعد الفراغ صوتاً للكفن وصَبَّ الماء في الحفيرة، ويكره الكنيف ولا بأس بالبالوعة، ويكره ركوبه وإقعاده وقصّ أظفاره وترجيل شعره.

قروع:

- أ: الدَّلْك ليس بواجب بل أقلّ واجب الغسل إمرار الماء على جميع الرأس والبدن والأقرب سقوط الترتيب مع غمسه في الكثير.
- ب: الغريق يجب إعادة الغسل عليه .
- ج: لو خرجت نجاسة بعد الغسل لم يُعَدَّ ولا الوضوء بل تغسل ولو أصابت الكفن غسلت منه ما لم يطرح في القبر فتقرض.

الفصل الثاني: التَّكْفِين: وفيه مطلبان:

الأوّل: في جنسه وقدره:

وشرطه أن يكون ممّا يجوز الصّلاة فيه فيحرم في الحرير المحض ويكره الكتان والممتزج بالإبريسم ويستحبّ القطن المحض الأبيض، وأقلّ الواجب للرّجل والمرأة ثلاثة أثواب منزر وقميص وإزار على رأى وفي الضّرورة واحدة.

ويستحبّ أن يزداد للرّجل حبرة عبريّة غير مطرّزة بالدّهب فإن فقدت فِلَقَافَة أخرى وخرقة لفخذه طولها ثلاثة أذرع ونصف في عرض شبر وتسمّى الخامسة، وعمامة وتعوض المرأة عنها قناعاً وتزداد لفافة أخرى لثدييها وغطاً، والعمامة ليست من الكفن ولو تشاعّ الورثة اقتصر على الواجب ويخرج ما أوصى به من الزائد عليه من الثلث وللغرماء المنع منه دون الواجب، ولا يجوز الزيادة على الخمسة في الرّجل وعلى السبعة في المرأة، ويستحبّ جريدتان من النخل قدر عظم الذراع فإن فقد فمّن السّدر فإن فقد فمّن الخلاف فإن فقد فمّن شجر رطب.

المطلب الثاني: في الكيفية:

ويجب أن يبدأ بالحنوط فيمسح مساجده السبعة بالكافور بأقل اسمه ويسقط مع العجز عنه والمستحب ثلاثة عشر درهماً وثلث ودونه أربعة دراهم والأدون درهم، ويستحب أن يقدم الغاسل غسله أو الوضوء على التكفين، والأقرب عدم الاكتفاء به في الصلاة إذا لم ينوما يتضمّن رفع الحدث، وأن يجعل بين إلبته قطعاً وإن خاف خروج شيء حشاً دبره، وأن يشدّ فخذه من حقويه إلى رجليه بالخامسة لثماً شديداً بعد أن يضع عليها قطعاً وذريرة، ويجب أن يؤزره ثم يلبسه القميص ثم يلقه بالإزار، ويستحبّ الحبرة فوق الإزار وجعل إحدى الجريدتين مع جلده من جانبه الأيمن من ترقوته والأخرى من الأيسر بين القميص والإزار، والتعميم محكماً يلفّ وسط العمامة على رأسه ويخرج طرفيها من تحت الحنك ويلقيان على صدره، وينثر الذريرة على الحبرة واللفافة والقميص، وكتبته اسمه وأنه يشهد الشهادتين وأساء الأئمة عليهم السلام بترية الحسين عليه السلام إن وجد فإن فقد فبالإصبع وتكره بالسواد على الحبرة والقميص والإزار والجريدتين، وخياطة الكفن بخيوط منه، وسحق الكافور باليد ووضع الفاضل على الصدر وطى جانب اللفافة الأيسر على الأيمن وبالعكس، ويكره بلّ الخيوط بالريق والأحكام المبتدأة وقطع الكفن بالحديد وجعل الكافور في سمعه وبصره.

تتمّة:

لا يجوز تطيب الميت بغير الكافور والذريرة ولا يجوز تقريبتها من المحرم ولا غيرها من الطيب في غسل وحنوط ولا يكشف رأسه ولا تلحق المعتدة ولا المعتكف به، وكفن المرأة الواجب على زوجها وإن كانت موسرة. ويؤخذ الكفن أولاً من صلب المال ثمّ الديون ثمّ الوصايا ثمّ الميراث ولو لم يخلف شيئاً دفن عارياً، ولا يجب على المسلمين بذل الكفن بل يستحبّ نعم يكفّن من بيت المال إن كان وكذا الماء والكافور والسدر وغيره، ويجب طرح ماسقط من الميت من شعره أولحمه معه في الكفن.

الفصل الثالث:

في الصلّاة عليه: ومطالبه خمسة:

الأول:

الصلّاة واجبة على الكفاية على كلّ ميّت مظهر للسّهادين وإن كان ابن سبّ سنين ممّن له حكم الإسلام سواء الذّكر والأنثى والحرّ والعبد، ويسنحبّ على من نقص سنّه عن ذلك إن ولد حيّاً ولا صلاة لو سقط ميّتاً، وإن ولجنه الرّوح والصّدر كالميت والسّهيد كغيره، ولا يصلّى على الأبعاض غير الصّدر وإن علم الموت ولا على الغائب، ولو امتزج قتلى المسلمين بغيرهم صلّى على الجميع وأُفرد المسلمون بالنّية.

المطلب الثّاني: في المصلّي:

والأولى بها هو الأولى بالميراث؛ فالابن أولى من الجدّ والأخ من الأبوين أولى من الأخ لأحدهما والأب أولى من الابن والزّوج أولى من كلّ أحد والذّكر من الورّاث أولى من الأنثى والحرّ أولى من العبد. وأما يتقدّم الولىّ مع اتّصافه بشرائط الإمامة وإلّا قدّم من يختار ولو تعدّدوا قدّم الأفقه فالأقرأ فالأسنّ فالأصحب، والفقهاء العبد أولى من غيره والحرّ ولو تساوا أقرع، ولا يجوز لجامع الشّرائط التّقدّم بغير إذن الولىّ المكلف وإن لم يستجمعها، وإمام الأصل أولى من كلّ أحد والهاشميّ الجامع للشّرائط أولى إن قدّمه الولىّ ويتنفي له تقدّمه، ويقف العراة في صفّ الإمام وكذا النّساء خلف المرأة وغيرهم يتأخّر عن الإمام في صفّ وإن اتّحد، وتقف النّساء خلف الرّجال فتتفرد الحائض بصفّ خارج.

المطلب الثّالث: في مقدّماتها:

يستحبّ إعلام المؤمنين بموت المؤمن ليتوقّروا على تشييعه، ومتى المشيّع خلف الجنّازة أو إلى أحد جانبيها وتربيعها، والبدأة بمقدّم السرير الأيمن ثمّ يدور من ورائها إلى الأيسر، وقول المشاهد للجنّازة: الحمد لله الّذى لم يجعلنى من السّواد المخترم، وطهارة المصلّى ويجوز التّيمّم مع الماء، ويجب تقديم الغسل والتّكفين على الصلّاة فإن لم يكن له

كفن طرح في القبر ثم صلى عليه بعد تغسيله وستر عورته ودفن.
ثم يقف الإمام وراء الجنازة مستقبل القبلة ورأس الميت على يمينه غير منباعد عنها كثيراً وجوباً في الجميع، ويستحب وقوفه عند وسط الرجل وصدر المرأة وجعل الرجل ممالي الإمام إن اتفقا يحاذي بصدرها وسطه، فإن كان عبداً وسط بينهما، فإن جامعهم خنثى أخرت عن المرأة، فإن كان معهم صبي له أقل من ست آخر إلى مالى القبلة وإلا جعل بعد الرجل، والصلاة في المواضع المعتادة ويجوز في المساجد.
المطلب الرابع: في كيفيتها:

ويجب فيها القيام والنية والتكبير خمساً والدعاء بينها بأن يتشهد الشهادتين عقيب الأولى، ثم يصلى على النبي وآله عليهم السلام في الثانية ويدعو للمؤمنين عقيب الثالثة ثم يترحم على الميت في الرابعة إن كان مؤمناً ولعنه إن كان منافقاً ودعا بدعاء المستضعفين إن كان منهم وسأل الله تعالى أن يحشره مع من يتولاه إن جهله وأن يجعله له ولأبويه فرطاً إن كان طفلاً. ويستحب الجماعة ورفع ورفع يديه في التكبيرات ووقوفه حتى ترفع الجنازة ولا قراءة فيها ولا تسليم ويكره تكرارها على الواحدة.
المطلب الخامس: في الأحكام:

كل الأوقات صالحة لصلاة الجنازة وإن كانت إحدى الخمسة إلا عند تضيق الحاضرة، ولو اتسع وقتها وخيف على الميت لو قدمت صلى عليه أولاً، وليست الجماعة شرطاً ولا العدد بل لو صلى الواحد أجزأ وإن كان امرأة، ويشترط حضور الميت لا ظهوره، فلو دفن قبل الصلاة عليه صلى عليه يوماً وليلة على رأى، ولو قلع صلى عليه مطلقاً نعم تقديم الصلاة على الدفن واجب إجماعاً، والمسبون يكبر مع الإمام ثم يتدارك بعد الفراغ فإن خاف الفوات وإلى التكبير، فإن رفعت الجنازة أودفنت أتم ولو على القبر ولو سبق الإمام بتكبيره فصاعداً استحَبَّ إعادتها مع الإمام.

وإذا تعددت الجنائز تخير الإمام في صلاة واحدة على الجميع وتكرار الصلاة على كل واحدة أو على كل طائفة، ولو حضرت الثانية بعد التلبس تخير بين الإتمام واستئناف الصلاة على الثانية وبين الإبطال والاستئناف عليهما، والأفضل تفريق الصلاة على

الجنائز المتعددة وتجزئ الواحد فنبغى أن يجعل رأس الميت الأبعد عند ورك الأقراب وهكذا صفًا مدرجًا ثم يقف الإمام وسط الصف.

الفصل الرابع في الدفن:

والواجب فيه على الكفاية شيئان: دفنه في حفيرة تحرس الميت عن السباع وتكتم رائحته عن الناس، واستقبال القبلة به بأن يضجع على جانبه الأيمن. والمستحب وضع الجنازة على الأرض عند الوصول إلى القبر وأخذ الرجل من عند رجل القبر والمرأة مما يلي القبلة، وإنزاله في ثلاث دفعات وسبق رأسه والمرأة عرضًا، ونحفي النازل وكشف رأسه وحل أزراه وكونه أجنبيًا إلا المرأة، والدعاء عند إنزاله وحفر القبر قائمة أو إلى الترقوة واللحد مما يلي القبلة، وحل عقد الأكفان من عند رأسه ورجليه، وجعل نسيء من تربة الحسين عليه السلام معه، وتلقينه والدعاء له وشرج اللين والخروج من قبل رجل القبر، وإهالة الحاضرين التراب بظهور الأكف مسترجعين، ورفع القبر أربع أصابع وتربيعة وصب الماء عليه من قبل رأسه ثم يدور عليه وصب الفاضل على وسطه ووضع اليد عليه، والترحم وتلقين الولي بعد الانصراف مستقبلاً للقبر والقبلة بأرفع صوته والتعزية وأقلها الرؤية له قبل الدفن وبعده.

الفصل الخامس: في اللواحق:

راكب البحر مع تعذر البر يتقل أو يوضع في وعاء بعد غسله والصلاة عليه ثم يلقي في البحر. ولا يدفن في مقبرة المسلمين غيرهم إلا الذميمة الحامل من مسلم ويستدير بها القبلة.

ويكره فرش القبر بالساج لغير ضرورة وإهالة ذى الرحم وتخصيص القبور وتجديدها والمقام عندها والتظليل عليها ودفن ميتين في قبر واحد والتقل إلا إلى أحد المشاهد والاستناد إلى القبر والمشى عليه.

ويحرم نبش القبر ونقل الميت بعد دفنه وشق الرجل الثوب على غير الأب والأخ، ويشق

بطن الميتة لإخراج الولد الحيّ ثم يخط ولوانعكس أدخلت القابلة يدها وقطّعت وأخرجته. والشّهيد يدفن بشيابه وينزع عنه الخفّان وإن أصابها الدّم سواء قتل بحديد أو غيره، ومقطوع الرّأس يبدأ في الغسل برأسه ثم يبدنه في كلّ غسلة ويوضع مع البدن في الكفن بعد وضع القطن على الرّقبة والتّعصيب فإذا دفن تناول المتولّى الرّأس مع البدن. والمجروح بعد غسله تربط جراحاته بالقطن والتّعصيب، والشّهيد الصّبيّ أو المجنون كالعاقل، وحمل ميّتين على جنازة بدعة، ولا يترك المصلوب على خشبته أكثر من ثلاثة ثم ينزل ويدفن بعد تغسيله وتكفينه والصّلاة عليه.

تتمّة:

يجب الغسل على من مسّ ميّتا من النّاس بعد برده بالموت وقبل تطهيره بالغسل وكذا القطعة ذات العظم منه، ولو خلت من العظم أو كان الميت من غير النّاس أو منهم قبل البرد وجب غسل اليد خاصّة ولا يسترط الرطوبة هنا والظاهر أنّ النّجاسة هنا حكميّة، فلمسّه بغير رطوبة ثمّ لمس رطباً لم ينجس، ولومسّ المأمور بتقديم غسله بعد قتله أو الشّهيد لم يجب الغسل بخلاف من يمّ ومن سبق موته قتله ومن غسله كافر، ولو كمل غسل الرّأس فمسّه قبل إكمال الغسل لم يجب الغسل ولا فرق بين كون الميت مسلماً أو كافراً.

المقصد العاشر: في التّيّم: وفصوله أربعة:

الأوّل: في مسوغاته:

ويجمعها شيء واحد وهو العجز عن استعمال الماء وللعجز أسباب ثلاثة:

الأوّل: عدم الماء ويجب معه الطّلب غلوة سهم في الحزنة وسهمين في السّهلة من الجهات الأربع إلّا أن يعلم عدمه، ولو أخلّ بالطّلب حتّى ضاق الوقت تيّم وصلى ولا إعادة وإن كان مخطئاً إلّا أن يجد الماء في رحله أو مع أصحابه فيعيد، ولو حضرت أخرى جدّد الطّلب ما لم يحصل علم بعدم الطّلب السّابق، ولو علم قرب الماء منه وجب السّعى إليه ما لم يخف

كتاب الطهارة

ضرراً أوفوت الوقت وكذا يتيمّم لوتنازع الواردون وعلم أن التوبة لا تنصل إليه إلا بعد فوات الوقت ولوصب الماء في الوقت تيمّم وأعاد ولو صبّه قبل الوقت لم يعد.

الثاني: الخوف على النفس أو المال من لصّ أو سبع أو عطش في الحال أو توقّعه في المال أو عطش رفيقه أو حيوان له حرمة أو مرض أو شين سواء استند في معرفة ذلك إلى الوجدان أو قول عارف وإن كان صبيّاً أو فاسقاً ولوتألم في الحال ولم يخش العاقبة توصّلاً.

الثالث: عدم الوصلة بأن يكون في بئر ولا آلة معه ولو وجد به شمن وجب شراؤه، وإن زاد عن ثمن المثل أضعا فأكثيرة مالم يضرّ به في الحال فلا يجب وإن قصر عن ثمن المثل، ولو لم يجد الثمن فهو فاقد وكما يجب شراء الماء يجب شراء الآلة لاحتاج إليها، ولو وهب منه الماء أو أعير الدلو وجب القبول بخلاف ما لو وهب الثمن أو الآلة، ولو وجد بعض الماء وجب شراء الباقي فإن تعذّر تيمّم ولا يغسل بعض الأعضاء، وغسل النجاسة العينية عن البدن والثوب أولى من الوضوء مع القصور عنها فإن خالف ففى الإجزاء نظر.

الفصل الثاني: فيما يتيمّم به:

ويشترط كونه أرضاً أما تراباً أو حجراً أو مدرّاً طاهراً خالصاً مملوكاً أو في حكمه، فلا يجوز التيمّم بالمعادن ولا الرماد ولا النبات المنسحق كالأشنان والدقيق، ولا بالوحل ولا النجس ولا الممتزج بما منع منه مزجاً يسلبه إطلاق الاسم ولا المغصوب، ويجوز بأرض النورة والجصّ وتراب القبر والمستعمل والأعفرو الأسود الأبيض والأحمر والبطحاء وسحابة الخبز والمشوى والآجر والحجر، ويكره السبخ والرمل، ويستحب من العوالى، ولو فقد التراب تيمّم بغبار ثوبه أو عرف دابته أو لبد السرج، ولو لم يجد إلا الوحل تيمّم به، ولو لم يجد إلا الثلج فإن تمكّن من وضع يديه عليه باعتماد حتى ينتقل من الماء ما يسمّى به غاسلاً وجب وقّده على التراب وإلا تيمّم به بعد فقد التراب، ولو لم يجد ماءً ولا تراباً طاهراً فلا أقوى سقوط الصلاة أداء وقضاء.

الفصل الثالث: في كفيته:

ويجب فيه النية المشتملة على الاستباحة دون رفع الحدث فيبطل معه، والتقرب، وإيقاعه لوجوبه أوندبه مستدامة الحكم حتى يفرغ، ووضع اليدين على الأرض ثم مسح الجبهة بهامن القصاص إلى طرف الأنف مستوعباً لها ثم ظاهر الكف الأيمن من الزند إلى أطراف الأصابع مستوعباً ثم الأيسر كذلك، ولو نكس استأنف على ما يحصل معه الترتيب، ولو أخل ببعض الفرض أعاد عليه وعلى ما بعده، ويستحب نفث اليدين بعد الضرب قبل المسح ويجزئه في الوضوء ضربة واحدة وفي الغسل ضربتان، ويتكرر التيمم لو اجتمعا ويسقط مسح المقطوع دون الباقي ولا بد من نقل التراب، فلو تعرض لمهب الريح لم يكف ولو ييممه غيره مع القدرة لم يجزىء ويجوز مع العجز، ولو كان على وجهه تراب فردده بالمسح لم يجزىء ولو نقله من سائر أعضائه جاز، ولو معك وجهه في التراب لم يجزىء إلا مع العذر وينزع خاتمه ولا يخلل أصابعه.

الفصل الرابع: في الأحكام:

لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت إجماعاً ويجوز مع التضييق وفي السعة خلاف أقربه الجواز مع العلم باستمرار العجز وعدمه مع عدمه، ويتيمم للخسوف والخسوف وللانستسقاء بالاجتماع في الصحراء وللقاتنة بذكرها، ولو تيمم لفاتنة ضحوة جاز أن يؤدي الظهر في أول الوقت على إشكال ولا يشترط طهارة البدن عن النجاسة، فلو تيمم وعلى بدنه نجاسة جاز ولا يعيد ماصلاً بالتيمم في سفر أو حضر، تعمّد الجنابة أولاً، منعه زجام الجمعة أولاً، تعذر عليه إزالة النجاسة عن بدنه أولاً.

ويستباح به كلما يستباح بالمائية وينقضه نواقضها والتمكن من استعمال الماء فلو وجده قبل الشروع بطل فإن عدم استأنف، ولو وجده بعد التلبس بتكبير الإحرام استمر وهل له العدول إلى النفل؟ الأقرب ذلك. ولو كان في نافلة استمر ندباً فإن فقد بعده ففي النقص نظر، وفي تنزل الصلاة على الميت منزله التكبير نظر فإن أوجبنا الغسل ففي إعادة الصلاة إشكال.

كتاب الطهارة

ويجمع بين الفرائض بتيّم واحد ولوتيّم ندباً لناقلة دخل به في الفريضة، ويستحبّ تخصيص الجنب بالماء المباح أو المبدول وييمّم الميت ويتيمّم المحدث، ولو انتهوا إلى ماء مباح واستووا في إثبات اليد فالملك لهم وكلّ واحد أولى بملك نفسه، ويعيد المجنب تيمّمه بدلاً من الغسل لو نقضه بحدث أصغر، ويتيمّم من لا يتمكّن من غسل بعض أعضائه ولا مسحه ومن يصلّى على الجنازة مع وجود الماء ندباً ولا يدخل به في غيرها.

الْمُعْتَرِ الدِّمَشْقِيَّةُ

لِلشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ الشَّيْخِ جَمَالِ الدِّينِ مَكِّي بْنِ الشَّيْخِ شَيْخِ الدِّينِ
مُحَمَّدِ بْنِ جَامِلِ بْنِ أَحْمَدَ الْمُطَّلَعِيِّ الْعَامِلِيِّ الشَّاهِدِ الْبَنِيَّاتِيِّ الْخَزِينِ الْمَشْهُورِ بِالشَّهِيدِ الْأَوَّلِ

٧٣٤-٧٨٦ هـ

كتاب الطهارة

وهي لغة النظافة، وشرعاً استعمال طهور مشروط بالتّية، والظهور هو الماء والتراب.
قال الله تعالى: وَأَنْزَلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً ظَهُورًا.
وقال النبي صلى الله عليه وآله: جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَظَهُورًا.
فالماء مطهر من الحدث والخبث وينجس بالتغير بالتجاسة ويظهر بزواله إن كان
جاريًا أو لاقى كثرًا قدره ألف ومائتا رطل بالعراقي، وينجس القليل والبشر بالملاقاة
ويطهر القليل بما ذكر، والبشر بنزع جميعه للبعير والثور والخمر والمسكر ودم الحدث
والفقاع، وكَرَّ للذّابة والحمار والبقرة، وسبعين دلوًا معتادة للإنسان، وخمسين للذم الكثير
والعذرة الرطبة، وأربعين للثعلب والأرنب والشاة والخنزير والكلب والمهر ويول الرجل،
وثلاثين لماء المطر المخالط للبول والعذرة وخرء الكلب، وعشر ليابس العذرة وقليل الدّم،
وسبع للظير والفأرة مع انتفاخها وبول الصبي وغسل الجنب وخروج الكلب حيًّا، وخمس
لذرق الدجاج، وثلاث للفأرة والحية والوزغة، ودلو للعصفور.
ويجب التّراوح بأربعة رجال يومًا عند الغزارة، ووجوب نزع الجميع، ولو تعمّر جُمع
بين المقدّر وزوال التغير.

مسائل:

المضاف ما لا يصدق عليه اسم الماء بإطلاقه وهو طاهر غير مطهر مطلقًا، وينجس
بالاتصال بالتجس، وطهره إذا صار مطلقًا على الأصح، والتسور تابع للحیوان، وتكره

مسؤر الجلال وآكل الجيف مع الخلو عن التجاسة والحائض المتهمة والبغل والحمار والفأرة والحية وولد الزنى.

الثانية: يستحب التباعد بين البثر والبالوعة بخمس أذرع في الصلبة أو تحتية البالوعة وإلا فسبع، ولا تنجس بها وإن تقاربنا إلا مع العلم بالاتصال.

الثالثة: التجاسة عشرة: البول والغائط من غير المأكول ذى النفس، والدم والمنى من ذى النفس وإن أكل، والميته منه، والكلب والخنزير والكافر والمسكر والفقاع. يجب إزالتها عن الثوب والبدن، وعفى عن دم الجروح والقروح مع السيلان، وعن دون الدرهم من غير الثلاثة، وتغسل الثوب مرتين بينهما عصر إلا في الكثير والجارى، ويصب على البدن مرتين في غيرهما، وكذا الإناء فإن ولغ فيه كلب قدم عليهما مسحة بالتراب، ويستحب السبع في الفأرة والخنزير والثلاث في الباقي، والغسالة كالمحل قبلها.

الرابعة: المطهر عشرة: الماء مطلقاً، والأرض باطن التل وأسفل القدم، والتراب في الولوغ، والجسم الطاهر في غير المتعدى من الغائط، والشمس ما جففته من الحصر والبولوى وما لا ينقل، والتار ما أحالته، ونقص البثر، وذهب ثلثى العصير، والاستحالة وانقلاب الخمر خلاً، والإسلام. وتطهر العين والأنف والفم باطنها وكل باطن بزوال العين. ثم الظهارة اسم للوضوء أو الغسل أو التيمم. فهنا فصول ثلاثة :

الأول: في الوضوء :

وموجبه: البول والغائط والريح والتوم الغالب على السمع والبصر ومزبل العقل والاستحاضة.

وواجبه: النية مقارنة لغسل الوجه مشتملة على التقرب والوجوب والاستباحة، وجرى الماء على ما دار عليه الإيهام والوسطى عرضاً وما بين القصاص إلى آخر الذقن طولاً وتخليل خفيف الشعر، ثم اليمنى من المرفق إلى أطراف الأصابع ثم اليسرى

كذلك، ثم مسح مقدم الرأس بسماء، ثم مسح الرجل اليمنى ثم اليسرى بسماء ببقية البلل فيهما مرتباً مالياً بحيث لا يجف السابق.

وسننه : السواك، والتسمية، وغسل اليدين مرتين قبل إدخالهما الإناء، والمضمضة، والاستنشاق، وتليثهما، وتثنية الغسلات، والدعاء عند كل فعل، وبدأة الرجل بالظهر وفي الثانية بالبطن عكس المرأة. وتخير الخنثى فيه، والشاك فيه في أثنائه يستأنف وبعده لا يلتفت، وفي البعض يأتي به على حاله إلا مع الجفاف فيعيد وبعد انتقاله لا يلتفت، والشاك في الطهارة يحدث والشاك في الحدث متطهر وفيهما محدث.

مسائل :

يجب على المتخلى ستر العورة، وترك القبلة ودبرها، وغسل البول بالماء والغائط مع التعذّي، وإلا فثلاثة أحجار أبكار أو بعد طهارتها فصاعداً أو شبهها، ويستحبّ التباعد، والجمع بين الطهّرين، وترك استقبال التّيرين والريح، وتغطية الرأس، والدخول باليسرى، والخروج باليمنى، والدعاء في أحواله، والاعتماد على اليسرى، والاستبراء، والتّحنج ثلاثاً والاستنجاء باليسار، ويكره باليمنى وقائماً ومطمحاً وفي الماء والشارع والمشرع والفناء والملعن والمشمرة وفيء الثّزال والجحّرة والسواك والكلام والأكل والشرب.

ويجوز حكاية الأذان وآية الكرسي وللضرورة.

الفصل الثّاني: في الغسل :

وموجبه : الجنابة والحيض والاستحاضة مع غمس القطنه والتفاس ومسّ الميت التّجس آدمياً والموت.

وموجب الجنابة : الإنزال، وغيبوبة احشفة قبلاً أو دبراً أنزل أولاً، فيحرم عليه قراءة العزائم، واللّبث في المساجد، والجواز في المسجدين، ووضع شيء فيها، ومسّ خط المصحف أو اسم الله تعالى أو التّبي أو الأئمة عليهم السّلام، ويكره الأكل والشرب

حتى يتمضمض ويستنشق، والتوم إلا بعد الوضوء، والحضاب، وقراءة ما زاد على سبع آيات، والجواز في المساجد.

وواجبه: التّية مقارنة، وغسل الرأس والرقبة، ثم الأيمن ثم الأيسر، وتخليل مانع وصول الماء، ويستحب الاستبراء والمضمضة والاستنشاق بعد غسل اليدين ثلاثاً، والموالة، ونقض المرأة الضفائر، وتثليث الغسل، وفعله بصاع، ولو وجد بللاً بعد الاستبراء لم يلتفت وبدونه يغتسل، والصلاة السابقة صحيحة، ويسقط الترتيب بالارتقاس، ويعاد بالحدث في أثنا على الأقوى.

وأما الحيض: فهو ما تراه المرأة بعد تسع وقبل ستين إن كانت قرشية أو نبطية وإلا فالخمسون، وأقله ثلاثة متوالية وأكثره عشرة وهو أسود أو أحمر حار له دفع غالباً. ومتى أمكن كونه حيضاً حكم به ولو تجاوز العشرة، فذات العادة الحاصلة باستواء مرتين تأخذها، وذات التمييز تأخذه بشرط عدم تجاوز حدّيه في المبتدئة والمضطربة، ومع فقدته تأخذ المبتدئة عادة أهلها، فإن اختلفن فأقرانها، فإن فقدن أو اختلفن فكالمضطربة في أخذ عشرة من كلّ شهر وثلاثة من آخر أو سبعة سبعة.

ويحرم عليها الصلاة والصوم وتقضيه والظواف ومسّ القرآن ويكره حملها ولمس هامشه كالجنب ويحرم اللبث في المساجد وقراءة العزائم وطلاتها ووطؤها قبلًا عالمًا عامداً فتجب الكفارة احتياطاً بدينار في الثلث الأول ثم نصفه في الثلث الثاني ثم ريعه في الثلث الأخير، ويكره قراءة باقى القرآن والاستمتاع بغير القبل، ويستحب الجلوس في مصلاًها بعد الوضوء وتذكر اسم الله تعالى بقدر الصلاة، ويكره لها الحضاب وتترك ذات العادة برؤية الدّم وغيرها بعد ثلاثة ويكره ووطؤها بعد الانقطاع قبل الغسل على الأظهر وتقضى كلّ صلاة تمكّنت من فعلها قبله أو فعل ركعة مع الطهارة بعده.

وأما الاستحاضة: فهي ما زاد على العشرة أو العادة مستمراً أو بعد اليأس أو بعد التفاس، ودمها أصفر بارد رقيق فاتر غالباً. فإذا لم تغمس القطنة تتوضؤ لكلّ صلاة مع تغيّرها، وما يغمسها بغير سيل يزيد الغسل للصبيح، وما يسيل تغتسل أيضاً للظّهرين ثم للعشائين وتغيّر الخرقه فيهما.

كتاب الطهارة

وأما التقاس : فدم الولادة معها أو بعدها وأقله مسماه وأكثره قدر العادة في الحيض فإن لم يكن فالعشرة. وحكمها كالحائض ، وتجب الوضوء مع غسلهن ، ويستحب قبله .
وأما غسل المس : فبعد البرد وقبل التطهير ويجب فيه الوضوء .

القول في أحكام الأموات وهي خمسة :

الاحتضار : ويجب توجيهه إلى القبلة بحيث لو جلس أستقبل ، ويستحب نقله إلى مصلاه وتلقيته الشهادتين والإقرار بالاثني عشر عليهم السلام وكلمات الفرج وقراءة القرآن عنده والمصباح إن مات ليلاً ، ولتغمض عيناه ويطبق فوه وتمد يده إلى جنبه ويغطى بشوب ، ويعجل تجهيزه إلا مع الاشتباه فيصبر عليه ثلاثة أيام ، ويكره حضور الجنب أو الحائض عنده وطرح حديد على بطنه .

الثاني : الغسل : ويجب تغسيل كل مسلم أو بحكمه ولو سقطاً إذا كان له أربعة أشهر بالسدر ثم الكافور ثم القراح كالجنابة بالتيه ، والأولى بميراثه أولى بأحكامه والزواج أولى مطلقاً ، وتجب المساواة في الرجولية والأنوثة في غير الزوجين ومع التعذر فالمحرم من وراء الثياب فإن تعذر فالكافر والكافرة بتعليم المسلم ، ويجوز تغسيل الرجل ابنة ثلاثة سنين مجردة وكذا المرأة ، والشهيد لا يغسل ولا يكفن بل يصلى عليه وتجب إزالة التجاسة عن بدنه أولاً ويستحب فتق قميصه ونزعه من تحته وتغسله على ساحة مستقبل القبلة وتشليث الغسلات وغسل يديه مع كل غسلة ومسح بطنه في الأوتين وتنشيفه بثوب وإرسال الماء في غير الكنيف وترك ركوبه وإقعاده وقلم ظفره وترجيل شعره .

الثالث : الكفن : والواجب مثزرقميص وإزار مع القدرة ، وتستحب الحبرة والعمامة والخامسة والمرأة القناع عن العمامة والتمط ، ويجب إمساس مساجده السبعة بالكافور ، ويستحب كونه ثلاثة عشر درهماً وثلاثاً ووضع الفاضل على صدره وكتابة اسمه وأنه يشهد الشهادتين وأسماء الأئمة عليهم السلام على العمامة والقميص والإزار والحبرة والجريدتين من سعف النخل أو شجر رطب فاليمنى عند الترقوة بين القميص وبشرته والأخرى بين القميص والإزار من جانبه الأيسر وليخط بخيوطه ولا تبل بالريق ، وتكره

الأكمام المبتدأة وقطع الكفن بالحديد وجعل الكافور في سمعه ويصره على الأشهر، ويستحب اغتسال الغاسل قبل تكفينه أو الوضوء.

الرابع: الصلاة عليه: وتجب على من بلغ ستاً متناً له حكم الإسلام.

وواجبها: القيام والقبلة وجعل رأس الميت إلى يمين المصلّي والتّية وتكبيرات خمس يتشهد الشّهادتين عقيب الأوى ويصلّي على النّبي وآله عقيب الثّانية ويدعو للمؤمنين والمؤمنات عقيب الثّالثة وللميت عقيب الرّابعة وفي المستضعفين بدعائه والطفل لأبويه والمنافق يقتصر على أربعة ويلعنه، ولا تشترط فيها الطهارة ولا التسليم، ويستحب إعلام المؤمنين به ومشي المشيع خلفه أو إلى جانبه والترجيع والدّعاء والطهارة ولو مئيماً مع خوف الفوت والوقوف عند وسط الرّجل وصدر المرأة على الأشهر والصّلاة في المعتادة ورفع اليدين في التّكبير كلّ على الأقوى، ومن فاته بعض التّكبير أتمّ الباقي ولاءً ولو على القبر ويصلّي على من لم يصلّ عليه يوماً وليلة أو دائماً، ولو حضرت جنازة في الأثناء أتمّها ثمّ استأنف عليها، والحديث يدلّ على احتساب ما بقى من التّكبيرات لهما ثمّ يأتي بالباقي للثّانية وقد حقّقناه في الذّكري.

الخامس: دفنه: والواجب مواراته في الأرض مستقبل القبلة على جانبه الأيمن، ويستحب عمقه نحوقامة ووضع الجنازة أولاً ونقل الرّجل في ثلاث دفعات والسّبق برأسه والمرأة عرضاً ونزول الأجنبيّ إلّا فيها وحلّ عقد الأكفان ووضع خذّه على التراب وجعل تربة معه وتلقينه والدّعاء له والخروج من الرّجلين والإهالة بظهور الأكفّ مسترجعين ورفع القبر أربع أصابع وتسطيحه وصبّ الماء عليه من قبل رأسه دوراً والفاضل على وسطه ووضع اليد عليه مترحّماً وتلقين الوليّ بعد الانصراف، ويتخير في الاستقبال والاستدبار، وتستحب التعزية قبل الدفن وبعده وكلّ أحكامه من فرض الكفاية أو نديها.

الفصل الثّالث: في التّيمم:

وشرطه عدم الماء أو عدم الوصول إليه أو الخوف من استعماله، ويجب طلبه من

اللمعة الدمشقية

الجوانب الأربعة غلوة سهم في الحزنة وسهمين في السهلة، وتجب بالتراب الظاهر أو الحجر لا بالمعادن والثورة، ويكره بالسبخة والرمل، ويستحب من العواشي.

والواجب: النية، والضرب على الأرض بيديه مرة للوضوء فيمسح بهما وجهه من قصاص الشعر إلى طرف الأنف الأعلى ثم ظهر يده اليمنى بطن اليسرى من الرند إلى أطراف الأصابع ثم اليسرى كذلك ومرتين للفعل ويتم غير الجنب مرتين، ويجب في النية البدلية والاستباحة والوجه والفربة، وتجب الموالاة، ويستحب نفض اليدين وليكن عند آخر الوقت وجوباً مع الظمع في الماء وإلا استحباباً، ولو تمكن من الماء انتفض، ولو وجده في أثناء الصلاة أتمها على الأصح.

• • •

كتاب الطهارة

دليل الموضوعات العام

الجزء الثاني

فصل : في بيان نواقض الوضوء . . . ٤٠٠	غنية النزوع
فصل : في بيان الطهارة الكبرى . . . ٤٠٠	الكلام في التكليف السمعي . . . ٣٧١
فصل : في بيان أحكام الحيض . . . ٤٠٢	كتاب الطهارة . . . ٣٧١
فصل : في بيان المستحاضة . . . ٤٠٤	فصل : . . . ٣٧١
فصل : في بيان النفاس . . . ٤٠٦	فصل : . . . ٣٧١
فصل : في بيان أحكام الموق وكيفية	فصل : . . . ٣٧٩
غسلها وتكفيئها ودفنها . . . ٤٠٦	فصل : في كيفية الطهارة . . . ٣٨٣
فصل : في بيان التيمم . . . ٤١٢	فصل : . . . ٣٨٩
فصل : في بيان أحكام النجاسات	فصل : في التيمم . . . ٣٩٠
ووجوب إزالتها عن الثياب والبدن . . ٤١٦	
فصل : في أحكام التطهير . . . ٤١٨	الوسيلة إلى نيل الفضيلة
	الوسيلة إلى نيل الفضيلة . . . ٣٩٣
إصباح الشيعة	فصل : في بيان الطهارة . . . ٣٩٥
	فصل : في الطهارة . . . ٣٩٧
وفيه ثمانية عشر فصلاً . . . ٤٢١	فصل : في بيان ما يقارن الوضوء . . ٣٩٧
	والترك عشرون شيئاً . . . ٣٩٨
السرائر	والمندوب . . . ٣٩٨
باب في أحكام الطهارة وجهة وجوبها	فصل : في بيان السهو العارض في
وكيفية أقسامها وحقيقتها . . . ٤٤٩	الوضوء . . . ٣٩٩

شرائع الإسلام في الحلال والحرام	باب المياه وأحكامها	٤٥١
شرائع الإسلام في الحلال والحرام	فغير ماء الآبار	٤٥٤
الأول : في المياه : وفيه أطراف ..	أما مياه الآبار	٤٥٩
الأول : في الماء المطلق	حكم الأسار	٤٧٠
فروع ثلاثة :	باب أحكام الإستنجاء والإستطابة	
الثاني : في المضاف	وكيفية الوضوء وأحكامه	٤٧٩
الثالث : في الأسار	باب أحكام الأحداث الناقضة	
الركن الثاني : في الطهارة المائية وهي	للطهارة	٤٨٧
وضوء وغسل : وفي الوضوء	فما يوجب الوضوء لا غيره	٤٨٧
فصول :	وما يوجب الغسل	٤٨٨
الفصل الأول : في الأحداث الموجبة	باب الجنابة وأحكامها وكيفية الطهارة	
للوضوء	منها	٤٩٣
الثاني : في أحكام الخلوة	باب التيمم وأحكامه	٥٠٩
الثالث : في كيفية الوضوء	باب أحكام الحيض والإستحاضة	
وأما الغسل : ففيه الواجب والمندوب	والنفاس	٥١٥
الأول في الجنابة	باب غسل الأموات وما يتقدم ذلك	
والنظر في السبب والحكم والغسل	في آداب المرض وتلقين المحتضرين	
وأما الحكم :	وما يتصل بذلك	٥٢٦
وأما الغسل :	باب التعزية والسنة في ذلك وهيئة	
الفصل الثاني : في الحيض : وهو يشتمل	المصاب وما ينبغي أن يكون عليه من	
على بيانه وما يتعلق به	علامة المصيبة	٥٣٧
الفصل الثالث : في الإستحاضة :	باب تطهير الثياب من النجاسات	
وهو يشتمل على أقسامها وأحكامها	والبدن والأواني والأوعية	٥٣٨
الفصل الرابع : في النفاس	إشارة السبق إلى معرفة الحق	
الفصل الخامس : في أحكام الأموات	إشارة السبق إلى معرفة الحق	٥٥١
	الطهارة في التكليف الشرعي في	
وهي خمسة :	كتاب إشارة السبق	٥٥٣
الأول : في الإحتضار		
الثاني : في التغسيل		

الغسل : ٥٩٥	الثالث : في تكفينه ٥٧٩
الأول : غسل الجنابة ٥٩٥	الرابع : في مواراته في الأرض ... ٥٨١
أما الموجب : فأمران ٥٩٥	الخامس : في اللواحق : وهي
وأما كيفيته : فواجبها خمسة ٥٩٥	مسائل أربع ٥٨٢
وأما أحكامه ٥٩٦	وأما الأغسال المستنونة ٥٨٢
الثاني : غسل الحيض ٥٩٦	فالمشهور منها ثمانية وعشرون
الثالث : غسل الإستحاضة ٥٩٧	غسلاً :
الرابع : غسل النفاس ٥٩٨	الركن الثالث : في الطهارة الترابية
الخامس : غسل الأموات ٥٩٨	والنظر في : أطراف أربعة :
والنظر في أمور أربعة ويلحق بهذا	الأول : في ما يصح معه التيمم .. ٥٨٣
الباب مسائل : ٥٩٩	الطرف الثاني : فيما يجوز التيمم به ٥٨٣
الركن الثالث في الطهارة الترابية .. ٦٠١	الطرف الثالث : في كيفية التيمم . ٥٨٤
والنظر في أمور أربعة ٦٠١	الطرف الرابع : في أحكامه ٥٨٤
الركن الرابع : في النجاسات ... ٦٠٣	وهي عشرة :
والنظر في أعدادها وأحكامها ٦٠٣	الركن الرابع : في النجاسات
الجامع للشرائع	وأحكامها القول في النجاسات ... ٥٨٥
الجامع للشرائع ٦٠٥	وهي عشرة أنواع :
كتاب الطهارة	القول في أحكام النجاسات ٥٨٦
باب المياه ٦٠٧	القول في الآنية ٥٨٨
أحكام البثر ٦٠٧	المختصر النافع
باب الأنجاس ٦٠٩	المختصر النافع ٥٨٩
باب الإستطابة وسنن الحمام ٦١٢	وأركانه أربعة :
باب الطهارة ٦١٥	الركن الأول في المياه ٥٩١
باب الوضوء ٦١٧	والنظر في المطلق والمضاف والأسار : أما
باب السهو في الطهارة ٦١٩	المطلق ٥٩١
باب نواقض الطهارة ٦١٩	الركن الثاني : في الطهارة المائية .. ٥٩٣
باب الجنابة ٦٢٠	الثاني : في آداب الخلوة ٥٩٣
باب الحيض والإستحاضة والنفاس ٦٢٢	الثالث : في الكيفية ٥٩٣
دم النفاس ٦٢٥	الرابع : في الأحكام ٥٩٥

٦٤٨	ثلاثة	٦٢٥	باب التيمم
٦٤٨	الأول في أفعاله : وفروضة سبعة	٦٢٦	واجبات التيمم
٦٤٩	فروع	٦٢٦	ما يتيمم به
٦٥٠	فروع	٦٢٧	باب أحكام الأموات
٦٥٢	الفصل الثالث : في أحكامه	٦٣٠	في التكفين
	المقصد الخامس : في غسل الجنابة		قواعد الأحكام في الحلال والحرام
٦٥٣	وفيه فصلان :	٦٣٥	قواعد الأحكام في الحلال والحرام
٦٥٣	الأول : في سببه وكيفية		وفيه مقاصد الأول في المقدمات :
٦٥٤	الفصل الثاني : في الأحكام		وفيه فصول :
٦٥٤	فروع	٦٣٧	الأول على أنواعها :
	المقصد السادس : في الحيض وفيه	٦٣٨	الفصل الثاني : في أسبابها
٦٥٥	فصلان الأول : ماهيته :		الفصل الثالث : في آداب الخلوة
٦٥٦	فروع	٦٣٨	وكيفية الإستنجاء
٦٥٧	الفصل الثاني : في أحكامه	٦٣٩	فروع
٦٥٨	المقصد السابع : في الإستحاضة		المقصد الثاني : في المياه وفصوله
٦٥٨	المقصد الثامن : في النفاس	٦٣٩	خمس :
	المقصد التاسع : في غسل الأموات	٦٤٠	فروع
٦٥٩	وفيه خمس فصول مقدمة :	٦٤٠	فروع
	الفصل الأول : في الغسل : وفيه	٦٤١	الفصل الثاني : في المضاف والأسرار
٦٥٩	مطلبان الأول : الفاعل والمحل :	٦٤١	فروع
٦٦٠	المطلب الثاني : في الكيفية	٦٤١	الفصل الثالث : في المستعمل
٦٥٩	فروع		الفصل الرابع : في تطهير المياه
	الفصل الثاني : التكفين : وفيه	٦٤٢	النجسة
٦٦١	مطلبان	٦٤٣	الفصل الخامس : في الأحكام
٦٦١	الأول : في جنسه وقدره		المقصد الثالث : في النجاسات وفيه
٦٦٢	المطلب الثاني : في الكيفية	٦٤٤	فصلان
	الفصل الثالث : في الصلاة عليه :	٦٤٥	الفصل الثاني : في الأحكام
٦٦٣	ومطالبه خمسة	٦٤٧	كلام في الآنية : وأقسامها ثلاثة :
٦٦٣	الأول :		المقصد الرابع : في الوضوء وفصوله
٦٦٣	المطلب الثاني : في المصلى		

المطلب الثالث :	في مقدماتها	٦٦٣
المطلب الرابع :	في كفييتها	٦٦٣
المطلب الخامس :	في الأحكام	٦٦٤
الفصل الرابع :	في الدفن	٦٦٤
الفصل الخامس في اللواحق		٦٦٥
المقصد العاشر :	في التيمم	
وفصوله أربعة الأول :	في مسوغاته	
٦٦٦		
الفصل الثاني :	فيما يتيمم به	٦٦٧
الفصل الثالث :	في كفييته	٦٦٨
الفصل الرابع :	في الأحكام	٦٦٨

اللمعة الدمشقية

اللمعة الدمشقية	٦٧١
مسائل	٦٧٣
الأول : في الوضوء	٦٧٤
مسائل	٦٧٥
الفصل الثاني : في الغسل	٦٧٥
القول في أحكام الأموات وهي خمسة	
الإحتضار :	٦٧٧
الثاني : الغسل	٦٧٧
الثالث : الكفن	٦٧٧
الرابع : الصلاة عليه	٦٧٨
الخامس : دفنه	٦٧٨
الفصل الثالث : في التيمم	٦٧٨





